جامعة ام درمان الاسلاميه
المكتبة
قسم الرسائل الجامعية
رقم التسجيل ١٨٣٥

جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ام درمان الإسلامية
كلية اللغة العربية - الدراسات العليا
قسم الدراسات النحوية واللغوية

الرواية والقياس بين القراء والنحاة

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

تخصص: النحو والصرف

إعداد الطالب / محمد المبارك السماني الطيب

بإشراف:
الدكتور / حسن ابنعوف أحمد الدكتور / عثمان الفكي بابكر

ربيع الثاني ١٤١٩هـ - أغسطس ١٩٩٨م

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد بن عبد الله الصادق الأمين. وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين. وصحابته الغر المحجلين وعلى تابعيهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فإن من نعمة الله سبحانه وتعالى على أن شرفنى بالنظر فى كتابه العزيز تلاوة وتأملاً وتدبراً، وهدانى إلى أن أمّخر عباب هذا الفيض الزاخر من الدراسات التى نشأت حول القرآن الكريم، تنشد الحكمة، وتستجلى كنوز المعرفة من معينها الذى لا ينضب ومشكاتها التى لا تخبو.

ولقد كنت كثير الإعجاب بهذه الدراسات القرآنية حفياً بها، إيماناً منّى بأن القرآن الكريم هو ينبوع الحكمة الذى ينبغى أن يتصل بأسبابه كل عمل مرجو الفائدة للإنسان فى معاشه ومعاده.

وعلى قدر ذلك الإعجاب وتلك الحفاوة، كنت متعجباً من دراسات أخرى قامت حول قراءات القرآن الكريم التى حفظ الله سبحانه وتعالى بها سمات هذه اللغة ويسر بها الذكر، لأطلّع من خلال ذلك على بعض الآراء التى تسعى إلى إخضاع تلك القراءات إلى نظم لغوية مصنوعة ما كان ينبغى لها ان تتحكم فى قراءات القرآن، ولا أن تصحح بها.

ولقد نشبت بسبب ذلك صراعات بين النحاة والقراء تجلّت فى سنا وهجها قيمة الرواية التى تحف بهذه القراءات التى ينمو بها السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولهذا فقد جاء اختيارى لهذا الموضوع سعياً إلى استجلاء شئ من هذه الحقيقة، ومساهمة بجهد المقل فى التمكين لكتاب الله سبحانه وتعالي، وخدمة هذه اللغة الشريفة التى اختارها الله سبحانه وتعالى وعاءً لهذا القبس الإلهى، لا سيما وأن الموضوع يكتسب أهميته من واقع ارتباطه بجوهر العقيدة وأحكام هذا الدين الحنيف.

ولقد سبقنى جهود كثيرة فى هذا المضمار كانت علامات إرشاد، ومنارات هدى على هذا الطريق إلا أنها على اتساعها وأهميتها، لم تغلق الباب أمام الباحثين والدارسين، وذلك لاتساع جوانب هذا الموضوع، وتعدد ارتباطاته بمختلف فروع الدراسات الإسلامية وعلوم اللغة العربية.

هذا، وقد واجهتنى كثير من المشاكل والصعاب التى اعترضت سبيل هذا البحث، ومن أهمها بعد المسافة بينى وبين المشرف أستاذى الدكتور/ حسن ابنعوف أحمد الذى يعمل بالمملكة العربية السعودية، ولذلك لم أتمكن من الجلوس إليه بالصورة التى كنت أطمح إليها لكى أنهل من معين تجاربه ومعرفته. وهناك مشكلة الحصول على مراجع البحث التى عانيت كثيراً فى سبيل الحصول على بعضها، وقد وفقنى الله على تجاوز الكثير من هذه العقبات فله الحمد على ذلك كثيراً.

ولقد تمكنت بحمد الله من الوقوف على أهم مصادر هذا البحث التى تتمثل فى أمهات كتب النحو والتفسير وإعراب القرآن. وعلومه مما أشرت إليه فى مكانه من البحث.

ولقد اتبعت فى معالجة جوانب هذا البحث منهجاً تكاملياً بما يتناسب وطبيعته التى تقتضى معالجة تاريخية وصفية تحليلية نقدية، تعرضت من خلالها للوقوف على نشأة مدرستى القراءة والنحو، وأطوار نموهما ومجالات كل مدرسة وأهدافها، متعرضاً بالدرس والتحليل لطبيعة هذه الأهداف وما تحقق منها متناولاً بالنقد ما نشأ بين هاتين المدرستين من سجال وما أسفر عن ذلك ما ثمار علمية أفاد منها الدرس اللغوى والدراسات الإسلامية.

أما خطة البحث فقد اشتملت على خمسة فصول تسبقهامقدمة و تمهيد وتعقبها خاتمة هى عبارة عن نتائج وتوصيات.

ولقد تكون الفصل الأول من أربعة مباحث، تناولت فيها نشأة فن القراءة، وطرق تحملها التى تحكى جانباً من دقة الرواية التي أحاطت نقل القرآن الكريم، ثم شروط صحة القراءة، وأشهر القراء الذين نسبت إليهم قراءات القرآن الكريم.

وأما الفصل الثانى فقد تناولت فيه نشأة النحو العربى تحت ظلال القرآن الكريم، ثم أهداف هذا العلم التى تدور حول خدمة النص القرآنى، ومن ثم تناولت أسس تقعيد قواعد النحو وما نشأ بسببها من خلاف بين البصريين والكوفيين.

ثم يأتى الفصل الثالث الذى طرقت من خلاله أسباب الصراع بين القراء والنحاة التى تمثلت فى حرص القراء على الرواية والتقيد بأحكامها وقبول كل ما يأتى به سندها المتصل، وحرص النحاة من جهة أخرى على ضوابط القياس النحوى الذى اعتبروه معياراً نموذجياً لم يقيموا كبير وزن للغة سواه، وكل ما جاء مخالفاً له، حتى ولو كانت قراءات قرآنية متواترة، لا اعتبار له.

أما الفصل الرابع فقد تناولت فيه بالنقد آراء كثير من النحاة الذين يدعون إلى تخطئة قراءات قرآنية جاءت مخالفة للقياس النحوي، وفى الفصل الخامس قدمت دعوة إلى إعادة النظر فى تخطئة القراءات الثابتة وجعل القرآن الكريم أساساً لقواعد النحو العربي، بما يوفره من مصدر صاف للمادة اللغوية باعتباره النسق الأعلى للبيان العربى والذروة التى ليس بعدها مرتقى فى هذا المجال.

ولقد دار البحث بصورة مجملة حول الوظيفة التى اضطلعت بها الرواية فى نقل القرآن الكريم الذى حفظ الله به لغة التنزيل بكل لهجاتها وصنوف بيانها متناولاً ضوابط هذه الرواية وموقف النحاة مما جاءت به من استعمالات لغوية لم تتفق مع قواعدهم وأقيستهم وما أفاد الدرس اللغوى من كل ذلك.

فإن كنت قد وفقت إلى ما كنت أصبو إليه من خدمة كتاب الله سبحانه وتعالى فبفضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فحسبى أننى قد بذلت الجهد واستفرغت الوسع وما التوفيف إلا من عند الله.

ولما كان شكر ذوى الحقوق من شكر الله سبحانه وتعالى فإنه يشرفنى أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأستاذى الجليل الدكتور/ حسن ابنعوف أحمد الذى تفضل برعاية هذا البحث منذ أن كان خطرة من خطرات نفسى إلى أن أخرجه الله عملاً إلى عالم الشهادة، حيث تولى الإشراف عليه ولم يبخل على تلميذه بوقت ولا جهد، ولقد تحمل فى سبيل ذلك من المشاق والمعاناة ما لا يعلم مداه الا الله سبحانه وتعالى فجزاه الله عنى خير ما يجزى شيخ عن تلميذه وزاده من فضله وتوفيقه.

والشكر لأستاذى الدكتور/ عثمان الفكى بابكر المشرف المتابع لهذا البحث على ما تفضل به من حسن استقبال وكريم خلال سائلا الله ان يتولاه بحفظه وتوفيقه.

والشكر موصول لاستاذى الجليل الدكتور/ محمد غالب عبد الرحمن وراق الذى أولانى من أياديه البيضاء ما يعجزنى الوفاء بشكره والشكر لأخيه الدكتور/ أحمد محمد عبد الرحمن وراق سائلاً الله أن يجزيهما عنى خير الجزاء وأن يبارك لهما فى حياتهما وعلمهما.

والشكر لجامعة أم درمان الإسلامية التى فتحت لى أبوابها وأتاحت لى فرصة الدراسة، وأخص بالشكر أسرة كلية اللغة العربية وعلى رأسها الأستاذ الدكتور/ بابكر البدوى دشين على ما أولونى من جميل معروفهم ووافر عطفهم.

والشكر لأسرة المكتبة العامة بجامعة أم درمان الأسلامية على تفضلهم بمساعدتى فى الحصول على مصادر هذا البحث ولا سيما النادر منها والشكر للإخوة أسرة شركة (جى تاون قرافيك لطباعة البحوث) الذين توفروا على طباعة هذا البحث وأولوه عنايتهم وجهدهم.

كما أشكر أساتذتى الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث وأعطوه من وقتهم وجهدهم، شكر الله لهم وأمدهم بفضل من عنده.

والشكر لأخى الذى جعله الله من عباده الذين اختصهم بقضاء حوائج الناس وحببهم فى الخير وحبب الخير إليهم أخى العزيز الأستاذ/ سليمان يوسف خاطر الذى لم يكن جهده الذى بذله معى فى إخراج هذا البحث بأقل من جهدى سائلاً الله أن يحقق له المنى وأن يتولاه بحفظه وتوفيقه.

والشكر لكافة إخوانى وزملائى منسوبى المديرية العامة للمساجد والمدارس بديوان البلاط السلطانى بسلطنة عمان فقد كانوا نعم الإخوة ونعم الأهل الذين صدّقوا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم وفى أهل الغبيراء بمعاملتهم الطيبة ومحاسن أخلاقهم فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

والشكر لوالدى ووالدتى اللذين ربيانى صغيراً وأحاطانى بحبهما كبيراً، وكل ما أنعم الله به علىّ من خير فببركة دعائهما سائلاً الله أن يمتعنا بصحتهما وعافيتهما ومعافاتهما فى الدين والدنيا والآخرة.

والشكر لكل من أسدى إلى معروفاً أو أعاننى ولو بكلمة طيبة سائلاً الله أن يتولى الجميع بحفظه وتوفيقه والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

تمهيـــد

نزل القرآن الكريم على رسول الله ﷺ والعرب أمة أمية لم تكن تعرف من أساليب التعليم شيئاً ذا بال، سوى ما كان يتناقله الرواة من أشعار وأخبار، وحكم، وأمثال، تتهيأ لها عن طريق الرواية سبل الذيوع وسرعـــة الانتشار التي عبـــر عنها المسيب بن علـــس في قصيدته التي مدح بها القعقاع بن معبد [1] حيث يقـــول :

نلأ هديـــن مع الرياح قصيـــدة منـــي مغلغلة إلى القعقـــاع

ترد المياه فمـــا تـزال غريبـــــة في القوم بيـــن تمثل وســـماع

ولقد اقتضت سبل الحياة البدوية آنذاك، أن يكون لكل قبيلة ديارها ومنازلها وكيانها المستقل، تحمي ذماره، وتعيش في كنفه، الأمر الذي جعل لكل قبيلة ظروفاً ومميزات تميزها عن غيرها من القبائل الأخرى، رغم اشتراكها جميعاً في كيان عام يشكل البيئة العربية في صورة مجملة .

ومن ضمن ما تميزت به تلك القبائل، أنه كان لكل قبيلة لهجة خاصة بها، لها مميزاتها في إطار اللغة العربية، ذلك أن اللهجة سلوك لغوي، وجملة من الصفات اللغوية ذات نظام صوتي خاص، تتميز به بيئة معينة، وهذه البيئة جزء من بيئة أعمّ وأشمل، تضم لهجات عدة تتميز كل واحدة منها بظواهرها اللغوية، ولكنها تلتقي جميعاً في إطار لغوي يكوّن ما نسميه باللغة [2]. فالعلاقة إذن بين اللغة واللهجة علاقة عموم وخصوص، إذ إن اللغة تشتمل على عدة لهجات لكل منها مميزاتها الخاصة التي تختلف بها عمّا سواها، وجميع هذه اللهجات تأتلف فيما بينها بمجموعة من الصفات مكونةً لغة تختلف عن غيرها من اللغات[3].

هذا وقد حفلت كتب اللغة بوصف الكثير من لهجات العربية واختلافاتها من النواحي الصوتية أو الصرفية أو النحوية.

---

(١) المفضليات للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي ص٦٢. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون ط٦. دار العرب بيروت- لبنان بدون تاريخ .

(٢) التطور اللغوي التاريخي - للدكتور إبراهيم السامرائي ص٣٤، ط٣. مطبعة دار الأندلس، ١٩٨٣م.

(٣) في اللهجات العربية - للدكتور إبراهيم أنيس ص١٦ ط٦، نشر مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤م.

فمما تميزت به بعض اللهجات من الناحية الصوتية ما يسمى «بالكشكشة» وهي قلب كاف المخاطبة شيناً وقد نسبوها إلى قبائل ربيعة وبعض بني تميم ومنها قول الشاعر [1] مخاطباً طيبة :

فعيناش عيناها وجيدش جيـــدها ولكن عظـــم الساق منش دقيـــق

وحكى بعضهم أنه سمع أعرابية تقول لجاريتها :

« ارجعي وراء شِ فإنّ مولاشِ يناديش»[1]، ولم تزل هذه الكشكشة باقية إلى اليوم لدى كثير من القبائل في اليمن وعُمان وبعض البلاد العربية .

ومن ذلك ظاهرة « العجعجة» حيث تقلب الياء جيماً وهي عملية انتقال بصوت بين الشدة والرخاوة هو «الياء» إلى آخر أكثر ميلاً إلى الشدة وهو «الجيم» وقد نسب الرواة هذه العجعجة إلى قبيلة قضاعة كما نسبها آخرون إلى « فقيم دارم» في قبيلة تميم [2] ومن ذلك ما رواه أبو زيد :

يا رب إن كنت قبلـــت حججْ فلا يزال شاحـــج يأتيك بـج [3]

أي (حجتي) و(بي) ومن ذلك قول الحماسي :

خالي عويـــف وأبو علـــج المطعمـــان الضيف بالعشـج [4]

أي (أبو علي) و (بالعشي).

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذا الانتقال بالصوت من الرخارة أو التوسط المتمثل في حرف (الياء) إلى الشدة المتمثلة في حرف (الجيم) أي من صفة اليسر إلى صفة العسر إنما قُصد به التفخيم في الكلام وهو ما يناسب قبائل البدو [5]. وعلى ذات السياق تجـــيء لهجات قبائل أخرى تجنح في كلامها إلى حروف الإطباق بقصد التفخيم فتقلب السين صاداً كما يفعل بنـــو العنبر من تميم في قولهـــم : (الصاق) بدلاً عـــن (الســـاق).

ومن ذلك أيضاً « العنعنة» في تميم وبعض أسد إذ يجعلون العين همزة في بعض الكلمات فيقولون

---

(١) المرجع السابق ص (١٢١).

(٢) المرجع السابق ص (١٢٧).

(٣) النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري صححه سعيد الخوري، ص(١٦٤)، ط٢ نشر دار الكتاب العربي – بيروت لبنان ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م

(٤) شرح المفصل للعلامة يعيش بن علي بن يعيش النحوي ١٠/ ٥٠ طبعة عالم الكتب – بيروت – لبنان بدون تاريخ.

(٥) في اللهجات العربية – للدكتور إبراهيم أنيس ص١٢٧.

(استأدي) بدل (استعدى) و (دأني) بدل (دعني). وهناك الفحفحة في هذيل التي تُبدل الحاء عيناً فيقولون في (حتى) (عتى) [1] كما اشتهرت بعض القبائل البدوية بالإمالة مثل القبائل الشمالية من مضر مثل تميم، وأسد، وقيس. أما قبائل الحجاز فلم تؤثر عنهم هذه الإمالة [2].

ومن الناحية الصرفية فقد وجدت بعض الفوارق بين اللهجات، فالتميميون مثلاً يدغمون الثاني في الثالث في مثل أمر الفعل (رَدَّ) فيقولون (رُدّ) بينما يفك الحجازيون هذا الإدغام فيقولون : (أردد) وهذا نوع من التغيير في بنية الكلمة [3]. ومثل هذه الاختلافات في بنية الكلمة كثيرة بين اللهجات منها على سبيل المثال اختلافها حول الهمز بين النبر والتسهيل وبين بين، فقد أثر عن بعض القبائل أنهم يحققون الهمزة ومنهم من يخففها، فعلى حين أن قبائل الحجاز تنفر من الهمز في لهجاتها نجد ذلك في قبائل أخرى، فقد روى صاحب اللسان أن رجلاً قال للنبي ﷺ : يا نبيء الله بالهمز، فقال له النبي ﷺ : «لا تنبر باسمي» أي لا تهمز [4].

وإذا اجتمعت همزتان في كلمة مثلاً فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين [5] فيجعلون أئمة أيمّة، إلا إن قبائل شرق الجزيرة كبني تميم ومن تابعهم يحققون الهمزتين معاً كما جاء في الشافية أن أبازيد سمع عن بعض الأعراب : « اللهم اغفر لي خطائئ [6] ومثله قول الشاعر :

فإنك لا تدري متى الموت جائئ إليك ولا ما يحدث الله في غد [7]

أما من الناحية النحوية فقد رصدت عدة ظواهر لاختلاف اللهجات منها إهمال «ما» عند التميمين الذين يقولون : «ما زيد قائم» على حين يُعملها الحجازيون فيقولون : « ما زيدٌ قائماً» ويعاملونها معاملة ليس [8]. ومن ذلك أيضاً أن الحجازيين كانوا يعاملون «هلمّ» معاملة أسماء الأفعال فيلزمونها حالة واحدة في مخاطبة المفرد والمثنى والجمع، فيقولون : هلمّ يا رجل، وهلم يا امرأة، وهلم يا رجلان، وهلم يا رجال.

---

(١) انظر تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي ١/ ١٦٠، ط٤ نشر دار الكتاب العربي بيروت - لبنان ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق الشيخ محمد نور الحسن وآخرين ٤/٣ طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

(٣) المرجع السابق.

(٤) لسان العرب لابن منظور ٧/ ٤٠. ط دار صادر - بيروت - بدون تاريخ.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش النحوي ٩/ ١١٦.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٥٨.

(٧) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار ٣/ ١٤٣، ط٢ نشر دار الهدى للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

(٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٢٤٧، ط دار الفكر، بدون تاريخ.

أما بنو تميم فقد كانوا يجرونها مجرى الأفعال فيصرّفونها إزاء هذه التقسيمات قائلين هلمّ، وهلمي وهلما، وهلموا، وهلممن يا نسوة [1]، ولقد نزل القرآن الكريم بلغة أهل الحجاز، قال تعالى : ﴿ والقائلين لإخوانهم هلمّ إلينا ﴾ [2].

وبالنظر إلى هذه الإشارات اليسيرة التي مرّ ذكرها على سبيل المثال لا الحصر يتبين لنا أن معظم هذه الاختلافات بين اللهجات العربية يتمثل في إبدال بعض الحروف مكان بعض بما يناسب طبيعة البيئة، فالأصوات الرخوة يستخدمها الحضر ونظائرها الشديدة يستخدمها البدو بدافع حب التفخيم في الكلام الذي يناسبه الضم بينما يميل أهل الحضر إلى الكسر، وكذلك نجد الإمالة مما استأثر به البدو بينما عول الحضر على الفتح [3]، ثم نجد كذلك إبدال بعض الحركات والاختلاف بالإدغام والفك إلى جانب الاختلاف في الإعراب.

وبمقتضى التواصل بين هذه القبائل الذي تفرضه ضرورات الحياة والتنقل بغرض البحث عن سبل العيش أو شهود الحج وارتياد الأسواق فقد توافرت بعض عوامل التقارب والتوحد بين هذه اللهجات، وقد صارت مكة المكرمة ومنطقة الحجاز عموماً ملتقى للقبائل العربية في مواسم الحج وأسواق العرب في عكاظ التي تعقد قرب مكة المكرمة في أوائل شهر ذي القعدة الحرام، وسوق ذي المجاز الذي يعقد في أوائل شهر ذي الحجة، حيث يعرض الشعراء أشعارهم والخطباء خطبهم ويتناشدون الأخبار ويتناقلون الروايات والمآثر، في لغة تكاد تخلو من الفوارق اللغوية الشائعة في لهجاتهم ، يمكننا أن نعتبرها لغة نموذجية تستوعب ما اختلفت حوله اللهجات وهي أقرب ما تكون إلى لغة قريش بحكم النشأة وظروف التكوين، وهي لغة ساغت على ألسن مرتادي هذه الأسواق والمختلفين إلى هذه الأماكن وإن لم تكن كذلك لدى الشاوين في بيئاتهم الأصلية من الشيوخ والعجزة والإماء وغيرهم ممن احتفظوا بسلائقهم ولهجاتهم التي درجوا عليها.

هذه اللغة النموذجية المنتقاة هي التي نزل بها القرآن الكريم وهي التي يفهمها عامة العرب وبها أنشأ الخاصة كثيراً من مآثرهم الأدبية إلى جانب ما أثر عن كثير منهم في لهجاتهم الخاصة التي وجدت حظاً من رعاية القرآن الكريم الذي حفظها حية نابضة في قراءاته المتواترة عن رسول الله ﷺ حتى لا يعسر شيء من من القرآن الكريم على أمته تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾ [4] وبذلك زال العسر وتهيأت إحدى دعائم الوحدة للأمة الإسلامية.

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ٣/٢٥٥، طبعة الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون تاريخ. وانظر تاريخ آداب العرب للرافعي ١/١٥٠.

(٢) سورة الأحزاب آية (١٨).

(٣) في اللهجات العربية - للدكتور إبراهيم أنيس ص٩٠ وما بعدها.

(٤) سورة القمر آية رقم (١٧) و(٢٢) و(٣٢) و(٤٠).

الفصل الأول

القـــراءات والقـــراء

المبحـــث الأول : نشأة فـــن القراءة.

المبحث الثانـــي : طرق تحمل القراءة.

المبحث الثالـــث : شروط صحة القراءة.

المبحث الرابـــع : أشهـــــر القراء.

المبحث الأول

نشـــأة فـــن القراءة

نزول القرآن على سبعة أحرف :

أشفق رسول الله ﷺ على أمته من أن يشكل عليهم القرآن الكريم الذي نزل بلغة نموذجية أساسها لغة قريش وما حسن من لهجات القبائل الأخرى وهي اللغة السائدة دون تلك اللهجات إلا أن بعض الناس من القبائل الأخرى لم يكونوا ملمين بدقائق هذه اللغة، وحتى لا يعسر عليهم فقد سأل رسول الله ﷺ ربه التيسير على أمته. روى الإمام مسلم بسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان عند أضاة [1] بني غفار، قال: «فأتاه جبريل عليه السلام فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف. فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك . ثم أتاه الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين. فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا» [2].

هذا الحديث الشريف ورد بروايات عديدة، بلغت حد التواتر، فقد رواه جمع غفير من الصحابة رضوان الله عليهم، منهم : أبوبكر، وعمر، وعثمان، وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس، وأبو هريرة، وأبوجهم، وأبو سعيد الخدري، وأبو طلحة الأنصاري، وأبي بن كعب، وزيد بن أرقم وسُمرة بن جندب، وسلمان بن صُرد وعبد الرحمن بن عوف، وعمر بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأنس بن مالك، وحذيفة، وأم أيوب، امرأة أبي أيوب الأنصاري، رضي الله عنهم أجمعين [3]. وقد روى الحافظ أبويعلى في مسنده الكبير أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر : « أذكّر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال : إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ لما قام. فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال : « أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ» فقال عثمان رضي الله عنه : «وأنا أشهد معهم» [4].

---

(١) أضاة بني غفار مستنقع ماء كالغدير في موضع بالمدينة المنورة نزل عنده بئر غفار فنسبت إليهم.

(٢) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي ١٠٣/٦، ١٠٤، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان بدون تاريخ.

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني ١٣٢/١ طبعة دار إحياء التراث العربي ،بدون تاريخ.

(٤) الاتقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. بتقديم وتعليق د. مصطفى ديب البُغا ١٤٥/١، ط٣نشر دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق وبيروت ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.

ولقد كان من ثمرة نزول القرآن على سبعة أحرف أن اتسعت سُبل تحمله. بما أتيح للناس من أساليب قراءاته وفهمه كل بما يسره الله له وذلك على صور يؤازر بعضها بعضاً في غير ما تناقض أو اختلاف.

ولم يكن هذا الأمر معلوماً على وجهه للصحابة رضوان الله عليهم، بل لقد استنكره بعضهم حرصاً منهم على كلام الله سبحانه وتعالى إلي أن بيّن لهم رسول الله ﷺ وجه الحكمة في ذلك، فقد روى البخاري ومسلم - واللفظ للبخاري - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يُقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلّم فلببته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلت : كذبت فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تُقرئنيها فقال رسول الله ﷺ : أرسله . إقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت. ثم قال : اقرأ يا عمر فقرأت القراءة التي أقرأني فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت. إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه. » [1].

ولعّل الفاروق عمر رضي الله عنه قد زال ارتيابه في يسر، لأن الأمر كان متعلقاً بشخص هشام بن حكيم وحده، إلا أن أبي بن كعب قد تعرض لموقف أكثر تعقيداً، ولهذا كان ارتيابه أكثر عمقاً، فقد روى الإمام مسلم بسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : « كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرآ، فحسّن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما غشيني، ضرب في صدري، ففضت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً فقال لي : يا أبي أرسل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه : أن هوّن على أمتي، فردّ إليّ الثانية : اقرأه على حرفين. فرددت إليه أن هوّن على أمتي. فرد إليّ الثالثة : اقرأه على سبعة أحرف، ولك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها فقلت : (اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليّ الخلق كلهم حتى إبراهيم ﷺ »[2].

(١) صحيح البخاري. كتاب فضائل القرآن ٥٨٣/٦ . ٥٨٤.

(٢) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي،١٠١/٦، ١٠٣، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ.

وهكذا فقد كان الأمر مفاجئاً لهؤلاء الصحابة رضي الله عنهم، لما وجدوه من اختلافات في كيفيات الأداء في بعض ألفاظ القرآن الكريم، قد تُفضي إلى اختلاف في المعنى أحياناً وذلك لحكمة أرادها الله تبارك وتعالى، وقد شق الأمر عليهم إلى أن فزعوا إلى رسول الله ﷺ ليخبرهم أن كل ذلك من عند الله سبحانه رحمة بهذه الأمة وتيسيراً للذكر .

هذا، وقد اختلف العلماء في تفسير المراد بالأحرف السبعة اختلافاً يكاد يبلغ حدّ الاضطراب [1] وذهبوا في ذلك مذاهب شتى، حتى قال الإمام السيوطي : « اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً» [2]. ولقد تشابهت أكثر هذه المعاني والآراء إلاّ أن أهمها ما يلي :

الرأي الأول :

أن المراد بالأحرف السبعة، سبع لغاتٍ من لغات العرب في المعنى الواحد، بمعنى أنه إذا اختلفت لغات العرب في التعبير عن معنى، ينزل القرآن الكريم بألفاظ على قدر هذه اللغات لهذا المعنى الواحد. وحيث لا يكون اختلاف فإنه يأتي بلفظ واحد أو أكثر، فهي أوجهٌ سبعة من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة، وذلك من قبيل الترادف اللفظي نحو أقبل وهلمّ، وتعال، وأسرع وعجل. وقد قال بهذا الرأي جماعة من العلماء منهم سفيان بن عيينة، وعبدالله بن وهب، ومحمد بن جرير الطبري، وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي وغيرهم. [3].

وقد ردّ ابن عبد البر هذا الرأي مبيناً أن أكثر أهل العلم ينكرونه، لأن القرآن لو نزل على سبع لغات لما أنكر القوم بعضهم على بعض في أول الأمر، لأن من يتحدث لغته طبعاً لم ينكر عليه، كما أنه لا يمكن أن يختلف على هذا عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم وكلاهما قرشي، فالأمر إذن ليس على سبع لغات مختلفة وإنما سبعة أوجه من المعاني المتفقة المتقاربة بألفاظ مختلفة [4].

---

(١) في اللهجات العربية – للدكتور إبراهيم أنيس ص٥٥، مرجع سابق.

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٤٥/١، مرجع سابق.

(٣) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٤٨/١، ١٤٩ وانظر مناهل العرفان للزرقاني ١٦٧/١.

(٤) مناهل العرفان للزرقاني ١٦٨/١، مرجع سابق

الرأي الثانـــي :

أن المراد بالأحرف السبعة، سبع لغات من لغات العرب؛ بمعنى أنه لا يخرج في جملته عن سبع من لغات العرب، وهي الأفصح وهي لغة قريش ولغة هذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، ومعنى هذا أن الأحرف السبعة إنما هي لغات سبع، متفرقة في القرآن الكريم، بينما يعني الرأي الأول، أنها لغات مختلفة في المعنى الواحد، وبهذا الرأي الثاني، قال أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو العباس أحمد بن يحى بن زيد بن سيار، المعروف بثعلب واختاره عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. قال أبو عبيد : « ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وغيرهم ... وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً »[1].

الرأي الثالث :

وذهب قوم إلى أن المراد بالأحرف السبعة، أنواع سبعة، إلا أنهم اختلفوا في تعيين السبعة، فقال بعضهم : أمر، ونهي، ووعد، ووعيد، وجدل، وقصص، وأمثال. وقد احتج هؤلاء بحديث سلمة بن أبي سلمة ابن عبدالرحمن عن أبيه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ : «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف : زاجر، وآمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال»[2].

الرأي الرابع :

ويري آخرون أن المراد بالأحرف السبعة ليس حقيقة العدد، وإنما التيسير والتسهيل والسعة، لأن لفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والسبعمائة في المئين، ولا يراد العدد المعين، وبهذا قال القاضي عياض وآخرون .

قال السيوطي : ويرد هذا ما في حديث ابن عباس في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال : « أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[3].

وفي حديث أُبي عند مسلم : « إن ربي أرسل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه : أن هوّن

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ١٥٠، مرجع سابق.

(٢) النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ١/ ٢٤، ٢٥، طبعة المكتبة التجارية الكبرى-مصر، بدون تاريخ .

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٢٥، ٢٦ وانظر الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ١٤٥.

على أمتي فأرسل إليّ أن اقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هوّن على أمتي، فأرسل إليّ: أن اقرأه على سبعة أحرف»[1]. فهذا يدل على حقيقة العدد وانحصاره.

الرأي الخامس :

وهو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي [2] الذي يقول : إن الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف هي :

الأول : اختلاف الأسماء، من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وذلك كاختلاف الأسماء في قوله تعالى : ﴿ والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾[3] قُرئ (لأماناتهم) جمعاً، وقرئ (لأمانتهم) بالإفراد، وقد كتبت بالخط العثماني لتفيد القراءتين تحقيقاً واحتمالاً هكذا : (لأمنتهم) فهي تحتمل الوجهين خطاً .

الثاني : اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر، وذلك كاختلاف تصريف الأفعال في قوله تعالى: ﴿ ربنا باعد بين أسفارنا ﴾ [4] قُرئ بنصب (ربّنا) على أنه منادى وبلفظ (باعد) فعل دعاء، كما قرئ : (ربّنا بعّد) برفع (ربٌ) على الابتداء وبلفظ (بعّد) فعلاً ماضياً جملته خبر للمبتدأ .وقرى: (ربنا باعد بين أسفارنا) كما قرئ : ﴿ ربّنا بعُد بين أسفارنا ﴾. [5]

الثالث : اختلاف وجوه الإعراب في قوله سبحانه : ﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾ [6] قُرئ بفتح الراء على أن (لا) ناهية فالفعل بعدها مجزوم والفتحة لإدغام المثلين، كما قرئ بضمها على أن (لا) نافية فالفعل بعدها مرفوع. ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ ذو العرش المجيد ﴾ [7] قرئ برفع لفظ (المجيد) على أنه نعت لكلمة (ذو) كما قرئ بجره على أنه نعت لكلمة (العرش).

الرابع : الاختلاف بالنقص والزيادة، مثل قوله تعالى : ﴿ وما خلق الذكر والأنثى ﴾ [8] قرئ : (والذكر والأنثى) بنقص كلمة (ما خلق) .

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٤٦، مرجع سابق.

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٧/١ وما بعدها. والإتقان للسيوطي ١٤٧/١ وما بعدها، مرجع سابق.

(٣) سورة المؤمنون آية رقم (٨).

(٤) سورة سبأ آية رقم (١٩).

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٥٩/٢ تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، بدون تاريخ.

(٦) سورة البقرة آية رقم (٢٨٢).

(٧) سورة البروج آية رقم (١٥).

(٨) سورة الليل آية رقم (٣).

الخامس : الاختلاف بالتقديم والتأخير مثل قوله تعالى : ﴿ وجاءت سكرة الموت بالحق ﴾ [1] قرئ (وجاءت سكرة الحق بالموت) بالتقديم والتأخير بين كلمتي (الحق) و(الموت).

السادس : الاختلاف بالإبدال، وذلك مثل قوله سبحانه : ﴿ وانظر إلى العظام كيف ننشزها ﴾ [2] قرئ (ننشرها) ، حيث أبدلت الزاى راءً وكقوله تعالى :﴿ وطلح منضود﴾ [3] بالحاء قرئ (وطلع) بالعين فوقع الإبدال في الاسم والفعل على حد سواء .

السابع : اختلاف اللغات وهي اللهجات، كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والنبر والتسهيل، والإظهار والإدغام ونحو ذلك فمثال الفتح والإمالة في قوله سبحانه : ﴿ وهل أتاك حديث موسى ﴾ [4] قرئت بالفتح والإمالة في الفعل (أتى) والاسم (موسى) ومثال النبر والتسهيل (النبيئين) و(النبيين) في قوله تعالى : ﴿ فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ﴾ [5] وهكذا فإن الأمثلة كثيرة على مثل هذه الاختلافات.

وبالتأمل في هذه الآراء حول المراد بالأحرف السبعة فإن الباحث يرجح الرأي الذي ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي والذي أيده كثير من أهل العلم، وذلك لاتفاقه نصاً وروحاً مع كافة الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في هذا الموضوع. كما أنه لا يلزمه محذور إذا ما تم عرضه على القرآن الكريم، إلى جانب أنه بُني على استقراء تام لمختلف وجوه القراءات بخلاف الآراء الأخرى التي يتعذر الرجوع بالقراءات كلها إليها.[6]

هذا وقد اختلف الصحابة - رضي الله عنهم - في أخذهم عن رسول الله ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن بحرف واحد، ومنهم من أخذ بحرفين ومنهم من زاد، ثم تفرقت بهم سبل الدعوة الإسلامية في البلاد المفتوحة وهم علي هذه الحال فاختلف أخذ التابعين عنهم ثم أخذ تابعي التابعين عن التابعين .[7]

---

(١) سورة ق آية رقم (١٩).
(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٥٩).
(٣) سورة الواقعة آية رقم (٢٩)
(٤) سورة طه آية رقم (٩).
(٥) سورة البقرة آية رقم (٢١٣).
(٦) انظر مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١/ ١٥٠، مرجع سابق.
(٧) المرجع السابق ١/ ٤٠٦.

مراحل توثيق النص القرآني :

وأما ما كان من أمر توثيق النص القرآني فقد انصرفت همّة رسول الله ﷺ وأصحابه منذ البداية، إلى حفظ القرآن الكريم في الصدور، بما يتفق وحال الأميين الذين لم تتوفر لديهم أدوات الكتابة بالقدر المطلوب آنذاك، بل أبدلهم الله سبحانه وتعالى حافظة قوية وذهناً وقاداً إلى جانب الحرص الشديد على هذا الوحي الإلهي .

ورغم العُسر الذي كان يكتنف صنعة الكتابة فقد اهتم رسول الله ﷺ بأمر تدوين القرآن الكريم حيث اتخذ كُتاباً للوحي كلما نزل منه شيء أمرهم بتدوينه، وقد أحاط هذا الأمر بعناية بالغة حين أمر الصحابة ألاّ يكتبوا عنه سوى القرآن الكريم، ومن كتب غير ذلك فليمحه، حتى لا يختلط القرآن الكريم بالحديث النبوي الشريف .

ولقد كان كُتاب الوحي من خيرة الصحابة - رضي الله عنهم - منهم : أبوبكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، وأبو الدرداء عويمر بن زيد، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وثابت بن يزيد بن النعمان وغيرهم.[1] وقد كان عليه الصلاة والسلام يدلهم على موضع المكتوب من سورته، فيكتبونه على ما يتيسر لهم من العُسب [2]، واللخاف [3]، والرقاع، وقطع الأديم، وعظام الأكتاف، والأضلاع، ثم توضع في بيت رسول الله ﷺ، وقد كانت هذه الكتابة شاملة للأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، وترتيبه أمر توقيفي، فقد روي عن ابن عباس عن عثمان رضي الله عنه أنه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب، فقال ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يُذكر فيه كذا وكذا »[4]. وقال زيد بن ثبات رضي الله عنه : « كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع»[5] وهو يعني بهذا ترتيب الآيات حسب إرشادات النبي ﷺ بما يأتيه من ربه سبحانه وتعالى.

وعندما التحق رسول الله ﷺ بالرفيق الأعلى، وآلت الخلافة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، واجهته خطوب جسام، فيما يتعلق بإرساء دعائم الدولة الناشئة وقيادة الأمة الإسلامية .

(١) الفهرست لابن النديم بتعليق الشيخ إبراهيم رمضان ص٤٥، ط٢، نشر دار المعرفة - بيروت - لبنان ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢) العُسب : جمع عسيب وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض.

(٣) اللخاف بكسر اللام جمع لخفة وهي الحجارة الرقيقة أو هي صفائح الحجارة .

(٤) نقله السخاوي في جمال القراء ٢٥٩/١.

(٥) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٨١/١، مرجع سابق.

وفي سنة اثنتي عشرة للهجرة، نشبت موقعة اليمامة - إحدى حروب الردة - واستشهد فيها نحو ستمائة من الصحابة، منهم سبعون من حفظة القرآن الكريم [1]، وقد شقّ هذا الأمر على المسلمين الذين خافوا ضياع القرآن بموت القُراء، فقد روى البخاري في صحيحه أن زيداً بن ثابت رضي الله عنه قال : «أرسل إليّ أبوبكر مقتل أهل اليمامة، أي عقب استشهاد القراء السبعين في واقعة اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه : إن عمر أتاني فقال : إنّ القتل قد استحرّ (أي اشتد) يوم اليمامة بقرّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر : كيف نفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ قال عمر : هذا والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر . قال زيد : قال أبوبكر : إنك رجل شاب عاقل، لانتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه. فو الله لو كلفوني نقل جبل من الجبال، ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن؟ قلت : كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ قال : هو والله خير، فلم يزل أبوبكر يراجعني، حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر. فتتبعت القرآن أجمعه من العُسب، واللّخاف، وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع أحد غيره : ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيزٌ عليه ما عنتم﴾ [2] حتى خاتمة براءة. فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر» [3].

ولقد انتهج زيد بن ثابت رضي الله عنه، طريقة محكمة لكتابة القرآن الكريم في الصحف، وذلك بتوجيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلم يكتف بحفظه، ولا بما كتب بيده، بل أخذ يجمع اعتماداً على مصدرين اثنين هما :

١- ما كتب بين يدي رسول الله ﷺ .

٢- ما كان محفوظاً في صدور الرجال.

على أنه لم يكن يقبل من المكتوب شيئاً، حتى يشهد شهيدان عدلان، على أنه كُتب بين يدي رسول الله ﷺ، يدل على ذلك ما أخرجه ابن أبى داود من طريق يحي بن عبدالرحمن بن حاطب قال : « قدم عمر فقال : من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأت به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف، والألواح، والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان» [4].

---

(١) انظر تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ٢٤٣/٣ وما بعدها، دار القلم بيروت، بدون تاريخ، وتاريخ الخلفاء للإمام جلال الدين السيوطي ص ٧٠-٧١ طبعة مكتبة اشاعة الإسلام - الهند بدون تاريخ.

(٢) سورة التوبة الآية رقم (١٢٨).

(٣) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن ٥٨٠/٦.

(٤) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٨٤/١.

ولم يعتمد زيد على الحفظ وحده، ولذلك قال في حديثه، إنه لم يجد آخر سورة براءة إلا مع أبي خزيمة الأنصاري، أي لم يجدها مكتوبة إلا مع أبي خزيمة مع أن زيداً كان يحفظها، وكذلك كثير من الصحابة رضي الله عنهم، ولكنه أراد أن يجمع بين الحفظ والكتابة، زيادة في التوثيق ومبالغة في الاحتياط.[1]

ومن أهم ما تميزت به هذه الصحف التي جمعها زيد بإشراف أبي بكر رضي الله عنه، أنها جمعت القرآن الكريم على أدق وجوه البحث والتحري، وأسلم أصول التثبت العلمي. وقد اقتصر فيها على المحكم الذي لم ينسخ، وهكذا فقد نالت إجماع الأمة على ما جاء بها متضمناً الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم.

هذا، وقد بلغت الفتوحات الإسلامية في عهد عثمان رضي الله عنه مدى كبيراً، وتفرق الصحابة رضي الله عنهم في البلاد ينشرون الدعوة الإسلامية، ويعلمون الناس القرآن، فكان كل إقليم يقرأ بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة، فأهل الشام يقرأون بقراءة أُبي بن كعب رضي الله عنه، وأهل الكوفة يقرأون بقراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وآخرون يقرأون بقراءة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقد وجدت بين كل هؤلاء اختلافات في حروف الأداء، ووجوه القراءة، بطريقة فتحت باب الشقاق أشد مما كان النزاع بين الصحابة، قبل أن يعرفهم رسول الله ﷺ بأمر نزول القرآن على سبعة أحرف، وقد استفحل الأمر بين الناس في هذه الأمصار الإسلامية حتى كفر بعضهم بعضاً [2].

أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أبي قُلابة أنه قال : « لما كانت خلافة عثمان، جعل المعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون، فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، حتى كفر بعضهم بعضاً، فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فخطب فقال : « أنتم عندي تختلفون، فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافاً »[3] ومن هنا تأكدت له ضرورة معالجة هذه الاختلافات خوفاً من الفتنة.

وقد أصاب عثمان رضي الله عنه، فقد بلغ الاختلاف في الأمصار النائية مبلغاً عظيماً، فكان الذين يستمعون اختلاف القراءات يتعجبون من ذلك وينكرونه، حتى أدى بهم ذلك إلى الشك ثم إلى التأثيم والملاحاة لأنهم لم يكونوا يعلمون شيئاً عن الأحرف السبعة، بل كان كل صحابي يقرئهم بما عنده منها.[4]

(١) مناهل العرفان في علوم القران للزرقاني ١/٢٤٥.
(٢) المرجع السابق ١/٢٤٨.
(٣) المرجع السابق ١/٢٤٩.
(٤) المرجع السابق ١/٢٤٩.

عند ذلك جمع عثمان كبار الصحابة، وتشاور معهم بشأن علاج هذه الفتنة، فانتهى بهم الرأي إلى استنساخ مصاحف ترسل إلى الأمصار ويؤمر الناس بحرق ما عداها [1].

وفي أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين للهجرة [2]، بدأ عثمان رضي الله عنه تنفيذ هذا القرار، فاختار لذلك أربعة من خيرة الصحابة هم : زيد بن ثابت، وعبدالله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام، والثلاثة الأخيرون من قريش، وطلب عثمان رضي الله عنه الصحف من أم المؤمنين حفصة بنت عمر رضي الله عنهما، فبعثت بها إليه، وأخذت لجنة الأربعة في نسخها وفق معايير اتفقوا عليها وأسس أهمها [3] :

١- أنهم لم يكتبوا إلا ما تحققوا أنه قرآن، وعلموا أنه قد استقر في العرضة الأخيرة ولم يُنسخ، وتركوا ما سوى ذلك مثل قراءة (فامضوا إلى ذكر الله) بدل كلمة (فاسعوا).

٢- أنهم نسخوا مصاحف متعددة، لأن عثمان رضي الله عنه قصد إرسال ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين ليقطع دابر الفتنة .

٣- أنهم كتبوها متفاوتة في الإثبات والحذف والبدل وغير ذلك حتى تشتمل على الأحرف السبعة.

٤- أنها جاءت خلواً من النقط والتشكيل وبعض حروف المد لتكون أكثر احتمالاً للقراءات المختلفة، فمثلاً كلمة (فتبينوا) كانت بدون نقط حتى تحتمل كلمة (فتثبتوا) وهي قراءة أخرى، وكلمة (ننشزها) كانت بدون نقط لتحتمل كلمة (ننشرها) بالراء.

وهناك كلمات لا تدل على أكثر من قراءة واحدة عند خلوها من النقط والشكل رغم ورودها بقراءة أخرى، فمثل هذه كانوا يرسمونها في بعض المصاحف برسم يدل على قراءة، وفي بعض آخر برسم يدل على القراءة الثانية، كقراءة (وصّى) بالتضعيف و(أوصي) بالهمز وهما قراءتان في قوله تعالى : ﴿ ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب ..﴾ [4] وكذلك قراءة : (تحتها الأنهار)، وقراءة (من تحتها الأنهار) بزيادة لفظ (من) في قوله تعالى في سورة التوبة : ﴿ لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ [5] وهما قراءتان.

---

(١) الفهرست لابن النديم ص(٤٢)، وانظر صحيح البخاري باب جمع القرآن ٦/٥٨١.

(٢) انظر مناهل العرفان للزرقاني ١/ ٢٥٠.

(٣) المرجع السابق ١/ ٢٥٠.

(٤) سورة البقرة الآية رقم (١٣٢).

(٥) سورة التوبة آية رقم (١٠٠).

ولقد أصدر عثمان رضي الله عنه توجيهاته للقرشيين قائلاً : « إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم»، أورد ذلك البخاري في صحيحه عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه : أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبدالله ابن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : « إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلي حفصة فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق»[1].

ولقد أخذ المسلمون بالمصاحف التي استنسخها عثمان رضي الله عنه والتي توفرت فيها مزايا هذه المرحلة الثالثة من مراحل توثيق النص القرآني ومنها :

١- الاقتصار على ما ثبت بالتواتر دون ما كانت روايته آحاداً .

٢- إهمال ما نسخت تلاوته، ولم يستقر في العرضة الأخيرة.

٣- ترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن، خلافاً لما جاء في صحف أبي بكر رضي الله عنه فقد رتبت فيها الآيات دون السور.

٤- كتبت المصاحف بطريقة تجمع وجوه القراءات المختلفة، والأحرف التي نزل عليها القرآن الكريم.

٥- تجريدها من كل ما ليس قرآناً، فقد كان بعض الصحابة يكتبون في مصاحفهم الخاصة شرحاً للمعنى [2]

نشـــأة القراءات :

وهكذا انتهت تلك الجهود الكبيرة المتسارقة في توثيق القرآن الكريم إلى المصاحف العثمانية، التي أصبحت أساساً لرسم القرآن فيما يعرف بالرسم العثماني، وقد بقي الأداء - وهو المعوّل عليه في نقل القرآن الكريم محل اختلاف بين القراءات القرآنية التي اجتهد العلماء بعد ذلك في ضبطها وتحريرها.

---

(١) صحيح البخاري باب جمع القرآن ٦/٥٨١.

(٢) النشر لابن الجزري ١/٣٢، مرجع سابق.

ولما كان الاعتماد في نقل القرآن على الحُفاظ لضبط كيفيات الأداء، أرسل عثمان رضي الله عنه مع كل مصحف، من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب، فقد أمر رضي الله عنه زيداً بن ثابت أن يقرئ بالمدني، وأرسل عبدالله بن السائب مع المصحف المكي، والمغيرة بن شهاب مع المصحف الشامي، وأبا عبدالرحمن السّلمى مع المصحف الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع المصحف البصري [1] وتلقى المسلمون هذه المصاحف بالقبول فصارت محل إجماع الأمة، واتخذت مرتكزاً للإقراء، قال النويري في شرحه على الطيبة في القراءات العشر : « والاعتماد في نقل القرآن على الحُفاظ. ولذلك أرسل (أي عثمان رضي الله عنه) كل مصحف مع من يوافق قراءته في الأكثر وليس بلازم، وقرأ كل مصر بما في مصحفهم، وتلقوا ما فيه من الصحابة الذين تلقوه عن النبي ﷺ. ثم تجرد للأخذ عن هؤلاء قوم أسهروا ليلهم في ضبطها، وأتعبوا نهارهم في نقلها، حتى صاروا في ذلك أئمة للاقتداء، وأئمة للاهتداء، وأجمع أهل بلدهم على قبول قراءتهم... ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم وكان المعول فيها عليهم»[2].

ثم جاءت بعد هؤلاء الأئمة، طبقات من القراء الذين اختلفت صفاتهم من حيث الضبط، والمعرفة بوجوه القراءات، فكثر الاختلاف وكان لابد من تقويم لهذا الأمر حتى لا يناله، الاضطراب، فقام علماء الأمة بوضع الضوابط التي تبين الكيفية التي يكون عليها اختيار القراءات والتلقي والنقل. قال ابن الجزري: « ثم إن القراء بعد هذا كثروا، وفي البلاد انتشروا ، وخلفهم أمم بعد أمم ، عرفت طبقاتهم واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية ، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها وأركان فصلوها».[3]

وهكذا فقد نشأ علم القراءات ثمرة يانعة لجهود جهابذة علماء هذه الأمة وأتقيائها، بعد أن كثر عدد القرّاء في الأمصار الإسلامية وكثر أهل الهوى أيضاً ممن سولت لهم أحلامهم العبث في كتاب الله فكان لابد من الخروج بهذا العلم، إلى حيز التدوين والتقعيد، ولقد اشتهر بين كثير من المؤرخين أن أول من صنف في علم القراءات هو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ ، قال ابن الجزري رحمه الله:« ..فلما

(١) انظر مناهل العرفان للزرقاني ٣٩٦/١، ٣٩٧، مرجع سابق.

(٢) نقله الزرقاني في مناهل العرفان ٤٠٧/١، مرجع سابق.

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٩/١، مرجع سابق.

كانت المائة الثالثة واتسع الخرق وقلّ الضبط وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبوعبيد القاسم بن سلام وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة»[1] إلا أن بعض كتب التاريخ والتراجم، قد ذكرت أناساً سبقوا إلى هذا الفن قبل ذلك بكثير، فقد ذكر ابن عطية أن أول من ألف في علم القراءات هو يحي بن يعمر المتوفى سنة ٩٠هـ قال : «وأما شكل المصحف ونقطه، فروى أن عبدالملك بن مروان أمر به عماله، فتجرد لذلك الحجاج بواسط، وجدّ فيه وزاد تحزيبه وأمر - وهو والي العراق- الحسن ويحي بن يعمر بذلك وألف - يعني يحى بن يعمر - إثر ذلك بواسط كتاباً في القراءات، جمع فيه ما رُوي من اختلاف الناس فيما وافق الخط، ومشى الناس على ذلك زماناً طويلاً إلى أن ألف ابن مجاهد كتابه في القراءات[2].ثم ألف بعد ذلك أبان بن تغلب الكوفي سنة ١٤١هـ ، والذي ذكره ابن النديم بقوله : «أبان بن تغلب، وله من الكتب : كتاب معاني القرآن وكتاب القراءات»[3] وتوالى المصنفون في علم القراءات، فألف فيها مقاتل بن سليمان البلخي، المتوفى سنة ١٥٠هـ، ثم أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤هـ، وحمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة ١٥٦هـ، وعبدالحميد بن عبدالمجيد الأخفش الأكبر، المتوفى سنة ١٧٧هـ، ثم هارون بن موسى الأعور المتوفى سنة ١٧٠هـ أو ١٨٠هـ، ثم هيثم بن بشير السلمي المتوفى سنة ١٨٣هـ، ثم يعقوب بن إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ٢٠٥هـ، ثم عبدالرحمن بن واقد الواقدي المتوفى سنة ٢٠٩هـ، ومن ثم أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني المتوفى سنة ٢٥٥هـ.[4]

هذا وقد كثرت التصانيف في علم القراءات بعد ذلك، حافلة باسماء الكثير من المقرئين والقراءات، وقد سبقت الإشارة إلى أن الإمام أبا عبيد القاسم بن سلاّم قد جعل القراء خمسة وعشرين قارئاً، وكان بعده إسماعيل بن إسحاق المالكي المتوفى سنة ٢٨٢هـ الذي ألف كتاباً في القراءات أورد فيه قراءة عشرين إماماً منهم السبعة، ثم الإمام محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، وقد ألف كتاباً سماه الجامع، ذكر فيه قراءة نيف وعشرين إماماً[5].

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/٣٣، مرجع سابق.

(٢) مقدمة تحقيق إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تأليف الشيخ أحمد بن محمد البنا الدمياطي بتحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل ١/٣٤، ط١ نشر عالم الكتب بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٣) الفهرست لأبي النديم ص٢٧٢.

(٤) مقدمة إتحاف فضلاء البشر ١/٣٥-٣٦.

(٥) النشر في القراءات العشر ١/٣٤.

ورغم كثرة المؤلفات في القراءات والقراء، فقد كثرت أعداد الأئمة كذلك وتكاثرت أعداد حملة القراءات عن أئمة القرن الثاني الهجري وتعددت الطرق إليهم، وكان من هؤلاء المتقن للتلاوة والرواية والدراية بها العالم بوجوه الإعراب والقراءات واللغات وأسانيد الروايات. ومنهم من يعرف الإعراب، ولا علم له باختلاف القراء، فربما سمع قراءة وظنها خطأ، ومنهم الراوية الذي لا علم له بالعربية، فربما نسي بعض ما حفظ، ويختلط عليه الأمر لكثرة الاختلاف في الحركات في كلمات القرآن الكريم، وأسوأ من ذلك من يعرف النحو واللغات ولا علم له بالقراءات فربما أداه ذلك إلى أن يقرأ بحرف لم يقرأ به أحد فيكون مبتدعاً وليس متبعاً [1].

ولإنقاذ هذه الأمة وقرآنها الكريم من مثل هذا الاضطراب، فقد كان لابد من استخلاص قراءات يتبعها الناس حتى لا ينتهي بهم الأمر إلى الفوضى في قراءة القرآن الكريم.

وفي نهاية القرن الهجري الثالث نهض الإمام أبوبكر أحمد بن موسى بن العباس بن محمد بن مجاهد التميمي البغدادي - المولود ببغداد سنة ٢٤٥هـ- بعبء دراسة القراءات القرآنية [2]، ورحل لسماعها في أمصارها التي بعث إليها عثمان رضي الله عنه بالمصاحف، وهي : مكة والمدينة، والكوفة، والبصرة، ودمشق، حتى حذق جميع قراءات الأمصار، بطرقها ورواياتها الكثيرة، وأجهد نفسه في اختيار سبعة من أئمة القراءات تأكد لديه أنهم اشتهروا بالضبط والأمانة، وطول العمر في ملازمة القراءة، مع كثرة الأخذ عنهم والتلقي منهم، اختار على هذه الأسس من كل مصر قارئاً فاختار من المدينة نافعاً بن أبي نعيم، ومن مكة عبدالله بن كثير، ومن الشام عبدالله بن عامر، ومن البصرة أبا عمرو بن العلاء، ومن الكوفة عاصم بن أبي النجود ثم حمزة بن حبيب الزيات والكسائي، وذلك لانفراد كل واحد من قراء الكوفة الثلاثة بمذهب في القراءة يتميز به عن الآخرين، وقد حمله عن أئمة القراء قبله[3].

هذا وقد كان اختيار ابن مجاهد لهؤلاء القراء السبعة مصادفةً، بعد ما تأكدت لديه الأسس التي أقام عليها اختياره وهي الثقة، والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة، والاتفاق على الأخذ عنه، ولم يرتبط اختياره هذا بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم، كما أنه لم يُسقط بذلك روايات القراء الآخرين،

---

(١) السبعة في القراءات للإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد بتحقيق الدكتور شوقي ضيف ص٤٥، ٤٦، طبعة دار المعارف بمصر، بدون تاريخ .

(٢) تاريخ بغداد، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ٥/٥٦، طبعة دار الفكر ببيروت، بدون تاريخ.

(٣) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٢٥٢.

بل اعتبرها أدنى درجة منها من حيث السند والرواية، هذا ولقد أجمع العلماء بعده على هذا الاختيار واعتبروا قراءات السبعة متواترة عن الرسول ﷺ وألحقوا بهم الثلاثة المكملين للعشرة وهم : أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وخلف بن هشام، واعتبروا قراءات الأربعة التالين لهم شاذة وهم : الأعمش، وابن محيصن، والحسن البصري، واليزيدي[1].

ولقد اقتضت حكمة الله تبارك وتعالى أن يجني المسلمون كثيراً من الفوائد بسبب اختلاف القراءات، وتعدد الحروف، فقد كان في ذلك تيسير على الأمة الإسلامية كلها، وخصوصاً الأمة العربية، التي شوفهت بالقرآن الكريم وكان بين قبائلها اختلاف من اللهجات وطرق الأداء، ومن أعظم هذه الفوائد جمع الأمة على لسان واحد هو لسان قريش وهو اللغة النموذجية التي نزل بها القرآن الكريم.

ولقد أشار أهل العلم في مصنفاتهم [2] إلى هذه الفوائد الجمة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- بيان حكم من الأحكام، ففي قوله تعالى : ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ﴾ [3] قرأ سعد بن أبي وقاص : «وله أخ أو أخت من أم» فتبين أن المراد بهذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء أو الأخوة للأب . ومن ذلك قراءة : « أو تحرير رقبة مؤمنة» في كفارة اليمين في قوله تعالى : ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ﴾ [4] فبينت تلك القراءة اشتراط الإيمان في تحرير الرقيق.

٢- الجمع بين حكمين مختلفين بالقراءتين معاً، كقوله تعالى : ﴿ فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ [5] بالتخفيف، قرئ بتشديد الطاء أيضاً « يطّهرن» فالقراءة بالتخفيف تفيد انقطاع دم الحيض، والقراءة بالتشديد، تفيد وجوب الاغتسال بعد انقطاع دم الحيض، مبالغة في الطهر فلابد إذن من الطهرين كليهما كشرط لغشيان النساء.

---

(١) يراجع في ذلك : جمال القراء وكمال الإقراء للإمام علم الدين أبي الحسن محمد السخاوي بتحقيق الدكتور عبدالكريم الزبيدي ١٩٣/٢، ١٩٤ ط١، نشر دار البلاغة للطباعة والنشر بيروت ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٤٤/١ وما بعدها، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٥٢/١ وما بعدها ومناهل العرفان للزرقاني ٤١٠/١، ٤٣٣، ٤٣٤.

(٢) انظر في ذلك كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٥٢/١ ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١٤٠/١.

(٣) سورة النساء الآية رقم (١٢).

(٤) سورة المائدة آية رقم (٨٩).

(٥) سورة البقرة آية رقم (٢٢٢).

٣- الدلالة على حكمين شرعيين في حالين مختلفين، ففي قوله تعالى عن فرائض الوضوء : ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيدكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ [١] قرئ بنصب لفظ (أرجلكم) وبجرها؛ فالنصب يوجب الغسل عطفاً على (وجوهكم) والجرّ يفيد مسحها عطفاً على (رؤوسكم)، وقد بينت السنة المطهرة أن المسح للابس الخف على طهارة، وأن الغسل على من لم يلبس الخف.

٤- دفع توهم غير المراد، كقوله عز شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ [٢] قرئ (فامضوا) فالقراءة الأولى يُتوهم منها وجوب السرعة، وقد دفع هذا التوهم بالقراءة الثانية .

٥- بيان لفظ مبهم، كقوله عز من قائل : ﴿ وتكون الجبال كالعهن المنفوش ﴾ [٣] قرئ : «كالصوف المنفوش» فتبين أن العهن هو الصوف.

٦- تجلية أمر اختلف حوله الناس، كقوله تعالى : ﴿ وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملكاً كبيراً ﴾[٤] بضم الميم وسكون اللام في (مُلكاً) قرئ (ملكاً). بفتح الميم وكسر اللام فأكد عقيدة رؤية المؤمنين للحق تبارك وتعالى في الدار الآخرة، لأنه سبحانه هو الملك وحده يومئذٍ قال تعالى : ﴿ لمن الملك اليوم لله الواحد القهار ﴾[٥].

والمتدبر في اختلاف القراءات القرآنية وتعدد حروفها تتجلى له مثل هذه الفوائد بكثرة، وذلك يغني عن تعدد الآيات كضربٍ من ضروب البلاغة يبدأ من جمال الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز، وقد تبين لأهل البصر بالقراءات أن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض بل إن القرآن كله يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض [٦]. ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ [٧]، وهو كلام معجز إذا قرئ بهذه القراءات أو تلك فتتعدد بذلك المعجزات بتعدد الوجوه والحروف [٨].

---

(١) سورة المائدة آية رقم (٦).
(٢) سورة الجمعة آية رقم(٩) .
(٣) سورة القارعة آية رقم (٥).
(٤) سورة الإنسان آية رقم (٢٠).
(٥) سورة غافر الآية (١٦).
(٦) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/٥٢، مرجع سابق.
(٧) سورة النساء الآية (٨٢).
(٨) يراجع في هذه المسألة الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٢٥٤، ٢٥٥ والنشر لابن الجزري ١/٥٢ وما بعدها، مرجع سابق.

المبحث الثاني
طـــرق تحمـل القـــراءة

ذهب العلماء إلى أن حفظ القرآن الكريم فرض كفاية على الأمة، والمراد من ذلك ألا ينقطع عدد التواتر فيه، فلا يتطرق إليه التبديل والتحريف؛ لأن حد التواتر أن يرويه جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب عن جمع مثلهم، فإن قام بذلك قوم يبلغون هذا العدد، سقط عن الباقين، وإلا أثم الكل[1].

وتعليم القرآن فرض كفاية كذلك إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وهو من أفضل القرب إلى الله تعالى فقد قال عليه الصلاة والسلام : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه» [2].

ولما كان الأمر كذلك، فقد اجتهد المسلمون بعد عصر النبوة في تأصيل ضوابط يلزم التقيد بها، والمصير إليها، حتى يسلم تعليم القرآن الكريم وانتقاله بين الأجيال نقياً كما أنزل، ولعل أولية هذا الأمر قد برزت منذ أول توثيق للقرآن الكريم في عهد الخلافة الراشدة عندما اشترطوا في كتابة صحف أبي بكر رضي الله عنه، ألا يقبلوا من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان عدلان أنه تلقاه وكتبه بين يدي رسول الله ﷺ [3]، وهذا كما هو واضح أعلى طرق التحمل سنداً وأقواها ضبطاً .

إن طرق التحمل كثيرة، أقرّ أهل الحديث منها ثمانية عند تدوين السنة هي : السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه، والسماع عليه بقراءة غيره، والمناولة، والإجازة، والمكاتبة، والوصية، والإعلام، والوجادة.

ولقد توسع أهل الحديث في ذلك، لجواز الرواية عندهم بالمعنى ولم يشترطوا أصل اللفظ.

وأما طرق تحمل القراءة للقرآن الكريم فقد قصروها على وجهين هما :

١- السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه، بمعنى أن يسمع المتعلم القراءة من لفظ الشيخ، ثم يعيد القراءة على الشيخ ليسمع أداءه .

٢- السماع على الشيخ بقراءة غيره، وقد اعتبر ذلك لأن الصحابة رضوان الله عليهم قد أخذوا به، وذلك لأن فصاحتهم وطباعهم السليمة قد اقتضت قدرتهم على الأداء كما سمعوه من النبي ﷺ لأنه نزل بلغتهم التي كانوا يتحدثون بها سليقة[4].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٣١١، مرجع سابق.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن ٦/٥٩٤.

(٣) جمال القراء للسخاوي ١/٢٦١، والإتقان للسيوطي ١/١٨٤، مرجع سابق.

(٤) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٣١١، ٣١٢.

وأما بعد أن بَعُد العهد بالفصاحة، وانتشرت جرثومة اللحن فإن القراء لم يأخذوا بالسماع فقط فليس كل من سمع من لفظ الشيخ بقادر على الأداء كهيئته.

والذي يؤكد ضرورة القراءة على الشيخ، عرض النبي ﷺ على جبريل عليه السلام في رمضان من كل عام، فقد روى مسروق عن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام أنها قالت : «أسرّ إليّ النبي ﷺ أن جبريل يعارضني بالقرآن كل سنة ، وأنه عارضني العام مرتين ولا أراه إلا حضر أجلي»[1]. ولهذا لم يكتف القراء بالسماع وحده بل لابد من إعادة القراءة على الشيخ، قال السيوطي : « ويحكى أن الشيخ شمس الدين بن الجزري لما قدم القاهرة وازدحمت عليه الخلق لم يتسع وقته لقراءة الجميع فكان يقرأ عليهم الآية ثم يعيدونها عليه دفعة واحدة، فلم يكتف بقراءته»[2] وذلك هو المتبع سلفاً وخلفاً لأن المعول عليه في القرآن الكريم إنما هو التلقي والأخذ مشافهةً حتى يستقيم أداء كلمات القرآن بهيئاتها المعتبرة، قال ابن الجزري في منجد المقرئين : « القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها بعزو الناقلة .. والمقرئ : العالم بها رواها مشافهة، فلو حفظ التيسير مثلاً ليس له أن يقرئ بما فيه، إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة..»[3].

وللقراءة كيفيات وللألفاظ هيئات لابد من مراعاتها والالتزام بها وفق ما يتحمله القارئ بها وكيفيات القراءة ثلاث هي :

١- التحقيق : وهو إعطاء كل حرف ما يستحقه من إشباع المدّ، وتحقيق الهمز، واستكمال الحركات، وتجريد الحروف باخراج بعضها من بعض ويتحقق ذلك بالسكت والترتيل والتؤدة، وهو يصلح لترويض الألسن وتقويم الألفاظ، قال الإمام السيوطي : « ويستحب الأخذ به - أي التحقيق - على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط بتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتحريك السواكن، وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات..» [4]

وهذا النوع من القراءة هو مذهب حمزة وورش، وقد أخرج فيه الداني حديثاً في كتاب التجويد مسلسلاً إلى أبي بن كعب أنه قرأ على رسول الله ﷺ التحقيق [5].

---

(١) صحيح البخاري - فضائل القرآن - ٦/٥٨٥.

(٢) الإتقان للسيوطي ١/٣١٢، مرجع سابق.

(٣) نقله الزرقاني في مناهل العرفان ١/٤٠٥، مرجع سابق.

(٤) الإتقان للسيوطي ١/٣١٣، مرجع سابق.

(٥) النشر لابن الجزري ١/٢٠٦، مرجع سابق.

٢- الحدر : وهو إدراج القراءة، وسرعتها، وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك، مما صحت به الرواية مع مراعاة التقيد بالإعراب، وتمكين الحروف بدون تفريط إلى الدرجة التي لا تصح بها القراءة. وهذا النوع مذهب ابن كثير وأبي جعفر ومن اختار قصر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب[١].

٣- التدوير : وهو التوسط بين مقامي التحقيق والحدر، وهو الوارد عن أكثر الأئمة ممن مدّ المنفصل ولم يبلغ به حد الإشباع وهو مذهب سائر القراء والمختار عند أكثر أهل الأداء [٢].

هذا ويستحب الترتيل في القراءة، لأنه يعين على التدبر والتفكر والاستنباط، فكل تحقيق ترتيل، وليس كل ترتيل تحقيقاً. وكيفما تكون القراءة فلابد فيها من مراعاة التجويد، والتزام قواعده، فقد قال عليه الصلاة والسلام : « من أحبّ أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»[٣]. يعني عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال الجلال السيوطي : « وكان رضي الله عنه قد أعطي حظاً عظيماً في تجويد القرآن»[٤]. ولقد عدّ العلماء القراءة بغير تجويد لحناً، واللحن هو الخلل الذي يطرأ على الألفاظ فيخلّ، وهو نوعان : جليّ، وخفي والجلي هو ما يُخلّ إخلالاً ظاهراً، يشترك في معرفته علماء القراءات وغيرهم، وهو الخطأ في الإعراب أو بنية الكلمة، والخفي لا يدركه إلا علماء القراءات، وأئمة الأداء الذين تلقوه من أفواه العلماء [٥].

ولقد تعبّد الله سبحانه وتعالى هذه الأمة بتصحيح ألفاظ القرآن الكريم، على الصفة التي تناقلها القراء بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ، وذلك بذات القدر في فهم معانيه وإقامة حدوده. والتجويد هو إعطاء الحروف حقوقها، وإخراج الحرف من مخرجه، والنطق به على كمال هيئته، من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف، وترجع قاعدته إجمالاً إلى معرفة كيفية الوقف والإمالة والإدغام وأحكام الهمز والترقيق والتفخيم ومخارج الحروف [٦].

---

(١) انظر النشر لابن الجزري ٢٠٧/١ والإتقان للسيوطي ٣١٣/١، مرجع سابق.

(٢) النشر لابن الجزري ٢٠٧/١ والإتقان للسيوطي ٣١٣/١، مرجع سابق.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤٤٥/١، ط٢ نشر دار الفكر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٤) الإتقان للسيوطي ٣١٤/١، مرجع سابق.

(٥) الإتقان للسيوطي ٣١٤/١، مرجع سابق.

(٦) النشر لابن الجزري ٢١٢/١ والإتقان للسيوطي ٣١٤/١، مرجع سابق.

الوقـــف والابتـــداء :

الوقف والابتداء عنصران من العناصر المهمة في نظم الكلام وأدائه، ليحدث الأثر المطلوب لدى المتلقي، بحيث يترتب على ذلك الفهم، استخلاص المعاني.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لكلام البشر، فإنه بالنسبة لكلام الله سبحانه وتعالى أعظم خطراً، وأبعد مدىً بالنظر إلى ما ينطوي عليه من أثر مباشر في أمور الدين وجوهر العقيدة. قال الإمام علي كرم الله وجهه في تفسير قوله سبحانه : ﴿ ورتل القرآن ترتيلا﴾ [1] الترتيل : تجويد الحروف ومعرفة الوقوف [2]، وفي هذا دليل على وجوب معرفة ذلك. ولهذا فقد عُد ذلك من المعارف التي لابد للقارئ من إدراكها والإحاطة بها؛ لأنه لا يتأتي لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلاّ باستصحابها. قال ابن الجزري رحمه الله : « لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفسٍ واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذٍ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعين ارتضاء ابتداء بعده، ويتحتم ألا يكون ذلك مما يحيل المعنى ولا يخلّ بالفهم، إذ بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد، ولذلك حضّ الأئمة على تعلمه ومعرفته» [3].

ولقـــد كان الصحابة رضوان الله عليهم حريصين على تعلم الوقف من رسول الله ﷺ حرصهم على تعلّم القرآن الكريم، فقد قال عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما : « لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنـــزل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجـــالاً، يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري مما آمـــره ولا زاجـــره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه»[4] فهذا يـــدل علـــى حـــرص الصحابة رضـــوان الله عليهم على تعلم الوقـــف لضرورته في الإبانة عن المقصود وتوضيـح المراد.

---

(١) سورة المزمل الآية رقم (٤)

(٢) الإتقان للسيوطي ٢٥٨/١، مرجع سابق.

(٣) النشر لابن الجزري ٢٢٤/١، ٢٢٥، مرجع سابق.

(٤) سنن البيهقي كتاب الصلاة.

أنـواع الوقـــف :

اصطلح العلماء على تسمية عدد من أنواع الوقف مع قليل من الاختلاف فيما بينهم. فقال ابن الأنباري : (الوقف على ثلاثة أوجه [1] : تام، وحسن وقبيح، وقال بعضهم : الوقف أربعة أنواع : تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك)[2].

١- فالتام : هو الذي يحسن الوقوف عليه، والابتداء بما بعده لأن ما بعده لا يتعلق به، وأكثر ما يكون عنـد رؤوس الآي، كقولـه تعالى : ﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾ [3] وقوله عز شأنه : ﴿ أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ [4]. وقد يكون في أثناء الآية كقوله تعالى : ﴿ وجعلوا أعزة أهلها أذلة ﴾ [5] فهنا انتهى كلام بلقيس ثم يأتي قوله تعالى : ﴿ وكذلك يفعلون ﴾. ويوجد في آخر كل قصة وما قبل أولها، وآخر كل سورة. وقبل ياء النداء، وفعل الأمر، والقَسَم ولامه، دون القول والشرط ما لم يتقدم جوابه [6].

٢- والكافي : منقطع في اللفظ، متعلق في المعنى، فيحسن الوقوف عليه والابتداء بما بعده أيضاً، مثـل قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم﴾ هنـا يكـون الوقف، ويبـدأ بما بعده : ﴿ وبناتكم وأخواتكم... ﴾[7].

٣- والحسن : هـو الذي يحسن الوقوف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده كقوله تعالى : ﴿ الحمد لله﴾ [8] هنا الوقف حسن، أما الابتداء بما بعده وهو (رب العالمين) فلا يحسن لأنه صفة لما قبله.

٤- والقبيح : هو الذي لا يفهم منه المراد، كالوقف على «الحمد» وأقبح منه الوقف على : ﴿ لقد كفر الذين قالوا﴾ [9] ويبتدئ (إن الله هو المسيح بن مريم) لأن المعنى يستحيل بهذا

---

(١) نقله السيوطي في الإتقان ٢٥٩/١، مرجع سابق.

(٢) الإتقان للسيوطي ٢٦٠/١ والنشر لابن الجزري ٢٢٤/١ وما بعدها، مرجع سابق.

(٣) سورة البقرة آية رقم (٥).

(٤) سورة البقرة آية رقم (٦).

(٥) سورة النمل آية رقم (٣٤).

(٦) النشر لابن الجزري ٢٢٦/١، ٢٢٧ ،والإتقان للسيوطي ٢٦١/١، مرجع سابق.

(٧) سورة النساء آية رقم (٢٣).

(٨) سورة الفاتحة آية رقم (١).

(٩) سورة المائدة آية رقم (١٧).

الابتـداء، قال السيوطي : « ومن تعمده وقصد معناه فقد كفـر»[1] ومثله في القبح : ﴿ فبهت الذي كفر والله﴾ [2] و ﴿ فلها النصف ولأبويه ﴾ [3]. وبالجملة فإنه لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته، ولا الرافع دون مرفوعه، ولا الناصب دون منصوبه، ولا إنّ أو كان أو ظن وأخواتها، دون اسمها ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنى دون الاستثناء، ولا الموصول دون صلته، ولا الشرط دون جزائه، فإن اضطر لأجل التنفس جاز، على أن يرجع إلى ما قبله فيصله بما بعده ولا حرج [4].

قال ابن الجزري : « وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري، لأن الكلام إما أن يتم أو لا، فإن تم كان اختيارياً. وكونه تاماً لا يخلو إما ألا يكون له تعلق بما بعده البتة - أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى - فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة (بالتام) لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده، وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط ، وهو الوقف المصطلح عليه (بالكافي) للاكتفاء به عما بعده. واستغناء ما بعده عنه. وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده. وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه (بالحسن) لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ... وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً، وهو المصطلح عليه بالقبيح، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس، ونحوه، لعدم الفائدة أو لفساد المعنى » [5].

وقـد يلزم الوقف كما جاء عن كثيـر من الأئمة الذين اصطلحوا عليه بالوقف اللازم، وهو ما لو وصل طرفاه تغير المراد فيتعين الوقف حينئذ نحـو قوله تعالى : ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ [6] يلزم الوقف هنا إذ لو وصل بقوله : ﴿ يخادعـون الله ﴾ [7] تُوهـم أن الجملة صفـة للمؤمنين، فانتفـى الخداع عنهم، ونحو

---

(١) الإتقان للسيوطي ١/٢٦١، مرجع سابق.

(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٥٨).

(٣) سورة النساء آية رقم (١١).

(٤) الإتقان للسيوطي ١/٢٦٢ وانظر النشر لابن الجزري ١/٢٣٠، ٢٣١، مرجع سابق.

(٥) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/٢٢٥-٢٢٦، مرجع سابق.

(٦) سورة البقرة آية رقم (٨).

(٧) سورة البقرة آية رقم (٩).

قوله تعالى: ﴿ فلا يحزنك قولهم ﴾ [1] إذ لو وُصل بقوله : ﴿ إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ﴾ لتُوهم أن هذا هو قولهم، ولكنه قول الحق تبارك وتعالى .

هذا وقد نبه أبو الفضل الرازي على المراقبة في الوقف، كما يحدث في العروض، ومن ذلك أنهم قد يجيزون الوقف على حرف وعلى آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد [2]، فإذا وُقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر فمن أجاز الوقف على قوله تعالى : ﴿ لا ريب﴾ فإنه لا يجيز على «فيه» ومن أجازه على « فيه» لا يجيزه على « لا ريب» [3] وهو ما دعاه بعضهم تعانق الوقف. ولابد في معرفة الوقف من مراعاة جوانب أخرى من العلم، قال ابن مجاهد : (لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن.)[4] وأضاف غيره العلم بالفقه، ولهذا فإن من لم يقبل شهادة القاذف وإن تاب، يقف عند قوله تعالى : ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا﴾[5].

أما احتياجه لعلم النحو فلأن من جعل ﴿ ملة أبيكم إبراهيم﴾ [6] منصوباً على الإغراء وقف على ما قبله. أما إذا أعمل فيه ما قبله فلا .

وأما احتياجه إلى القراءات، فإن الوقف يكون تاماً على قراءة، غير تام على أخرى، نحو قوله تعالى : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد﴾ [7] تام على قراءة من رفع لفظ الجلالة بعدها، حسن على قراءة من خفض.

وأما احتياجه إلى التفسير، فلأنه إذا وقف على : ﴿ فإنها محرمة عليهم أربعين سنة ﴾ [8] كان المعني أنها محرمة عليهم هذه المدة. وأما إذا وقف على «عليهم» كان المعنى أنها محرمة عليهم أبداً، وأن التيه أربعين سنة، فيتعلق هذا بالتفسير.

---

(١) سورة يس آية رقم (٧٦).
(٢) النشر لابن الجزري ٢٣٧/١، ٢٣٨، مرجع سابق.
(٣) سورة البقرة آية رقم (٢).
(٤) نقله السيوطي في الإتقان ٢٦٩/١، مرجع سابق.
(٥) سورة النور آية رقم (٤).
(٦) سورة الحج آية رقم (٧٨)
(٧) سورة إبراهيم آية رقم (١).
(٨) سورة المائدة آية رقم (٦).

وبالجملة فإنه لابد من استصحاب عدد من العلوم لإدراك المحل الأنسب للوقف، بما يحقق المراد ويسلم من المحاذير الأخرى في مجال الفقه والعقيدة واللغة وغير ذلك[1].

كيفية الوقف على أواخر الكلم :

للوقف في كلام العرب صور متعددة وأوجه مختلفة بحسب المحل وهيئة الكلمة، والمستعمل من هذه الأوجه عند أئمة القراءة تسعة هي :

١- السكون : وهو الأصل في الوقف على الكلمة المحركة وصلاً، لأنه ضد الابتداء، فكما لا يبتدأ بساكن، لا يوقف على متحرك وهو اختيار كثير من القراء.

٢- الرَّوم : وهو عبارة عن النطق ببعض الحركة، ويختص بالمرفوع والمجزوم والمضموم والمكسور، بخلاف المفتوح، لأن الفتحة خفيفة إذا خرج بعضها، خرج سائرها، فلا تقبل التبعيض.

٣- الإشمام : وهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير صوت، وقيل أن تجعل شفتيك على صورتها، ويختص بالضمة سواء أكانت حركة إعراب أم بناء إذا كانت لازمة، أما إذا كانت عارضة، وميم الجمع عند من ضم، وهاء التأنيث فلا روْم في ذلك ولا إشمام. وقيد ابن الجزري هاء التأنيث بما يوقف عليه بالهاء، بخلاف ما يوقف عليه بالتاء للرسم .

٤- الإبدال : وهو أن يوقف على الاسم المنصوب المنون، بالألف بدلاً من التنوين، مثل قوله تعالى: ﴿ وكواعب أتراباً وكأساً دهاقا ﴾ [2] وفي الاسم للمفرد المؤنث بالتاء، يوقف عليه بالهاء بدلاً منها، وفيما آخره همزة متطرفة بعد حركة أو ألف فإنه يوقف عليه عند حمزة بإبدالها حرف مدّ من جنس ما قبلها، ثم إن كان ألفاً جاز حذفها.

٥- النقل : ويكون فيما آخره همزة بعد ساكن، فإنه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه فيحرك بها ثم تحذف هي سواء أكان الساكن صحيحاً نحو (دفء) و (ملء)، أم ياءً أو واواً أصليتين سواء أكانتا حرفي مد، نحو (المسئ) أم لين نحو (شئ) و (قوم سوء).

٦- الإدغام : ويكون فيما آخره همزة بعد ياء، أو واو زائدتين فإنه يوقف عليه عند حمزة أيضاً بالإدغام، بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله نحو (النسئ) و (برئ) و (قروء) فيوقف عليها عنده هكذا (النسيّ) (برىّ) (قروّ).

---

(١) يراجع في هذه المسألة الإتقان للسيوطي ٢٦٩/١، ٢٧٠، والنشر لابن الجزري ٢٣٨، مرجع سابق.

(٢) سورة النبأ آية رقم (٣٢، ٣٣).

٧- الحذف : ويكون في الياءات الزوائد عند من يثبتها وصلاً، ويحذفها وقفاً، وعددها مائة واحدى وعشرون، منها خمس وثلاثون في حشو الآي والباقي في رؤوس الآي وذلك نحو: (إذا يسر) و(يوم يأت) و (الداع) و (المناد) و (دعان) و (يهدين) و (يشفين) و (يؤتين).

٨- الإثبات : وذلك في الياءات المحذوفات وصلاً عند من يثبتها وقفاً مثل : (هاد، وال، واق) فقد أثبتها ابن كثير وقفاً (هادي، والي، واقي).

٩- الإلحاق : وهو ما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت عند من يلحقها في :

أ- (عمّ، فيم، بم، لم، ممّ).

ب- النون المفتوحة مثل : (العالمين، الذين، المفلحون).

ج- النون المشددة من جمع الإناث نحو : (هنّ، مثلهنّ).

د- المشدد المبني مثل : (ألاّ تعلوا عليّ) (مصرخي).

وقد أجمع العلماء على وجوب الالتزام برسم المصاحف العثمانية ، واتباع ما جاء بها فيما يتعلق بالوقف إبدالاً وإثباتاً، وحذفاً ووصلاً وقطعاً [١]، بنفس القدر الذي يلزم إزاء كل ما يتعلق بهذا الرسم.

الابتـــــداء :

وهو يختلف عن الوقف في كثير من الأمور، وإن كان موافقاً له في أمور أخرى، فهو لا يكون إلا اختيارياً، ولا تدعو له ضرورة، كما يحدث للوقف أحياناً، فلا يجوز إلا بكلام مستقل في معناه موفٍ بغرضه.[٢] وهو كالوقف في أنواعه فمنه تام، وكاف، وحسن وقبيح .

فمثال الابتداء التام، أن يوقف على قوله تعالى : ﴿ ولا يحزنك قولهم﴾ ويُبتدأ بقوله تعالى : ﴿ إن العزة لله جميعاً ﴾ [٣] ففي هذا تجنب لوهم أن هذا قولهم .

ومثال الابتداء الكافي، أن يوقف على قوله تعالى : ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ والابتداء بقـــوله عز شأنه : ﴿ يخادعون الله ﴾ [٤] لدفع توهم الوصف بيخادعون .

---

(١) يراجع في موضوع الوقف على أواخر الكلم : النشر لابن الجزري ٢/ ١٢٠ وما بعدها والإتقان للسيوطي ١/ ٢٧٦ وما بعدها، مرجع سابق.

(٢) النشر ١/ ٢٣٠، النشر لابن الجزري ١/ ٢٣٠ ، مرجع سابق.

(٣) سورة يونس الآية رقم (٦٥).

(٤) سورة البقرة الآية رقم (٩).

ومثال الابتداء الحسن، أن يوقف على قوله تعالى : ﴿ واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق ﴾ [1] والابتداء بقوله سبحانه :﴿ إذ قربا قرباناً ﴾ لئلا يتوهم أن العامل في «إذ» الفعل المتقدم. وكذلك الوقف على قوله تعالى : (وتعزروه وتوقروه) والابتداء بقوله تعالى : ﴿ وتسبحوه بكرة وأصيلا﴾ [2] وذلك لأن الضمير في تعززوه وتوقروه عائد على النبي ﷺ وفي تسبحوه عائد على الله سبحانه وتعالى .

ومثال الابتداء القبيح أن يوقف على قوله عز من قائل : ﴿ يخرجون الرسول وإياكم﴾ [3] ويُبتدأ بقوله تعالى : (وإياكم) وذلك لفساد المعني، لأنه سيكون تحذيراً من الإيمان بالله سبحانه وتعالى [4].

الفتح والإمالـــة :

الفتح هو أن يفتح القارئ فمه عند النطق بالحرف، ويقال له التفخيم. والإمالة هي أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وهي قسمان : شديدة ومتوسطة وكلاهما جائز مستعمل في القراءة .

هذا وقد انتشرت لغتا الفتح والإمالة على ألسنة الكثير من فصحاء العرب، إذ الفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد، من تميم وأسد وقيس [5].

ولقد تحمل القراء ذلك بالسند عن رسول الله ﷺ، والأصل فيها كما قال الداني حديث حذيفة مرفوعاً: « اقرأوا القران بلحون العرب وأصواتها، وإياكم وأصوات أهل الفسق وأهل الكتابين» [6]. وعن صفوان بن عسال أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ ﴿ يا يحى﴾ [7] فقيل له : يا رسول : تميل وليس هي لغة قريش؟ فقال: هي لغة الأخوال بني سعد».[8]

فالإمالة إذن هي من لحون العرب وأصواتها، وهي بلا شك من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم وقد وردت عنه ﷺ والتزمها عدد من القراء، كما أنها روعيت في رسم المصاحف العثمانية، حيث

---

(١) سورة المائدة آية رقم (٢٧).
(٢) سورة الفتح آية رقم (٩).
(٣) سورة الممتحنة آية رقم (١).
(٤) يراجع في هذا الموضوع : النشر لابن الجزري ١/ ٢٣٠ والإتقان للسيوطي ١/ ٢٦٦، مرجع سابق.
(٥) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٢٨٤، مرجع سابق.
(٦) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي برقم (٢٧٧٩) ١/ ٦٠٦، ط٥، نشر مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
(٧) سورة مريم آية رقم (١٢).
(٨) نقله السخاوي في جمال القراء ٢/ ٢٩١، مرجع سابق.

وُضعت الياءات في موضع الألفات، فاتخذ الكوفيون ذلك حجة في الإمالة وأمالوا اتباعاً للخط ليقربوا من الياءات.[1]

الإدغـــام :

ومما تحمله القراء وصحت به الرواية، إدغام بعض الحروف في بعضها طلباً للتخفيف الموافق لطبيعة اللغة العربية، والإدغام لغة هو الإدخال، واصطلاحاً هو النطق بحرفيـــن كالثاني مشدداً، وينقسم إلى قسمين: كبير وصغير .

فأما الكبير، فهو ما كان أول الحرفين فيه متحركاً، سواءً أكانا متماثلين أو متجانسين أو متقاربين.

والمتماثلان هما ما اتفقا مخرجاً وصفة، وقد وقع في القران الكريم في سبعة عشر حرفاً هي : الباء مثل :﴿ الكتاب بالحق﴾ [2] والتاء مثل : ﴿ الموت تحسبونها ﴾ [3] والثاء مثل : ﴿ حيث ثقفتموهم ﴾[4] والحاء مثل :﴿ النكاح حتى ﴾ [5] والراء مثل :﴿ شهر رمضان ﴾ [6] والسين مثل : ﴿ الناس سكارى﴾[7] والعـين مثل: ﴿ يشفع عنده ﴾ [8] والغـــين مثل : ﴿ ومن يبتغ غـــير الإسلام ﴾ [9] والفـــاء مثل : ﴿ اختلف فيه﴾ [10] والقاف مثل : ﴿ أفاق قال ﴾ [11] والكاف مثـــل : ﴿ إنك كنت﴾ [12] واللام مثل : ﴿لا قبل لهم﴾[13] والميم مثل : ﴿ الرحيم . مالك ﴾ [14] والنون مثل : ﴿ نحن نسبح ﴾ [15] والواو مثل ﴿فهو وليهم ﴾[16] والهاء مثل : ﴿ فيه هدى ﴾ [17] والياء مثل : ﴿ يأتي يوم ﴾ [18].

وشرط الإدغام أن يلتقي المثلان خطاً فلا يدغم في نحو ﴿ أنا نذير﴾ [19] بسبب وجود الألف خطاً، وأن يكونا من كلمتين فإن التقيا في كلمة فلا يدغم، إلا في موضعين هما ﴿ مناسككم﴾ [20] و﴿ وما سلككم﴾[21] وألا يكون الأول تاءً، ضميراً لمتكلم، أو مخاطب، وألا يكون مشدداً.

---

(١) يراجع في ذلك : جمال القراء للسخاوي ٢٩١/٢ وما بعدها والنشر لابن الجزري ٢٩/٢ وما بعدها والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٨٤/١ وما بعدها ، مرجع سابق.

(٢) سورة النساء آية رقم (١٠٥).
(٣) سورة المائدة آية رقم (١٠٦).
(٤) سورة البقرة آية رقم (١٩١).
(٥) سورة البقرة آية رقم (٢٣٥).
(٦) البقرة آية رقم (١٨٥).
(٧) سورة الحج آية رقم (٢).
(٨) البقرة آية رقم (٢٥٥).
(٩) سورة آل عمران آية رقم (٨٥).
(١٠) البقرة آية رقم (٢١٣).
(١١) الأعراف آية رقم (١٤٣).
(١٢) سورة يوسف آية رقم (٢٩).
(١٣) سورة النمل آية رقم (٣٧).
(١٤) سورة الفاتحة آية رقم (٣).
(١٥) البقرة آية رقم (٣٠).
(١٦) النحل آية رقم (٦٣).
(١٧) البقرة آية رقم (٢)
(١٨) البقرة آية رقم (٢٥٤).
(١٩) سورة العنكبوت آية رقم (٥٠).
(٢٠) البقرة آية رقم (٢٠٠).
(٢١) سورة المدثر آية رقم (٤٢).

وأما المدغم من المتجانسين والمتقاربين فهو في ستة عشر حرفاً يجمعها « رض سنشد حجتك بذل قشم»[1] وحيث إن المتقاربين هما ما تقاربا مخرجاً، أو صفة ،فقد استلزم ذلك أن يكون بعضها قابلاً للإدغام في عدد من الحروف التي تقاربه في المخرج أو الصفات .

وأما الإدغام الصغير، فهو ما كان الحرف الأول فيه ساكناً، ومنه واجب وممتنع وجائز، وقد ذكر القراء الجائز وهو قسمان :

الأول : إدغام حرف من كلمة في حروف أخرى متعددة من كلمات متفرقة وينحصر ذلك في : إذ، وقد، وتاء التأنيث وهل وبل. فالحروف الأخيرة منها تدغم في حروف من كلمات أخرى على اختلاف بين القراء في ذلك .

الثاني : إدغام حروف تقاربت مخارجها، وهي سبعة عشر حرفاً، اختلفوا فيها فأدغم بعضهم: الباء عند الفاء، والباء عند الميم، والفاء عند الباء، والراء الساكنة عند اللام، واللام الساكنة في الذال، والثاء في الذال، والدال في الثاء، والذال في التاء، والثاء في التاء، والدال في الذال، والنون في الواو، والنون في الميم، والقاعدة التي تحكم ذلك أنه متى التقى حرفان أولهما ساكن، وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما، لغةً وقراءةً فالمثلان مثل : ﴿ اضرب بعصاك﴾ [2] و ﴿ ربحت تجارتهم﴾ [3] والجنسان مثل : ﴿ قالت طائفة﴾ [4] و ﴿قد تبين ﴾ [5] و ﴿ بل ران﴾ [6] ما لم يكن أول المثلين حرف مدّ مثل : (قالوا وهم) [7] أو أول الجنسين حرف حلق مثل : ﴿ فاصفح عنهم ﴾ [8].

ويلحق بالقسمين السابقين من الإدغام قسم آخر يتعلق بأحكام النون الساكنة والتنوين وهي أربعة أحكام : الإظهار والإدغام والإقلاب والإخفاء.

ويكون الإدغام هنا في ستة أحرف تجمعها كلمة (يرملون) وهو نوعان :

١- إدغام كامل أي بلا غنة في اللام والراء.

٢- إدغام ناقص – بغنة – في النون والميم والياء والواو.[9]

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٢٩٣، مرجع سابق.

(٢) البقرة آية رقم (٦٠).
(٣) البقرة آية رقم (١٦).
(٤) سورة آل عمران آية رقم (٧٢).
(٥) سورة العنكبوت آية رقم (٣٨).
(٦) سورة المطففين آية رقم (١٤).
(٧) سورة الشعراء آية رقم (٩٦).
(٨) سورة الزخرف آية رقم (٨٩).

(٩) يراجع في موضوع الإدغام بأنواعه النشر لابن الجزري ١/٢٧٤ وما بعدها والإتقان للسيوطي ١/٢٩٢ وما بعدها، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص١١٣ وما بعدها، مرجع سابق.

المـــدّ والقصـــر :

المدّ هو إطالـــة الصوت بحـــرف من حروف المدّ، زيادة عن الـــمد الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المدّ إلا به[1].

والقصر هو ترك تلك الزيادة وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله. وحروف المدّ هي : الألف مطلقاً، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، ويجيء المدّ لسبب لفظي أو معنوي.

فاللفظي : إما همز أو سكون، والهمز يكون بعد حرف المدّ أو قبله، وذلك مثل آدم، أصلها أأدم، أبدلت الثانية ألفاً ويسمى في هذه الحالة مد البدل، حيث وردت الهمزة قبل حرف المد. ويأتي الهمز كثيراً بعد حرف المد مثل (جاء) و (السماء) و (قالوا آمنا) وعندما يأتي الهمز بعد حرف المدّ، فإن كانا في كلمة واحدة كالسماء فهو المدّ المتصل، وإن كانا في كلمتين مثل (شاء الله) فهو المنفصل.

وسبـــب المد عند ملاقاة الهمز أن حرف المد ضعيف، والهمز قوي، فزيد في الضعيف ليثبت أمام النطق بالقوي

والسكون إما لازم، وهو الذي لا يتغير في حالتي الوصل أو الوقف مثل (الضالّين) و (الحاقة)، أو عارض وهو الذي يعرض للوقف مثل (نستعين) و (يوقنون) . وسبب المد للسكون أن يُتمكن من الجمع بين ساكنين، فكأن المد قام مقام حركة .

والسبب المعنوي : هو قصد المبالغة في النفي في مثل : (لا إله إلا الله) ففي هذا طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله تعالى، ومنه مدّ التعظيم في لفظ الجلالة، في مثل قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد﴾[2]، وقد اجتمع السببان اللفظي والمعنوي في كلمة لا إله إلاّ الله.[3]

واعتباراً لهذه الدلالات المهمة فقد تحمل القرّاء في مختلف طبقاتهم أداء المد، كما تلقوه عن رسول الله ﷺ فقد أورد السيوطي نقلاً عن سعيد بن منصور عن شهاب بن خراش قال حدثني مسعود بن يزيد

---

(١) النشر لابن الجزري ٣١٢/١ والاتقان للسيوطي ٣٠٢/١

(٢) سورة الإخلاص الآية رقم (١).

(٣) يراجع في موضوع المد والقصر : النشر لابن الجزري ٣١٢/١ وما بعدها والإتقان للسيوطي ٣٠٢/١ وما بعدها وجمال القراء للسخاوي ٣٢٧/٢ وما بعدها والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص١٣٤ وما بعدها، مرجع سابق.

الكندي قال : (كان ابن مسعود يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾[1] مرسلة فقال ابن مسعود : ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ فقال : كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال : اقرأنيها: «إنما الصدقات للفقرآء والمساكين» فمدّ) قال السيوطي : « وهذا حديث حسن جليل حجة ونصّ في الباب، رجال إسناده ثقات، أخرجه الطبراني في الكبير»[2].

تخفيف الهمـــز :

ولما كان الهمز أثقل الحروف نطقاً، وأبعدها مخرجاً فقد سلك العرب مسالك في تخفيفه، فقد كانت قريش وأهـــل الحجاز أكثرهم تخفيفاً، ولذلك كثـرت روايـــة التخفيف من طرقهـــم كابن كثير، ونافع، وأبي عمرو.[3]

وأما الأساليب التي رويت في تخفيف الهمزة فأربعة هي :

١- النقل لحركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم تسقط، نحو قوله تعالى : ﴿ قدَ افلح المؤمنون ﴾ [4] بفتح الدال، وبه قرأ نافع من طريق ورش.

٢- الإبدال ، بأن تبدل الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فتبدل ألفاً بعد الفتح مثل ﴿ وَامر أهلك﴾ [5]، أو واواً بعد الضم نحو ﴿ يومنون﴾ [6]، أو ياءً بعد الكسر نحو ﴿ جيت بالحـــق﴾ [7]، وبه قـــرأ أبو عمرو، ولا ينطبق ذلك على الهمـــزة إن كـــان سكونها جزماً نحـــو ﴿ننسأها﴾ [8] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، أو بناءً نحو ﴿ أرجئه﴾ [9]، أو إذا كان تركها أثقل مثل : ﴿ تؤوى إليك ﴾ [10] أو يوقع في الالتباس مثل ﴿ رئيا﴾ [11].

---

(١) سورة التوبة آية رقم (٦٠).

(٢) الإتقان للسيوطي ٣٠٢/١ مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق ٣٠٨/١.

(٤) سورة المؤمنون آية رقم (١).

(٥) سورة طه آية رقم (١٣٢).

(٦) سورة البقرة آية رقم (٢).

(٧) سورة البقرة آية رقم (٧١).

(٨) سورة البقرة آية رقم (١٠٦)

(٩) سورة الأعراف الآية رقم (١١١).

(١٠) الأحزاب آية رقم ٥١.

(١١) سورة مريم آية رقم (٧٤).

٣- التسهيل بينها وبين حركتها، فإن اتفقت الهمزتان في الفتح، سُهلت الثانية عند ابن كثير، ونافع وأبي عمرو وهشام، وإن اختلفتا بالفتح والكسر، سهّل الثانية ابن كثير ونافع وأبوعمرو، وكذلك إذا اختلفتا بالفتح والضم مثل : ﴿ أؤنبئكم﴾ [١] و ﴿ أأنزل عليه الذكر﴾ [٢]. ولقد نقل السيوطي عن الداني أن الصحابة رضوان الله عليهم قد أشاروا إلى التسهيل بكتابة الثانية واواً [٣].

٤- الإسقاط، إذا التقت همزتان وكانتا في كلمتين، فإذا اتفقتا في الحركة أسقط أبو عمرو الأولى، ووافقه قنبل من طريق ابن شنبوذ، وكذلك رويس من طريق أبي الطيب. وقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف هو الثانية . وتظهر ثمرة هذا الخلاف في المدّ فمن قال بحذف الأولى كان المدّ عنده منفصلاً، ومن قال بحذف الثانية كان المد عنده متصلاً .[٤]

هذا وقد كان القراء في منتهى الدقة والأمانة، في تحملهم لكل ما جاءت به الرواية، وصحّ به السند عن رسول الله ﷺ ، مستشعرين في ذلك جلال القرآن الكريم، وخطورة الزيغ فيما يتعلق بنقله وأدائه لارتباط ذلك بجوهر العقيدة وأمور الدين الحنيف .

---

(١) سورة آل عمران آية رقم (١٥).

(٢) سورة ص آية رقم (٨).

(٣) الإتقان للسيوطي ١/ ٣١٠، مرجع سابق.

(٤) يراجع في ذلك الإتقان للسيوطي ١/ ٣٠٨- ٣١٠، مرجع سابق.

المبحث الثالث
شروط صحة القراءة

عندما بعث أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه بالمصاحف إلى الأمصار، تلقاها الناس بالقبول، وقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم، بعد أن تلقوه عن الصحابة الذين تلقوا عن رسول الله ﷺ، وهكذا استمر الأمر إلى أن برزت طبقة من القراء في كل مصر قاموا مقام الصحابة في الإقراء، ثم تجرد قوم للقراءة واعتنوا بضبطها حتى صاروا مهوى أفئدة الدارسين والطلاب؛ يرحل إليهم، ويؤخذ عنهم، حتى نسبت القراءة إليهم في كل من مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام .

ثم كثر القراء الذين أخذوا عن أئمة الأمصار، وتفرقوا في البلاد، وقلت عناية كثير منهم بضبط القراءة، وتحري الأسس التي كان عليها التلقي أول الأمر، فكثر بينهم الاختلاف، وقل الضبط، وخيف على أمر القراءة أن يلتبس فيه الباطل بالحق ، وعند ذلك قام علماء الأمة ممن أتقنوا هذا الأمر وسبروا أغواره فاجتهدوا في تنقية كل شائبة التبست بالحق الصراح في قراءات القرآن الكريم، وميزوا بين درجاتها ووجوهها، ووضعوا لذلك ضوابط وأركاناً فصلوها لتكون حكماً في هذا الأمر. قال ابن الجزري عن هذه الأركان: « وها نحن نشير إليها، ونعول كما عولوا عليها فنقول : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة؛ أطلق عليها ضعيفة أو شاذة، أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة ، أم عمن هو أكبر منهم ..»[1]

هذه إذن هي الأصول والأركان التي توصل إليها علماء الأمة واستندوا عليها سلفاً وخلفاً في تحديد درجة القراءة من حيث الصحة وعدمها، والتي لا يجوز رد أي قراءة رجحت في ميزانها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن .

أما موافقة العربية، فإن المراد منها أن توافق القراءة وجهاً من وجوه النحو، إذا تشعبت به الآراء سواء أكان هذا الوجه أفصح، أم فصيحاً، أم كان محل اتفاق، أو اختلاف لا يؤثر إذا كانت القراءة ذائعة،

---

(١) النشر في القراءات لابن الجزري ١/٩.

صحيحة السند، لأن أئمة القراء كما قال الحافظ أبو عمرو الداني : « لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ».[1] وذلك بعد أن حكى إنكار سيبويه لاسكان كلمتي «بارئكم»[2] و «يأمركم»[3] في قراءة أبي عمرو حيث صحح هذا الإسكان واختاره وأخذ به خلافاً لسيبويه واستناداً على ما صح به السند من قراءة أبي عمرو. والشأن أن كل ما يثبت أنه من القرآن ينبغي أن يُتخذ أصلاً يقاس عليه في كلام العرب، وذلك لعلوّ سنده وصحة روايته، وتناقله على ألسنة العرب المُخلص إبان عصر من أهم عصور الاحتجاج اللغوي .

وأما موافقة أحد المصاحف العثمانية – ولو تقديراً – فيكفي أن يكون ثابتاً ، ولو في بعضها دون بعض، إذ لم يُلزم الصحابة رضوان الله عليهم أنفسهم، بإثبات كل قراءة في كافة المصاحف، بل جعلوا لكل واحد منها خصوصية، جعلتها في عمومها شاملة للأحرف السبعة، التي نزل عليها القرآن الكريم واستوعبت ما استقر في العرضة الأخيرة، فمما أثبت في بعض المصاحف دون بعض، قراءة ابن عامر في قوله تعالى : ﴿قالوا اتخذ الله ولداً ...﴾[4] بغير واو وقراءته ﴿ وبالزبر وبالكتاب المنير ﴾ [5] بزيادة الباء في الاسمين وقد ورد ذلك في المصحف الشامي دون غيره فاتبع ذلك عبدالله بن عامر مقرئ الشام، كما ثبت في المصحف المكي ما قرأ بـــه عبدالله بن كثير : ﴿ جنات تجري من تحتها الأنهار﴾ [6] بزيادة من على المصاحف الأخرى، فلو لم يرد ذلك في هـــذه المصاحف، لكانت قراءات هـــؤلاء الأئمة شاذة لمخالفتها للرسم الذي أجمعت عليه الأمـــة.

وأما المراد بقولهم : (ولو تقديرا) أن توافق الرواية رسم أحد المصاحف ولو احتمالاً؛ لأنه إذا طابقت الرواية الرسم كانت الموافقة تحقيقاً، وإذا احتمل الرسم الرواية كانت الموافقة تقديراً، كما هو الحال في قوله تعالى : ﴿ ملك يوم الدين﴾ [7] فإنها كتبت في جميع المصاحف بغير ألف لتوافق قراءة الحذف تحقيقاً، وتوافق

---

(١) نقله ابن الجزري في النشر ١/ ١٠ من كتاب (جامع البيان) لأبي عمرو الداني.

(٢) من الآية رقم (٥٤) من سورة البقرة .

(٣) من الآية رقم(٦٧)من سورة البقرة.

(٤) سورة البقرة آية رقم (١١٦).

(٥) سورة آل عمران آية رقم (١٨٤).

(٦) سورة التوبة آية رقم (١٠٠).

(٧) سورة الفاتحة الآية رقم (٤).

قراءة الإثبات تقديراً، حيث يفهم ذلك من قوله تعالى : ﴿ مالك الملك ﴾ [1]، ومثل ذلك يقال في رسم : «الصراط» و«المصيطرون» فإن الأصل فيهما السين، إلاّ أن الصحابة رضوان الله عليهم ، كتبوهما بالصاد ليتعادل مع الأصل، فتكون القراءة بالسين موافقة للأصل، والقراءة بالصاد موافقة للرسم، وتكون قراءة الإشمام محتملة، لاستنادها على الصاد ، ولو كتبوهما بالسين لفات كل ذلك، واعتبرت القراءة بغير السين مخالفة للرسم والأصل [2]. ولهذا لم يشتهر اختلاف بين القرّاء في «بسطة» المكتوبة على الأصل في سورة البقرة، بينما اختلف القراء في بسطة الأعراف التي كتبها الصحابة رضوان الله عليهم بالصاد لتحتمل القراءتين معاً، وفي ذلك دليل أيما دليل على دقة القراء في تحملهم لمختلف هذه القراءات الواردة عن رسول الله ﷺ .

وأما صحة السند اللازم لقبول القراءة، فهو أن يرويها عدل ضابط، عن مثله وهكذا إلى رسول الله ﷺ، من غير شذوذ في تلك القراءة، ولا علة قادحة. هذا، وقد اشترط بعض العلماء، أن تكون القراءة متواترة، إلاّ أن القراءة إذا ثبت تواترها، فإنها لا تكون بحاجة للشرطين السابقين، موافقة العربية، وموافقة الرسم. يقول ابن الجزري : « وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفي ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يُحتاج فيه إلى الركين الأخيرين، من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله، وقُطع بكونه قرآناً سواء أوافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده .. » [3]

والواقع أن صحة السند مع الركنين الآخرين، تقوم مقام التواتر في إفادة العلم القاطع؛ وذلك لأن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأمة في أفضل عهودها، وهو عهد الصحابة رضوان الله عليهم، الذين تحروا الدقة المتناهية في رسمه بالكيفية التي تلبي كافة مطالب القراءة التي ثبت لديهم توافقها مع العرضة الأخيرة، وقد كانوا قريبي عهد بها. فإذا صحّ سند القراءة، ووافقت قواعد اللغة، ثم جاءت موافقة

---

(١) سورة آل عمران آية رقم (٢٦).

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١٢/١.

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١٣/١.

لخط هذا المصحف المتواتر، أفادت العلم القاطع، وإن كانت رواية آحاد، حيث إن التواتر قد طُلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن الكريم، ولهذا فإنه يكفي بعد ذلك في القراءة شهرتها مع صحة السند، وموافقة العربية والرسم العثماني [1].

وبناءً على هذه الأركان الثلاثة اللازمة لصحة القراءة ، فقد قرر أهل العلم أنه متى اختل ركن منها في قراءة ما ، أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة بحسب درجة هذا الاختلال حتى ولو كانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم [2]، قال أبو شامة رحمه الله : « فلا ينبغي أن يُغتر بكل قراءة تعزي إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة وإنّ هكذا أنزلت، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا عمن تنسب إليه، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم، منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم، وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم، تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم[3].

واستناداً إلى ما مرّ ذكره فقد صُنفت القراءات إلى ثلاثة أنواع : نوع يقبل ويقرأ به، ونوع لا يقبل ولا يُقرأ به، ونوع يقبل ولا يقرأ به ، قال الإمام مكي بن أبي طالب : « ... فالجواب أن جميع ما روى في القرآن على ثلاثة أقسام : قسم يُقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهن : أن ينقل عن الثقات عن النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث، قرئ به وقطع على تعينه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف، وكفر من جحده. قال : والقسم الثاني ما صحّ نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يُقبل ولا يُقرأ به لعلتين إحداهما : أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولايثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد، والعلة الثانية : أنه مخالف لما قد أُجمع عليه فلا يقطع على تعينه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ولا يكفر من جحده ولبئس ما صنع إذا جحده، قال: والقسم الثالث : هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يُقبل وإن وافق خط المصحف»[4] ولقد أورد الإمام ابن الجزري أمثلة لكل قسم من الأقسام الثلاثة هذه فقال : « ومثال

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١/ ٤٢٠-٤٢١.
(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٩.
(٣) نقله ابن الجزري في النشر ، ١/ ٩-١٠ عن المرشد الوجيز لأبي شامة.
(٤) نقله ابن الجزري في النشر ١/ ١٤.

القسم الأول (مالك وملك. ويخدعون ويخادعون. وأوصى ووصى، ويطوع وتطوع).. ومثال القسم الثاني قراءة عبدالله بن مسعود وأبي الدرداء : (والذكر والأنثى) في ﴿ وما خلق الذكر والأنثى ﴾ [1] وقراءة ابن عباس (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً وأما الغلام فكان كافراً) [2] .. ومثال القسم الثالث مما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف كقراءة ابن السميفع وأبي السمال وغيرهما في ﴿ ننجيك ببدنك﴾[3] (ننحيك) : بالحاء المهملة ﴿ لتكون لمن خلفك آية ﴾ [4] بفتح الخاء واللام وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره فإنها لا أصل لها، قال أبو العلاء الواسطي : إن الخزاعي وضع كتاباً في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة، فأخذت خط الدارقطني وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له (قلت) وقد رويت الكتاب المذكور ومنه ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ [5] برفع الهاء ونصب الهمزة، وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها وإن أبا حنيفة لبريئ منها؛ ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون، وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع (معائش) بالهمز وما رواه ابن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر من فتح ياء ﴿ أدري أقريب﴾[6] .. وما رواه أبو علي العطار عن العباس عن أبي عمرو ﴿ سحران تظّاهرا﴾ [7] بتشديد الظاء والنظر في ذلك لا يخفى .. وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر .. ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق وهو الذي ليس له أصل في القراءة يُرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه».[8]

وللإمام السيوطي تقسيم آخر، جعل فيه أنواع القراءات من حيث السند ستة أنواع، وذلك حسب ما تراءى له من خلال تقسيم العلماء السابقين وهذه الأنواع هي :

١- المتواتر ، وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، وهو شأن غالب القراءات .

---

(١) سورة الليل آية رقم (٣).

(٢) قراءة ابن عباس للآية رقم(٧٩)من سورة الكهف .

(٣) + (٤) سورة يونس الآية رقم(٩٢) .

(٥) سورة فاطر الآية رقم (٢٨). (٦) سورة الأنبياء آية رقم (١٠٩).

(٧) القصص آية رقم (٤٨/١)

(٨) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١٤/١-١٧.

٢- المشهور ، وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، ويُقرأ به، وهذان النوعان هما اللذان يُقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما ولا يجوز إنكار شيء منهما على ما ذكر غير واحد من علماء القراءات .

٣- الآحاد : وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يُقرأ به، ومن ذلك ما أخرجه الحاكم من طريـــق عاصم الجحدري، عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قرأ : ﴿ متكئين على رفارف خضرٍ وعباقري حسان ﴾. والقراءة المتواترة ﴿ على رفرفٍ خضر وعبقري حسان﴾ [١] ومن ذلك ما روي عن ابن عباس أنه ﷺ قرأ : « لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم﴾[٢] بفتح الفاء التي تواتر ضمها .

٤- الشاذ ، وهو ما لم يصح سنده، ومن ذلك قراءة : ﴿ ملك يوم الدين ﴾ [٣] بصيغة الماضي ونصب (يوم) و ﴿ إياك يُعبد ﴾ [٤] .

٥- الموضوع ، كقراءات الخزاعي التي نسبها إلى الإمام أبي حنيفة وهو بريء منها ومن ذلك : ﴿ إنما يخشى اللهُ من عباده العلماء ﴾ [٥].

٦- ما يشبه المدرج من أنواع الحديث [٦]، وهو ما يزيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص : ﴿ وله أخٌ أو أخت من أم ﴾ [٧] بزيادة (من أم)، وقراءة ابن عباس : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾ في مواسم الحج» [٨] بزيادة (في مواسم الحج)، وقراءة ابن الزبير : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ ويستعينون بالله على ما أصابهم» [٩]. بزيادة لفظ (ويستعينون بالله على ما أصابهم).

وإنما كان هذا النوع شبيهاً ولم يكن مدرجاً لأنه وقع فيه خلاف أورده الإمام السيوطي [١٠] حول هذه الزيادات أهي قرآن أم تفسير، وإلى مثله أشار الشمس ابن الجزري بقوله : « وربما كانوا يدخلون التفسير في الكلام إيضاحاً؛ لأنهم متحققون لما تلقوه عن رسول الله ﷺ قرآناً. فهم آمنون من الالتباس»[١١] وعبارة ابن

---

(١) سورة الرحمن الآية رقم (٧٦). (٢) سورة التوبة آية رقم (١٢٨).
(٣) سورة الفاتحة آية رقم (٤). (٤) سورة الفاتحة آية رقم (٥).
(٥) سورة فاطر الآية رقم (٢٨).
(٦) يراجع في هذه الأنواع الستة الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٢٤١- ٢٤٣.
(٧) سورة النساء الآية رقم (١٢) (٨) سورة البقرة الآية رقم (١٩٨).
(٩) سورة آل عمران الآية رقم (١٠٤) (١٠) الإتقان للسيوطي ١/٢٤٣.
(١١) نقله الزرقاني في مناهل العرفان ١/٤٢٤.

الجزري لا تفيد القطع بكونه تفسيراً فيقوى بذلك احتمال كونه قرآناً، لا سيما إذا استصحبنا نهي رسول الله ﷺ لأصحابه ألا يكتبوا عنه إلا القرآن ثم قال عليه أفضل الصلاة والسلام : «ومن كتب عني غير القرآن فليمحه» .[1]

إن هذه الشروط الدقيقة والضوابط المحكمة التي استند إليها أئمة القراءة في اختياراتهم، والتي صنفوا على وفقها أنواع القراءات، إلى جانب تلك الجهود التي بذلها سلف هذه الأمة الصالح في سبيل توثيق هذا القرآن الكريم في مختلف العهود، لتؤكد أنه ما من نص في تاريخ البشرية قد حُظي من العناية بمثل ما حظي به القرآن الكريم، الذي ينبغي أن يكون بمختلف قراءاته المتواتر منها والشاذ، مدار دراسة اللغة العربية حتى تستمد من معينه الزاخر طاقة للنماء ومما حفظه الله به سبباً من أسباب البقاء.

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣/٢١، مرجع سابق.

المبحث الرابع
أشهـــر القـــــراء

القراء هم الذين تحملوا القراءة وقاموا بمهمة إقراء القرآن الكريم، ولقد اشتهر بذلك عدد من الصحابة رضوان الله عليهم نذكر منهم :

١- عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقد تلقى عنه الكثيرون من أبرزهم المغيرة بن أبي شهاب المخزومي المتوفي سنة ٩١هـ[١].

٢- علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعنه تلقى عدد من القراء منهم أبوعبدالرحمن السلمي المتوفى سنة ٧٣هـ وأبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩هـ وعبدالرحمن بن أبي ليلى المتوفي سنة ٨٣هـ[٢].

٣- أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو من كتّاب الوحي لرسول الله ﷺ، قرأ على رسول الله ﷺ، وأتم حفظ القرآن الكريم في حياته ﷺ. أخذ عنه كثير من القراء منهم : عبدالله بن عباس وأبوهريرة وأبو عبدالرحمن السلمي، رضي الله عنهم جميعا[٣].

٤- عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، من السابقين إلى الإسلام، أتم حفظ القرآن الكريم في حياة النبي ﷺ، تلقى عنه القراءة علقمة بن قيس، والأسود بن يزيد النخعي ومسروق بن الأجدع وكثيرون غيرهم[٤].

٥- زيد بن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه، أحد كتاب الوحي للنبي ﷺ، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم في عهد عثمان رضي الله عنه. تلقى عنه الكثيرون منهم : أبو هريرة وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وأنس بن مالك رضي الله عنهم جميعا[٥].

٦- أبو موسى الأشعري رضي الله عنه، وهو من أجمل الناس صوتاً بالقرآن الكريم، تلقى عنه كثيرون منهم : سعيد بن المسيب وحطان الرقاشي وأبو رجاء العطاردي [٦].

٧- أبو الدرداء عويمر بن زيد رضي الله عنه، قرأ القرآن في عهد النبي ﷺ وتلقى عنه عبدالله بن عامر وزوجته أم الدرداء، كما قرأ عليه خلق كثير بالشام [٧].

---

(١) + (٢) + (٣) + (٤) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للإمام شمس الدين أبي عبدالله الذهبي تحقيق محمد سيد جاد الحق ١/٢٩-٣٥، ط١ نشر دار التأليف بمصر بدون تاريخ، وانظر إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ١/١٣، ١٤.

(٥) + (٦) + (٧) معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٣٥-٣٩.

ولقد اشتهر من التابعين : ابن المسيب، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبدالعزيز، ومحمد بن شهاب الزهري، بالمدينة المنورة ومجاهد، وطاووس، وعكرمة، وابن أبي مليكة، بمكة المكرمة كما اشتهر بالكوفة علقمة بن قيس النخعي، وأبو عبدالرحمن السلمي، والأسود بن زيد النخعي، وسعيد بن جبير، وعمر بن شرحبيل، وعمرو بن ميمون، واشتهر بالبصرة عامر بن عبدالقيس ، وأبو العالية، ونصر بن عاصم، ويحى بن يعمر، وجابر بن الحسن، وابن سيرين كما اشتهر بالشام المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وخليد بن سعيد، وغيرهم [1].

وبعد هذه الطبقات اشتهر قوم ممن تفرغ للقراءات وضبطها والعناية بها، حتى صاروا في ذلك أئمة يُرحل إليهم ويؤخذ عنهم وقد نسبت القراءات المعروفة اليوم إليهم وسنذكر فيما يلي ترجمة للقراء الأربعة عشر المشهورين مع راويين لكل قارئ منهم وهم :

ا - عبدالله بن عامر :

هو عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي المكنى بأبي عمرو، وهو تابعي جليل، واليحصبي نسبة إلى يحصب فخذ من حمير، ولد سنة ثمان للهجرة، وقد لقى ... واثلة بن الأسقع والنعمان بن بشير وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان عن رسول الله ﷺ. وقيل إنه قرأ على عثمان نفسه كما قيل إنه قرأ على أبي الدرداء أيضاً. جمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق، فأجمع الناس على قراءته وتلقيها بالقبول. توفي بدمشق سنة ثماني عشرة ومائة للهجرة (١١٨هـ) وأشهر من روى عنه :

أ- هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي . ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة للهجرة. أخذ القراءة عن عراك بن خالد المزي عن يحى بن الحارث الذماري عن ابن عامر. توفي فى آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين (٢٤٥هـ) بدمشق [2].

ب- ابن ذكوان، وهو أبو محمد عبدالله، أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة (١٥٣هـ)، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر. توفي بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين (٢٤٢هـ)[4].

---

(١) إتحاد فضلاء البشر للدمياطي ١/١٧، ١٨، مرجع سابق.

(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٨٥-٨٧، مرجع سابق، والنشر لابن الجزري ١/١٤٤.

(٣) النشر لابن الجزري ١/١٤٤، ١٤٥ وإتحاف فضلاء البشر ١/٢٤.

(٤) النشر لابن الجزري ١/١٤٥ وإتحاف فضلاء البشر ١/٢٤.

٢- ابن كثير :

هو أبو محمد، أو أبو معبد عبدالله بن كثير بن عمر بن عبدالله بن زاذان بن فيروز بن هرمز المكي. ولد بمكة المكرمة سنة خمس وأربعين للهجرة. لقى من الصحابة عبدالله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك. كان إمام الناس في القراءة بمكة المكرمة أخذ القراء عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ على أبي السائب عبدالله بن السائب المخزومي وقرأ عبدالله على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ. توفى بمكة المكرمة سنة عشرين ومائة للهجرة (١٢٠هـ) [١] وأشهر من روى عنه : البزي وقنبل .

أ- البزي : هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة واسم أبي بزة بشار فارسي الأصل من أهل همدان. ولد البزي بمكة سنة سبعين ومائة للهجرة (١٧٠هـ) وانتهت إليه رئاسة مشيخة الإقراء بمكة روى عن عكرمة بن شبل بن عباد وإسماعيل بن عبد الله عن ابن كثير. توفي سنة خمسين ومائتين للهجرة (٢٥٠هـ) بمكة وكان إمام المسجد الحرام ومقرئه ومؤذنه.

ب- قنبل : هو محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن محمد المخزومي بالولاء يُكنى أبا عمر ويلقب بقنبل لشدته. قال الفيروز آبادي : « قُنبل كقنفذ الغلام الحاد الرأس الخفيف الروح وشجر، ولقب محمد ابن عبدالرحمن القارئ» أخذ القراءة عن أبي الحسن أحمد القواس عن وهب عن القسط عن شبل ومعروف وكلاهما عن ابن كثير انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز. توفي بمكة المكرمة سنة إحدى وتسعين ومائتين (٢٩١هـ) [٢].

٣- عاصـــم :

هو أبوبكر عاصم بن أبي النجود (بفتح النون وضم الجيم من نجد الثياب) انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبدالرحمن السُلمي. جمع بين الفصاحة والتجويد والإتقان وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن. أخذ القراءة عن زرّ بن حبيش عن عبدالله بن مسعود عن رسول الله ﷺ.

وقرأ علي أبي عبدالرحمن السُلمي معلم الحسن والحسين، وقرأ أبو عبدالرحمن علي الإمام على عن رسول الله ﷺ .توفى بالكوفة سنة سبع وعشرين ومائة للهجرة (١٢٧هـ) [٣] وأشهر من روى عنه : شعبة وحفص.

أ- شعبة : هو أبوبكر شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأسدي النهشلي الكوفي، ولد سنة خمس وتسعين من الهجرة. عرض القرآن على عاصم أكثر من مرة وعلى عطاء بن السائب. كان إماماً عاملاً حجة. توفى بالكوفة سنة ثلاث وتسعين ومائة (١٩٣هـ).

---

(١) النشر لابن الجزري ١/ ١٢٠ والسبعة لابن مجاهد ٦٤-٦٥، مرجع سابق.
(٢) النشر لابن الجزري ١/ ١٢١ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ١/ ٢١. وانظر القاموس المحيط للفيروز آبادي ٤/ ٤٢.
(٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٦٩-٧١ والنشر لابن الجزري ١/ ١٥٥.

ب- حفص : هو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة بن داود الأسدي الكوفي، ولد سنة تسعين من الهجرة، وكان ربيب عاصم تربى في حجره، وقرأ عليه وتعلم منه، فلا جرم أن كان أعلم أصحاب عاصم. تردد بين بغداد ومكة يقرئ الناس القرآن الكريم، توفى سنة ثمانين ومائة للهجرة (١٨٠هـ) [١].

٤- أبو عمرو :

هو أبو عمرو زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي البصري، وقيل اسمه يحيى، كان إمام البصرة ومقرئها. ولد بمكة المكرمة سنة سبعين ونشأ بالبصرة، ثم توجه مع أبيه إلى مكة والمدينة فقرأ على أبي جعفر، وشيبة بن نصاح، ونافع أبي نعيم وعبدالله بن كثير، وعاصم بن أبي النجود، وأبي العالية. وقد قرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب وأبي بن كعب وزيد بن ثبات وعبدالله بن عباس، وجميعهم قرأوا على رسول الله ﷺ. قال الإمام ابن الجزري : « كان أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والأمانة في الدين » توفى بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة للهجرة (١٥٤هـ) [٢] وأشهر من أخذ عنه: الدوري والسوسي.

أ- الدوري : هو أبو عمر حفص بن عبدالعزيز بن صهبان بن عدي الدوري الأزدي النحوي البغدادي، والدوري نسبة إلى الدور موضع بالجانب الشرقي من بغداد. كان إمام القراءة وشيخ الإقراء في عصره، ثقة ضابطاً انتفع الناس بعلمه وهو أول من جمع القراءات، روى عن اليزيدي عن أبي عمرو. توفي سنة ست وأربعين ومائتين (٢٤٦هـ) [٣].

ب- السوسي : هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبدالله بن إسماعيل، الجارود السوسي نسبة إلى سوس، مدينة بالأهواز، كان مقرئاً ضابطاً ثقة. توفي بالرقه سنة إحدى وستين ومائتين (٢٦١هـ) وقد قارب التسعين عاماً [٤].

٥- حمـــزة :

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي، مولى عكرمة بن ربيع التيمي- كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم، وكان حجة قيماً بكتاب الله تعالى مجوداً عارفاً بالفرائض والعربية . ولد سنة ثمانين من الهجرة وأدرك بعض الصحابة فهو من التابعين تلقى القراءة عن أبي محمد

(١) النشر لابن الجزري ١/١٥٦ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ١/٢٥، ٢٦.

(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٧٩-٨٥ والنشر لابن الجزري ١/٣٤.

(٣) + (٤) النشر لابن الجزري ١/١٣٤ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ١/٢٢، ٢٣.

سليمان بن مهران الأعمش، عن يحى بن وثاب عن زرّ بن حبيش عن عثمان وعلي وابن مسعود عن النبي ﷺ. كان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان وهي مدينة في آخر سواد العراق . توفى بحلوان سنة ست وخمسين ومائة (١٥٦هـ) [١] وأشهر من روي عنه : خلف وخلاد بواسطة أبي عيسي سليم بن عيسى الحنفي الكوفي المتوفى سنة ثمان وثمانين ومائة (١٨٨هـ).

أ- خلف : هو الإمام أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن البزار الصلحي نسبة إلى فم الصلح، من أعمال واسط. ولد سنة خمسين ومائة، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين. كان ثقة زاهداً عالماً، أخذ القراءة عرضاً عن سليم بن عيسى وعبدالرحمن بن حماد عن حمزة، وعن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، وعن يعقوب بن خليفة ، وعن أبان العطار وهم عن عاصم. اختار لنفسه قراءة انفرد بها فهو يعد من الأئمة العشرة. توفى ببغداد سنة تسع وعشرين ومائتين (٢٢٩هـ)[٢].

ب- خلاّد : هو أبو عيسى خلاد بن خالد الأحول الصيرفي الكوفي. ولد سنة تسع عشرة وقيل سنة ثلاثين ومائة وأخذ القراءة عن سليم بن عيسى عن حمزة وكان من أضبط أصحابه وأجلهم. أخذ القراءة عن أحمد بن يزيد الحلواني وإبراهيم بن علي القصار وعلي بن الحسن الطبري وغيرهم توفى بالكوفة سنة عشرين ومائتين (٢٢٠هـ)[٣].

٦- نافـــع :

هو أبو رويم نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثي، إمام دار الهجرة وأصله من أصفهان وهو مولى جعونه بن شعوب الليثي. كان حسن الخلقة، وسيم الوجه، وفيه دعابة. أحد أئمة القراءة في عصره. تلقى القراءة على سبعين من التابعين، منهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وعبدالرحمن بن هرمز، وشيبة بن نصاح القاضي، ومسلم بن جندب الهذلي ، وقد تلقى هؤلاء القراءة عن أبي هريرة وعبدالله بن عباس ، وعبدالله ابن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، وهؤلاء أخذوا عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ.

ولد سنة سبعين وتوفي سنة تسع وستين ومائة للهجرة (١٦٩هـ) [٤] بالمدينة المنورة. ولقد أخذ القراءة عن نافع خلق كثيرون منهم الإمام مالك بن أنس والليث بن سعد وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن وردان وسليمان بن جماز ، وأشهر من روي عنه : قالون وورش .

---

(١) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٧١-٧٤ والنشر لابن الجزري ١٦٦/١.

(٢) + (٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٧٧ والنشر لابن الجزري ١٦٦/١.

(٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٣-٦٣ والنشر لابن الجزري ١١٢/١.

أ- قالون : هو أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد المدني النحوي الزرقي مولى الزهريين . لقبه نافع بقالون لجودة قراءته . قال أبو محمد البغدادي : كان قالون أصم شديد الصمم لا يسمع البوق، فإذا قرئ عليه القرآن سمعه . توفى بالمدينة سنة عشرين ومائتين (٢٢٠هـ) [١].

ب- ورش : هو أبو سعيد عثمان بن سعيد بن عبدالله المصري القبطي الملقب بورش لشدة بياضه. رحل إلى المدينة المنورة فقرأ على نافع أربع ختمات في شهر واحد سنة خمس وخمسين ومائة ورجع إلى مصر لينفرد برئاسة الإقراء مع براعة في العربية والتجويد. قيل إنه إذا قرأ على نافع أغشى على كثير من الجلساء. ولد بمصر سنة إحدى عشرة ومائة وتوفى بها سنة سبع وتسعين ومائة للهجرة (١٩٧هـ)[٢].

٧- الكسائي :

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الكسائي النحوي الكوفي، إمام أهل الكوفة في القراءة والعربية. نُعت بالكسائي لتسربله وقت الإحرام بكساء، وهو مولى بني أسد، فارسي الأصل من تابعي التابعين ، انتهت إليه الرئاسة في القراءة واللغة والنحو. قال عنه أبوبكر بن الأنباري : اجتمعت في الكسائي أمور، كان أعلم الناس بالنحو، وأوحدهم في الغريب ، وأوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عنده فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ. تلقى القراءة على خلق كثير منهم حمزة بن حبيب، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وعاصم ، وأبي بكر بن عياش، وإسماعيل بن جعفر، وكلهم متصلو السند برسول الله ﷺ. توفى بإحدى قرى الرّي في سيره مع الرشيد إلى خراسان سنة تسع وثمانين ومائة (١٨٩هـ) [٣]. أشهر من روى عنه الليث وحفص الدوري.

أ- الليث : هو أبو الحارث الليث بن خالد المروزي البغدادي. كان ثقة ضابطاً. توفى سنة أربعين ومائتين (٢٤٠هـ) [٤].

ب- حفص الدوري : تقدم الحديث عنه في ترجمة أبي عمرو وراويه .

---

(١) + (٢) النشر لابن الجزري ١/١٢، ١١٣ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ١/٢٠.

(٣) السبع في القراءات لابن مجاهد ٧٨. ٧٩ والنشر لابن الجزري ١/١٧٢.

(٤) النشر لابن الجزري ١/١٧٢، ١٧٣ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ١/٢٨.

هؤلاء هم القراء السبعة الذين اختارهم أبوبكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ووافقه على ذلك جمهور العلماء، وقد أوردتهم مرتبين حسب تاريخ الوفاة، ثم اختار العلماء الثلاثة المكملين للعشرة وهم :

٨- أبو جعفـــر :

هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي، كان تابعياً جليل القدر، رفيع المنزلة أخذ القراءة عن عبدالله بن عباس، وأبي هريرة، عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ، توفى سنة ثلاثين ومائة (١٣٠هـ) [١] وأشهر من روى عنه ابن وردان وابن جماز.

أ- ابن وردان : هو أبو موسي عيسى بن وردان المدني الحذاء، من أصحاب نافع في القراءة على أبي جعفر. عرض القرآن على أبي جعفر وشيبة ثم عرض على نافع، توفى في حدود سنة ستين ومائة (١٦٠هـ) [٢].

ب- ابن جماز : هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهري المدني ، قرأ على أبي جعفر وشيبة بن نصاح ونافع ، توفى بالمدينة المنورة سنة سبعين ومائة (١٧٠هـ)[٣].

٩- يعقـــوب :

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن إسحاق الحضرمي البصري، أحد الأئمة العشرة. كان إماماً ثقة. انتهت إلية رياسة القراءة في البصرة بعد أبي عمرو بن العلاء. أخذ القراءة عن أبى المنذر سلاّم بن سليم وعن أبي الأشهب العطاردي ومهدي بن ميمون وشهاب بن شرنقة وقراءة هؤلاء يتصل سندها بأبي موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ. وُلد سنة سبع عشرة ومائة وتوفي سنة خمس ومائتين (٢٠٥هـ) [٤]. وممن اشتهر بالرواية عنه روح بن عبدالمؤمن ورويس .

أ- رَوْح : هو أبو الحسن رَوح بن عبدالمؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلي النحوي. كان إماماً جليلاً ثقة، روى عنه الإمام البخاري في صحيحه. توفى سنة أربع وثلاثين ومائتين (٢٣٤هـ)[٥].

ب- رويس : هو أبو عبدالله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري. من أفضل أصحاب يعقوب وهو مقرئ حاذق اشتهر بالضبط والإتقان. توفى بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين (٢٣٨هـ)[٦].

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١٧٨/١ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٢٩/١.

(٢) + (٣) النشر لابن الجزري ١٧٩/١ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٢٩/١، ٣٠.

(٤) معرفة القراء الكبار للذهبي ١٣٠/١ والنشر ١٨٦/١، مرجع سابق.

(٥) + (٦) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي٣١/١ والنشر لابن الجزري ١٨٦/١، ١٨٧ ومعرفة القراء الكبار للذهبي ١٧٥/١، ١٧٧.

١٠- خلـــف :

هو الإمام أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب البزار الصلحي، أحد راويي حمزة بن حبيب الزيات، ولد سنة خمسين ومائة (١٥٠هـ) وتوفي سنة (٢٢٩هـ) [١] وممن اشتهر بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم وإدريس بن عبدالكريم الحداد .

أ- إسحاق : هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبدالله المروزي ثم البغدادي الوراق. قرأ على خلف اختياره ثم قام به بعده، وقرأ أيضاً على الوليد بن مسلم. كان ثقة ضابطاً توفى سنة ست وثمانين ومائتين (٢٨٦هـ) [٢].

ب- إدريس : هو أبو الحسن إدريس بن عبدالكريم الحداد البغدادي. قرأ على خلف روايته واختياره وعلى محمد بن حبيب الشموني وهو إمـــام متقن ثقة. روى عنه القراءة أحمد بن مجاهد ومحمد ابن أحمد بن شنبـــوذ وموسي بن عبدالله الخاقاني وغيرهـــم. توفى سنـــة اثنتين وتســـعين ومائتين (٢٩٢هـ)[٣].

وبعد العشرة المذكورين من أئمة القراءة الذين تلقى العلماء قراءاتهم بالقبول واعتبروها متواترة، تأتي قراءات القراء الأربعة المتممة للأربع عشرة التي اختلف العلماء بشأنها بين من يقول بصحتها ومن يقول بتواترها ومن يقول بشذوذها، وقد ذهب الإمام ابن الجزري إلى أن القراءات العشر التي بين أيدينا اليوم متواترة دون غيرها [٤]. والقراء هم :

١١- الحسن البصـــري :

هو السيد الإمام أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري مولى الأنصار، إمام زمانه علماً وعملاً. قال القسطلاني : ورأيت في كامل الهذلي أنه كان طراز أهل البصرة، ولقى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وأخذ عن سمرة بن جندب وأتى به أم سلمة رضي الله عنها فبركت عليه ومسحت برأسه، وقيل من أراد أن يسمع كلام النبوة بعد أهل البيت فليسمع كلام الحسن البصري. ولد في خلافة عمر رضي الله عنه سنة إحدى وعشرين وتوفى سنة عشر ومائة للهجرة (١١٠هـ) [٥] روى عنه كلّ من :

أ- أبو نعيم البلخي : وهو شجاع بن أبي نصر البلخي الزاهد، وهو ثقة كبير سئل عنه الإمام أحمد

---

(١) النشر لابن الجزري ١/١٩١ ومعرفة القراء الكبار للذهبي ١/١٧١، مرجع سابق.
(٢) و(٣) النشر لابن الجزري ١/١٩٢ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ١/٣١، ٣٢.
(٤) النشر لابن الجزري ١/٤٥، ٤٦.
(٥) طبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٨، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان- ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

فقال: بخ بخ وأين مثله اليوم؟ ولد سنة عشرين ومائة ببلخ ومات ببغداد سنة تسعين ومائة (١٩٠هـ) [١].

ب- أبو عمر حفص بن عمر الدوري . سبق ذكره مع أبي عمرو بن العلاء.

١٢- ابن محيصن :

هو أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن محيصن المكي، كان عالماً في الأثر والعربية. توفى سنة ثلاث وعشرين ومائة (١٢٣هـ) [٢]، وأشهر من روى عنه :

أ - البزي : أحد روايي عبدالله بن كثير، وسبق ذكره ثمة [٣].

ب- ابن شنبوذ : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت البغدادي المعروف بابن شنبوذ، كان إماماً شهيراً، صالحاً، كان يري جواز القراءة بما صح سنده وإن خالف رسم المصحف، وعقد له بسبب ذلك مجلس فأعلن تخليه عن هذا الرأي ورجع عنه [٤]، ولم يعد أحد ذلك قادحاً في روايته ولا وصمة في عدالته. توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (٣٢٨هـ).

١٣- يحيى اليزيدي :

هو أبو محمد يحى بن المبارك اليزيدي العدوي البصري. كان فصيحاً مفوهاً، إماماً في اللغات والآداب، وهو أمثل أصحاب أبي عمرو وقام بعده بالقراءة، فساق نُظراءه حتي قيل : إنه أملى عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبي عمرو خاصة، غير ما أخذ عن الخليل وغيره. لقب باليزيدي لأنه أدب أولاد يزيد بن منصور الحميري خال المهدي. ولد سنة ثمان وعشرين ومائة وتوفى سنة اثنتين ومائتين (٢٠٢هـ) [٥] . أشهر من روي عنه : سليمان بن الحكم، وأحمد بن فرح.

أ- سليمان بن الحكم : هو سليمان بن أيوب بن الحكم، أبو أيوب الخياط البغدادي، قرأ على اليزيدي وهو ثقة صدوق حافظ. توفى سنة خمس وثلاثين ومائتين (٢٣٥هـ) [٦].

ب- أحمد بن فرح : كان ثقة ضابطاً جليلاً عالماً بالتفسير. توفى في ذي الحجة سنة ثلاث وثلاثمائة وقد قارب التسعين [٧].

---

(١) معرفة القراء الكبار للذهبي ١/١٣٤، مرجع سابق.
(٢) معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٨١.
(٣) النشر لابن الجزري ١/١٢٠ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ١/٢١.
(٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد ١٨.
(٥) معرفة كبار القراء للذهبي ١/١٢٥.
(٦) معرفة القراء الكبار للذهبي ١/١٦٠.
(٧) معرفة القراء الكبار للذهبي ١/١٩٤.

٤ ا - الأعمـــش :

هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي. كان فصيحاً لم يلحن قط، وكان شعبة إذا ذكر الأعمش قال : المصحف المصحف، سماه بذلك لصدقه، وكان يسمى سيد المحدثين فقد وقف نفسه للتعليم والتعلّم. قال الثوري : منذ ولد الأعمش عزّ الإسلام، وكان أبو حنيفة يزوره، يقتبس منه، لقي من الصحابة عبدالله بن أبي أوفى، وأنس بن مالك، ولم يثبت له سماع من أحدهما . وُلد يوم عاشوراء سنة ستين للهجرة يوم قُتل الحسين بن علي رضي الله عنه وتوفى سنة ثمان وأربعين ومائة (١٤٨هـ) [١] روى عنه القراءة كلٌ من : المطوعي والشنبوذي.

أ – المطوّعي : هو الإمام أبو العباس الحسن بن سعيد المطوّعي . كان إماما في القراءات عارفاً بها ضابطاً لها ثقةً، رحل إلى الأقطار وسكن اصطخر، وأثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمداني وغيره. توفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة (٣٧١هـ) [٢] وقد جاوز المائة .

ب– الشنبوذي : هو أبو الفرج محمد بـــن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي الشطوي. كان من كبار أئمة القراءة مـــع العلم بالتفسير ووجـــوه القراءات . حفظ خمسين ألف بيت شاهداً للقراءات ، واختص بابـــن شنبوذ حتـــى نسب إليه. ولد سنة ثلاثمائة للهجرة وتوفـــى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة (٣٨٨هـ) [٣].

---

(١) معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٧٨.

(٢) معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٢٥٦.

(٣) معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٢٦٨..

الفصل الثاني

النحو في خدمة النص القرآني

المبحث الأول : نشأة النحو العربي.

المبحث الثاني : أهداف علم النحو.

المبحث الثالث : أسس تقعيد قواعد النحو.

المبحث الرابع : الاختلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة الاحتجاج.

النحو فى خدمة النص القرآنى

نشأ النحو العربى فى أول أمره استجابة لضرورة المحافظة علي سلامة القرآن الكريم – المصدر الأول للتشريع الإسلامى – وذلك بعيد انتشار الإسلام فى ربوع البلاد المتاخمة للجزيرة العربية، حيث دخل الناس في دين الله أفواجاً، واختلط العرب بغيرهم من الشعوب التي سعت إلي تعلم اللغة العربية؛ حتى يسهل عليها فهم القرآن وحفظه، وقد كان من أثر هذه المخالطة أن تأثر اللسان العربى بما ألقى إليه السمع من المخالفات[1] التي يمارسها الأعاجم فى أثناء كلامهم باللغة العربية، ثم بدأت جرثومة اللحن تفعل فعلها في توهين عرى البيان العربى بعد أن استشرى أثرها فخشى العلماء على اللغة العربية، بل على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة؛ أن يعسر فهمهما على الناس، ففزعوا إلى استنباط قواعد من كلام العرب توصلوا إليها بعد أن ضبطوا ألفاظ القرآن الكريم، حتي يستقيم النطق بها؛ ليستقيم تبعاً لذلك فهم معناها وما يترتب علي ذلك من استنباط أمور الدين وتعاليم الشريعة.

إلا أن النحو لم يسلم لهذه الغاية السامية بعد أن ترعرع وقوي عوده؛ بل نحى به النحاة منحىً آخر حين نصبوا أنفسهم حراساً للغة وشددوا النكير على كل من أتى باستعمال يخالف مقاييسهم التى بنوها على استقراء ناقص؛ فاشتدت الخصومة بينهم وبين طبقات المجتمع الأخرى، من الشعراء والخطباء والأدباء حتى طال ذلك قراءات القرآن الكريم، التى شاء الله أن يحفظ بها كثيراً من اللهجات التي لم تجد عناية النحاة وحينئذٍ اختلف النحاة أنفسهم حيال هذه القراءات، مابين مجوز ومخطئ ومتردد بين هؤلاء وأولئك؛ مما أدخل النحو فى دوامة من المشكلات والأدواء الناشئة عن العنت في سبيل إيجاد الحلول والمخارج والتأويلات عندما تصطدم القواعد مع ما يخالفها، حتي كاد النحو يخرج عن أهدافه وغاياته ليستحيل رياضة عقلية بعيدة عن قضايا اللغة واستعمالاتها.

وعندما تعقدت حياة النحو بالبعد عن القرآن الكريم، فإن كثيراً من أهل العلم قد أدركوا أنه لا سلامة ولا ازدهار للنحو إلا في ظل القرآن الكريم، بحيث يتخلى النحاة عن تحكيم قواعدهم فى قراءاته ويجعلونه أساساً لقواعدهم وحكماً عليها، أو يوسعونها بحيث تتقبل كل ما جاء به القرآن الكريم؛ إذ لا سبيل إلى إنكار ماجاء فيه أو تخطئته؛ لمنافاة ذلك للأسس التى بُنى عليها صرح النحو ومنهجه فى استنباط القواعد؛ وأدنى ذلك صحة رواياته وعلو سندها وسيتبين كل ذلك من خلال المباحث التالية :

---

(١) المقدمة تأليف عبد الرحمن ابن خلدون ، ص ٥٤٦، ط٤، نشر دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

المبحث الأول

نشأة النحو العربى

نشأت اللغة العربية فى جزيرة العرب بين قوم مولعين بها، مجبولين على تذوقها وحبها؛ حباً يشهد به نشاطهم الأدبى الجم، وشغفهم بتناقل تراثهم الأدبى الرفيع، الذى أقاموا له الأسواق والملتقيات الأدبية في عكاظ ومجنة وذى المجاز، حيث كانوا يعرضون أشعارهم وخطبهم وحكمهم وأمثالهم، مما ساعد فى رقى اللغة وتطورها حتى غدت شامخة البنيان منيعة الأركان، إلي أن سطع نور الإسلام على جزيرة العرب فازدادت عزاً إلي عزها وقوة إلى قوتها، بما أكرمها الله به وشرفها بأن جعلها لغة القرآن ووعاءً للحكمة والبيان.

وانتصر الإسلام وعزت دولته ودخل الناس دين الله أفواجاً وتتابعت الفتوحات الإسلامية وانتشر العرب يحملون دعوة الحق إلي البلاد المفتوحة، ثم توافد الناس من تلك الأمصار إلى أداء فريضة الحج وزيارة المدينة المنورة حاضرة الإسلام وعاصمة الدولة الإسلامية التى امتد نفوذها من الصين شرقاً إلى أوربا غرباً، واختلط العرب بإخوانهم المسلمين من الشعوب الأخرى داخل الجزيرة العربية وخارجها وتصاهروا معهم حتى امّحت بينهم فوارق الجنس والوطن، دينهم الإسلام وكتابهم القرآن ولغتهم العربية[1].

هذا التمازج بين العرب وغيرهم من الشعوب، نتجت عنه آثار على اللسان العربى، تمثلت في ظاهرة اللحن الذى استشرى بين الناس، ولعل أول ما أصيب بهذا الداء هو الإعراب، الذى اختلط أمره علي كثير من الناس، وفي قصة الأعرابى مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب دليل على ذلك، فقد روى أن أعرابياً قدم المدينة فى خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وطلب من يُعلمه القرآن، فأقرأه رجل من سورة براءة: ﴿ إن الله برئ من المشركين ورسوله﴾[2] بالجر فقال الأعرابى: أوقد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابى فدعاه فقال: يا أعرابى، أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: ياأمير المؤمنين، إنى قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن. فسألت من يقرئنى، فأقرأنى هذا سورة براءة فقال: ﴿ إن الله برئ من المشركين ورسوله ﴾ فقلت: أوقد برئ الله تعالى من رسوله؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر رضى الله عنه: ليس هكذا ! ياأعرابى، فقال: كيف هى ياأمير

---

(١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى، ص ١٣-١٥، نشر دار المعارف بمصر بدون تاريخ.

(٢) سورة التوبة آية رقم (٣).

المؤمنين؟ فقال: ﴿ إن الله برئ من المشركين ورسوله ﴾ فقال الأعرابى: وأنا والله أبرأ ممن برئ اللهُ ورسولُه منه، فأمر عمر رضى الله عنه ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع النحو.»[1]

هذه الرواية تدل بجلاء، على ما أصاب الإعراب، وما ترتب على ذلك من مخاطر على اللغة وعلى القرآن، قال أبو الطيب اللغوى فى كتابه مراتب النحويين : «واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب، وأحوج إلى التعلم الإعراب؛ لأن اللحن ظهر فى كلام الموالى والمتعربين من عهد النبى صلى الله عليه وسلم، فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته فقال: «أرشدوا أخاكم فقد ضل»[2] وقال ابن قتيبة: «سمع أعرابى مؤذنا يقول : أشهد أن محمداً رسولَ الله بنصب (رسول) فقال: ويحك! يفعل ماذا؟»[3] فالمؤذن لم يكن يدرك ما فعله هذا النصب بالجملة والمعنى، والأعرابى بسليقته ينتظر استكمالاً لهذا الإسناد. ولقد انتشرت جرثومة اللحن هذه حتى أعدت الخاصة بمرور الوقت، يقول صاحب العقد الفريد: «ودخل على الوليد بن عبد الملك رجلٌ من أشراف قريش فقال له الوليد : من ختنَك؟ {يريد ختنُك} قال له: فلان اليهودى. فقال: ماتقول؟ ويحك! قال: لعلك إنما تسأل عن ختنى يا أمير المؤمنين هو فلان بن فلان»[4] فالوليد بن عبد الملك ما كان يليق به أن يلتبس عليه الأمر إلى هذه الدرجة من اللحن الفاحش، الذى كان يعتبره أهل الشأن داءً وبيلاً ، وقد ألحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالضلال[5] عندما سمع أحدهم يلحن فى كلامه.

هذا، وقد روى عن أبى بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: «لأن أقرأ فأسقط أحب إلىّ من أن أقرأ فألحن»[6] وقد دعا الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز على الوليد بن عبد الملك المذكور عندما لحن فى آية من كتاب الله تعالى وهو يخطب يوم العيد فقرأ: ﴿ ياليتُها كانت القاضية ﴾ بضم التاء فى ليتها، فقال عمر: عليك وأراحنا منك[7]. ومن هنا ندرك فداحة هذا اللحن الذى انتشر حتى صاروا يعدون من لا يلحن، قال الأصمعى: «أربعة لم يلحنوا فى جدّ ولا هزل: الشعبى، وعبد الملك بن مروان، والحجاج بن يوسف، وابن القرّيّة والحجاج أفصحهم.»[8]

هذه الحوادث التي بدأت يسيرة، ثم تكاثرت منبئة عن انتشار اللحن، كانت سبباً فى تنبيه العلماء

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنبارى، بتحقيق الدكتور إبراهيم السمرائى، ص ١٩-٢٠، ط٢، نشر مكتبة المنار بالأردن ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٢) المزهر فى علوم اللغة وانواعها للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ٣٩٦/٢ طبعة مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٥٨م.

(٣) عيون الأخبار، لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى، كتاب العلم والإيمان والاعراب واللحن، ط دار الكتاب العربى بيروت ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م.

(٤) العقد الفريد، لابن عبد ربه الاندلسى، بشرح أحمد أمين وآخرين، كتاب الياقوتة في العلم ٤٨١/٢، ٤٨٢، طبعة دار الكتاب العربى بيروت، بدون تاريخ

(٥) انظر كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ١٥١/١، والخصائص لابن جنى ٨/٢.

(٦) المزهر للسيوطى، ٣٩٧/١، مرجع سابق. (٧) تاريخ آداب العرب للرافعى ٢٤١/١، مرجع سابق

(٨) نقله الطنطاوى فى نشأة النحو، ص ١٧، مرجع سابق

وولاة الأمر إلى خطورة اللحن على اللغة العربية، وما يمكن أن يحدث إذا لم يجد العلاج قبل أن يستفحل أمره، ولقد ساعد على الإسراع بهذا العلاج حوادث أخرى كانت سبباً مباشراً - كما ذكر بعض العلماء - في وضع علم النحو، فمن ذلك الرواية السابقة التى نشأت بين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والأعرابى الذى أقرئ خطأ في سورة براءة[1]، ومن ذلك أن أبا الأسود الدؤلى جاء إلى زياد، وهو أمير علي البصرة وطلب منه أن يأذن له في أن يضع للعرب ما يعرفون به كلامهم، بعد أن فسدت الألسنة بمخالطة العجم، فلم يأذن له زياد. ثم جاء رجل إلي زياد فقال: أصلح الله الأمير توفي أبانا وترك بنونا، فقال له زياد: توفى أبانا وترك بنونا، أدعُ لى أبا الأسود فلما جاء قال له : ضع للناس ما كنت نهيتك عنه ففعل»،[2] والواقع الذى تؤيده البراهين وتقوى به الحجة هو أن أمراً كهذا لن يكون سببه حادثةٌ بعينها أو عدداً من الحوادث، وإنما هو نتيجة توجه عام، أملته ظروف فساد استشرى خطره، وخُشى منه على اللسان العربى بل على الدين الإسلامى، فنهض بمسؤولية دفعه رجال اختصهم الله بهذا الفضل العظيم.

واضع علم النحو :

اختلفت الروايات حول نسبة وضع النحو، فقد ذكر كثير من المؤرخين أن أول من وضع النحو هو الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه، كما ذكر آخرون أن أبا الأسود الدؤلى هو واضع علم النحو، وزعم البعض أن واضعه هو عبد الرحمن بن هرمز، وذهب آخرون إلى أنه نصر بن عاصم، إلا أن نسبة وضع النحو إلي عبد الرحمن بن هرمز أو نصر بن عاصم ضعيفة أنكرها كثير من أهل العلم، فيبقى الاختلاف بين القائلين بنسبة وضعه إلى الإمام علي بن أبي طالب كأبى البركات بن الأنبارى[3] والوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي[4]، والقائلين قبلهم بنسبته إلى أبي الأسود كابن النديم وابن سلام والزجاجى[5] وغيرهم، وبإمعان النظر في كثير من هذه الروايات يتبين أن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه هو أول من وضع أساس قواعد النحو، لأن أبا الأسود الذى أسند إليه ذلك فى كثير من الروايات يسنده هو إلى الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنهفقد روى عن أبي الأسود أنه سئل فقيل له: من أين لك هذا النحو؟ قال: «لقنتُ حدوده من علي بن أبى طالب.»[6] وفي رواية أخري يقول أبو البركات بن الأنبارى : «اعلم

(١) انظر ص (٦٠) من هذا البحث .

(٢) انباه الرواه على أنباه النحاة، لجمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ١/ ٥٠، ط١، نشر دار الفكر العربى بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبى البركات بن الأنبارى، ص ١٨، مرجع سابق

(٤) انباه الرواه للقفطى ١/ ٣٩، مرجع سابق.

(٥) أنظر الفهرست لابن النديم، ص ٦٢، والإيضاح في علل النحو للزجاجى، بتحقيق الدكتور مازن المبارك، ص ٨٩، نشر دار النفائس ببيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، وانباه الرواه للقفطى ١/ ٤٩.

(٦) انباه الرواه للقفطى ١/ ٥٠ ونزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ٢١ ، ٢٢، مرجع سابق.

أيدك الله تعالى بالتوفيق، وأرشدك إلي سواء الطريق. أن أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحدّ حدوده أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلى ... وسبب وضع علي عليه السلام لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام، فوجدت فى يده رقعة، فقلت: ماهذه ياأمير المؤمنين؟ فقال: إنى تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء، يعنى الأعاجم، فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلىّ الرقعة وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما أفاد معنى، وقال لى: أنحُ هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك، وأعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم. قال: ثم وضعت بابي العطف والنعت، ثم بابى التعجب والاستفهام إلى أن وصلت إلي باب إن وأخواتها ما خلا لكن، فلما عرضتها على علي عليه السلام أمرنى بضم لكن إليها، وكنت كلما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه، إلى أن حصلت ما فيه الكفاية، قال: ما أحسن هذا النحو الذى قد نحوت! فلذلك سمى النحو... وروى أن سبب وضع علي عليه السلام لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ : «لا يأكله إلا (الخاطئين) فوضع النحو»[1] ولعل هذه الرواية قد أثارت شكوكاً لدى بعض المتأخرين، لأنها تضمنت إشارات إلى مصطلحات نحوية لم تكن معروفة للعلماء في طور الوضع ولكن الذى يهمنا من كل ذلك أن أبا الأسود نفسه قد أسند أولية الوضع إلى الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه وهو أمر لامراء فيه، ثم قام هو باستنباط بعض القواعد التى تتناسب مع البدايات الأولى فى كل أمر، وهو ما يرتضيه النظر ويؤيده المنطق السليم بالنظر إلى الوضع الذى كان يعيشه كلٌ منهما، فالإمام رضى الله عنه كان يعيش حياة مضطربة بالمشاكل والحروب فيكفى أنه أشار علي أبى الأسود وفهمه بعض الأسس ثم يجتهد أبو الأسود بعد ذلك فى تدوين ما يعن له من هذا الفن لاسيما وأنه كان أكثر هدوءاً واستقراراً بما يمكنه من ذلك[2].

وهكذا فقد نشأ النحو فى العراق الذى استوطنه كثير من العرب والعجم لرخاء العيش فيه، وأدى اختلاطهم إلى انتشار وباء اللحن، الذى حمل العلماء علي وضع النحو، وقد شهد العراق في تلك الفترة حركة سياسية واجتماعية كبيرة وقد أمه كثير من العلماء وأهل الفصاحة من شتى البقاع، الأمر الذي ساعد

(١) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنبارى، ص ١٩، مرجع سابق.
(٢) نشأة النحو للطنطاوى، ص ٢٧، مرجع سابق.

على تنشيط الحركة الفكرية مكونة بيئة مناسبة لنشأة الكثير من العلوم الإسلامية ومن بينها علم النحو الذي أخذ ينمو حتى نضجت مباحثه، وكملت أبوابه غير مقتبس من لغة أخرى، لا فى نشأته ولا فى تطوره وإن كنا لا ننكر تأثر المتأخرين من النحاة بالفلسفة والمنطق[1]. ولقد اختلف فيما وضع منه أولاً على رأيين هما:

١- أن أول ما وضع من أبوابه هو ما وقع فيه اللحن، ثم استمر الوضع على هذا النمط، وهو رأى جمهور النحاة اعتداداً بالروايات المستفيضة التى اقترن الوضع فيها باللحن.

٢- أن أول ما وضع منه ما كان أقرب إلى متناول الفكر في الاستنباط، لأن وضعه مبنى على أساس من التفكير في استخراج القواعد من الكلام، لداعى انتشار اللحن، فالموضوع أولاً ما كثر دورانه على اللسان ثم ما يليه وهكذا ولذا قيل إن الموضوع أولاً الفاعل ثم المفعول ثم المبتدأ والخبر وهكذا.

والذى يراه الباحث أن الرأى الثانى هو الأقرب إلى الصواب وذلك لاعتبارات عديدة أهمها مايلى:

١- إن اللحن عندما أصاب اللسان لم يجر علي نظام ولم يتخير جانباً وإنما طال مجمل الوظيفة النحوية فى الكلم بل والصرفية أحياناً.

٢- إن مجرد التفكير في مواجهة هذا الداء وتجنب أخطاره يقتضى عملاً عقلياً منظماً وتوجهاً فكرياً واعياً وبصراً بما يحقق الغاية السامية التى من أجلها وضع النحو.

٣- النظام المحكم الذى وجدت عليه اللغة العربية يناسبه النظام الذى وضعت على أساسه أبواب النحو، ولعله من الأيسر على من وضع النحو أن يتبع هذا النظام.

هذه الاعتبارات وغيرها تجعلنا نرجح أن الموضوع أولاً من أبواب النحو هو ما كثر دورانه على اللسان، وهو بهذه الصفة سيكون أكثر عرضة من غيره لوباء اللحن.

هذا، ويزعم بعض المستشرقين - وقد تبعهم فى ذلك بعض المحدثين - أن أبا الأسود ليس هو واضع النحو وإنما وضع في وقت متأخر عنه، كما زعم آخرون أن علم النحو منقول من لغة اليونان[2]، ولكن المتتبع لأطوار نشأة النحو وبدايته بنقط المصحف نقط إعراب ثم تدرجه لمعالجة بواعث اللحن، يدرك أن نشأة النحو

---

(١) مقدمة بن خلدون، ص ٥٦١، مرجع سابق.

(٢) نقله الطنطاوى عن محاضرات ليتمان ، انظر نشأة النحو، ص ٢٢، مرجع سابق.

ارتبطت بخدمة كتاب الله سبحانه وتعالى، وأنها عربية محضة، كما أن تدرجه عربى أيضاً، وأن تأثره بالفلسفة اليونانية فيما بعد قد حاد به عن الجادة ودخل به في رياضات عقلية بعيدة عن الاستعمالات اللغوية. وحول هذا الموضوع يقول الأستاذ أحمد أمين : «ويظهر لي أن نسبة النحو إلي أبي الأسود لها أساس صحيح وذلك أن الرواة يكادون يتفقون علي أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط وهو أنه ابتكر شكل المصحف... وواضح أن هذه خطوة أولية في سبيل النحو تتمشى مع قانون النشوء ... وأن هذه الأمور لما توسع العلماء فيها بعد وسموا كلامهم نحواً، سحبوا اسم النحو على ما كان قبلُ من أبى الأسود وقالوا: «إنه واضع النحو للشبه فى الأساس بين ما صنع وما صنعوا، وربما لم يكن هو يعرف اسم النحو بتاتاً... إنما الذى كان له الفضل الأكبر فى ذلك الخليل بن أحمد ذو العقل الجبار المبتكر... وهو الذى عمل النحو الذى نعرفه اليوم.»[1] ولربما كان مبعث ذلك لدى هؤلاء المتأخرين أن النحو مع غيره من العلوم المتعلقة باللغة كانت تعرف جميعاً بالعربية، قال محمد بن سلام الجُمحي: «وكان أول من استنّ العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلى.»[2] وقال ابن قتيبة فى المعارف: «أول من وضع العربية أبو الأسود.»[3] وقال ابن حجر فى الإصابة: «أول من ضبط المصحف ووضع العربية أبو الأسود.»[4] فالتسمية بالنحو إذن جاءت بعد عصر أبى الأسود في الطبقة الثانية التى اشتهرت عنها مؤلفات بأنها نحوية، كمؤلفات عيسى بن عمر الثقفى صاحب كتابى الجامع والإكمال في النحو، اللذين ذكرهما الخليل بن أحمد، وكذلك مؤلفات أبي عمرو بن العلاء وغيره من أعلام الطبقة البصرية الثانية.

لقد وجد النحو في البصرة بيئة صالحة للنمو، لشدة حاجة الناس إليه اتقاءً لوباء اللحن وسعياً نحو تقويم اللسان ورغبة في معرفة الدين وفهم القرآن، وقد كان الموالى أكثر الناس اهتماماً به، ليرفعوا به قدرهم بين الناس إلى جانب حرصهم على تقويم لسانهم ومعرفة ما يعينهم على أمر دينهم[5]. في هذه البيئة نما النحو نمواً سريعاً حتي قوى عوده وتأثل بناؤه قبل سائر العلوم، نسبة لانكباب العلماء على التأليف فيه، ومعالجة مسائله حتى أكملوا وضعه إبان العصر الأموى، وقد تدرج من طور الوضع إلى اكتمال نموه فى مراحل أربع، استغرقت جهود العلماء فى طبقاتهم البصرية السبع والكوفية الخمس يستحثه ويغذ . خطاه ما

(١) ضحى الإسلام لأحمد أمين، ٢/٢٨٦، ومابعدها، ط١٠. نشر دار الكتاب العربى - بيروت بدون تاريخ.
(٢) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى، بتحقيق محمود محمد شاكر ١/٥ طبعة المدنى بالقاهرة بدون تاريخ ص ٥، وانباه الرواة للقفطى ١/٤٩.
(٣) نقله الطنطاوى فى نشأة النحو، ص ٣٢ ، ٣٣.
(٤) المرجع السابق ٣٢ ، ٣٣.
(٥) المرجع السابق ٣٤.

نشأ بين هاتين الطائفتين من سجال استحر بينهما منذ تمايزت المدرستان إلى أن اجتمع شملهما في بغداد بعد ذلك، وسوف يتبين أثر هذا السجال بين المدرستين فى الاسراع بخطى النحو والتعجيل بنضجه من خلال الحديث عن المراحل التى مر بها، وهى :

المرحلة الأولى :

بدأت هذه المرحلة بجهود أبى الأسود الدؤلى وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن عمرو بن عدى بن الدُّئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة[1]، كان من سادات التابعين وقدم البصرة في عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثم تولى فيها بعض الأعمال لابن عباس رضى الله عنهما عامل على كرم الله وجهه علي البصرة. أقام بالبصرة رغم ما لحقه من الأذى من عمال بني أمية، وأصهاره بسبب تشيعه لعلي كرم الله وجهه، لقد كان أبو الأسود أعلم أهل عصره بكلام العرب، وقد وردت روايات كثيرة عن سبب قيامه بوضع النحو، ولكن أهم عمل قام به هو نقط المصحف نقط إعراب، وهو العمل الذى يسنده له كثير من الناس دونما خلاف يذكر. يقول أبو البركات بن الأنبارى : « وروى أيضاً أن زياد بن أبيه بعث إلى أبى الأسود الدؤلى وقال له : يا أبا الأسود هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب لو وضعت لهم شيئاً يصلح به الناس ويعرب به كتاب الله فأبى أبو الأسود وكره إجابة زياد إلى ما سأل، فوجه زياد رجلاً وقال له: اقعد على طريق أبى الأسود، فإذا مر بك فأقرأ شيئاً من القرآن وتعمد اللحن فيه، فقعد ذلك الرجل على طريق أبى الأسود، فلما مر به رفع صوته وقرأ: «إن الله برئ من المشركين ورسوله»[2] (بكسر اللام) فاستبعد أبو الأسود ذلك وقال: عز وجه الله تعالى أن يبرأ من رسوله ورجع من فوره إلي زياد فقال: ياهذا قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إليَّ ثلاثين رجلاً. فأحضرهم زياد فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم مازال يختارهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس فقال له: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله فإن اتبعت شيئاً من الحركات غنة فانقط نقطتين. فابتدأ بالمصحف حتى أتى علي آخره ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك. »[3]

---

(١) إنباه الرواة للقفطى ١/٤٨، مرجع سابق

(٢) سورة التوبة آية رقم (٣).

(٣) نزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ٢٠، مرجع سابق.

هذا العمل الجليل الذى قام به أبو الأسود الدؤلى كان فاتحة هذا الفن، وهو أول عمل مؤسس يقدم خدمة جليلة لكتاب الله في سياق الوظيفة التى عرفت فيما بعد بأنها «نحوية» وكانت تلك أولى الخطوات نحو معالجة اللحن في القرآن الكريم، وإرساء دعائم علم النحو الذى أصبح دستوراً للغة العربية.

وبعد أن قام أبو الأسود بهذا العمل توالت جهوده فى كتابة بعض أبواب النحو التى أخذها عنه تلاميذه من رجال الطبقة الأولى بالبصرة وأبرزهم: عنبسة بن معدان المهرى الشهير بالفيل، ونصر بن عاصم الليثى، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحى بن يعمر العدوانى، وقد وفقت هذه الطبقة إلى استنباط كثير من أحكام النحو بعد دراسة آثار أبى الأسود، وإليهم يرجع الفضل في إشاعته بين الناس. ولقد تمثلت جهود هذه الطبقة فى رواية المسموع، ولم تنشأ بينهم فكرة القياس، ولم تؤثر عنهم غير رسائل لم تبلغ حد الكتب؛ إذ كان اعتمادهم على الحفظ أكثر من نزوعهم إلى الكتابة[1]. ولقد أسهمت هذه الطبقة من تلاميذ أبى الأسود إسهاماً آخر لا يقل قيمة عن عمل شيخهم أبى الأسود، فقد قام نصر بن عاصم الليثى، ويحى بن يعمر العدوانى، بإعجام المصحف حين ندبهما الحجاج لذلك بأمر عبد الملك بن مروان[2]، فنقطا جميع الحروف المعجمة في القرآن الكريم للتفريق بينها وبين الحروف المهملة، وبذلك زال اللبس عن كثير من الناس في ذلك الوقت.

ثم جاءت الطبقة البصرية الثانية، وكانت أكثر عدداً وأوفر حظاً في هذا العلم، فقد ازدادت لديها المباحث ونشأت حركة النقاش بينها وأضافت الكثير من القواعد وقدمت العديد من المصنفات. ومن أبرز أعلام هذه الطبقة عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي، مولى آل الحضرمي، الذى أخذ النحو عن نصر بن عاصم، ويحى بن يعمر، ويُعد عبد الله بن أبى اسحاق أول النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة[3]، فهو أول من تناول التعليل والقياس فى النحو، وقد كان شديد التجريد للقياس[4]، وصفه محمد بن سلام الجمحى بقوله: «كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل»[5]. وهو بهذا أول من طرد القياس فى النحو، بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم، كما أنه عنى بالتعليل للقواعد حتى تثبت

---

(١) نشأة النحو للطنطاوى، ص ٣٨، مرجع سابق.

(٢) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ص ١٦، ١٧، ط٥، نشر دار المعارف بمصر بدون تاريخ، نقلاً عن التصحيف والتحريف لأبى أحمد العسكرى، ص ١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٤) بغية الوعاة للسيوطى ٢/٤٢.

(٥) إنباه الرواة للقفطى ١/١٠٥، مرجع سابق

فى أذهان تلاميذه، ولقد حمله تمسكه الشديد بالقياس على تخطئة كل من يخالف هذا القياس، مهما كانت درجته في الفصاحة وبصره بأساليب اللغة، وقد كان لهذا كثير التعرض للفرزدق الذى سمعه مرة ينشد من شعره :

وعَضُّ زمـان يـا ابـنَ مـروانَ لـم يَدَعْ مـن المـال إلاّ مُسْحَتـاً أو مـجـلَّف

فقال له: على أى شئ ترفع أو مجلفُ؟ فقال : على ما يسوءُك وينوءُك[1]. علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، ولقد رد أبو عمرو بن العلاء اعتراض ابن أبى إسحاق بقوله للفرزدق: أصبت، قال ابن الأنبارى: «وهو جائز على المعنى أى أنه لم يبق سواه»[2]، ويقول الدكتور شوقى ضيف: «اعترضه، لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة – كما يتبادر – على كلمة «مُسْحَتاً» المنصوبة، أو بعبارة أدق لأن القياس النحوى يحتم ذلك ويوجبه. ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الرَّويّ في القصيدة.»[3]، وقد عاب عليه أيضاً قوله :

مستقبلينَ شمالَ الشامِ تضربُنا بحاصبٍ كنديفِ القطنِ منثورِ

على عمائمنا يلقى وأرحلنا على زواحف تُزجَى مخُّها ريرِ

فقال له: إنما هو «مخها ريرُ» – حسبما يقتضيه القياس– فقال الفرزدق: أما وجد هذا المنتفخ الخصيتين لبيتى مخرجاً في العربية؟ أما إنى لو أشاء لقلت :

علي عمائمنا يُلقى وارحلنا على زواحف نزجيها محاسير

ولكنى والله لا أقوله، ثم هجاه بقوله :

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فقال عبد الله : «أخطأت، إنما هو مولى موالٍ»[4] ولقد أدى هذا التشدد في القياس بابن أبى إسحاق

---

(١) نزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ٢٧ ، ٢٨، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨.

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ص ٢٣، مرجع سابق

(٤) الشعر والشعراء لابن قتيبه ، ص ١٢، مرجع سابق.

إلى مخالفة جمهور القراء، كما فعل في قراءته بنصب[1] السارق والسارقة في قوله تعالى: ﴿ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما ﴾[2] والجمهور على الرفع.

ومن أعـــلام هذه الطبقة أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفى، ويونس بن حبيب، وقد كان أبو عمرو بن العلاء أشـــد الناس تســـليماً للعرب فيما تقول[3]، على خلاف عبد الله بن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر اللذين كانا يكثران الطعن على العرب إذا خالفوا القياس، حتى خالفا جمهور القراء بقراءتهما السابقة. ولقد أدي ذلك النقاش وتلك المناظرات بالناس، إلى تداول هذا العلم وتناوله فى مؤلفاتهم التى كانت مزيجاً من النحو والصرف، واللغة والأدب، وغيرها من علوم العربية التي بدأت في نهاية هذه المرحلة متداخلة متناغمة، لقرب الوشيجة بينها فى الفرض والمقصد، ومن أهم آثار هذه المرحلة كتابا الجامع والإكمال لعيسى بن عمر الثقفى، وأما مؤلفات أبى عمرو بن العلاء فقد أحرقها جميعاً قبل وفاته بالكوفة سنة ١٥٤هـ[4].

المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة بعهد الخليل بن أحمد الفراهيدى البصرى وأبى جعفر محمد بن الحسن الرؤاسى الكوفى وتلاميذهما واستمر عطاؤها إلى أول عهد أبى عثمان المازنى البصرى وأبى يوسف يعقوب بن السكيت الكوفى.

وإذا كانت المرحلة الأولى قد استقلت بها البصرة، حيث ولد النحو صغيراً متواضعاً، فإن هذه المرحلة قد اشتركت فيها البصرة والكوفة فى النهوض بالنحو فنما نمواً سريعاً خلال حقبة تلاقت فيها جهود الطبقة البصرية الثالثة بزعامة الخليل بن أحمد الفراهيدى، مع الطبقة الكوفية الأولى برئاسة أبى جعفر محمد بن الحسن الرؤاسى، ومعاصريهما وتلاميذهما إلي طبقتين أخريين من كلا المدرستين، وهى المرحلة التى شهدت نمو النحو وانطلاقه إلي آفاق النضج والكمال التى سما إليها، تتويجاً لجهود عباقرة أثروا هذا العلم، بما أولوه من مكنونات قرائحهم وثمرات غرسهم التى جناها كل من جاء بعدهم.

---

(١) القراءات الشاذة لابن خالويه، ص ٣٢، طبعة دار الكندى للنشر والتوزيع اربد - الأردن بدون تاريخ.

(٢) سورة المائدة آية رقم (٣٨).

(٣) نزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ٢٧، مرجع سابق.

(٤) معرفة القراء الكبارعلى الطبقات والأعصار للإمام شمس الدين أبى عبد الله الذهبى، بتحقيق محمد سيد جاد الحق ٨٦/١، ط١، نشر مطبعة دار التأليف بمصر بدون تاريخ.

إن من أبرز سمات هذه المرحلة أنها شهدت بدء اشتراك مدرستى البصرة والكوفة فى النهوض بالنحو والسير به قدما نتيجة التنافس الذى نشأ بين هاتين المدرستين الوليدتين، ذلك أن المرحلة الأولى كانت بصرية محضة حازت بها البصرة قصب السبق إلى وضع النحو، فى حين كانت الكوفة مهتمة بالقراءات القرآنية، ورواية الأشعار والملح والأخبار، ولم يكن لها إسهام في هذا الفن الذى كان قد وضع فى البصرة، واستمر زهاء قرن من الزمان، إلى أن سطع نجمه وتسامع عنه الناس في البلاد، قبل أن تفيق الكوفة من سباتها، وتسعى إلى إيجاد دور تسهم به فى إقامة صرحه، وتثبيت أركانه، فوفد محمد بن الحسن الرؤاسى على البصرة، وتلقى النحو عن عيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء، ثم عاد إلى الكوفة لإقراء النحو، وقد ألف لتلاميذه كتاباً فى النحو سماه «الفيصل» وممن تتلمذ عليه؛ على بن حمزة الكسائى الذى اتصل بالبصريين، وأخذ عنهم النحو وبرع فيه، وفى ذلك الوقت كان معاذ بن مسلم الهراء، عم محمد بن الحسن الرؤاسى، قد اشتغل أيضاً بالنحو والأبنية، فتكونت منهما الطبقة الكوفية الأولى نواة لمدرسة الكوفة فى النحو[1].

أما البصرة التي تكونت مدرستها على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي زعيم الطبقة الثالثة ومعاصريه، من أمثال يونس بن حبيب الضبى، وأبى الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، فقد شهدت حركة علمية واسعة أبان هذه الفترة حيث، زاد الاهتمام بالنحو وكثر طلابه الذين تألقت منهم صفوة ائتلف منها عقد الطبقة الرابعة، بزعامة سيبويه الذى تلقي عن الخليل وعيسى بن عمر وغيرهما، وتفتقت عبقريته ليخرج للناس كتابه الذى كان فتحاً في هذا العلم، وأكسبه فخاراً تتقاصر دونه الهمم، والذى اعتبر عاملاً مهماً من عوامل النضج العلمى للنحو والصرف بما أثاره بين العلماء من بعده، فقد شغلهم زمانا بدراسته وشرحه والتعليق عليه، ولم يمتد العمر بسيبويه ليرى أثر كتابه وما أحدثه بين أهل العلم، بل انتقل إلى جوار ربه في ريعان شبابه وهو في طريقه إلي الأهواز، بعد أن خرج من بغداد كسير الخاطر حزين الفؤاد، إثر تلك المناظرة التي جرت بينه وبين الكسائى فيما عرف بالمسألة الزنبورية[2]، أما كتابه فقد حمله تلميذه أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، زعيم الطبقة البصرية الخامسة الذى كان له أثر كبير في دفع هذا العلم بجهوده العلمية الوافرة، وأولها نشره لكتاب سيبويه الذى ليس له طريق سوى هذا الأخفش. وقد كان ضنينا به إلا أن تلميذه الجرمى والمازنى من علماء الطبقة السادسة قد تمكنا من أخذه عنه وأشاعاه بين الناس[3] لتكون هذه

(١) انظر الفهرست لابن النديم، ص ٨٩ ، ٩٠ ، وإنباه الرواه للقفطى ٤/١٠٥ - ١٠٩، مرجع سابق

(٢) مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى،بتحقيق عبد السلام محمد هارون، ص ٩ ، ١٠، ط٢، نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، والأشباه والنظائر في النحو للجلال الدين السيوطى ، بتحقيق الدكتور فايز حسين ٣/٨٧، ٨٨ ط١، نشر دار الكتاب العربى ببيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

(٣) الفهرست لابن النديم، ص ٧٥، مرجع سابق.

المكرمة من أهم ما ساهمت به الطبقة البصرية السادسة في جهود هذه المرحلة التى شهدت نمو النحو وتطوره وأغذت به الخطى نحو آفاق أرحب ومدى أوسع.

أما المدرسة الكوفية فقد شاركت بجهودها خلال هذه المرحلة منذ طبقتها الأولى بزعامة الرؤاسى ومعاذ الهراء، اللذين لم يبلغا شأو خلفهما الكسائى، الذى يعتبر المؤسس الحقيقى لهذه المدرسة بما بذله من جهود فى سبيل الاستقلال برؤية نحوية تتميز بها الكوفة[1]، التي لم يرق لها أن تنماع شخصيتها في مدرسة البصرة، وقد اتصلت هذه الجهود لدى تلميذه أبى زكريا يحى بن زياد الفراء، من علماء الطبقة الكوفية الثالثة، الذى تكاملت لديه أركان المذهب الكوفى[2]، ووضعه في صورته النهائية التي سارت عليها الطبقات الكوفية اللاحقة.

وإذا كان رجال المرحلة الأولى، قد حفلوا بالأثر النحوي في أواخر الكلمات، حيث كانت الضرورة لا تعدو ذلك، فإن علماء المرحلة الثانية قد اتجهت أنظارهم إلي أحوال الأبنية أيضاً، علي نحو ما سيتضح لنا لاحقا - إن شاء الله - فقد راعهم ما اعتراها من اضطراب يستدعى العلاج، ذلك أن إصلاح أواخر الكلمات لن يجدى فتيلاً مع فساد جواهر أجزائها، ولهذا فقد ظهر الاهتمام بمباحث التصريف، التى عالجها الخليل وتلميذه سيبويه، وتعرض لها معاذ بن مسلم الهراء واستمرت مقترنة بالنحو إلى أن استقلت لدى المازنى في المرحلة الثالثة . وحتي تتضح معالم نهضة النحو خلال هذه المرحلة فانه يلزم التعرض لجهود العلماء الذين شادوا صرح لنحو ووطدوا أركانه علي امتداد هذه المرحلة.

جهود الخليل والمدرسة البصرية :

لقد كان من يُمن الطالع أن تشهد هذه المرحلة ميلاد عبقرية فذة، وعلم لا يشق له غبار، ذلك هو الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدى البصرى، الذى كان له أبلغ الأثر فى الإسراع بنمو هذا الفن وعامة الدراسات اللغوية الأخرى.

ولد الخليل في البصرة سنة مائة للهجرة، ودرج على حب العلم فأخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى

(١) نشأة النحو للطنطاوى، ص ١٣٤، مرجع سابق.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ١٥٢/١٤، مرجع سابق.

حلقات المحدثين، وعلماء اللغة والنحو، وارتبط بحلقات شيخيه عيسى بن عمر الثقفى وأبي عمرو بن العلاء، يدرس اللغة والنحو، إلى جانب ما نُقل من علوم الشعوب الأخرى، التى وفدت ثقافاتها على البيئة العربية، وخاصة علوم الرياضيات والمنطق والموسيقى، مما كان له أبلغ الأثر فى توقد ذهنه الجبار، الذى كان أكبر من علمه كما قال عبد الله بن المقفع، ولقد سخر الخليل عقله هذا لخدمة الدراسات اللغوية واستنباط أسرارها، ولولا تعهده للنحو فى مرحلة نموه هذه، لتأخر نضجه واكتماله قروناً عديدة، ولكنه مالبث أن رسم معالم هذا الفن علي هدى ما تلقاه علي يدي شيخيه عيسى بن عمر، وأبى عمرو بن العلاء، ثم رحل إلى بوادى الحجاز ونجد وتهامه يسمع من أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم، ويشافههم ويأخذ عنهم اللغة والشعر.

وبعد رحلة مضنية عاد الخليل إلى البصرة ولزم داره ليشتغل باستنباط القواعد، على أسس من السماع والتعليل والقياس[٢]، والسماع الذى استنبط منه قواعده كان من مصدرين أساسيين هما :

١- الأخذ من قراءات القرآن الكريم فقد كان هو أحد قرائه وحملته.

٢- الأخذ عن أفواه العرب الخلص[٣].

واستناداً إلى حسه اللغوي المرهف، فقد أرسى الخليل أسس نظرية العوامل، وفرع فروعها فقد تبين له أنه مع كل حركة تلحق آخر الكلمة، لابد من وجود عامل يكون عمله سبباً في هذه الحركة[٤]، وأن هذا العامل يعمل عادة فى الأسماء المعربة والأفعال المعربة، وكذلك الأسماء المبنية. والعامل قد يكون لفظياً كالفعل، يعمل في الفاعل الرفع، وفي المفعولات النصب، وكالمبتدإ يعمل في الخبر الرفع، وقد يكون معنوياً كالابتداء الذى يعمل المبتدأ الرفع، كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين[٥] خلافاً لما ذهب إليه الكوفيون، ومن العوامل أدوات وحروف وهي تعمل عنده ظاهرة كانت أو محذوفة، فقد استدل علي ذلك بقول عمرو بن قنعاس المرادى المذحجى[٦]:

---

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ص ١٢١، ١٢٢.

(٢) انظر ترجمة الخليل فى الفهرست، ص ٦٥ ، ٦٦ ، ونزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ٤٥ ، ٤٧، وإنباه الرواه للقفطى ١/ ٣٧٦ - ٣٨٢، وبغية الوعاه للسيوطي ١/ ٥٥٧ - ٥٦٠، مرجع سابق.

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ص ٤٦، مرجع سابق.

(٤) الكتاب لأبى بشير بن عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بسيبويه، بتحقيق عبد السلام محمد هارون ١/ ١٣، ط٣، نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات كمال الدين بن للأنبارى، بتحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، المسألة الخامسة ١/ ٤٦ طبعة المكتبة العصرية ببيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، وانظر حاشية الخضرى علي شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك بتصحيح الشيخ محمد البقاعى ١/ ١٢٧، طبعة دار الفكر بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

(٦) انظر الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٠٨.

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلةٍ تبيتُ

اذ التقدير: ألا ترونني[1] رجلاً، فحذف الفعل الذى دل عليه المعنى، وأبقى عمله، وقد يحذف العامل وجوباً، كما هو الحال فى التحذير والاختصاص والمدح، كما في قوله تعالى: ﴿لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾[2] فقد ذهب الخليل إلي أن «المقيمين الصلاة» قد نصبت بفعل محذوف قصداً للثناء والتعظيم، إذ لو كانت معطوفة علي ما قبلها لكان حقها الرفع[3].

وكما تحذف العوامل ويبقى أثرها لوجود قرينة، تحذف المعمولات إذا دل عليها دليل، فالخبر يحذف إذا كان لمبتدأ بعد لولا مثل لولا زيد لأتيتك، أو كان المبتدأ نصاً في اليمين نحو: لعمرك لأفعلن، أو أن يقع بعد المبتدأ واوهى نص فى المعية نحو: كل طالب وكتابه، أو أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر وهى لا تصلح أن تكون خبراً نحو: ضربى العبد مسيئا[4]. ومما يكثر فيه الحذف ضمير الشأن إذا كان اسماً لإن أو كأن قال سيبويه: «وروي الخليل رحمه الله أن ناساً يقولون: إن بك زيد مأخوذ، فقال: هذا علي قوله إنه بك زيدٌ مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله وهو ابن صريم اليشكرى:

وَيوما توافينا بوجه مُقَسَّم كأن ظبيةً تعطو إلى واوق السَّلم

وقول الآخر:

ووجهٌ مشرق النحر كأنْ ثديـاه حُقَّان

لأنه لا يحسن ههنا إلا الاضمار»[5].

ولقد تمكن الخليل من تخريج كل ما يصطدم مع قواعده، باستخدامه البارع لنظرية العوامل فى كثرة تحليله للعبارات بما يتيح عدداً من وجوه الإعراب في اللفظة الواحد[6]، ولقد ساعده علي ذلك معرفته لواسعة بأسرار اللغة العربية وأساليب العرب في استخدامها، فمن ذلك تخريجه لما جاء عن العرب مخالفاً في

(١) الكتاب لسيبويه ٣٠٨/٢،مرجع سابق ، وانظر النوادر في اللغة لأبى زيد، ص ٥٦،مرجع سابق، وانظر خزانة الأدب ولب ولباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى ، تحقيق عبد السلام هارون، شاهد رقم ١٦٣ - ٥١/٣، ط٣، نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

(٢) سورة النساء آية ١٦٢.

(٣) الكتاب لسيبويه ٦٥/٢ ، ٦٦، مرجع سابق.

(٤) حاشية الخضرى على ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ١٤٩/١ - ١٥٢، مرجع سابق.

(٥) الكتاب لسيبويه ١٣٤/٢ ، ١٣٥، مرجع سابق.

(٦) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ص ٤٢، مرجع سابق

الظاهر للقاعدة المعروفة في النعت، من أنه يتبع المنعوت في التعـــريف والتنكير، فقد جاء عن العرب قولهم: ما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذلك، فخرّج ذلك على أن كلمة «الرجل» وإن كانت معرفة فى الظاهر فإنها نكرة في الحقيقة لأنه أريد بها الجنس ولم يقصد بها إلى رجل بعينه[1]. ومن ذلك تخريجه لعطف فعل مجزوم علي فعل منصوب فى قوله تعالى: ﴿ لولا أخرتنى إلى أجلٍ قريبٍ فأصّدقَ وأكنْ من الصالحين ﴾[2] قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿ فأصدق وأكن من الصالحين فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائيا

فإنما جروا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثانى، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا.»[3]

ولعل استغراق الخليل في تأمل أساليب العرب في استخدام اللغة، والتماس التأويلات لكل ما يند عن القاعدة قد جعله يختم عبارته بقوله: «فعلى هذا توهموا هذا» رغم أنه يتحدث عن آية من آيات الذكر الحكيم والقراءة سنة متبعة.

ولقد توفر الخليل رحمه الله، علي الإحاطة بقدر هائل من الشواهد شعراً ونثراً بصورة أورثته بصراً نافذاً بسليقة العرب، مما أعانه علي ملاحظة أسرار اللغة ودقائقها، فقد استقرأ هذه الشواهد وسبر أغوارها حتى وقف من ذلك على لطائف الاشارات التى اقتبس منها ملاحظاته، التي بنى عليها قواعده، وقد حفل كتاب سيبويه بالكثير من مثل هذه الملاحظات الدقيقة، مثل ملاحظته أن أدوات الشرط إذا وليها مضارع مجزوم فإنه لا يحسن دخول لام اليمين على جواب الشرط، لأن هذه اللام ستعوق أداة الشرط عن العمل في الجواب بعد أن ظهر علمها في فعل الشرط المجزوم بها. أما اذا كان فعل الشرط ماضياً فإن أداة الشرط لا يظهر عملها فيه وحينئذ يجوز دخول لام اليمين علي جوابها، وقد أيد ملاحظته بآيات من الذكر الحكيم. يقول: «وقبح في الكلام أن تعمل (إنْ) أو شئ من حروف الجزاء في الأفعال حتي تجزمه فى اللفظ، ثم لا

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٣/٢، مرجع سابق.

(٢) سورة المنافقون الاية رقم (١٠).

(٣) الكتاب لسيبويه ١٠٠/٣، ١٠١، مرجع سابق.

يكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنك تقول: آتيك إن أتيتني، ولا تقول : آتيك إن تأتني، إلا في شعر، لأنك أخرت (إنْ) وما عملت فيه ولم تجعل لإنْ جواباً ينجزم بما قبله. فهكذا اجرى هذا في كلامهم. ألا ترى أنه قال عز وجل: ﴿ وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ﴾[1] وقال عز وجل: ﴿ وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين ﴾[2] لما كانت (إن) العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله. فهذا الذى يشاكلها في كلامهم إذا عملت»[3]..

علي مثل هذه الملاحظات الدقيقة والاستقراء الواسع بنى الخليل قواعد النحو، وحتي ترسخ في الأذهان وتصمد أمام النقد، فقد جعل لها من علله التى استنبطها سنداً وعضداً، ينأى بها عن شبهة الاعتباط، ويهئ لها التفسير المنطقى المقبول عقلاً، بعد أن ثبتت عادة في كلام العرب ، فمثلاً نراه يقرر أن الإعراب أصل فى الأسماء، وأن البناء أصل في الأفعال والحروف، فلا يخرج الاسم عن أصله فيبنى إلا لعلة مشابهة الحروف، والفعل لا يخرج عن أصله فيعرب إلا لعلة مضارعة الأسماء، ولذلك أعرب الفعل المضارع لمشابهته اسم الفاعل في عدد الحروف وحركاتها وسكناتها[4] مثل (أكتبُ) و (كاتبٌ)، كما بنيت بعض الأسماء لعلة شبه الحروف، كالضمائر فإنها مبنية لمشابهتها الحروف شبهاً وضعياً خطياً «كالتاء» و «نا» في كلمة «جئتنا» أو شبهاً معنوياً نحو «متى» و «هنا»[5]. ومن ذلك أنه كان لا يجيز العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الخافض فلا يجوز عنده (مررت به وزيدٍ) بل لابد أن يقال: (مررت به وبزيدٍ) وعلل لذلك بأن الضمير شبيه بالتنوين، ولهذا فإنه لا يجوز العطف عليه حتى لو أكد فلا يجوز (مررت به هو وزيدٍ) فلابد حينئذٍ من إعادة الخافض[6].

وبناءً علي هذا الفهم المسنود بالعلل، دأب الخليل علي القياس، وكان يبنى القياس علي الكثرة المطردة من كلام العرب، ولا ينكر ما يخالف هذا القياس، بل كان يجتهد في إيجاد تبرير له وتأويل، فمن ذلك أنه كان يرى أن القياس في عطف المعرف بأل، على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعاً، لأنك لو ناديت هذا المعرف بالألف واللام لتقدمته أى «الوُصلة» ورفع معها نحو (يا أيها الرجلُ). وعلي هذا فالقياس أن

---

(١) سورة الأعراف الآية رقم (٢٣).

(٢) سورة هود الآية رقم (٤٧).

(٣) الكتاب ٦٦/٣، مرجع سابق.

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجى، ص ٧٧، مرجع سابق

(٥) حاشية الصبان على الأشمونى، علي الفية ابن مالك ٥١/١، طبعة دار الفكر بدون تاريخ.

(٦) الكتاب لسيبويه ٣٨١/١.

يقال (يازيدُ والفاضلُ). ورغم ذلك فقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ ياجبالُ أوّبى معه والطيرَ.. ﴾[1] ولكن الخليل يزعم أن الكثرة المطردة من كلام العرب في هذا بالرفع يقول سيبويه: «وقال الخليل رحمه الله : من قال يازيدُ والنُضْرَ فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التى يرد فيها الشئ إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يازيد والنضر وقرأ الأعرج: «ياجبالُ أولى معه والطيرُ»[2] فرفع. ويقولون: ياعمرو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: وياحارثُ. ولو حمل الحارثُ علي (يا) كان غير جائز البتة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادى اسماً فيه الألف واللام بيا، ولكنك أشركت بين النضر والأول في «يا» ولم تجعلها خاصة للنضر.»[3].

وهكذا فقد شاد الخليل صرح النحو وأثل بنيانه بما فتق فيه من القياس وبما أيده به من براهين وعلل، وشواهد كثيرة، ولم يكن ذلك قصارى جهده، بل كانت له أعمال عبقرية في خدمة اللغة العربية، فقد تمكن من ابتكار منهج بني عليه معجمه المعروف بكتاب العين الذى استصحب فيه نظرية التبادل والترافق الرياضية ليتوصل إلي أسلوب تقليب الصيغ الأصلية، بحيث تندرج مع كل كلمة، كافة الكلمات التى تحوى حروفها وتختلف في ترتيبها بتقديم بعضها علي بعض، فكلمة (علم) مثلا تأتي معها بطريقة التقليب كلمات: عمل، ولعم، ولمع، ومعل وملع، وبهذا تمكن من حصر جميع الكلمات التى يمكن أن تحويها اللغة العربية، ثم وضح ما استعملته العرب وما أهملته، من هذه الصيغ، كما استطاع بناءً علي ذلك أن يقسم الكلمات إلى مجردة ومزيدة، ووضع الميزان الصرفى، مرسياً بذلك أسس علم التصريف الذى غمرت مسائله كتاب سيبويه[4]، مما أملاه عليه شيخه الخليل.

وعلي ذات النمط في التفكير، توصل الخليل رحمه الله إلى ابتكار علم العروض علي غير سابقة فيه، بل وضعه جملة ولم يترك فيه مجالاً لإضافة من بعده[5].

وعلي الرغم من هذه الجهود الجبارة، والخطوات الواسعة التى خطاها الخليل بالنحو وغيره من علوم العربية، والتى تعدل جهود أمة بأسرها، لم يصنف في النحو كتاباً، بل اكتفى بما أملاه علي تلاميذه ولاسيما

---

(١) سورة سبأ الآية رقم (١٠).

(٢) القراءات الشاذة لابن خالويه، ص ١٢١، مرجع سابق.

(٣) الكتاب لسيبويه ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٤) المزهر للسيوطى ٧٧/١، وانظر بغية الوعاة لسيوطى ٥٥٩/١ وما بعدها وانظر في ذلك مقدمة لسان العرب لابن منظور.

(٥) بغية الوعاة للسيوطى ٥٥٨/١، مرجع سابق

سيبويه، صاحب الكتاب الذى شغل أهل العلم قروناً عديدة. يقول أبوبكر محمد بن حسن الزبيدى مؤلف مختصر العين: «والخيل بن أحمد أوحد العصر وقريع الدهر، وجهبذ الأمة، وأستاذ أهل الفطنة، الذي لم ير نظيره ولا عرف فى الدنيا عديله، وهو الذى بسط النحو ومد أطنابه، وسبب علله، وفتق معانيه، وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده، وانتهى إلى أبعد غاياته، ثم لم يرض أن يؤلف فيه حرفاً أو يرسم منه رسماً، نزاهة بنفسه وترفعاً بقدره، إذ كان قد تقدم إلى القول عليه والتأليف فيه .. واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته، فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلده وألف فيه الكتاب الذى أعجز من تقدم قبله، كما امتنع على من تأخر بعده. ثم ألف على مذهب الاختراع وسبيل الابداع كتابى الفرش والمثال في العروض، فحصر بذلك جميع أوزان الشعر وضم كل شئ منه إلي حيزه، وألحقه بشكله، وأقام على ذلك دوائر أعجزت الأذهان وبهرت الفطن، وغمرت الألباب.»[1]

وهكذا، فقد كان الخليل مدار حركة النحو المتنامية، إبان هذه المرحلة، وقد عاصره في البصرة يونس بن حبيب الضبى، الذى تلقى عنه سيبويه النحو إلى جانب تلقيه عن الخليل، وقد كانت ليونس حلقة دراسية في المسجد للجامع بالبصرة يؤمها الأدباء والنحاة وفصحاء الأعراب[2]، كما كانت له مولفات فى النحو وغيره وقد نقل عنه سيبويه في الكتاب كثيراً حتي لقد نقل عنه بابين بكاملهما في التصغير، يقول سيبويه: «وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكر لك في الباب الذى يليه قول يونس»[3]. إلا أن أكثر ما نقله عنه كان يتعلق بجانب اللغة والتصريف أكثر منه بجانب النحو، الذى كانت له فيه مذاهب وأقيسة تفرد بها[4]، علي غير اختيار الخليل وسيبويه، إلا أنه على الرغم من ذلك فقد كانت له مساهماته التي لا تنكر في دفع مسيرة النحو إبان تلك الفترة.

سيبويه وتطور منهج التأليف :

لما توفى الخليل بن أحمد الفراهيدى - رحمه الله - فى عام ١٧٥هـ، حمل لواء النحو تلميذه النابه عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بسيبويه، رأس الطبقة الرابعة بالبصرة، وزعيم النحاة فى عصره. قال نصر

---

(١) نقله السيوطى فى المزهر ١/ ٨٠ ، ٨١.

(٢) نزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ٤٧ - ٤٨. وبغية الوعاة للسيوطى ٢/ ٣٦٥.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٢٣.

(٤) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ص ٢٨.

ابن على: «برز من أصحاب الخليل أربعة، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه، والنضر بن شميل، وعلي بن نصر الجهضمى، ومؤرج السدوسى، وكان أبرعهم فى النحو سيبويه ...»[1]

ولد سيبويه بقرية البيضاء من قرى شيراز بفارس، وفيها تلقى دروسه الأولى ثم قدم البصرة للاستزاده من الثقافة الإسلامية، ولزم حلقة حماد بن سلمة المحدث، الذى لفته إلى أنه يلحن في النطق ببعض الأحاديث النبوية الشريفة، قال نصر بن على: «كان سيبويه يستملى علي حماد بن سلمة فقال حماد يوماً: قال صلى الله عليه وسلم: ليس أحدٌ من أصحابى إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء. فقال سيبويه ليس أبو الدرداء. فقال حماد: لحنت، ليس أبا الدرداء. فقال سيبويه: لا جرم لأطلبن علماً لا تحلننى فيه أبداً. وطلب النحو، وأخذ عن الخليل بن أحمد وعن يونس بن حبيب وعيسى بن عمر وغيرهم، وبرع في النحو وصنف كتابه الذى لم يسبقه أحدٌ إلى مثله ولا لحقه أحد من بعده»[2].

وهكذا اتصل سيبويه بالخليل بن أحمد، وعيسى بن عمر، والأخفش الكبير، ويونس بن حبيب، وأخذ يتردد على حلقات النحويين واللغويين، الذين علا صيتهم في ذلك الوقت، ولكنه اختص بشيخه الخليل بن أحمد، ونهل من علمه الثر الغزير، متبعاً أسلوب التدوين والاستفسار، ولم يبخل عليه الخليل بشئ، بل وافق ذلك هوى كل منهما، إذ كان الخليل عازفاً عن التدوين، وسيبويه يعد العدة لكتابه الذى جاء فريدة عصره ودرة زمانه، وقد كان سيبويه يدون كل ما ينبس به الخليل، ويرصد كل شاهد.

لم يكن التأليف في ذلك الوقت من الجودة والإحاطة بمكان، وذلك لعدم نضوج مسائل هذا العلم، وقد كان العلماء يصنفون رسائل لتلاميذهم لا تنهض بدور الإبانة الشاملة عن جوانب العلم، ولكن سيبويه الذى أكسبه تدوينه بين يدى الخليل تجربة غنية رعاها أستاذه الخليل بما كان يدور بينهما من الحوار وتبادل الآراء وترتيب الأفكار حتي غدت من الثراء بالدرجة التي هيأت صاحبها لإخراج كتابه علي صورة لم تكن مألوفة لدي الناس في ذلك الوقت. والظاهر أن سيبويه قد أكب علي تأليف كتابة بعد وفاة شيخه الخليل، وذلك لأنه كان كثيراً ما يذكر بعد اسمه عبارة (رحمه الله)[3]. ورغم أن نشاط حركة التأليف قد كانت سمة بارزة من سمات هذه المرحلة إلا أن المنهج الذى اتبعه سيبويه فى تأليف كتابه، والذى أعد له إعداداً واسعاً وحشد له

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبى البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنبارى، ص ٥٥.

(٢) المرجع السابق، ٥٥.

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ص ٥٩.

من الأفكار وأساليب التخطيط والتنظيم والمعالجة، قد أخرج الكتاب في ثوب قشيب وصورة باهرة حتي صار اسم الكتاب علماً عليه، اختص به وحده، وكل من يقول قرأت الكتاب لا يفهم منه غير كتاب سيبويه وقد تلقاه العلماء بالإكبار والإعجاب الذي يعبر عنه قول أبي عثمان المازنى تلميذ الأخفش: «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»[1]. وكان أبو العباس المبرد إذا أراد أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: «ركبت البحر»[2] تعظيماً لقدر هذا الكتاب وإيماءً لصعوبته ووعورة مسالكه.

لقد جمع سيبويه فى كتابه، ما تفرق من أقوال شيوخ النحو ممن تقدمه من العلماء، كالأخفش والخليل ابن أحمد، ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر، وأبى عمرو بن العلاء، وغيرهم من العلماء، الذين انتهت إليهم تجاريب من سبقهم في هذا المضمار. ولقد كان الكتاب فى الواقع سجلاً لآراء الخليل فى النحو، لكثرة ما روى عنه[3]، إلا أن سيبويه لم يكن ناقلاً لأقوال أولئك العلماء فقط، بل كانت له آراؤه واختياراته التي أقامها علي دراية وبصر باللغة واستعمالاتها.

ولقد ظهر إبداعه في ترتيب أبواب الكتاب، وحسن تعليله للقواعد، وجودة الترجيح عند اختلاف الآراء ودقته في تحرى القياس، فكثيراً ما يرد في عبارته: والقياس كذا، أو القياس يأباه، كما كان حريصاً علي تأييد الأحكام بالكثير من الشواهد الموثوقة[4].

هذا وكثيراً ما كان يفاضل بين آراء العلماء ويوضح اختياره فمن ذلك قوله: «وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: أختار ياقاضي، لأنه ليس بمنون كما أختار هذا القاضى، وأما يونس فقال ياقاض وقول يونس أقوى»[5]. ومنه قوله فى شأن تصغير أحوى : «وأما عيسى فكان يقول أحيٌّ ويصرف، وهو خطأ.. وأما أبو عمرو فكان يقول أحيٌّ .. وأما يونس فقوله هذا أحيٌّ كما ترى وهو القياس والصواب»[6].

وعلى هذا النمط نقد بنى سيبويه اختياراته الدقيقة وأحكامه القاطعة، التي تؤكد سعة مداركه باللغة، وتدل مع غيرها من الشواهد على أنه اتصل بالعرب، وسمع منهم وشافههم، إذ يتردد كثيراً في كتابه

---

(١) نزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ٥٦، مرجع سابق.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٥.

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ص ٥٩، مرجع سابق

(٤) نشأة النحو للطنطاوى، ص ٨٣ ، ٨٤.

(٥) الكتاب لسيبويه ١٨٤/٤، مرجع سابق

(٦) المرجع السابق، ٤٧٢/٣.

عبارات مثل « سمعنا بعض العرب يقول» و «سمعنا من العرب» إلي غير ذلك مما يقوى الظن فى اتصاله بهم، رغم عدم ورود ذلك في كتب التراجم والأخبار.[1]

ومن أهم ما أضافه سيبويه ذلك القدر الكبير من التعريفات الواضحة لأبواب النحو وأقسامه وجزئياته، معتمداً في توضيح ذلك علي الأمثلة العديدة للموضوع الواحد، مما يضفى عليه سعة وتنوعاً يزيد من وضوحه وجلائه، مثل قوله: «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[2]. وفى تعريفه للفعل يقول: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما يقع وما هو كائن لم ينقطع»[3] فقد حدد بذلك تعريفاً دقيقاً للفعل مبيناً أن المصدر هو أصل الفعل الذى قسمه بحسب ارتباطه بالأزمنة الثلاثة، إلي ماض ومضارع وأمر.

هذا وقد أولى سيبويه نظرية العوامل جُلّ عنايته بل لقد جعلها أساساً لحديثه فى مباحث النحو، حيث جعل العامل سبباً في كل ما يعترى الكلم من تغيرات إعرابية وفي ذلك يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف، بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[4]. فهو بهذا يبين أثر العامل في الحروف التي يظهر عليها الأثر الإعرابى، ثم تطرق إلي أصناف العوامل مبتدئاً بالفعل وأنواعه، باعتبار التعدى واللزوم، وأنواع المتعدي، ثم ما يعمل عمل الفعل، فهى تعمل عنده ظاهرة كانت أو محذوفة، إذ يكثر حذف الفعل ويبقى عمله، وقد يحذف المبتدأ مثل قوله تعالى: ﴿ فصبرٌ جميل والله المستعان ﴾[5] والتقدير: الأمر صبر جميل. وقد يحذف المضاف ويبقى عمله كقول أبى داود الإيادى:[6]

أكلَّ امرىءٍ تحسبين امرءاً ونارٍ توقد بالليل نارا

والتقدير: وكل نارٍ، فقد حذف المضاف «كل» وبقى أثره وهو جر المضاف إليه.

---

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ص ٥٨، مرجع سابق.

(٢) الكتاب لسيبويه ١٢/١، مرجع سابق.

(٣) الكتاب لسيبويه ١٢/١، مرجع سابق.

(٤) الكتاب لسيبويه ١٣/١، مرجع سابق.

(٤) سورة يوسف الآية رقم (١٨).

(٦) الكتاب لسيبويه ٦٦/١، مرجع سابق.

وبعد استيفاء حذف العوامل تطرق إلي حذف المعمولات فمن ذلك حذف الخبر وجوباً بعد مرفوع لولا وذلك مثل: لولا عبد الله لكان كذا وكذا[1]

هذا وقد أكثر سيبويه من التعليل لكل قاعدة بما يجلعها واضحة مقبولة لدى المتلقي، وعلى ذات النهج أكثر القياس الذى التزم فيه سبيل المدرسة البصرية حيث يجرى أكثره علي الشائع في الاستعمال والمطرد علي ألسنة العرب، فيقيس مثلاً اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة علي الفعل المضارع في العمل[2]، كما يقيس (إن) وأخواتها علي الفعل المتعدى في العمل، ذاكراً أن المنصوب يتقدم معها على المرفوع دلالة على أنها ليست أصلاً فى عمل الرفع والنصب[3]، وعلي ذات النهج تجرى أقيسته الكثيرة فى الكتاب.

ولقد أكثر سيبويه من الشواهد التى تؤيد قواعده، فاستشهد بأكثر من ثلاثمائة آية من آيات الذكر الحكيم، كما استشهد بألف وخمسين بيتاً من الشعر، إلى جانب ما أثر من منثور العرب الخلص فى الحكم والأمثال السائرة، وأما الحديث النبوى الشريف فإنه لم يشأ الاستشهاد به على مذهب شيوخه من أهل البصرة.

وهكذا، فقد عالج سيبويه كافة مسائل النحو والصرف، إلا النزر اليسير وذلك على نحو غير مسبوق من حيث المنهج والمعالجة، الأمر الذي يجعل من كتابه طفرة في مجال التأليف في النحو والصرف وقد كان له الأثر في استبقائهما معاً لمدة طويلة استمرت إلي عهد ابن مالك[4] في القرن السابع الهجرى.

وبعد أن فجعت البصرة بموت سيبويه، بعد مناظرته الكسائى فيما عرف بالمسألة الزنبورية، التى غادر بغداد بعدها واتجه إلي فارس حيث أدركته المنية في طريقه إلى الأهواز، حمل تلميذه أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش كتابه وقد كان ضنيناً به إلى أن تمكن تلميذاه الجرمى والمازنى من استمالته بالمال[5] فقرآه عليه ثم أذاعاه بين الناس.

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/٥٥.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/١٠٨ وما بعدها.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/١٣١.

(٤) نشأة النحو للطنطاوى، ص ٤٥، مرجع سابق.

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ١٠٨.

جهود الكسائى وتلاميذه فى إرساء دعائم المذهب الكوفى :

يعتبر على بن حمزة الكسائى المؤسس الحقيقي لمدرسة الكوفة فى النحو بملامحها وآرائها التي ميزتها وعرفت بها، فقد نشأ في الكوفة وتردد على حلقات القراء ثم لزم حلقة حمزة بن حبيب الزيات المتوفي سنة ١٥٦هـ حتي حذق قراءته، وقد تميز الكسائى بحرصه الشديد على تجويد القرآن الكريم ومعرفة قراءاته، حتي تمكن من اختيار قراءة حملت عنه ضمن القراءات السبع المتواترة لدي علماء القراءات. هذا الحرص الشديد حمل الكسائى حملاً على تعلم النحو فاختلف إلى حلقات أبي جعفر الرؤاسى، ومعاذ بن مسلم الهراء بالكوفة ثم ترجه إلى البصرة فتلقى عن عيسى بن عمر الثقفى، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وغشى حلقات أبي عمرو ابن العلاء ويونس بن حبيب ثم لزم حلقة الخليل الذى بهره وأسر لبه بغزارة علمه وكثرة ما يرويه من أشعار العرب وسعة معرفته بلغاتهم فسأله ذات يوم عن مصدر هذا العلم وتلك الرواية فقال: إنها من مشافهة العرب الخلص في برادى الحجاز ونجد وتهامة، فأعد الكسائى العدة ومضى إلى تلك البوادى وظل يستمع إلى العرب ويشافههم ويكتب عنهم حتى أنفد خمس عشر قنينة خبر، فانبسط لسانه، واستقامت فصاحته واتسعت مداركه اللغوية بما غذاها من ملابسة الأعراب والاستماع إليهم ثم عاد إلى الكوفة التى وجدت فيه العالم النشط المثابر المستزيد دوماً من هذا العلم وهو من ترجو أن يجعل لها مكانة مثل البصرة[١] التى سبقتها في هذا المجال، ولقد جاء الكسائى من رحلته تلك بما يكفل له الزعامة فى الكوفة فجلس للإقراء وقد كان يتلو القرآن من أوله إلي آخره والناس حوله يستمعون ويكتبون فى مصاحفهم[٢] فذاعت شهرته وتناقل الناس أخباره فاستدعاه المهدى إلى بغداد واتخذه مؤدباً لولده هارون الرشيد، ثم اتخذه الرشيد بعد أن ولي الخلافة مؤدباً لولديه الأمين والمأمون ولقد كان الرشيد يُجل الكسائي كثيراً، ويرقره ويفسح له فى مجالسه، ويصلى خلفه، ويصحبه في سفره وغزواته. هذا التوقير الذى حظى به الكسائى لدى الخلفاء فى بغداد، رفع من شأن علماء الكوفة والتفّ الناس حولهم فعزّ ذلك على علماء البصرة الذين تاقت نفوسهم إلى نيل هذه المكانة، فعزم سيبويه علي مناظرة الكسائى زعيم الكوفيين وسافر إلى بغداد حيث جرت بينهما المناظرة الشهيرة بالمسألة الزنبورية[٣] إذ سأله الكسائى: كيف تقول: خرجت فإذا زيد قائم؟ فنطق بها

---

(١) انظر ترجمة الكسائى في الفهرست، ص ٩٠، وفى نزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ٥٨- ١٤ وفى أنباه الرواه للقفطى ٢٥٦/٢ - ٢٧٤ وبغية الوعاه للسيوطى ١٦٢/٢ - ١٦٤.

(٢) الفهرست لابن النديم، ص ٩٠.

(٣) انظر مجالس العلماء للزجاجى، ص ٩و١٠، والاشباه والنظائر في النحو للسيوطى ٨٧/٣ ، ٨٨.

سيبويه. فقال الكسائى: العرب ترفع ذلك وتنصبه. واحتدم الخلاف بينهما، ثم تدخل يحى بن خالد البرمكى وزير هارون الرشيد قائلاً: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال الكسائى: هؤلاء العرب ببابك وفدوا عليك من كل صقع، وقد قنع بهم أهل المصرين، يحضرون ويسألون . فقال يحى: قد أنصفت واستدعاهم فسألهم الكسائى: كيف تقولون: (قد كنت أحسب أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا الزنبور إياها) فقال نفر منهم: (فإذا الزنبور هى) وقال آخرون: (فاذا الزنبور إياها) فأقبل الكسائى علي سيبويه وقال له : قد تسمع أيها الرجل[1].

ورغم شيوع الحق الذى ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة، علي ألسنة الفصحاء من العرب، وكثرتهم الكاثرة، وما يؤيد ذلك من آي الذكر الحكيم فى قوله تعالى: ﴿ فإذا هي بيضاءُ للناظرين ﴾[2] وقوله عز شأنه: ﴿ فإذا هى حيةٌ تسعى ﴾[3] - باجماع القراء - على أن ما بعد إذا في جميع هذه الأمثلة مبتدأ وخبر مرفوعان، إلا أن الباحث يلاحظ أن الكوفيين قد أصروا على المخالفة، في مسعى إلى مخالفة أصول النحو البصرى مخالفة تقوم على الاتساع فى الرواية والقياس على الشاذ، والنادر الذى لم يحفل به نحاة البصرة، وذلك لأن فى قراءة الكسائى حروفاً تشذ علي قواعد النحو البصرى[4] وكلها مروية عن رسول الله صلي الله عليه وسلم.

ومما شجع الكسائى على السير في هذا الاتجاه، اتصاله بالأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، الذى قدم بغداد للثأر لشيخه سيبويه من الكسائى فاستماله الكسائي وأحسن إليه واتخذه مؤدباً لأولاده، وقرأ عليه كتاب سيبويه واطلع على كثرة مخالفته للخليل وسيبويه، فى كثير من الآراء النحوية التى تنبئ عن سعة معرفته بلغات العرب، فوجد فيه الكسائى ضالته المنشودة إذ هيأ له السبيل إلي تأسيس المذهب الكوفى الذى أعانه علي وضع أسسه تلاميذه وبخاصة يحي بن زياد الفراء، وهشام بن معاوية الضرير[5].

أما هشام بن معاوية فقد كان من أنشط تلاميذ الكسائي وقد تصدر للتدريس والإملاء فى النحو كما كان يؤدب بعض أبناء الأثرياء والوجهاء، ولقد عنى بالتصنيف فى النحو حتى ألف فيه ثلاثة كتب هى:

---

(١) المصدر السابق ٣/٨٧. ٨٨.

(٢) سورة الشعراء الآية رقم (٣٣).

(٣) سورة طه الآية رقم (٢٠).

(٤) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ص ١٧٦.

(٥) انظر نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لابن الأنبارى، ص ١٢٩.

الحدود والقياس والمختصر[1]، ولقد أثرى نشاط المدرسة الكوفية فى النحو بكثير من آرائه التى دونها النحاة فى كتبهم، والتى كانت أثراً من آثار النهج الذى اختطه الكسائى في التوسع في الرواية والقياس، ومخالفة البصريين بمثل هذه الآراء التي غالباً ما تأتى موغلة في الغرابة، والبعد عن أصول النحو، فمن ذلك أنه ذهب إلى أن (كيف) قد تأتى حرف عطف مستدلاً علي ذلك بقول الشاعر :

إذا قلّ مالُ المرء لانت قناته وهانَ علي الأدنى فكيف الأباعد[2]

وقد ذهب ابن هشام إلي أن هذا خطأ لاقترانها بالفاء ، والتقدير: فكيف حال الأباعد، كما يمكن أن يكون جر الأباعد ضرورة شعرية[3]. وهشام قد يوافق أستاذه الكسائى في بعض آرائه، مثل القول بحذف الفاعل فى نحو دخل وخرج علي، وقد ينفرد بآراء خاصة به مثل قوله بأن عامل الرفع فى الفاعل هو الإسناد، وأن عامل النصب فى المفعول به هو الفاعل[4]. وهو فى كل هذه الآراء يصدر عن فهم عميق لمنهج المدرسة الكوفية، الذى رسمه الكسائى وتلاميذه لارساء دعائم مذهبهم فى النحو.

وأما يحى بن زياد بن عبد الله الفراء، فقد كان أوفر تلاميذ الكسائي حظاً فى علم العربية، إلى جانب ثقافته الواسعة، وتبحره في علوم متنوعة، فقد حذق معرفة أيام العرب وأخبارهم وأشعارهم، وألمّ بالطب والفلسفة والنجوم، وأتقن النحو حتى قيل: (النحو الفراء والفراء أمير المؤمنين فى النحو)[5] وهو الذى قال: (أموت وفى نفسى شئ من حتى لأنها تخفض وتنصب وترفع)[6]. اطلع على كتاب سيبويه وسجل عليه كثيراً من الملاحظات، وجلس للإقراء في مسجد جوار بيته ثم صنف لتلاميذه في لغات القرآن، والجمع والتثنية فى القرآن، وكتاب الوقف والابتداء وكتاب الفاخر، وكتاب النوادر، وكتاباً فى النحو، ثم أملى كتابه الجامع (معانى القرآن) الذى أدار فيه كثيراً من مباحثه اللغوية والنحوية، وما ابتكره من مصطلحات نحوية جديدة . ثم قدم بغداد فأشخصه ثمامة بن أشرس إلى مجلس المأمون الذى أعجب به وبثقافته وألحقه بخدمته مؤدباً لولديه، كما أفرد له داراً ليتمكن فيها من تأليف كتاب جامع فى النحو وهيأ له فيها كل ما يعينه علي ذلك فتمكن بعد سنتين من تأليف كتاب الحدود، الذى جمع فيه أصول علم النحو[7].

(١) انظر الفهرست لابن النديم ٩٥، ونزهة الألباء لابن الأنبارى ١٢٩.
(٢) مغنى اللبيب لابن هشام الانصارى، ٢٣٢/١.
(٣) انظر مغنى اللبيب لابن هشام ، ٢٣٢/١ وهمع الهوامع للسيوطى ١٣٨/٢.
(٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٧٨/١ ، ٧٩، المسألة (١١).
(٥) تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ١٥٢/١٤. ومعانى القرآن للفراء ٩/١.
(٦) إنباه الرواه للقفطى ١٥/٤.
(٧) الفهرست لابن النديم، ص ٩٢. وإنباه الرواه للقفطى ٢٢/٤.

لقد سار الفراء علي نهج أستاذه الكسائى، متوسعاً فى الرواية والقياس، ومخالفة البصريين في كثير من أصول النحو، وقد أورثته ثقافته الفلسفية الواسعة مقدرة عقلية فذة، لا تقاس بمقدرة شيخه، مما أعانه علي تنظيم النحو الكوفى علي أسس جديدة، مخالفاً بها نحاة البصرة في كثير من الأصول أهمها:

أ- عدم تفريقه بين ألقاب الإعراب والبناء، كما فرقت بينهما مدرسة البصرة، حتى يتبين ما يتبعه التنوين مما لا يتبعه.

ب- أنه يرى أن المصدر مشتق من الفعل، خلافاً لما ذهب إليه البصريون وحجته في ذلك أن المصدر يصح بصحة الفعل، ويعتل باعتلاله، وأن الفعل يعمل فى المصدر النصب، وأنه يؤكده والمؤكد يتلو ما يؤكده.

ج- أنه يرى أن الإعراب أصل فى الأفعال، وليس فرعاً فيها كما يرى البصريون.

د- أنه يقسم الأفعال إلى ماضٍ ومضارع ودائم[1]، والدائم عنده هو اسم الفاعل، وأما فعل الأمر عنده فمقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر، فهو يرى أن العرب حذفت اللام والتاء من فعل المأمور. المواجه، لكثرة الأمر خاصة فى كلامهم في مثل لتضرب ولتفرح، ولتعذر الاستئناف بحرف ساكن أدخلوا ألفاً خفيفة، يقع بها الابتداء فقالوا: اضرب وافرح[2].

وإلي جانب ذلك، فقد مضى يغير المصطلحات النحوية التى وضعها الخليل وسيبويه، وذلك فى مسعى لتمييز النحو الكوفى بشخصية مستقلة، وهو يتحرى الدقة فى مصطلحاته الجديدة فها هو يطلق مصطلح (التقريب) على اسم الإشارة فى بعض أحواله فيقول: «واعلم أن (هذا) إذا كان بعده اسم فيه الألف واللام جرى علي ثلاثة معان: أحدها - أن ترى الاسم الذى بعد (هذا) كما ترى (هذا) ففعله حينئذٍ مرفوع؛ كقولك: هذا الحمار فارهٌ.. والوجه الآخر - أن يكون ما بعد (هذا) واحداً يؤدى عن جميع جنسه، فالفعل حينئذٍ منصوب؛ كقولك: ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً؛ ألا ترى أنك تخبر عن الأسد كلها بالخوف. والمعنى الثالث - أن يكون مابعد (هذا) واحداً لا نظير له؛ فالفعل حينئذٍ أيضاً منصوب. وإنما

(١) يراجع في ذلك الإيضاح في علل النحو للزجاجى، ص ٥٦ ومابعدها، والمفصل لابن يعيش ١/ ١١٠، والتصريح علي التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٣٢٥،طبعة دار الفكر بيروت بدون تاريخ. وأسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبى سعيد الأنبارى، ص ١٧٣، والإنصاف فى مسائل الخلاف المسألة (٢٨) ١/ ٢٣٥ .

(٢) معانى القرآن لأبى زكريا يحى بن زياد والفراء ، بتحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ١/ ٤٦٩ طبعة دار السرور ببيروت بدون تاريخ

نصبت الفعل لأن (هذا) ليست بصفة للأسد إنما دخلت تقريبا.»[1]

ثم نجده يتحدث عن مصطلح آخر هو (الصرف)، ويقصد به النصب للفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء، وكذلك المفعول معه، إذ يُصرف كلاهما عما قبله، فلا تكون الواو عاطفة لهما، بل تكون واو صرف، ونلاحظ تحريه الدقة فى وضعه هذا المصطلح فيقول: «فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوله حادثة لا تستقيم إعادتها علي ما عُطف عليها، فاذا كان كذلك فهو الصرف؛ كقول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خلق وتأتى مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فى (تأتى مثله، فلذلك سمي صرفاً إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذى قبله. ومثله من الأسماء التى نصبتها العرب وهى معطوفة علي مرفوع قولهم: لو تُركت والأسد لأكلك، ولو خليت ورأيك لضللت .. والعرب تقول: لست لأبى إن لم أقتلك أو تذهب نفسى. ويقولون: والله لأضربنك أو تسبقنى في الأرض، فهذا مردود على أول الكلام، ومعناه الصرف، لأنه لا يجوز علي الثانى إعادة الجزم بلم، ولا إعادة اليمين على والله لتسبقنى فتجد ذلك إذا امتحنت الكلام.»[2] ويعرفه بعبارة أخرى فيقول: «والصرف أن يجتمع الفعلان (بالواو) أو (ثم) أو الفاء أو (أو)، وفى أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكر فى العطف، فذلك الصرف.»[3]

ومن مصطلحاته التي استحدثها مصطلح (الفعل الواقع) ويريد به الفعل المتعدى ولعلنا نلاحظ أن مصطلح المتعدى أكثر دقة ومطابقة لحال الفعل أكثر من كلمة (الواقع)، كما سمى التمييز (مفسراً) حيث يقول: «فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شئ له قدر، كقولك: عندى قدر قفيز دقيقاً، وقدر حملةٍ تبناً، وقدر رطلين عسلاً، فهذه مقادير معروفة يخرج الذى بعدها مفسراً، لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار من أى شئ هو.»[4] فهو بهذا يبين معنى هذا التفسير، كما أنه يسمى البدل تكريراً وتبييناً وتفسيراً وترجمة ليدل على وظيفته في الكلام.

---

(١) المصدر السابق ١/١٢.

(٢) معانى القرآن للفراء ١/٣٣ - ٣٤، مرجع سابق.

(٣) معانى القرآن للفراء ١/٢٣٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٢٢٦.

هذه الجهود الكبيرة التى بذلها الفراء ومعاصروه وتلاميذهم من الكوفيين، إنما كانت - في نظر كثير من أهل العلم - تعبيراً عن رغبتهم فى أن يكون لهم نحو مستقل، وأن تحرز الكوفة مكانة تذكر لها كما أحرزت البصرة من قبل، ويشتط البعض فيقول : «وما مثل الفريقين عند التقريب إلا كمثل الطبيب والمتطبب، فالبصريون كالطبيب الذى عانى المهنة حدثاً وحذقها مدركاً فأحكمها وأفاد المجتمع عن طول مدة ودقة خبرة، والكوفيون كالمتطبب الذى قد اكتهل ونظر الطبيب وما يسديه فوجد عليه ثم تعرف منه وقارعه، فإن الكوفيين ما منهم إلا من أخذ عن البصريين أرباب هذا الشأن، فى حين لم يتلق أحد من البصريين عن واحد منهم.»[1] إلا أن الباحث يرى أن ما أضافه الكوفيون يُعد رغم كل اعتبار ثمرة يانعة من ثمار هذه المرحلة من عمر النحو، التى تميزت بنشاط العلماء فى التقصى واستقراء المأثور عن العرب وإعمال الفكر واستنباط القواعد، فى تنافس أفضى إلى نهضة علمية فى مجال الدراسات اللغوية لم تكن مسبوقة من قبل فقد اشتغل العلماء في هذه المرحلة بالبحث والتأليف وقد نشطت بينهم مشادات فى صورة مناظرات علمية كانت تنشب بين مدرستي البصرة والكوفة أحياناً، وبين أفراد المدرسة الواحدة أحياناً أخرى، وذلك رغبة في الوصول إلى الحقائق والاعتزاز بالنفس أو بدافع العصبية للبلد والنمط العلمي، بل والطمع أحياناً فى رفد الخلفاء والأمراء الذين أذكوا أوار هذه المناظرات كما أذكوا كثيراً من المساجلات والنقائض التي لعبت فيها السياسة دوراً كبيراً إلا أنها فى نهاية المطاف قد رفدت النهضة العلمية بكثير من التجارب، التى كان لها أبلغ الأثر فى النضج العلمى، الذى أتى فيما بعد. وقد يجد المتأمل في طبيعة تلك المناظرات التى استحرّت بين النحاة وأوغرت صدور كثير منهم، قد يجد وراءها بعض العوامل التي ساعدت علي اتساع دائرتها، فمن ذلك أن النحو مازال غضاً لم تنضج كثير من مسائله، ولم يتخذ وضعاً ثابتاً يتحاكم إليه الناس، بل كان يعن لكل واحد ما لا يلمحه الآخر، بسبب اختلاف المشارب وتنوع العصبيات، التي اكتوى بنارها كثير من أولئك العلماء الأجلاء بما كانت تفضى إليه من تقريع وإثارة تصل حد الإساءة أحياناً، إلا أن كل ذلك الرهق قد ساعد على تمحيص النحو وشحذ الهمم[2]، لتصل بهذا العلم الناشئ إلي ذرى النضج والاكتمال وتستشرف به آفاقاً رحبة من التوسع والتطور.

---

(١) نشأة النحو للطنطاوى ، ص ١٦٧ وانظر المزهر للسيوطى ٢/ ٤١٠، مرجع سابق.

(٢) نشأة النحو للطنطاوى، ص ٤٩ - ٥٠.

المرحلة الثالثة :

لقد شهدت أولى مراحل نشأة النحو ميلاد الملاحظات الأولى حول هذا العلم لدى أبى الأسود الدؤلى وتلاميذه من رجال الطبقة الأولى، وجهودهم في استنباط بعض الأحكام التى تتعلق بها، ثم جهود رجال الطبقة الثانية التى تبلورت لديها طائفة من قواعد النحو وقدمت عدداً من المؤلفات ونشأت بينها فكرة التعليل والقياس. ثم جاءت المرحلة الثانية التى نشأ في ظلها النحو بصرياً شاد أركانه الخليل بن أحمد الفراهيدى، رأس الطبقة الثالثة في البصرة ومن بعده تلميذه سيبويه زعيم الطبقة الرابعة بها ومعاصروهما ثم اجتهد علماء الكوفة للاستقلال بكثير من الآراء فى النحو علي مذهب المخالفة للبصريين والتوسع فى الرواية والقياس، فكان بين المدرستين سجال أثرى الدرس النحوى وأثمر جمهوراً من العلماء للمرحلة الثالثة التى تعصب فيها كل فريق لبلده فتألف في البصرة كل من الإمام أبي عثمان المازنى، وأبي عمر صالح بن إسحاق الجرمى وأبي محمد عبد الله بن محمد التوزى، وأبى علي الجرمانى، وأبى حاتم السجستانى، وأبى الفضل الرياشى ثم أبي العباس محمد بن يزيد المبرد زعيم الطبقة السابعة بالبصرة. وأما الكوفة فقد ظهر بها يعقوب بن السكيت ومحمد بن سعدان والطوال ثم أبو العباس أحمد بن يحى المعروف بثعلب رعيم الطبقة الكوفية الخامسة.

وكما بدأ التنافس بين المدرستين البصرية والكوفية منذ بداية المرحلة الثانية فقد اشتد أواره في هذه المرحلة التي كثرت خلالها المناظرات والإفحامات التى تحز في النفس والتي استمرت حتى بعد تلاقى الفريقين في بغداد وظل مستعراً حتى اندثر كثير من المتنافسين.

ذلك التنافس بين العلماء حدا برجال هذه المرحلة إلى الاجتهاد فى التقصى والبحث؛ فأكملوا ما فات أسلافهم وشرحوا مجمل كلامهم، وأعملوا أذهانهم في بسط ما يحتاج إلى التوضيح والشرح، واختصار المسهب، ثم هذبوا التعريفات التى ورثوها فضفاضة معممة ثم أتموا وضع المصطلحات، وأفردوا للصرف مؤلفات خاصة به، بعد أن كان مندمجاً مع النحو، وكان أول من ألف في الصرف وحده أبو عثمان بكر بن محمد المازنى زعيم الطبقة البصرية السادسة، صاحب كتاب التصريف الذى شرحه أبو الفتح ابن جنى في كتابه المنصف، ومن ثم تنوعت سبل التأليف فمن العلماء من ألف في النحو وحده، ومنهم من ألف فى الصرف وحده، ومنهم من جمع بينهما إلى أن جاء أبو العباس المبرد إمام الطبقة البصرية السابعة الذى أعاد

للتأليف سيرته الأولى[1]، في كتابه الكامل، الذى عالج فيه كثيراً من مسائل اللغة والنحو والصرف والأدب، بلغة رصينة وأسلوب أخّاذ يتناول فيه الأخبار، ثم يتوقف عند المسائل اللغوية أو النحوية أو الصرفية؛ يوفيها حقها من الدرس والمناقشة بصورة تبث الروح فى أوصال هذا الدرس؛ فتجعله نابضاً بالحياة لاتصاله الواقعى باستعمالات اللغة وأساليب البيان، في غير تكلف أو تصنع، الأمر الذى يثمر بصراً لدى المتلقى بطبيعة الدرس النحوى وغاياته، ولعل المنصف يرى في مجرد ربط هذا الدرس بواقع اللغة، ومآثر الأدب خطوة نحو التمكين لدرس النحو من تحقيق أهدافه، فى خدمة اللغة وإبراز محاسنها ومن ثم تحقيق هدفه الأسمى في خدمة الكتاب العزيز الذى حفظ الله سبحانه وتعالى به هذه اللغة قوية متجددة علي الدوام.

هذا، وقد انتهت رئاسة النحو قبيل نتصف القرن الثالث الهجرى بالبصرة إلى أبى العباس محمد بن يزيد المبرد، زعيم الطبقة السابعة بالبصرة، وهو آخر أئمة هذه المدرسة، فقد قال أبو الفتح ابن جني عنه: «يعد جبلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذى نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»[2] ولقد نشأ المبرد شغوفاً بالعلم فكان يختلف إلى حلقة أبى عمر الجرمى يقرأ عليه كتاب سيبويه، وبعد وفاته انتقل إلي أبى عثمان المازنى الذى لقبه بالمبرد[3] - في بعض الروايات - إعجاباً بفطنته وحسن تثبته. ولقد نبغ المبرد فى النحو والتصريف فلمع اسمه وذاع صيته فاستدعاه المتوكل إلى (سُرّ من رأى) سنة ٢٤٦هـ[4] للافتاء فى المسائل اللغوية والنحوية، وأجزل له العطاء. ولما قتل المتوكل بُسر من رأى، انتقل إلى بغداد واتصل بمحمد بن عبد الله بن طاهر صاحب شرطة بغداد، فأجرى عليه راتباً واستمر بها يحاضر الطلاب في النحو واللغة والأدب، وقد كثر طلابه الذين ترك بعضهم حلقة أحمد بن يحى ثعلب رغبة في علم المبرد وإعجابا به. وقد ظل المبرد ببغداد حتي توفى سنة ست وثمانين ومائتين[5] للهجرة، وقد ترك الكثير من المصنفات من أهمها كتاب الكامل، وكتاب الروضة، والمقتضب، والاشتقاق ومعاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، وكتاب القوافى، وقواعد الشعر.

---

(١) نشأة النحو للطنطاوى ٤٦ ومابعدها .مرجع سابق.

(٢) سر صناعة الاعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ١٢٩/١ - ١٣٠، ط١، نشر دار القلم - دمشق ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنبارى، ص ١٦٤- ١٧٣، مرجع سابق.

(٤) إنباه الرواه للقفطى ٢٤٣/٣، مرجع سابق.

(٥) المرجع السابق، ٢٥١/٣.

لم يكـــن المبرد متعصباً لمذهبه ، بل كان يخـــتار ما يراه صوابا، فمن ذلك آراؤه في نصب المستثنى بـ (إلا) حيث يرى أن عامل النصب فيه هو (إلا) ذاتها وفي رأى آخر له أنه فعل «أستثني» المفهوم من الكلام وذلك خلافا لسيبويه الذى يذهب إلى أن عامل النصب فيه هو الفعل السابق له المتعدى إليه بواسطة «إلا». ومن ذلك أنه وافق الكوفيين في اعتبار المصدر المكون من (أنّ) المشددة مفتوحة الهمزة ومابعدها، بعد لو مثل (لو أنّك قمت) ، فاعلاً بفعل مقدر تقديره ثبت، في حين يرى سيبويه أنه مبتدأ مثل الذى يلى لولا وأن خبره محذوف وجوبًا كذلك[1].

وللمبرد آراء كثيرة، خالف فيها أصحابه إلى ما يرى أنه الصواب، وذلك ما يؤكد طول باعه في هذا الفن، الذى نبغ فيه نبوغا لم يكن لأحد من معاصريه، ولقد أعطى هذا العلم دفعة قوية أثرى بها الدرس النحوى وخطا به خطوات واسعة استكملت جهود السابقين قبله ثم حمل لواء النحو البصرى جماعة من تلاميذه في بغداد منهم علي سبيل المثال أبو إسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج وعلى بن سليمان الأخفش الصغير ومبرمان وأبوبكر بن دريد وابن درستويه وأبو بكر بن السراج الذى انتهت بتلميذه السيرافى المدرسة البصرية، ليأخذ النحو فى بغداد منحىً آخر، تنتهى به العصبية القديمة لمدرستى البصرة والكوفة، بعد انتقال أكثر رموزهما إلى بغداد، التي شهدت نضوج النحو واستوائه علماً شامخاً، لتظهر مدارسَ أخرى بنت مذاهبها على الترجيح بين المذهبين الأساسيين – البصرى والكوفى – مع دعم ما يختاره بمزيد من البراهين والأدلة والتعليلات[2].

وكما أسلفت فقد انتهت رئاسة النحو الكوفى إلى أبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، الذى ولد ببغداد سنة مائتين للهجرة وحفظ القرآن الكريم بها ثم أخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى حلقات العلم، فدرس اللغة والنحو والشعر والأخبار، والحديث النبوي الشريف، والفقه والقراءات القرآنية وتلقى النحو عن ابن الأعرابى وابن قادم وغيرهم، ثم لزم حلقة سلمة بن عاصم، فحفظ كتب الكسائى والفراء، وقرأ كتاب سيبويه بنفسه، ثم تزعم المذهب الكوفى وتصدر للدرس والإملاء وهو في الخامسة والعشرين من عمره، وقد تقاطر عليه طلاب العلم من كل حدبٍ وصوبٍ وظلّ يملى عليهم ستين عاماً إلي أن توفى سنة ٢٩١هـ[3]، تاركاً ثروةً علمية هائلة ضمنها عدداً من أهم مصنفاته مثل: كتاب اختلاف النحويين، والموفقي في مختصر

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنى ١٢٩/١، مرجع سابق. وانظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى، بتحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمد الله ٢٩٩/١، طبعة دار الفكر بيروت ١٩٧٩م.

(٢) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ص ٣٦٩.

(٣) انظر ترجمته فى نزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ١٧٣ والفهرست لابن النديم، ص ١٠٠ وإنباه الرواه للقفطى ١٧٣/١.

النحو، وكتاب معانى القرآن وكتاب «ما لحن فيه العامة» وكتاب « القراءات» وكتاب «التصغير» وكتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف» وكتاب «حد النحو» وكتاب «المجالس»[1].

لقد مضى ثعلب فى أثر إمامیه الكسائى والفراء، يرسخ دعائم النحو الكوفى معولاً علي السماع، باعتباره الحجة القاطعة والبرهان الناصع، على القاعدة النحوية، غير مستنكف أن يستشهد بأشعار فصحاء الحضر ومنثورهم إلي جانب المادة الغزيرة من الشواهد التي كان يرويها عن الكسائى والفراء، اللذين تبعهما في قلة الاعتماد علي الحديث النبوى، إلا أنه يحمد له قوة ثقته في الاستشهاد بالقراءات حتي قال: «إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعرابا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى»[2] مما يؤكد إخلاصه لمنهجه فيما يتعلق بالرواية والسماع.

هذا وقد كان ثعلب لا يحبذ القياس، ولا يجيد التعليل بل كان ينقل تراث النحو الكوفى فاذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشئ[3]، فمن ذلك تعليله للألف في المثنى التى كان يرى أنها بدل من ضمتى (زيد وزيد)، وأن الواو في (الزيدون) بدل من ثلاث ضمات، وقد استنكر أبو القاسم الزجاجى هذا الرأى بقوله: «ويلزم ثعلباً أن يقال له: كيف صارت الألف بدلاً من ضمتين، وليست الضمة في حيز الألف ولا تجانسها؟ وإذا كانت الواو في (الزيدون) بدلاً من ثلاث ضمات، فكيف يجمع إذا جمع مائة نفس؟ هل تصير عنده بدلاً من مائة ضمة؟ وكذلك إلى ما زاد.»[4]

والظاهر أن ضعف الحجة عند ثعلب قد حمل نفراً من أبرز تلاميذه ، مثل أبى على الدينورى وإبراهيم بن السرى الزجاج، وغيرهم على التحول إلى حلقة أبى العباس المبرد، وملازمته وقد كان ثعلب أمر الزجاج وابن الخياط بفض حلقة المبرد، عندما قدم بغداد لأول مرة . يقول القفطى: «فلما نظر ثعلب إلي من حول أبى العباس المبرد أمر إبراهيم بن السرى الزجاج وابن الخياط بالنهوض، وقال لهما: فضا حلقة هذا الرجل، فنهض معهما من حضر من أصحابه، فلما صاروا بين يديه قال له إبراهيم بن السرى: أتأذن - أعزك الله - فى المفاتشة؟ فقال له المبرد: سل عما أحببت، فسأله عن مسألة فأجابه عنها بجواب أقنعه، فنظر الزجاج فى وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب، فلما انقضى ذلك قال له أبو العباس: أقنعت

(١) إنباه الرواه للقفطى ١/١٧٣ - ١٨٦.
(٢) الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ١/٨٣.
(٣) إنباه الرواه للقفطى ١/١٤٤.
(٤) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ١٤١.

بالجواب؟ فقال: نعم. قال: فإن قال قائل في جوابنا هذا كذا، ما أنت راجع إليه؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ويعتل فيه. فبقى إبراهيم بن السرى سادراً لا يحير جواباً. ثم قال: إن رأى الشيخ - أعزه الله - أن يقول في ذلك. فقال المبرد: فإن القول على نحو كذا؛ فصحح الجواب الأول وأوهن الاعتراض. فبقى الزجاج مبهوتاً، ثم قال في نفسه: قد يجوز أنه كان حافظاً لهذه المسألة، مستعداً للقول فيها، فسأله مسألة ثانية، ففعل المبرد فيها ما فعله في الأولى، حتى سأله أربع عشرة مسألة، وهو يجيب على كل واحدة منها بما فعله فى المسألة الأولى.

فلما رأى ذلك الزجاج قال لأصحابه: عودوا إلى الشيخ فلست مفارقاً هذا الرجل، ولابد لى من ملازمته والأخذ عنه. فعاتبه أصحابه وقالوا: تأخذ عن مجهول لا يعرف اسمه، وتدع من شهر اسمه وعلمه، وانتشر في الآفاق ذكره! فقال: لست أقول بالذكر والخمول؛ ولكني أقول بالعلم والعمل.»[1]

وهكذا فقد جمعت بغداد بين ثعلب، زعيم الكوفيين، والمبرد زعيم البصريين، الذى نازعه شرف الرئاسة العلمية في بغداد، والحظوة عند الخلفاء والأمراء فاصطدما وجرت بينهما مناظرات كثيرة، تفوق فيها المبرد كثيراً لطول باعه في علم النحو، وقدرته علي الفذلكة وأصابته للحجة[2].

وقد كان من أثر هذه المناظرات التي جرت بين المبرد وثعلب في بغداد: أن كثر طلاب النحو، وزاد الاهتمام به وشغف الناس به، ومحّصت مسائله، ومن جهة أخرى فقد جمعت بغداد بين المذهبين، وتوافد عليها معظم العلماء من الفريقين ففتر الصراع القائم علي العصبية للبلد، واتجه الناس إلى مناقشة آراء المذهبين في كثير من الموضوعية، وتوخي الرأى العلمي الصائب، مما مهد السبيل إلى نشأة جيل من النحاة بنوا مواقفهم على الترجيح بين آراء المذهبين واختيار أفضل الآراء فظهر المذهب البغدادى، الذى تأثر الجيل الأول منه بالمذهب الكوفى، بسبب سبق الكوفيين إلي بغداد، وارتباط أوائل البغداديين بهم ومن أهم أعلام هذا الجيل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط، وقد بلغ من تأثرهم بالمذهب الكوفى أن ذكرهم أبو القاسم الزجاجى ضمن علماء هذا المذهب حيث يقول: «ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان وأبوبكر بن شقير وأبو بكر بن الخياط. لأن هؤلاء أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين.»[3]

---

(١) إنباه الرواه للقفطى ٣/ ٢٥٠.

(٢) نشأة النحو للطنطاوى ١٢١ والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ص ١٢٤.

(٣) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى، ص ٧٩.

ثم يأتى الجيل الثانى من المدرسة البغدادية، وأكثر تأثره بالمذهب البصرى، كما هو الحال عند أبي القاسم الزجاجى، وأبي على الفارسى، وأبى الفتح عثمان بن جنى، الذين كانت النزعة البصرية عندهم أشد وأقوى، لتنفذ من بعدهم إلى كافة المدارس التى عنيت بدراسة النحو[1] فى كل من مصر والشام والمغرب العربى وبلاد الأندلس، ذلك بعد انفراط عقد المذهب البغدادى بتفرق علمائه من بغداد شرقاً وغرباً، إثر الاضطرابات التي عصفت آخر الأمر بالخلافة، حيث غلب البويهيون علي بغداد عام ٣٣٤هـ وتقسمت الدولة الإسلامية إلي دويلات عديدة، كالدولة البويهية التي سيطرت علي العراق وفارس وخراسان، وسيطر الأتراك علي أفغانستان والهند، وقامت الدولة الحمدانية في حلب وما يليها من بلاد الشام وما بين النهرين، ثم الدولة الفاطمية بمصر وبلاد المغرب، والأموية بالأندلس، فتوزع العلماء الذين كانوا يتخذون من بغداد عاصمة الدولة الإسلامية مقراً لهم، تفرقوا فى البلاد[2] لتنشأ بيئات نحوية جديدة في هذه البلاد كان المذهب البصرى أساساً لها فى أغلب الأحيان.

(١) انظر المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ص ٢٤٨.
(٢) نشأة النحو للطنطاوى ١٩٠.

المبحث الثانى

أهداف علم النحو

لقد عبرت مراحل نشأة النحو وأطوار نموه المختلفة، أصدق التعبير عن أهدافه التى من أجلها وضع، ونحو آفاقها أغذ الخطى عبر قرون عديدة، إذ إن هذه المراحل المتساوقة والأطوار المتنامية قد شهدت جهوداً توسل بها العلماء الذين شادوا صرح هذا العلم، إلى بلوغ هذه الأهداف التى كانت واضحة في أذهانهم، لم تلتبس على المشتغلين بهذا العلم، إلا عندما شابتها شائبة الغرض، فأغرقت الجميع فى لجة من المعالجات خدمة للغرض الذى لا علاقة له بالأهداف التى من أجلها وضع العلم.

ومن خلال استقراء تلك الجهود الكبيرة يتبين لنا أن أهداف علم النحو تنقسم - في تقديرى - إلى قسمين رئيسين هما :

١- أهداف علمية ٢- أهداف عملية

ولعل الأهداف العملية كانت أسبق إلى حيز الوجود باعتبار ما تمليه الحاجة، التى حملت العلماء حملاً على ابتكار علم يصون اللسان عن اللحن في كتاب الله سبحانه وتعالى، الذى كان مدار نشأة هذا العلم، ومبعث أول خطرة فى سبيل وضعه - على أقوي الروايات - حينما وضع على تخوف من استغلاق فهمه علي الناس. يقول ابن خلدون : «.. وإنما وقعت العناية بلسان مضر لما فسد لمخالطتهم الأعاجم حين استولوا على ممالك العراق والشام ومصر والمغرب وصارت ملكته علي غير الصورة التى كانت أولاً، فانقلب لغة أخرى، وكان القرآن منزلاً به، والحديث النبوى منقولاً بلغته، وهما أصلا الدين والملة، فخشى تناسيهما، وانغلاق الأفهام عنهما بفقدان اللسان الذى نزلا به، فاحتيج إلى تدوين أحكامه، ووضع مقاييسه، واستنباط قوانينه وصار علماً ذا فصول وأبواب، ومقدمات ومسائل سماه أهله بعلم النحو وصناعة العربية، فأصبح فناً محفوظاً، وعلماً مكتوباً وسلماً إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله... »[1]

فالأهداف العملية إذن تدور حول دفع المضرة الناشئة عن استشراء جرثومة اللّحن، وذلك بإصلاح مافسد بسببه من سلائق الناس، وملكاتهم اللغوية، وأول ما بدئ به من ذلك هو تحصين كتاب الله سبحانه وتعالى فهو ذروة سنام هذا الأمر إذ في تقويمه صلاح اللغة العربية وإمداد لها بكل عناصر القوة والبقاء، وقد

(١) مقدمة ابن خلدون، ص ٥٥٦، مرجع سابق.

تمثل ذلك فى نقطه نقط إعراب، يكفل النطق السليم بكلماته وعباراته، فتتوفر بذلك الدربة للسان على هديه القويم وطريقه المستقيم، في استخدام هذه اللغة، ولقد عبر عن ذلك أبو القاسم الزجاجى بقوله: «الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغير، وتقويم كتاب الله عز وجل، الذي هو أصل الدين والمعتمد، ومعرفة أخبار النبى صلى الله عليه وسلم، وإقامة معانيها علي الحقيقة. لأنه لا تفهم معانيها علي صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب.»[1] فالخدمة اللغوية كما نرى في هذا، تأتى تالية للخدمة الدينية المتمثلة في استنباط حقائق الدين وفهم أصول العقيدة وأحكام الشريعة، بما يعني أن هدف النحو لا يتوقف عند صنعة الإعراب، وما يستتبعه من أمور عقلية تدور حول العامل والمعمول، وإنما يتسع الهدف إلى ما هو أسمى من ذلك، إلى الفهم الصحيح للغة لعربية، هذا الفهم الذى لا يستقيم إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب.

ولقد تمثلت خدمة كتاب الله التي هدف إليها واضع النحو في العديد من المجالات نذكر منها على سبيل المثال:

١- الحفاظ علي سلامة القرآن الكريم من اللحن، حتى يتعلمه الناس سليماً كما جاء من عند الله سبحانه وتعالى، ولقد حصر رسول الله صلى الله عليه وسلم علي هذا الواجب الدينى بقوله: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه»[2]، وقد قال أبو بكر وعمر رضى الله عنهما: «تعلم إعراب القرآن أحب إلينا من تعلم حروفه»[3] ويبين عمر آية ذلك بقوله: «لأن أقرأ فأخطئ، أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن. لأني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحنت افتريت. ثم يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «رحم الله امرأ أصلح من لسانه»[4] والحفاظ علي سلامة القرآن الكريم واجب تحتمه تعاليم الإسلام، لما للحن من خطر يفضي إلى الزيغ فى فهم الكتاب العزيز.

٢- توثيق النص القرآنى، لحفظه وتناقله عبر الأجيال سليما من اللحن والخطأ، ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حريصاً علي توثيق النص القرآنى وذلك بكتابته كما نطق به صلى الله عليه وسلم،

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجى، ص ٩٥.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادى في تاريخ بغداد ٧٧/٨ والمتقي فى كنز العمال برقم: ٢٧٨١- ٦٠٧/١، مرجع سابق

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجى ، ص ٩٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٩٦.

وعندما انتشر اللحن وأخطأ بعض المسلمين فى قراءة القرآن الكريم وإعرابه، قام أبو الأسود الدؤلي بوضع أول عمل فى النحو، وهو نقط المصحف الشريف نقط الإعراب المشهور علي رسم المصحف، وهو عمل هدف بالدرجة الأولى إلى توثيق أداء القرآن الكريم وحمايته من اللحن والخطأ.

٣-العمل على تذليل فهم القرآن الكريم من خلال وصف التراكيب اللغوية، تسهيلاً لأمر التفسير واستنباط الأحكام.[١] ولا غرو أن هذا العمل قد أسدى خدمة جليلة للسان العربى بما أرساه من أسس لغوية تحكم النطق وتبين طرائق التعبير وتأليف العبارة علي سنن اللغة وطبيعتها المعافاة.

وأما الأهداف العلمية للنحو؛ فإنها تتمثل فى مجمل القواعد والقوانين، التى استنبطها العلماء باستقرائهم النصوص، التى تعتبر المثل الأعلى للاستعمال اللغوي من القرآن الكريم، وأشعار العرب ومنثورهم، من الحكم والأمثال والطرائف والأخبار، التي حفلت بأسرار نظم الكلام العربى ودقائق مراميه.

والأهداف العلمية وإن جاءت تالية للأهداف العملية لاستنادها إليها واعتمادها عليها، إلا أنها قد وفرت الضمانة الأولى، والحرز الواقى لكل ما يتحقق من الأهداف العملية، ذلك أن قواعد النحو وقوانينه إنما انتزعت من المثال الذى أريد له أن يحتذى، وهي تمثل الكيفيات التى بني عليها ذلك المثال لفظاً ومعنى وما يلابس ذلك من قياس وعلل وعلائق.

لقد قامت هذه الأهداف في أذهان النحاة الأوائل، واضحة جلية، بصورة مكنتهم من اتباع منهج موفق للوصول إلي غايتهم السامية، فاختاروا أن تكون الدراسة وصفية تطبيقية[٢]، ومن ثم فقد عولوا علي مسألة استقراء النصوص، ثم سجلوا ملاحظاتهم وتأملاتهم في صورة أصول وقواعد، تكشف عن طبيعة اللغة، وتبين العادات اللغوية لمتحدثى هذه اللغة في عهدها الزاهر.

إن النصوص التي يعرضها أولئك النحاة من القرآن الكريم أو الشعر، للاستشهاد بها، والاستنباط منها، والقياس عليها، إنما هى أمثلة حية نابضة تأخذ بأيدى الدارسين إلى الهدف الأسمى للنحو، وهو إذكاء الحس اللغوى، وإثراء التجربة بهذه الأمثلة الموثقة، وحفز المتلقي على تقليدها والسير فى ركابها، وليس مجرد بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، كما يقول الإمام الشاطبى فى معرض وصفه لمنهج سيبويه:

---

(١) النحو وكتب التفسير للدكتور إبراهيم عبد الله رفيده ١/٤١ - ٤٣، ط٣، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - مصراتة - ليبيا ١٩٩٠م

(٢) مشكلات النحو العربى وسبل علاجها للدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق، ص ٤. بحث مخطوط .

«وإن تكلم فى النحو فقد نبه فى كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين فى كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى علي علم المعانى والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعانى».[1]

ولعل شمولية المعالجة التي توخاها أولئك العلماء، هى التي أملت عليهم أسلوباً تعالج من خلاله الظاهرة اللغوية، سعياً نحو إصحاح هذه الملكة، والمحافظة عليها، من الزيغ والانحراف، ومن ثم وضع القوانين التي تنظم حياتها وعملها، وإلى ذلك أشار ابن خلدون الذى يقول: «... فمن هذا تعلم أن الملكة هي غير صناعة العربية، وأنها مستغنية عنها بالجملة، وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيراً بحال هذه الملكة وهو قليل واتفاقى، وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة، فتجد العاكف عليه والمحصل له قد حصل على حظ من كلام العرب واندرج فى محفوظه في أماكنه، ومفاصل حاجاته، وتنبه به لشأن الملكة، فاستوفى تعليمها فكان أبلغ فى الإفادة.»[2] فابن خلدون نراه هنا يتحدث عن هذه الملكة ويفرق بينها وبين صناعة العربية، ويذكر أن سيبويه لم يقتصر فى كتابه على قوانين الإعراب بل عول على ذلك الكم الهائل من أقوال العرب وأشعارهم وعباراتهم سعياً منه إلى تغذية هذه الملكة. واعتقد أن الذى لفته إلى هذا وأغراه به ما جناه مشايخه من مخالطة الأعراب ومشافهتهم، فبذلك استقامت لغتهم، ولعل فى إجابة الخليل بن أحمد عندما سأله الكسائى عن علمه من أين اكتسبه[3]، ما يشي بذلك، فخرج الكسائى إلى بوادى الحجاز ونجد وتهامة ولم يرجع حتي أنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب فاستقامت لغته وحصل على حظ وافر منها، ولعل فى قوله صلى الله عليه وسلم: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، وأنى نشأت في بني سعد بن بكر»[4] غناء عن الاطراد في حشد ما يؤيد هذا الرأى، فقد أشار عليه الصلاة والسلام إلى ذلك المعين الصافى، الذى نهل منه الفصاحة فاستوت لديه هذه الملكة التي امتلك بها ناصية البيان وأوتى بها جوامع الكلم.

على أن هذه الأهداف التى نشأ من أجلها النحو لم تولَ العناية الكافية، بل انصرفت الأنظار عن أهم

---

(١) الموافقات فى مقاصد الشريعة للإمام الشاطبى، ٤/١١٥، ط١، نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، بدون تاريخ.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٥٦٠ ، ٥٦١. مرجع سابق.

(٣) نزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ٥٩.

(٤) المزهر للسيوطى ١/٢١٠.

جوانبها منذ وقت مبكر، لطروء بعض الاعتبارات الأخرى، التي سلكت بالنحاة مسلكاً مختلفاً، أضعف أثر النحو في مرحلة، وقعد به عن بلوغ أهدافه في مراحل تالية، إلا من جهود عقلية تكاد تخرج عن إطار اللغة واستعمالاتها.

فمن ذلك أن كثيراً من النحاة منذ عبد الله بن أبي إسحاق وغيره من علماء الطبقة الثانية، وبعض الطبقات التالية قد نصبوا أنفسهم حراساً للغة، واشتغلوا بتصيد الأخطاء، وافتعال المواقف للايقاع بشعراء في قامة الفرزدق الذي يعتبر ممن يحتج بشعرهم، فقد روى أن الفرزدق قد حضر يوماً مجلس عبد الله بن أبي إسحاق فقال له: كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشده فعولان، فقال له عبد الله: ما كان عليك لو قلت فعولين، فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض. فقال عبد الله: لو قال: فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر[1] ولا شك أن الفرزدق قد كان مدركاً بحسه اللغوي المرهف، أبعاد هذا المأزق ولكنه استنكف أن يجادل ابن أبي إسحاق ربّأً بنفسه عن الخوض معه في مسائل النحو، وهو يري نفسه أولى منه بإدراك اللغة ودقائق أسرارها، ولقد أحفظت مثل هذه التصرفات كثيراً من الشعراء علي النحاة حتى تناولهم عمار الكلبي[2] في أبيات يقول فيها:

ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

إن قلت قافيةً فيه يكون لها معنى يخالف ما قاسوا وما وضعوا

قالوا: لحنت وهذا الحرف منخفض وذاك نصب وهذا ليس يرتفع

ما كل قولي معروف لكم فخذوا ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وآخرين على إعرابهم طبعوا

فساهم ذلك بقدر وافر من إعراض كثير من الناس عن النحو وأهله، لما رأوا منهم من إعنات لبعض

---

(١) مجالس العلماء للزجاجي، ص ٦٦. مرجع سابق.

(٢) الخصائص لأبي الفتح عثمان لابن جني، بتحقيق محمد علي النجار ١/٢٣٩ - ٢٤٠ ، ط٢، نشر دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، بدون تاريخ .

الطبقات الأخرى في سبيل حملهم على مسايرة قياسهم الذي قد لا يتفق مع بعض اللغات.

وبجانب ذلك فإن الصراع الذى نشب بين البصرة والكوفة، لم يكن لوجه العلم وإنما كان بسبب العصبية للبلد[1] والمؤثرات اللغوية المحيطة، ولو لم يمعن الكوفيون فى مخالفة البصريين لمجرد المخالفة حتى جعلوا ذلك أحد الأسس الى بنوا عليها مذهبهم، لأسهم اختلافهم إسهاماً كبيراً فى الارتقاء بالدراسات اللغوية، ولكان معيناً للنحو على تحقيق أهدافه الكبيرة. ولكن الاختلاف بين المذهبين قد تسبب كثيرا في تشتيت جهود الدارسين وشغلهم بالتفريعات والمصطلحات التي تقابل مثيلاتها في نحو المدرسة الأخرى. فالكوفيون بعد أن تتلمذوا علي البصريين وأخذوا عنهم النحو، عزّ عليهم ألا يكون لبلدهم صيت وذكر ومشاركة في هذا الفن فاجتهدوا في أن يجعلوا لهم نحواً خاصاً بهم يرتكز على التوسع في الرواية والقياس ومخالفة المذهب البصرى في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من عوامل ومعمولات[2]، وذلك بعد الاطلاع على كتاب سيبويه للعمل علي تمييز نحوهم بمصطلحات خاصة به كتلك لمصطلحات المبثوثة في كتب النحو الكوفى وغيرها من الكتب التى نقلت آراءهم ومصطلحاتهم[3].

تلك كانت بداية الانحراف بالنحو عن أهدافه وغاياته، وقد ظل هذا الانحراف يتسع مع الزمن إلى أن جاء المتأخرون من النحاة فحصروا أهداف النحو الكبيرة تلك في إطار ضيق، عبروا عنه من خلال تعريفهم للنحو الذى عرفوه بأنه: علمٌ يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً[4]. هذا الإطار الضيق لا يمكن أن يستوعب تلك الأهداف الكبيرة التي عبر عنها النحاة الأوائل، الذين وصفوا النحو بأنه: «انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها»[5]. ففى مثل هذا التعريف نجد سعة في آفاق الدرس النحوى ليتناول إلى جانب الإعراب دواعى كثير من تصرفات العرب في بيانهم لتُكتسب الفصاحة وتحصل معرفة كيفية تركيب

---

(١) نشأة النحو للطنطاوى، ص ١٤٠. مرجع سابق.

(٢) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ١٦٥. مرجع سابق

(٣) انظر ص (٨٥) من هذا البحث.

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١٤/١ وحاشية الصبان على الأشمونى ١٥/١-١٦ وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١١/١، ١٢.

(٥) الخصائص لابن جنى ٣٤/١. مرجع سابق.

الكلام التي عبر عنها السكاكى بقوله: ((اعلم أن علم النحو، هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم، لتأدية أصل المعنى مطلقاً، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ فى التركيب.. وأعنى بكيفية التركيب، تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذّاك..))[1]

وإذا كان السبب فى حصر المتأخرين لأهداف النحو فى معالجة قضية الإعراب راجعاً إلى تلك الأخبار والروايات التى تدور حول شيوع اللحن والخطأ فى الإعراب، فإن نظرة المتقدمين لظاهرة اللّحن كانت أبعد مدى وأكثر اتساعاً فهو عندهم كل ما يصيب الكلمة من خطأ في الإعراب، أو الاستعمال أو كيفية النطق وأداء الحروف[2]. وإن هذه الرؤية التى تبدت للمتأخرين وحصرت لديهم النحو في إطار الإعراب قد خرجت بالنحو من دراسة لغوية تبحث عن طريق الاستقراء، في كيفية أداء اللغة على سمت كلام العرب، إلى رياضة عقلية تعالج ضروباً من الفلسفة والكلام، الأمر الذي أدى إلى فصل الإعراب عن المعنى الذى يشى فى كثير من الأحيان ببعض المقاصد التي لا تتسع لها فلسفة الإعراب، وضوابط القياس، وإلي هذا المعنى يشير الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو عندما يقول: «فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها،قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفة، إلى غاية قاصرة، وضيقوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة»[3] ذلك أن أسرار تأليف العبارة فى أى لغة لا تواتينا إلا إذا نحونا معرفة كيفية التركيب كما يقول السكاكى[4] وذلك إنما يحدث بطرح دراسة النحو على بساط اللغة واستقراء نصوصها بطريقة أوسع من مجرد البحث فى الكلمات أو ما يحدث من آثار العوامل على آخرها، يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى: «ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها، وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة، ما كان ذلك كافياً في فهمك معني الجملة، وإحاطتك بمدلولها، حتى تعرف نظام هذه اللغة فى تأليف كلماتها، وبناء جملها، وذلك هو نحوها.»(٥) فهل تحقق للنحو العربى هذا الهدف اليوم من الدراسة على وفق هذا المنهج؟ لا إخال ذلك. ولا أعتقد أن هذا الهدف – الذى عبر عنه بعض العلماء بانتحاء

---

(١) مفتاح العلوم لأبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن السكاكى، ص ٣٧، طبعة المكتبة العلمية الجديدة بيروت – لبنان، بدون تاريخ

(٢) مشكلات النحو العربى وسبل علاجها للدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق، ص ٥، بحث مخطوط.

(٣) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، ص ٢، ٣، ط٢، نشر دار الكتاب الإسلامى – القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م

(٤) مفتاح العلوم للسكاكى، ص ٣٧. مرجع سابق.

(٥) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، ص ٢. مرجع سابق.

كلام العرب وعبر عنه آخرون بمعرفة كيفية التركيب، وأسرار تأليف العبارة- قد وجد حظه من الاهتمام. فقد انصرف كثير من النحاة إلى دراسة أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً وصرفوا عن الغاية المهمة وهي أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة، بل لقد أضروا بهذه الغاية ضرراً بليغاً عندما تعسفوا فى أنواع التأويل، الذى قصدوا به إقامة القواعد وإصلاح الإعراب علي حساب المعنى، حتى انطمس هذا الجانب المشرق من جوانب هذا الدرس. وما كان ضرهم لو توسعوا بالقواعد لتستوعب مختلف أساليب الاستعمال اللغوى، دون أن يقطعوا المعنى ويفسدوه، في سبيل سلامة حكم إعرابى بنى على استقراء ناقص، يقول الاستاذ عباس حسن: «وكان من جراء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة تخالف مذهبهم وتهدم قواعدهم. فماذا يفعلون؟ لجأوا إلى التأويل المصنوع والتكلف المفسد، والوصف بالقلة.. تراهم يذكرون القاعدة، ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها، مخالفة لها يتناولونها بالتأويل النافر والتمحل البعيد، كى تساير قاعدتهم، وتساوق مذهبهم»[1]. والأمثلة علي ذلك كثيرة نأخذ منها مثالاً واحداً، فقد أوجب جمهور النحاة إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية، يقول ابن مالك:

وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال كهُن إذا اعتلى[2]

ولقد تصادمت آية قرآنية كريمة مع هذه القاعدة، وذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت﴾[3]، واختلفت أقوال النحاة إزاءها، فذهب الأخفش والكوفيون[4] إلي أن السماء مبتدأ، خبره جملة (انشقت)، وأن الأرض مبتدأ، خبره جملة (مُدت). وأما جمهور النحاة فقد رفضوا هذا الإعراب الذي يخالف القاعدة التى قرروها ولا سبيل إلي رد الاية أو تضعيف القراءة، فاعتسفوا تأويلها بأن إذا الشرطية في هذه الآية قد دخلت على جملة فعلية فعلها محذوف يفسره المذكور بعد، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت .. وإذا مدت الأرض مدت، فأخضعوا الآيات القرآنية المعجزة ببيانها، لقاعدة صنعوها بأيديهم، ثم دخلوا في مشكلة أخرى جرهم إليها هذا التأويل وهى مسألة عامل الرفع فى الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية، أهو الفعل المقدر أم هو الفعل المذكور أم شئ آخر، وقادهم ذلك إلى مواقع الجمل في الأعاريب الناشئة عن هذا التأويل. فالأخفش سعيد بن مسعدة وبعض

(١) اللغة والنحويين القديم والحديث، عباس حسن، ص ٩١.

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ،على ألفية ابن مالك ١٦/٢ - ١٧.

(٣) سورة الانشقاق الآية رقم ١ ، ٢.

(٤) حاشية الخضرى على بن عقيل ١٧/١ والصبان على الأشمونى ٢٥٩/٢.

الكوفيين يرون أن المرفوع بعد إذا الشرطية مبتدأ والجملة بعده خبر له في موضع رفع، والبصريون يرون أن عامل الرفع فى الاسم الواقع بعد إذا الشرطية هو الفعل المحذوف، وقد فسره الفعل المذكور وبهذا تكون الجملة الفعلية بعد الاسم لا محل لها من الاعراب لأنها تفسيرية وأما الفراء فإنه يرى أن عامل الرفع هو الفعل المذكور بسبب جواز تقديم الفاعل على الفعل عنده، كما يرى بعض الكوفيين أن عامل الرفع هو الضمير العائد على الإسم من الفعل المذكور[1].

ثم يأتى ابن مضاء صاحب الثورة المشهورة علي نظرية العامل برمتها فيقرر أن عامل الرفع في هذا الاسم هو الله سبحانه وتعالى وأن العوامل النحوية لا يقول بعملها عاقل[2].

إن مجمل هذه القضية قد دار حول جدل عقلى، لم يسلم منه المعنى ولم يفد منه المتلقى شيئاً من أسرار تأليف العبارة العربية الرصينة، فقد نأى عن ذلك من لحظة اخضاع هذا البيان المشرق لسلطان القاعدة، التى كان ينبغى أن تخضع هى لمقتضاه، ليعلم الناس مغزى هذا الاستعمال وذلك الاعجاز.

ورغم ذلك فقد اهتدى كثير من علماء السلف إلي إدراك غاية النحو وأهدافه، يقول حجة الإسلام أبو حامد الغزالى: «يفهم به خطاب العرب، وعادتهم في الاستعمال إلي حد يميز بين صريح الكلام ومجمله، وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيده ونصه وفحواه»[3]. هذا الفهم المستغرق لغاية النحو وأهدافه، قد كان نبراساً لأولئك العلماء تملكوا فى ضوئه ناصية اللغة فتمكنوا من معالجة نصوص القرآن الكريم بما يؤازرها من أشعار العرب ومنثورهم، فاستنبطوا الأحكام وقواعد الأصول من خلال تحليلهم للنصوص، وتأملهم للمعانى التي يغدقها الأسلوب فى سلسله الدافق، الذى لا تعترضه عقابيل التأويل ولا يعتسفه سلطان القواعد القاصرة. وما أجدر نحاة العربية باتباع هذا الأسلوب فى الدراسة، إذن لقامت للنحو دولة تتحقق فى كنفها أهداف ذلك الجيل الخالد من النحاة الأوائل، ولأدى النحو دوره المنوط به كاملاً، ولما ارتكس يناطح آى الذكر الحكيم، فالقرآن غالب والقرآن معجز وكل نظام مفتقر إلى نظامه وإحكامه.

---

(١) نظرية النحو القرآنى للدكتور أحمد مكى الانصارى، ص ٥٩ - ٦١، ط١، نشر دار القبلة للثقافة الاسلامية ١٤٠٥هـ

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى، بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، ص ٧٠، نشر دار الاعتصام بالقاهرة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م

(٣) المستصفى من علم الأصول للإمام أبى حامد الغزالى ٢/٣٥٢، ط٢، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون تاريخ.

المبحث الثالث

أسس تعقيد قواعد النحو

لقد جاءت قواعد النحو العربى ثمرة لجهود متسارقة ومضنية بذلها العلماء الأوائل في جمع واستقراء النصوص اللغوية ثم تأملها وتصنيفها قبل أن تتبين لهم الملاحظات الأولى حول هذا البناء اللغوى المحكم الذى يشهد بأن اللغة العربية لم تعرف لها طفولة، ولن تعرف لها بإذن الله شيخوخة، كما شاخت كثير من لغات البشر قبل أن تطويها غياهب النسيان لتصبح فى عداد الموتى، ولقد عصم الله اللغة العربية من أن يضعضعها ريب الدهر أو تتطرق إليها عوامل الضعف، ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد ارتضاها مظهراً لكلامه القديم ونوره المبين والذكر الحكيم الذي وصفه رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم بأنه لا يبلى على كثرة الرد ولا تنقضى عجائبه.

ولاشك أن أى علم يبدأ علي صورة ملاحظات متناثرة ثم تتطور إلى قواعد ونظم على أيدى رواد ذلك العلم ثم تأتى أجيال من العلماء تصحح وتضيف إلي عمل أسلافها.

ولقد اعتمد واضعو علم النحو فى تأصيل قواعده على أصول ثلاثة هى: السماع، والتعليل، والقياس.

أولاً : السماع :

أما السماع فإنه كان يعنى مصدرين هما :

أ- النقل عن القرآن الكريم وقراءاته المختلفة التى كانت معيناً لا ينضب لقواعد النحو، ولقد كان كثير من أولئك العلماء من جملة قراء الذكر الحكيم، فعبد الله بن أبى اسحاق كان أحد الأئمة في القراءات والعربية، أخذ القرآن عن يحى بن يعمر ونصر بن عاصم[1]. وأبو عمرو بن العلاء، أحد القراء السبعة الذين أجمعت الأمة على ارتضاء قراءاتهم، وكذلك أبو الحسن على بن حمزة الكسائى كان أحد القراء السبعة، ولقد أدار أولئك العلماء بحوثهم ودراساتهم حول قراءات القرآن الكريم ولعل ما كان بين تلك القراءات من اختلافات فى الإعراب هو الذى أوعز لنحاة البصرة بوضع قواعد النحو العربى لمعرفة مواقع الكلم فى آيات

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ٢/٤٢. مرجع سابق.

القرآن الكريم[1] من حيث الإعراب وما يترتب عليه من معان.

ب- والمصدر الثانى من مصادر السماع هو الأخذ من أفواه العرب الخلص، الذين يوثق بفصاحتهم وهم الذين رحل اليهم النحاة الأوائل فى باديهم، فى الحجاز ونجد وتهامة لشافهتهم، وجمع اللغة من أفواههم ولقد رحل كثير من أولئك العلماء في طلب ذلك، وكان من أبرزهم الخليل بن أحمد الفراهيدى الذى رحل إلى تلك البوادى يشافه العرب، ويأخذ عنهم إلى أن حصل من ذلك علي علم غزير، ثم عاد إلى البصرة وعكف على استنباط قواعد النحو وتصحيح قياسه وتعليل قواعده ولقد بهر تلامذته بدقة بصره بلغة العرب واستعمالاتها، وكثرة ما يحفظ من الشواهد علي ذلك حتى سأله الكسائى : من أين اكتسب علمه هذا؟ فقال له: من بوادى الحجاز ونجد وتهامه، قال أبو نصر الفارابى فى كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف) : «والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين.»[2] وإلى جانب هذه القبائل فقد وثق علماء البصرة نفراً من الأعراب الذين قدموا إلي البصرة من بوادى نجد واحترفوا تعليم الشباب وتأديبهم فأخذ عنهم علماء البصرة كثيراً من المادة اللغوية وأثبتوها فى مؤلفاتهم[3]. وهنالك قبائل أخرى نزل القرآن الكريم بلغاتها. قال الإمام السيوطى: «روى أبو عبيد من طريق الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس، قال: نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن، وهم الذين يقال لهم عليا هوازن، وهم خمس قبائل أو أربع، منها سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، قال أبو عبيدة: وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش وأني نشأت في بنى سعد بن بكر. وكان مسترضعاً فيهم، قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم.»[4]

ولقد امتنع النحاة من الأخذ عن أهل الحواضر، لما طرأ على لغاتهم من فساد، كما امتنعوا من الأخذعن سكان أطراف الجزيرة العربية لتأثرهم بمخالطة الشعوب المجاورة إليهم ولقد عقد أبو الفتح ابن جنى

---

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ص ١٨. مرجع سابق.

(٢) نقله الإمام السيوطى في كتابه المزهر ١/٢١١.مرجع سابق.

(٣) الفهرست لابن النديم ، ص ٦٦ وما بعدها. مرجع سابق.

(٤) المزهر للسيوطى ١/٢١٠ ، ٢١١. مرجع سابق.

فى الخصائص باباً فى ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر، يقول: «علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شئ من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضاً لو فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقى ما يرد عنها. وعلى ذلك العمل فى وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً»[1] وقد أكد أبو الفتح موقفه هذا بما رواه عن أعرابى كان يدعى الفصاحة ويتباعد عن أساليب الحضر فتلقى كلامه بالقبول إلي أن أنشده يوماً من شعره أبياتاً يقول في بعض قوافيها: أشاؤها، وأدأؤها من شأى القوم إذا سبقهم والشاني من دأوت الصيد إذا ختلته وصوابهما أشآها وأدآها، يقول أبو الفتح: «فالناطق بذلك بصورة من جر الفاعل أو رفع المضاف إليه، في أنه لا أصل يسوغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع ورد به. وما كانت هذه سبيله وجب اطراحه والتوقف عن لغة من أورده.»[2] وعلى ذلك فقد تجنب النحاة الأوائل الأخذ عن كل من أفسدت سلائقهم الحضارة أو مخالطة العجم من قبائل الأطراف الذين ذكرهم أبو نصر الفارابى، وأشار إلى من خالطهم من العجم فيقول: «وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام، لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، وغسان، وإياد، لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان، لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم، والذى نقل اللغة واللسان العربى عن هؤلاء وأثبتها فى كتاب فصيرها علماً وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب.»[3]

تلك هى القبائل التى لم تؤخذ عنها اللغة للأسباب التى ذكروها والتى تدور فى أغلبها على مخالطة

---

(١) الخصائص لابن جنى ٢/٥. مرجع سابق.

(٢) المصدر السابق ٢/٧.

(٣) المزهر للسيوطى ١/٢١٢. مرجع سابق.

العجم المجاورين لهم أو ما احدثته الحضارة من أثر على اللسان.

واستناداً إلي ذات الرؤية فقد ذهب أغلب النحاة الأوائل، إلى عدم الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف، وذلك لسببين هما:

١- أن أكثر حملته كانوا من الأعاجم الذين لا يوثق بهم فى الفصاحة، وإليهم يرجع السبب في انتشار اللحن.

٢- أن أهل الحديث أجازوا فيه الرواية بالمعنى[١] ولم يشترطوا اللفظ الشريف، إذ لو تحقق العلماء من ذلك لجعلوه في الدرجة الثانية بعد القرآن الكريم، ولعل مما يقوى مخاوفهم في هذه النقطة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد منع أن يكتب عنه غير القرآن الكريم، فقد روى الإمام مسلم في صحيحه عن أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عنى شيئاً إلا القرآن ومن كتب عنى شيئاً فليمحه.»[٢] على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أذن لأصحابه رضوان الله عليهم فى الكتابة عندما أمن اللبس، فقد روى الإمام البخارى عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: (لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب)[٣] وروى البخارى ومسلم أن أبا شاه اليمنى التمس من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً من خطبته عند الفتح فقال «اكتب يا أبا شا».[٤] ولهذا فلا أعتقد أن كل الحديث النبوى كان عرضة للحن، وأن قدرا منه قد وصل كما نطق به صلى الله عليه وسلم، ولعل ذلك مما حمل نحاة كابن مالك على الاحتجاج بالحديث النبوى خلافاً لأكثر النحاة قديماً وحديثا[٥].

تلك كانت المرحلة الأولى، وهي مرحلة جمع النصوص وتدوينها. ثم أتت المرحلة الثانية، وهى مراجعة هذا الكم الهائل من الكلام العربى، من شعر ونثر وحكم وأمثال وطرائف وملح وأخبار وغير ذلك، مما أجهد العلماء أنفسهم فى جمعه من أوثق المظان فصاحة حسب الأسس التي وضعوها لذلك، والتى على ضوئها أخذوا ممن تؤخذ عنهم اللغة. في هذه المرحلة تمت مراقبة ما جمع من اللغة مفرداتها، ومركباتها ثم ملاحظة

(١) يراجع في ذلك الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطى، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، ص ٥٢ - ٥٥، طبعة إيران نشر أدب الحوزة، بدون تاريخ.
(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الزهد ١٢٩١٨، ط دار الكتب العلمية بيروت. مرجع سابق.
(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٤٨/٢. مرجع سابق.
(٤) أخرجه الإمام البخارى في صحيحه - كتاب اللقطه برقم ٦٥٢ - ٢٦٢/٣.
(٥) الاقتراح للسيوطى، ص ٥٢. مرجع سابق.

صفاتها وأحوالها فى كل هذه الظروف وتسجيل التغيرات المختلفة التى تطرأ علي الكلمة في كل هذه الأحوال. من هذه الملاحظة، وجد العلماء أن الكلمة أحياناً تكون مرفوعة، وتارة تكون منصوبة، وثالثة تكون مجرورة. هذا إذا كانت الكلمة متغيرة الآخر تبعاً للعوامل الداخلة عليها. ثم تتبعوا الكلمات المرفوعة حتى استطاعوا حصر وتصنيف حالات الرفع وحدها، مبينين خصائص كل حالة ثم أطلقوا علي كل واحدة إسماً تنفرد به، ولا يصدق علي غيرها، فهذه فاعل، وتلك نائب فاعل، وأخرى مبتدأ، وتلك خبر، وفعلوا ذلك فى الكلمات المنصوبة والمجرورة والمجزومة وغير ذلك من الكلمات المعربة ثم اتجهوا إلى الكلمات المبنية ودونوا أوصافها وأصنافها، حتى استوفوا كافة أبواب النحو، وأرجعوا كل كلمة وكل جملة وأسلوب إلى أصله ومكانه، مع بيان أحكامه وكل ما يتعلق به من القواعد والأحكام[1].

ثانياً : التعليل :

فى سبيل توثيق القواعد التى استنبطها النحاة من كلام العرب لجأوا إلى تقويتها ومؤازرتها بعلل تمت إلى المنطق بسبب، ولقد تأثروا في ذلك بالحياة الثقافية التي كانت تحيط بهم إبان فترة تدوين النحو ووضع قواعده، فقد ظهرت الفرق الكلامية كالمعتزلة وغيرهم من المذاهب التي نشأت للدفاع عن الدين ضد هجمات اليهود والنصارى، فتسلح أولئك العلماء - ومنهم نحاة - بالفلسفة والمنطق لهذه الغاية ثم انتشرت هذه الفلسفة لتصبح سمة للثقافة وعلامة علي المعرفة، فأخذ بها جميع المشتغلين بالعلم وأدخلوها في بحوثهم كسند عقلى منطقى لتقوية القواعد والأصول[2]، وكان من نصيب النحو أن يعلل واضعوه لكل قاعدة يضعونها بعلة يرونها سبباً قوياً لمجئ القاعدة وحدوثها. ولقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدى أكثر النحاة تعليلاً لقواعده التى استنبطها، حتى سأله أحد معاصريه: أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت علي سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام فى عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست. وإن تكن هناك علة فمثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار علي شئ منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله

---

(١) اللغة والنحو بين القديم الحديث - عباس حسن، ص ٢٠ - ٢٢. مرجع سابق.

(٢) فجر الإسلام لأحمد أمين، ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها.»[1]

لقد حفل كتاب سيبويه وغيره من كتب النحو، بالكثير من العلل التى ساقها الخليل بن أحمد لتدعيم قواعده، فمن ذلك أنه قرر أن الإعراب أصل فى الأسماء، وأن البناء أصل في الأفعال والحروف، ولا يخرج واحد منها عن أصله إلا لعلة، أما الأسماء فإنها قد تخرج عن أصلها فتبنى حين تعتريها علة شبهها بالحرف[2]. يقول ابن مالك ناظماً هذه القاعدة وعلتها :

والاسم منه معرب ومبنى لشبه من الحروف مدنى

كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا والمعنوى في متى وفى هنا[3]

فالثابت أن الأسماء لا تخرج عن أصلها وهو الإعراب، إلا إذا أشبهت الحروف فحينئذٍ تأخذ حكمها وهو البناء، والفعل كذلك يعرب علي غير الأصل - إذا أشبه الاسم كما هو الحال في الفعل المضارع الذى يشابه اسم الفاعل في الحركات والسكون مثل أخرج ومخرج وأسلم ومسلم[4].

ومن قواعد الخليل أنه لا يجوز العطف علي الضمير المرفوع سواءٌ أكان مستتراً أو ظاهراً متصلاً، فلا يجوز عنده (أقوم وخالد) ولا (ذهبت وزيد) فإذا أكدت هذا الضمير جاز العطف عليه مثل: (قم أنت ومن معك) و (كنتم أنتم وأصحابكم).

وقد علل سيبويه لذلك بقوله: «وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبني عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه. وإنما حسنت شركته المنصوب لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله التى كان عليها قبل أن يضمر، فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمر فيه. وأما فعلت فإنهم قد غيروه عن حاله فى الإظهار، أسكنت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً يبنى له الفعل غير بنائه فى الإظهار حتى صار

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجى، ص ٦٦. مرجع سابق.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجى، ص ٧٧.

(٣) حاشية الصبان على الأشمونى ١/ ٥٠ وما بعدها.

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجى، ص ٧٧.

كأنه شئ في كلمة لا يفارقها كألف أعطيت. فإن نعته حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ، وقال الله عز وجل: ﴿ فاذهب أنت وربك ﴾[1] و : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾[2]. وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طولته ووكدته ... فأنت وأخواتها تقوى المضمر وتصير عوضاً من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل ضرب. »[3]

هذا، وقد ذهب سيبويه إلي أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الخافض. فلا يجوز: مررت به وخالد، حتى لو وصفت هذا الضمير المجرور ووكدته كما هو الحال فى الضمير المرفوع، بل لابد من إعادة الخافض نفسه فتقول: مررت به وبخالد. وقد علل سيبويه لذلك بقوله: «ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله، لأن العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم».[4] فهو يعلل لهذه القاعدة بأن الضمير المجرور قد ضعف بالجر حتي صار كالتنوين، وهو بدل من اللفظ به ولذلك لا يجوز العطف عليه.

فالتعليل إذن سعى إلى اكتناه وجه الحكمة من الاستعمال اللغوى ومحاولة إلى فهم النسق الذى تسير عليه اللغة فى أدائها لمختلف المعانى، وقد جعل النحاة علل النحو ثلاثة أقسام : علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[5].

١- فأما العلل التعليمية، فهى التى يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب الذى لم نسمعه، فإذا سمعناهم قالوا: قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا كيفية صياغة اسم الفاعل فنقول ذهب فهو ذاهب وهكذا. وكذلك عندما نسمع الاستعمال اللغوى نعرف أسباب ما يطرأ عليه من تغير فإذا سمعنا: إن زيداً قائم وإن محمداً قادمٌ عرفنا أن زيداً ومحمداً منصوبان بسبب دخول (إن) عليهما. وكذلك إذا سمعنا: قام زيدٌ عرفنا أن زيداً قد ارتفع لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه.

---

(١) سورة المائدة آية رقم (٢٤).
(٢) سورة البقرة آية رقم (٣٥).
(٣) الكتاب لسيبويه ٢/٣٧٨.
(٤) الكتاب لسيبويه ٢/٣٨١.
(٥) الإيضاح في علل النحو للزجاجى، ص ٦٤.

٢- وأما العلل القياسية، فهي لمعـــرفة الإجابة على مـــن يسأل: لم تنصب إن الاســـم؟ فيقـال له: لأنها وأخواتهـــا ضارعت الفعل المتعدى إلي مفعـــول فحملت عليه وعملت مثله، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، وذلك مثل ضرب أخاك محمدٌ.

٣- وأما العلل الجدلية النظرية، فهي كل ما يؤتى به للإجابة عن التساؤلات التي تنشأ حول هذه الأدوات بعد ذلك، كأن يقول قائل: فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأى الأفعال شبهت أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة .. وما إلى ذلك من أمور الجدل العقلى الذى لا يخدم الاستعمال اللغوى بشئ، فكل ما يتخذه المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل فيها.[١]

هذا ولقد اكتفى النحاة المتقدمون بالعلل الأوائل وهي العلل التعليمية التى تساعد فى تحصيل المعرفة بانتحاء كلام العرب، وذلك متفق مع منهج أولئك النحاة، أما المتأخرون فقد لجوا نتيجة لإعمال الذهن في خضم العلل الثوانى والعلل الثوالث، أى علة العلة التى تدور حول الجدل والنظر ولا تفسر ظاهرة لغوية ولا تساعد على فهم الأسباب التى اتبعها العرب فى نظم كلامهم[٢].

ولهذا فقد وجدت هذه العلل معارضة شديدة من دعاة الإصلاح لنهج النحو والمنادين بتخليص الدرس النحوى منها، يقول ابن مضاء: «ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثوانى والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: (قام زيدٌ) : لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام... ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لَمْ تُعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول، قلنا له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل - الذى هو الرفع - للفاعل ، وأعطى الأخف - الذي هو النصب - للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل فى كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك علماً

---

(١) الايضاح في علل النحو للزجاجى ، ص ٦٤ ، ٦٥.

(٢) مشكلات النحو العربى وسبل علاجها للدكتور محمد غالب عبد الرحمن، ص ٢٤ - ٢٥.

بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم.»[1]

هذا الرأى الصائب الذى توصل إليه ابن مضاء بالدليل القاطع والبرهان الساطع، والذى يدعو إلى الاكتفاء بالعلل الأول التي تخدم هدف النحو، بدون الخوض فى أمور عقلية وجهود منطقية لا علاقة لها بطبيعة اللغة واستعمالاتها، لم يجد أذنا صاغية من النحاة بل ظلوا يدورون مع أصناف العلل وما تقتضيه من نظر وجهد ذهنى، بدلاً من البحث في طرق تأليف العبارة العربية ونظم الكلام، فازدادت القواعد تعقيداً، وكان الأجدى أن تخدم هذه القواعد في منأى من هذه العلل حتي تأتى أكلها خيراً للغة العربية.

ثالثاً : القياس :

يعتبر القياس أهم عنصر شيد به بناء النحو العربى، وقد بدأ بسيطاً عند النحاة الأوائل لا يعدو في مفهومه العام حمل كلمة على نظير لها في حكم، وذلك على أساس من المشابهة وتقليد ما أثر من كلام العرب، بحيث يتم جمع الألفاظ والتراكيب التي تمثل نمطاً في الاستعمال اللغوى يصلح أن يكون نموذجاً عاماً فيتخذ قاعدة تخضع لها الأمثلة الأخرى والاستعمالات اللاحقة، وعلي هذا فهم النحاة الأوائل القياس وبه عملوا، فقد قال ابن سلام: «قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبى إسحاق شيئاً؟ [فقال] : قلت له: هل يقول أحد الصويق - يعنى السويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس.»[2] وقد كان الكسائى يذهب إلى أن النحو إنما هو ضرب من القياس وما يطوى فيه من علل وحجج حتي اشتهر عنه قوله:[3]

إنما النحو قياس يتبع ... وبه فى كل أمر ينتفع

ولكن القياس الذى بدأ بسيطاً ما لبث أن تطور واتسع مواكباً لمسيرة النحو، ليدخل في كثير من التفاصيل والتفريع على غرار القياس المتبع في أصول الفقه[4] ومصادر التشريع، وقد توسع القياس بالنظر إلى اعتبارات تتعلق بالمادة اللغوية، التى تم جمعها وتدوينها في فترة تدوين اللغة. وبعد أن نظر العلماء فى

(١) الرد على النحاة لابن مضاء، ص ١٢٧. مرجع سابق.

(٢) إنباه الرواه للقفطى ١٠٨/٢. مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق ٢٦٧/٢.

(٤) اللغة والنحو، عباس حسن، ص ٢٢. مرجع سابق.

هذه المادة صنفوها باعتبار الكثرة والقلة والاطراد وعدمه إلى قياسى وسماعى، وقد اختلف العلماء إزاء هذا الأمر، فبنى البصريون قواعدهم على الكثرة المطردة من كلام العرب وحاولوا فى معظم الأحيان أن يجدوا تأويلاً للقليل[1] وأطلقوا عليه عدداً من الأسماء مثل القليل والنادر والشاذ، ورأوا فيه أن يحفظ ولا يقاس عليه. وأما الكوفيون فقد خالفوا البصريين فى نظرتهم تلك فأجازوا القياس حتي على المثال الواحد المسموع، قال الأندلسى في شرح المفصل: «الكوفيون لو سمعوا شيئاً واحداً فيه جواز شئ مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين.»[2] الذين كانوا أكثر تشبثاً فى الرواية وأكثر حرصاً على اطراد القاعدة مع الفصحى بحيث لا تؤخذ إلا من الشواهد الكثيرة الشائعة علي ألسنة العرب الفصحاء ولم يقيسوا علي القليل أو النادر.

على أن معيار الكثرة الذى تمسك به البصريون لم يكن واضح المعالم ولم يكن دقيقاً، رغم سلامته من الوجهة العلمية[3]، ذلك أن القوانين الكلية إنما يتوصل إليها باستقراء الجزئيات الكثيرة ثم تحليلها لاستنباط تلك القوانين التي ينبغى أن تكون سليمة حتي ينبسط سلطانها علي الجزئيات المندرجة تحتها، وتلك التى تسير فى ركابها، ولكن ما حد هذه الكثرة التى بنوا عليها القياس؟ وما مقدار القلة التى تحفظ ولا يقاس عليها؟ هل هى قلة ذاتية، أى أمثلة قليلة فى حد ذاتها؟ أم أنها قلة نسبية، بمعنى أنها أمثلة كثيرة ولكنها قليلة بالنسبة لما ورد مخالفاً لها؟ وعلى أى مستوى ينظر إلى القلة والكثرة؟ هل على مستوى القبيلة الواحدة؟ أم على مستوى القبائل التى وثقوها وعنها أخذوا اللغة؟ أم أن الأمر أوسع من ذلك وأبعد مدى؟ هذه الأسئلة لم تجد من يحدد لها إجابة قاطعة منذ أن دونت اللغة إلى يوم الناس هذا[4]، سوى محاولات يسيرة لإزالة إبهامها وغموضها كتلك المحاولة التى جاء بها ابن هشام في قوله: «إنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلي ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثيرة، لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعُلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك.»[5] إلا أن محاولة ابن هشام هذه لم تقدم حلاً لهذه المشكلة لمجيئها متأخرةً بعد أن استقرت أكثر القواعد[6]، ولقد تسبب

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ص ١٦٢.
(٢) الاقتراح للسيوطى، ص ٢٠٢.
(٣) شواهد النحو للدكتور عثمان الفكى، ص ٣٥٧.
(٤) اللغة والنحو، عباس حسن، ص ٤٠. وشواهد النحو للدكتور عثمان الفكى، ص ٣٥٧. (مخطوط)
(٥) المزهر للسيوطى ١/٢٣٤.
(٦) شواهد النحو للدكتور عثمان الفكى، ص ٣٥٨. (مخطوط)

عدم تحديد الكثرة فى اضطراب كثير من قواعد البصريين، فمن ذلك موقفهم من عدد من الظواهر اللغوية التي قصروها على السماع رغم ورود الكثير من الشواهد عليها وذلك مثل:

١- وقوع المصدر المنكر حالاً مثل جاء زيدٌ ركضاً، وقتلته صبراً. فمثل هذا ورد بكثرة فى كلام العرب ورغم ذلك لم يقيسوا عليه بل قصروه علي المسموع فقط. يقول ابن مالك:

ومصدر مُنكَّرٌ حالاً يقع بكثرة كبغتةً زيدٌ طلع

ويقول الأشمونى: «مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور علي السماع. وقاس المبرد فقيل مطلقاً، وقيل فيما هو نوعٌ من عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه.»[1]

٢- عود الضمير من الفاعل المتقدم علي المفعول المتأخر . يقول ابن مالك :

وشاع نحو «خَافَ ربَّهُ عُمَرْ» وشذَّ نحو «زَانَ نَوْرُهُ الشجَرْ»

قال ابن عقيل: «وإنما شذّذلك لأن فيه عود الضمير علي متأخر لفظاً ورتبة .. وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه، وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين، وأبو الفتح بن جنى وتابعهما المصنف» ويقول الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد تعليقاً علي هذا: «ذهب إلي هذا الأخفش أيضاً وابن جنى تابع فيه له، وقد أيدهما في ذلك المحقق الرضى، قال: والأولى تجويز ما ذهبا إليه، ولكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا، وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثانى المتأخر في لفظ المعمول، وإعمال المتقدم من العاملين في ضميره، إذ فيه عود الضمير علي المتأخر»[2] وفي موقف البصريين هذا اضطراب وتناقض، فأما الاضطراب فهو عدم اعتبارهم للأمثلة الكثيرة الواردة في هذا الباب والتى أورد ابن عقيل عدداً منها مثل قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه:

لما رأي طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

وقول الآخر :

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى فى ذُرى المجد

ومن ذلك قول حسان رضى الله عنه:

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ٢/١٧٢ - ١٧٣.

(٢) شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ١/٤٩٣

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجدُهُ الدهر مُطْعِمَا

وقول أبى الأسود يهجو عدي بن حاتم الطائى :

جزى ربه عنى عدى بن حاتمٍ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ومنه قول سليط بن سعد :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبرٍ وحسنِ فعل كما يُجزى سَنمار

وقول الشاعر :

وما نفعت أعمالُه المرء راجياً جزاءً عليها من سوى من له الأمرُ

وقال الشاعر :

لما عصا أصحابه مصعباً أدى إليه الكيل صاعاً بصاع

وقول الآخر :

ألا ليت شعرى هل يلومن قومُهُ زهيراً علي ما جرّ من كل جانب

فالبصريون الذين يبنون قواعدهم على الشواهد الكثيرة لم يكفهم هذا العدد من الشواهد للحكم بقياسية هذه الظاهرة وفي ذلك اضطراب وتعارض مع مبدئهم فى هذا الشأن، وفي ذلك تناقض مع مذهبهم في باب التنازع، ولكن الأخفش خرج عن مرقفهم هذا، واعتبر ماجاء فى هذا كافياً لاطراد القاعدة وتابعه أبو الفتح ابن جنى والإمام عبد القاهر الجرجانى وأبو عبد الله الطوال وابن مالك والرضى استناداً إلي كثرة الشواهد فى هذه المسألة.[1]

٣- النقل بالهمزة والتضعيف :

إذا دخلت همزة النقل علي الفعل اللازم فإنه يصبح متعدياً إلي مفعول واحد نحو قوله تعالى: ﴿ وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ﴾[2] وإذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد فإنه يتعدى بها إلى مفعولين نحو

(١) يراجع في هذه المسألة شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ٤٩٩/١.
(٢) سورة الاسراء آية رقم (١٠٥).

﴿ ويدخلكم جنات ﴾ [1]، والمتعدى إلى اثنين يتعدي بها إلي ثلاثة مثل قوله تعالى : ﴿ إذ يريكهم الله فى منامك قليلاً ﴾ [2]. ورغم ورود أمثلة كثيرة علي ذلك فقد ذهبت طائفة من البصريين إلي أن النقل بالهمزة سماعى في جميع أنواع الفعل. وذهبت طائفة أخرى إلي أنه قياسى في اللازم والمتعدى إلى واحد لكثرة ما ورد من أمثلة في هذين النوعين، وقصروا المتعدى لاثنين علي السماع، وذهب سيبويه إلي أن ذلك قياس في الفعل اللازم وحده، سماعى فى المتعدى لواحد والمتعدى لاثنين، وخالفه الأخفش الذى يرى أن النقل بالهمزة قياسى في أنواع الفعل الثلاثة[3]، وكذلك اختلفوا فى النقل بالتضعيف فذهب بعضهم إلى أنه سماعى في اللازم والمتعدى لواحد فقط ولم يسمع فى المتعدى لاثنين. وذهب بعضهم إلى أنه قياسى في الفعل اللازم والمتعدى، والسبب في كل هذا الاختلاف هو تعدد مواقفهم بشأن الكثرة المعتبرة لاطراد القاعدة، ولقد غصت كتب النحو بركام من هذه الاختلافات التى رنقت هذه المورد الهنى وكدرت صفوه فلم تعد حقائقه ساطعة كما ينبغى لها أن تكون.

تلك هى الأسس التي أقام عليها النحاة قواعدهم، وهى وإن كانت قويمة راسخة من الناحية المنهجية، إلا أن اضطراب معاييرها قد جر اضطراباً فيما تأسس عليها من قواعد، فالسماع لم يكن متسعاً لاستيعاب قدر أكبر من المعطيات اللغوية والتعليل أفسدته الفلسفة وقواعد المنطق ليكون سبباً في اضطراب القياس وما بنيت عليه من أحكام.

---

(١) سورة التحريم الآية رقم (٨).

(٢) سورة الأنفال آية رقم (٤٣).

(٣) انظر المفصل لابن يعيش ٧/٦٥.

المبحث الرابع

الاختلاف بين البصريين والكوفيين فى مسألة الاحتجاج

الاحتجاج مصطلح يتردد كثيراً في كتب النحو وغيرها من كتب العلم. وهو مأخوذ من (الحج) الذى يفيد - في بعض معانيه - الغلبة بالحجة كما جاء في القاموس[1] والحجة بالضم إقامة البرهان. فحجج النحو على هذا إنما هي براهين تقام من نصوص اللغة الموثقة للدلالة على صحة رأى أو قاعدة. وبناء على ما تقدم يكون الاحتجاج فى النحو هو : الاعتماد علي إقامة البراهين من نصوص اللغة شعراً أو نثرا[2]، بغرض التأكيد علي صحة القاعدة أو الرأى. فإذا قرر النحاة قاعدة ما، استشهدوا عليها بعدد من الشواهد من كلام العرب مما يعزى إلى عصور الاحتجاج وهى الفترة الممتدة من الجاهلية إلى منتصف القرن الثانى الهجرى فى الحواضر وإلى نهاية القرن الرابع الهجرى في البادية[3]، بحيث يقيم كل فريق من النحاة قواعده على الكم الذي يراه كافياً لاطراد القاعدة. وفى هذا الجانب وغيره مما يتعلق به نشأ الاختلاف بين البصريين والكوفيين.

بذرة الاختلاف بين الفريقين :

كان العراق مهداً لحضارات تعاقبت على أرضه التي تميزت. بالخصب ووفرة المياه واعتدال الجو، فشهد حضارات البابليين والآشوريين والفرس، ثم انحدرت إليه بعض القبائل العربية منها بكر وربيعة فأقاموا إمارة المناذرة بالحيرة، ثم سطع عليه نور الاسلام، وفى عهد سيدنا عمر بن الخطاب بنى المسلمون البصره سنة ١٥ للهجرة أثناء استعدادهم لغزو فارس، ثم بنوا الكوفة بعد ذلك بعدة أشهر وسرعان ما ازدهر البلدان وماجا بالحياة والحركة وانبعثت فيهما حضارات بابل والحيرة وتوجهت إليهما الأنظار فأمهما الناس وتوالت عليهما وفود القواد والعلماء وقصدهما الطلاب وتقاسما مدينة العراق حتي سميا بالعراقيين.[4]

ولما نشبت الفتنة الكبرى بين المسلمين اختار أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه الكوفة ونزل بها، وقدمت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها البصرة على رأس جيش فيه طلحة والزبير طلباً لثأر

---

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادى فصل الحاء باب الجيم.

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة لدكتور محمد عيد، ص ١٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٤) نشأة النحو للطنطاوى، ص ١٢٢.

عثمان رضى الله عنه، ثم كانت موقعة الجمل التى أصبحت بعدها الكوفة موالية لأمير المؤمنين على بن أبى طالب والبصرة عثمانية أموية. وعندما قامت الدولة الأموية ناصرت البصرة التي ظلت منيعة الجانب إلى أن سقطت دولة بنى أمية على أيدى العباسيين، الذين اتجه اهتمامهم نحو الكوفة، دون البصرة مما وسع شقة الخلاف بين البلدين قبل أن تنشأ بينهما المنافسة العلمية التى وجدت عوامل الخلاف قد استحكمت بينهما[1].

من جهة أخرى فقد تأثر الناس فى كل من البصرة والكوفة بالعوامل المحيطة بهم سواء الطبيعية أو الاجتماعية التى أثرت في طباعهم وسلوكهم وأسلوب حياتهم.

أما البصرة فقد أنشئت علي طرف البادية، وقد كانت فى أول عهدها في شدة وفاقة عبر عنها الأحنف بن قيس عندما قدم فى أهل البصرة على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فسألهم جميعاً ثم سأل الأحنف: ألك حاجة فقال الأحنف: «بلى ياأمير المؤمنين إن مفاتح الخير بيد الله، إن إخواننا من أهل الأمصار نزلوا منازل الأمم الخالية بين المياه العذبة والجنان الملتفة، وإنا نزلنا سبخة بشاشة لا يجف نداها ولا ينبت مرعاها، ناحيتها من قبل المشرق البحر الأُجاج، ومن قبل المغرب الفلاة، فليس لنا زرع ولا ضرع، يأتينا منافعنا وميرتنا في مثل مرئ النعامة، يخرج الرجل الضعيف فيستعذب الماء من فرسخين وتخرج المرأة لذلك فتربق ولدها كما تربق العنز تخاف بادرة العدو وأكل السبع، فإلا ترفع خسيستنا وتجبر فاقتنا نكن كقوم هلكوا.»[2]

هذه الشدة التى عاناها أهل البصرة أول أمرهم طبعتهم بصفات الشدة والغلظة والجفاء التي أثرت بطريقة أو بأخرى في مذهبهم العلمي فيما بعد. كما كان لمجاورتهم القبائل العريقة في الفصحى الفضل في نقاء موردهم اللغوى، الذى وجد في سوق المربد التي أقيمت علي بعد ثلاثة أميال غربى البصرة، غذاءً ورفداً متجدداً في للمادة اللغوية الصحيحة. فقد كان سوق المربد في أول الأمر سوقاً تجارية أيام الخلفاء الراشدين، ثم اتسع إبان العهد الأموى وقصده الناس من كافة البلاد وكثر فيه الشعراء والخطباء والأدباء والعلماء ووفود القبائل، وشهد حركة أدبية كبيرة، وفى نهاية العهد الأموى وجانب من العصر العباسى تميز عطاؤه بالجانب العلمى[3]، يقول الاستاذ أحمد أمين: «وفي تراجم النحاة نجد كثيراً منهم كان يذهب إلي المربد يأخذ عن

---

(١) نشأة النحو للطنطاوى، ص ١٢٣.

(٢) فتوح البلدان، لأبى الحسن أحمد بن يحيى جابر البغدادى البلاذرى، راجعه رضوان محمد رضوان، ص ٣٥٦، نشر دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

(٣) أسواق العرب فى الجاهلية والإسلام لسعيد الأفغانى، ص ٤٠١ ومابعدها.

أهله. ويخرج الأدباء إلى المربد يأخذون الأدب... إن الجاحظ أخذ النحو عن الأخفش، وأخذ الكلام عن النظام، وتلقف الفصاحة من الأعراب شفاهاً بالمربد»[1].

أما الكوفة فقد أنشئت قريباً من الحيرة عاصمة المناذرة التى كانت خاضعة للفرس ومتأثرة بحضارتهم، وهى أوغل في أرض العراق بعيدة عن البادية والأعراب الفصحاء وقد كانت فى بادئ الأمر أرغد عيشاً من البصرة وقد أخذ أهلها بأسباب الحضارة فكانوا ألين طباعاً وأسلس قياداً وأكثر طاعة وتديناً من أهل البصرة ولذلك اختارها أمير المؤمنين علي بن أبى طالب كرم الله وجهه رغم كثرة المشقة فى الوصول إليها[2].

ولهذا فقد كان أهل الكوفة أكثر ميلاً إلي التبسط والسهولة والتوسع مما ظهر أثره واضحاً فى مذهبهم العلمى الذى كان أكثر سهولة وتوسعاً من المذهب البصرى القائم على الشدة والمحافظة على المأثور.

من هنا ندرك أن الخلاف بين المذهبين قد كانت له صلات بأمور عديدة واعتبارات كثيرة، فلم يكن لأى فريق إلا أن يتبع المذهب الذي يعبر عن واقعه وطبعه.

البيئة العلمية فى البصرة ومسألة الاحتجاج :

لقد كان من يمن الطالع أن يكون مولد النحو ونشـــأته الأولى فى البصرة التى توفرت فيها بيئة علمية صالحة عجلت بنموه وتطـــوره، ذلك أنها حظيت بأمور قدمتها على الكوفة من جهة النسيج الاجتماعى والظروف المحيطة التي ســاهمت فى توجيه الاهتمام إلى دراســة اللغــة والتبحر فيها ومن تلك الأمور :

١- نزح إليها كثير من الأعراب المنتمين إلى قبائل مشهورة بالفصاحة مثل قيس وتميم، واتخذوها داراً لهم، ومن هؤلاء كان أكثر سكانها ولهذا فصُح أهلها وتميزوا بالصحيح[3].

٢- الموقع الجغرافى للبصرة المتاخم للبادية جعلها مهوى أفئدة العرب الأقحاح الذين كانوا يلمون بها كثيراً ويفدون عليها من بوادى الحجاز ونجد وتهامة، وهم من القبائل التي اعتمد عليها في أخذ اللغة وقواعد النحو، ولهؤلاء أثر في المحافظة على الفصاحة فى مجتمع البصرة. ومن جهة أخرى

---

(١) ضحى الإسلام، لأحمد أمين ٢/ ٨٠.

(٢) نشأة النحو للطنطاوى، ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) تاريخ آداب العرب للرافعى ١/ ٣٨٦.

فقد يسر هذا الموقع رحلات العلماء من أهل البصرة كالخليل واليزيدى والأصمعى وغيرهم إلى أعراب تلك البوادى القريبة منهم لمشافهتهم والأخذ عنهم .

٣- قربها من سوق المربد الذى كان يؤمه الشعراء ورواتهم وينزل به العلماء والأدباء والأشراف يتذاكرون ويتناشدون الأشعار ويستمعون إلي الخطب والمنافرات والطرائف والملح والأخبار وبين كل هؤلاء وأولئك يجد اللغويون والنحويون طلبهم ويأخذون ما يصحح قواعدهم ويؤيد مذاهبهم.

تلك الأمور جعلت من البصرة بيئة علمية صالحة للنحو الذي ينبغى أن يعول في قواعده على أصح المصادر وأفصحها ، ولهذا فقد استوثق البصريون من سلامة من أخذوا عنهم من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة وسلامة الفطرة، كما أنهم لم يأخذوا إلا عن سكان البوادى الذين كانوا يختبرون فصاحتهم قبل الأخذ عنهم، فقد روى أن أبا عمرو بن العلاء سأل أبا خيرة عن قولهم: «استأصل الله عرقاتهم»[١] فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهم فقال له أبو عمرو: «هيهات يا أبا خيرة[٢] لان جلدك» وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب، لأنه كان سمعها منه بالجر[٣] وفى ذلك ما يشى بأن أبا عمرو استضعف فصاحة هذه الأعرابى فقال له: (لان جلدك) كناية عن ذلك. كما أن البصريين كانوا يتثبتون فى النقل عن الأعراب الذين وثقوا قبائلهم فلا ينقلون المرويات عن قائليها إلا معزوة إليهم[٤]. ولا يبنون على ذلك قاعدة حتي تتوفر لديهم الكثرة الفياضة منه بما يطمئنهم على أنه مناط القاعدة وإلا اعتبروه مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه.

هذه المعطيات التي توفرت لدى البصرة من وفرة المادة اللغوية المقطوع بفصاحتها، وقرب من مصادرها إلي جانب من توفر على هذا العلم من عباقرة العلماء الذين تنسموا أرج الحياة العلمية والثقافية في القرنين الثانى والثالث الهجريين وما تلاهما، كل ذلك حدا بالبصريين إلى الاجتهاد فى وضع قواعد للنحو العربى يتوفر لها من الاطراد والشمول ما يجعلها حكماً فيما يرد من الكلام[١] غير مبالين بوسم كل ما يتعارض

---

(١) قال فى القاموس المحيط (فصل العين - باب القاف) والعرقاة ويكسر والعرقه بالكسر الأصل أو أصل المال... وقولهم استأصل الله عرقاتهم إن فتحت أرله فتحت آخره وهو الأكثر وإن كسرته كسرته على أنه جمع عِرقة بالكسر.

(٢) نزهة الألباء لابن الأنبارى، ص ٣٢.

(٣) قال ابن النديم فى الفهرست ٦٧ : أبو خيرة : واسمه نهشل بن زيد أعرابى بدوى من بنى عدى.

(٤) نشأة النحو للطنطاوى ١٢٧.

معها بالشذوذ أو الضعف أو الضرورة ولقد أثبتت التجربة أن اللغة أوسع من أن يحيط بها نظام أو يحكمها قانون، ولكن اعتداد البصريين بقواعدهم حملهم على تجشم البحث عن أى تفسير أو تأويل لكل ما جاء مخالفاً لقواعدهم ومن ذلك:

١- ذهب البصريون إلى أن الوصف لا يعمل إلا معتمداً على نفى أو استفهام أو موصوف ولو معنى، لفظاً أو تقديراً، فرد عليهم قول الطائى :

خبيرٌ بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبئ إذا الطير مرت[٢].

فيؤولونه بأن الوصف خبر مقدم، ويستشهدون على ذلك بقوله تعالى : ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾[٣] فقد جاءت «ظهير» ههنا خبرا[٤].

٢- وجوب تذكير الفعل مع جمع المذكر المسالم وتأنيثه جمع المؤنث السالم، فيرد ذلك قوله تعالى: ﴿ لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل ﴾[٥]، وقول عبدة بن الطبيب :

فبكى بناتى شجو هن وزوجتى والأقربون إلىّ ثم تصدعوا[٦]

فيتعللون لذلك بأن الجمعين لم يسلم فيهما نظم الواحد فكانا كجمع التكسير.

٣- عدم نيابة الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به[٧] فيرد ذلك قوله تعالى: ﴿ ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون ﴾[٨] في قراءة أبى جعفر وقول جرير:

ولو ولدت قفيرة جرو كلبٍ لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا[٩]

فيتخلصون من ذلك بأن النائب في الآية ضمير الغفران والبيت ضرورة.

---

(١) نشأة النحو للطنطاوى ، ص ١٣٠.

(٢) نقله الشيخ محمد الطنطاوى في نشأة النحو، ص ١٣٠.

(٣) سورة التحريم آية رقم (٤).

(٤) إملاء ما من به الرحمن لعكبرى ٢/٢٦٥.

(٥) سورة يونس آية رقم (٩٠)، وانظر الكافية في النحو للاستراباذى ٢/١٦٩ وما بعدها.

(٦) المفضليات للضبى، ص ١٤٨.

(٧) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢/٦٧ ومابعدها.

(٨) سورة الجاثية الآية رقم (١٤).

(٩) خزانة الأدب للبغدادى شاهد رقم ٥١ - ١/٣٣٧.

٤- وجوب تنكير التمييز[١]، فيتعارض مع قول رشيد اليشكرى:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو[٢]

يحملون البيت على الضرورة أو على زيادة (أل).

٥- عدم جواز تأكيد النكرة، فيخالفه قول عبد الله بن مسلم الهذلى:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب

فيوردون للبيت رواية أخرى هى (حولى)، أو يحملونه على الضرورة[٣].

٦- عدم إظهار (أن) بعد (كى)[٤] فيرد عليهم قول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى فتتركها شناً ببيداء بلقع[٥]

فينكرون البيت أو يحملونه على الضرورة.

٧- عدم عمل (أن) محذوفة في غير مواطنها العشرة التي تضمر في خمسة منها وجوباً وتضمر فى خمسة منهـــا جوازاً، ويظل المضارع منصوباً مع حذفها[٦]، فيرد عليهم بقراءة ابن مسعود[٧] في قوله تعالى: ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾[٨] وقول طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى[٩]

فيقولون (لا) في الآية بأنها ناهية وينكرون رواية النصب فى بيت طرفة[١٠].

---

(١) أنظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٩٤/٢.

(٢) التصريح على التوضيح لشيخ خالد الازهرى ٣٩٤/١.

(٣) المرجع السابق، ١٢٤/٢ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق، ٢٣٠/٢ ومابعدها، ومغنى اللبيب ٢٠٦/١.

(٥) نقله الشيخ خالد الازهرى فى التصريح على التوضيح ٢٣١/٢.

(٦) حاشية الصبان على الأشمونى ٣١٤/٣.

(٧) القراءات الشاذة لابن خالويه، ص ٧.

(٨) سورة البقرة الآية رقم (٨٣).

(٩) ديوان طرفة.

(١٠) انظر في ذلك الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى المسألة رقم (٧٧) ٥٥٩/٢ وما بعدها.

وهكذا فقد كان البصريون يعولون كثيراً على قواعدهم التى استنبطوها من الكم الهائل والكثرة الفياضة من المسموع الذى خول لهم القطع بنظائره إلى درجة أنهم اعترضوا علي العربى المطبق على فصاحته والاستشهاد بقوله، إذا خالف تلك القواعد، فقد اعترض عيسى بن عمر على قول النابغة[1]:

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرُّقش فى أنيابها السُّمُّ ناقعُ[2].

فقال: أساء النابغة إنما هو (ناقعا)، وقد قدمت القول على ما كان بين عبد الله بن أبى إسحاق والفرزدق من منافحات بسبب مخالفة الفرزدق لبعض القواعد[3].

ولقد استنكر بعض الباحثين تجرؤ البصريين علي تخطئة الفصحاء استناداً إلي قواعدهم، يقول الاستاذ عباس حسن: «ولكن لا يفوتنى أن اشير إشارة عابرة إلي كلمة غريبة فرطت من سيبويه حين يقول في هذه المسألة كما روى الأشمونى: (أعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان). فكيف يغلطون وهم من العرب ... وكيف يعده غلطاً مع انطباقه على ما جاء القرآن به[4] والشعر الصحيح؟)[5].

ولكن بعض الباحثين يرى أن لهذه التخطئة التي يطلقها البصريون علي الأساليب التى تخالف قواعدهم مدلولا آخر غير مدلولها الظاهرى فيقول: «ذلك أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية علي ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى.. وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطاً دقيقاً بحيث اصبحت علماً واضح المعالم بين الحدود والفصول. وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على قواعدهم... ولم يقفوا عند حد الرفض أحياناً، إذ وصفوا بعض ما شذ علي قواعدهم مما جرى علي ألسنة بعض العرب بأنه غلط ولحن، وهم لا يقصدون اتهامهم بذلك حسب المدلول الظاهر للكلمتين، إنما يقصدون أنه شاذ على القياس الموضوع وخارج عليه فلا يلتفت إليه»[6] وكيفما كان القصد فإنه غلو دفعهم إليه اعتدادهم بما أحكموا من وضع لقواعد النحو، وعدم تمكنهم من معالجة مثل هذه الحالات.

---

(١) إنباه الرواه للقفطى ٢/٣٧٥ وحاشيتها.

(٢) ديوان النابغة، ص ( )

(٣) انظر ص ( ) من هذا البحث.

(٤) إشارة الي قوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ...) الآية ٦٩ من سورة المائدة.

(٥) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ص ٢٠٢.

(٦) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ص ١٦١.

المذهب الكوفى ومسألة الاحتجاج :

لقد حرمت الكوفة مما حظيت به البصرة من العوامل التى كان لها القدح المعلى فى ازدهار الدراسات اللغوية والنحو بصفة خاصة فبينما أقيمت البصرة في أدنى العراق مما يلى بوادي الحجار ونجد أقيمت الكوفة فى العمق من أرض العراق بعيدة عن تلك البوادى التى فصلتها عنها صحراء السماوة، ولهذا فقد كان اتصالها بالعرب الفصحاء قليلاً ولم تكن لعلماء طبقتها الأولى رحلات إلى البادية لمشافهة العرب الخلص والأخذ عنهم إلا ما كان من أمر الكسائى شيخ الطبقة الكوفية الثانية الذى ارتحل إلى البادية فأصلح لسانه وعاد بعلم غزير ساعده فى تأسيس المذهب الكوفى فيما بعد.

هذا وقد كان مجتمع الكوفة يتألف من أعراب أقل عدداً، وأضعف فصاحة من أهل البصرة، وأغلب هؤلاء من اليمانيين ، الذين لا يستند إليهم في هذا الأمر لخلاطهم الأحباش والهنود وغيرهم من التجار الذين كانوا يفدون إليهم من مختلف الأمصار[1]، هذا إلى جانب قرب الكوفة من فارس وتأثرها بالحضارة الوافدة التي أثرت في مجتمعها فأضحى أدنى فصاحة من مجتمع البصرة.

وعندما كان سوق المربد بالبصرة يموج بالفصاحة والأدب لم تفد الكوفة من سوق الكناسة القريب منها لجملة الأسباب التى قدمتها وأهمها تقاصيها عن الأعراب الفصحاء وقربها من بلاد فارس وبقايا إمارة المناذرة بالحيرة.

على أن الكوفة التى لم تحز قصب السبق في النحو قد كانت في شغل عنه بالفقه وأصوله والقراءات ورواياتها كما عنيت عناية خـــاصة برواية الشعر[2]، وإن لم تكـــن تعنى بالتثبت فيما ترويه منه حتى قال أبو الطيب اللغوى : «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلي من لم يقله وذلك بين فى دواوينهم»[3]، والسبب في ذلك علي ما يبدو أن أهل الكوفة قد ركنوا إلى جماعة من رواة الشعر مثل حماد الراوية وغيره ممن كانوا يصنعون الشعر وينسبونه إلى غير أهله، يقول أبو الطيب: «وحماد مع ذلك عند البصريين غير ثقة ولا مأمون .. قال أبو حاتم : كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الراوية وغيره، وكانوا يصنعون الشعر، ويقتنون المصنوع منه، وينسبونه إلى غير أهله»[4] هذا إلى جانب ما

(١) نشأة النحو للطنطاوى، ص ١٣٤.

(٢) المدارس النحوية لدكتور شوقي ضيف، ص ١٥٣.

(٣) المزهر للسيوطى النوع الرابع والاربعون ٢/٤٠٧.

(٤) المصدر السابق، ٢/٤٠٦.

اعترف به خلف الأحمر البصرى من التلبيس علي أهل الكوفة ولم يؤثر عنه أنه لبس علي البصريين أو روى لهم شعراً منحولا[1]. فقد قال أبوزيد: «حدثنى خلف الأحمر قال: أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فبخلوا علي به، فكنت أعطيهم المنحول وآخذ عنهم الصحيح، ثم مرضت فقلت لهم: ويلكم أنا تائب إلي الله، هذا الشعر لى، فلم يقبلوا منى، فبقى منسوباً إلى العرب لهذا السبب»[2].

وعلي هذا فقد جاءت أكثر شواهد الكوفيين إما من الضعيف الذى كانوا يتلقونه من الأعراب الثاوين في الكوفة وهم أوشاب من قبائل ليست عريقة في العروبة ولا مشهورة بالفصاحة، حتى سخر منهم البصريون فقال أبو الفضل الرياشي : «إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز.»[3] فقد جاءت شواهد الكوفيين إما من هذا الضعيف المنسوب إلي أهل الحواضر أو من الشعر المنحول الذى انتشرت روايته بينهم، وقد علم البصريون ذلك فصدفوا عن الاستشهاد به واطرحوه فقد قال أبو سعيد السيرافى: «ولا أعلم أحداً من علماء البصريين في النحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علم العرب إلا أبا زيد، فإنه روى عن المفضل الضبى.»[4] تلك العوامل التي تعود إلى طبيعة التكوين الاجتماعى والموقع الجغرافى للكوفة إلي جانب العصبية للبلد التى أرادوا أن يجعلوا لها حظاً ومكانة فى محيط الدراسات اللغوية، وما يلابس كل ذلك من اشتغالهم بالقراءات القرآنية ورواية الشعر، قد أغرى الكوفيين بالتوسع فى الرواية والتوسع فى القياس أيضا، وفى ذلك ما فيه من التحلل من القيود التي يقتضيها إحكام القواعد حتى تطرد ولا ينقض بعضها بعضاً، ذلك أن اعتبار كل مسموع والركون إلى كل ما يروى من شأنه أن يحدث اختلالاً وتضارباً فى القواعد، وقد رأينا كيف أن البصريين لا يقيمون القياس إلا على الكم الوافر من الشواهد الموثوقة المعزوة إلي قائليها، بحيث يطمئنون إلى اطراد هذا القياس ويعتبرون ما يخالفه خارجاً على إجماع لغوى فى مجاله، أما اعتداد الكوفيين بالقليل والنادر من أقوال الفصحاء، إلى جانب أقوال وأشعار المتحضرين فإنه قد أدى إلى تشويش نحوهم واضطرابه، يقول الدكتور شوقى ضيف: «وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمى المحكم موقفاً يدل على نقص فهمهم لما ينبغى للقواعد العلمية من سلامة واطراد، إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا

---

(١) نشأة النحو، ص ١٣٧.

(٢) وفيات الأعيان ترجمة أبى زيد.

(٣) الفهرست لابن النديم، ص ٨٢.

(٤) المرجع، ص ٧٧.

بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، مما خرج علي قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط. ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيراً، مما أحدث اختلاطاً وتشويشاً فى نحوهم، لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضا.»[1]

وعلى هذا الأساس من التوسع والتبسط، أجاز الكوفيون ضروباً من الأقيسة وبنوا قواعد لم يكن لها سند فى ميزان الاحتجاج، بل لقد ذهبوا أكثر من ذلك، إذ استخدموا القياس أحياناً بدون استناد إلى أى سماع ونضرب لذلك أمثلة منها:

١- تجويزهم مجئ العدد للتكرار على وزنى (فُعال) و (مفعل) ممنوعاً من الصرف للوصفية والعدل من خمسة إلى تسعة، والمسموع من العرب، وما ورد به الذكر الحكيم من ذلك من واحد إلي أربعة فقاسوا فى الباقى عليها. قال الرضى: «والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى تسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس، والسماع مفقود.»[2]

٢- تجويزهم عطف المفرد بلكن بعد الإيجاب حملاً على بل. قال الرضى: «أجاز الكوفيون مجئ لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً نحو: جاءنى زيد لكن عمرو حملاً علي بل وليس لهم به شاهد»[3]. وقال ابن هشام: «فإن قلت: قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت: لكن عمرو لم يقم، وأجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف ، وليس بمسموع.»[4]

٣- أجازوا تثنية أجمع وجمعاء، وتوابعهما قياساً على جمعهما. قال الرضى: «وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع.»[5]

٤- تجويزهم الجزم بكيف مطلقاً. يقول الرضى: «والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياساً ولا يجوزه البصريون إلا شذوذاً.»[6]

---

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف، ١٦١.
(٢) شرح الكافية فى النحو للرضى ٤١/١.
(٣) المصدر السابق ٣٧٩/٢.
(٤) مغنى اللبيب لابن هشام ٣٢٢/١.
(٥) الكافية فى النحو للرضى ٣٣٤/١.
(٦) المصدر السابق ١١٧/٢.

وبناءً على ما تقدم فإننا نخلص إلي أن الفريقين قد اختلفا حول مسألة الاحتجاج وتباينت مواقفهما إزاء كثير من مقومات هذه المسألة وذلك كما يلى.

أولاً : تشدد البصريون فيما يتعلق بفصاحة العربى الذى تؤخذ عنه اللغة والشعر فلم يأخذوا إلا عن الأعراب المشهود لهم بالفصاحة من الذين لم تؤثر عليهم الحضارة ومخالطة العجم وأما الكوفة فقد تساهلت فى هذه الناحية فأخذوا عن الأعراب الذين قطنوا الحواضر وخالطوا العجم.

ثانياً : تشدد البصريون فى توثيق مصادرهم اللغوية فلم يقيموا قياساً أو يبنوا قاعدة إلا على الأقوال الفصيحة معزوةً إلى قائليها. أما الكوفيون فقد تساهلوا في هذه الناحية فلم يستوثقوا من شواهدهم بل ركنوا إلى كل مسموع حتي لو اعترف قائله بأنه منحول كما جاء في رواية أبى زيد عن خلف الأحمر[1].

ثالثاً : تشدد البصريون في القياس فاشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية علي ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرةً كثرةً فياضة تطمئن إلى اطراد القاعدة المبنية عليها. وأما الكوفيون فقد تساهلوا في هذا الأمر فبنوا قواعدهم واستمدوا أقيستهم من الشاهد الواحد والشاهدين كما سبق أن أشرت.

إن هذه المواقف المتباينة التي بلغت في جانب التشدد لدي البصريين، درجة قصروا معها الشواهد الكثيرة على السماع، كما هو الحال في شواهد وقوع المصدر المنكر حالاً، وشواهد عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، كما بلغت فى جانب التساهل لدى الكوفيين درجة استخدموا فيها القياس أحياناً بدون استناد إلى سماع، هذه المواقف وإن كان الحق يميل في كثير منها، إلى جانب البصريين إلا أنها على وجه العموم لم تكن موفقة فى كثير من الأحيان إما لفرط التشدد أو لفرط التساهل وكان الأجدى للدرس اللغوى أن تتقارب هذه المواقف إلى توسط فى المنهجين يخدم اللغة ويعود بالنفع على الدارسين.

---

(١) انظر ص ( ) من هذا البحث.

الفصل الثالث

أسباب الصراع بين النحاة والقراء

المبحث الأول : تلقي القرآن من طريق الرواية.

المبحث الثاني : ضوابط القياس في النحو العربي.

المبحث الثالث : تخطئة القراءة المخالفة للقياس.

المبحث الرابع : مصطلح القراءات الشاذة.

المبحث الأول

تلقي القرآن عن طريق الرواية

القرآن الكريم كتاب هداية ودعوة، أنزله الله تعالي بأشرف لسان وسمّاه مبيناً، فقال عز من قائل : ﴿وإنه لتنزيل رب العلمين، نزل به الروح الأمين، علي قلبك لتكون من المنذرين، بلسان عربي مبين وإنه لفي زبر الأولين﴾[1] ولقد أودع الله سبحانه وتعالى في هذا اللسان العربي مقوّمات الإبانة عن مكنونات آي الذكر الحكيم، من المعاني والإشارات التي تخاطب العقل والوجدان، بكل ما تقتضيه طبيعة الدعوة والهداية، وهي مؤثرات لغوية لها دلالاتها التي تؤديها في سياق الكلام، وقد تتمثل في مقادير المدود وبعض الحركات والسكنات، مما لا يتسنّي للكتابة أن تؤديه أو تعبر عنه مهما بلغت من الدقّة والوضوح[2]. واللغة العربية مليئة بمثل هذه المزايا التي جعلت العرب يعولون - في عهودهم السابقة - علي الحفظ والاستظهار، لا سيما وأنهم كانوا حريصين علي حفظ آثارهم اللغوية بصورة لم تكن في غيرهم من الشعوب، وذلك لحرصهم علي تمثّل هذه المآثر المبثوثة في آثارهم اللغوية من شعر، وحكم وأمثال وطرائف، ولشدة تأثرهم بهذه اللغة، وتذوقهم لسحر بيانها وجمال نسقها.

ولما سطع عليهم نور القرآن الكريم، ألهاهم عما كانوا فيه من الكلف برواية الشعر وغيره، وأخذهم بجماله وقوة إعجازه، وتأثيره في النفوس بغض النظر عما يدعو إليه من قيم دينية وأسس عقدية، وليس أدلّ علي ذلك من تأثر الوليد بن المغيرة بالقرآن الكريم الذي وصفه بأنه له حلاوة وعليه طلاوة وأنه يعلو ولا يعلى عليه.

إن هذه الإبانة التي ذكرها الحق تبارك وتعالي، والتي تمثل جانباً من أعجاز القرآن الكريم، وتحدث آثاراً كبيرة في نفوس التالين للذكر الحكيم لا يمكن أن يعوّل في نقلها علي شئ سوي الرواية والمشافهة، التي تكفل السلامة لكافة مزايا هذا النص المقدّس، ولهذا فقد كانت الرواية هي الطريق الأوحد لتحمّل القرآن الكريم. قال السيوطي : «وأوجه التحمّل عند أهل الحديث : السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه، والسماع عليه بقراءة غيره، والمناولة، والإجازة، والمكاتبة، والوصية، والإعلام، والوجادة. فأما غير الأولين فلا يأتي هنا»[3] أي إن تحمل القرآن الكريم محصور في روايته بالمشافهة بالسماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه، وذلك لأن في القراءة أموراً لا تحكم إلا بالمشافهة، إذ إن المطلوب هو التحقق من ألفاظ القرآن الكريم كما أنزلها الله سبحانه وتعالي، وذلك بمقتضي أن يسمع الشيخ من المتلقي عليه سماعاً، لضمان تمكّنه من الاداء كما ينبغي أن تكون عليه القراءة.

١/ سورة الشعراء، آيات رقم (١٩٢-١٩٦)

٢/ مناهل العرفان للزرقاني ١/ ٣٦٩

٣/ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٣١١.

ورغم مقدرة الصحابة رضوان الله عليهم - علي أداء كلمات القرآن الكريم كما سمعوها من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، لنزول القرآن الكريم بلغتهم، إلا أن كثيراً من الآثار قد تواترت علي سماع النبي صلّى الله عليه وسلّم لقراءتهم، فقد روي البخاري عن الأعمش قال حدثني إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال لي النبي صلّى الله عليه وسلّم : «اقرأ عليّ القرآن. قلت : آقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال : إني أحب أن أسمعه من غيري»[1]

وقد كان عليه الصلاة والسلام يستمع إلى قراءة أبي موسي الأشعري رضي الله عنه، ففي البخاري أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال له : «يا أبا موسي لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داوود»[2] ولعلنا نلحظ في كل ذلك شيئاً من مقتضيات المشافهة، فمحبة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سماع القرآن من غيره، قد تعني ضمن ما تعني الاطمئنان إلى طريقة الأداء.

والأهم من ذلك كله أن جبريل عليه السلام كان يعارض رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بالقرآن، كما جاء في حديث مسروق عن عائشة رضي الله عنها[3] : وبهذا تتكامل الحلقات في مشافهة القرآن الكريم، لتكون هي الأصل والأساس في تعلّمه وتعليمه.

هذا، ولقد تمالأت عوامل أخري مع ما أسلفت، علي جعل الرواية أمراً لا مناص منه، في تلقي القرآن الكريم، بل ليس من سبيل آخر لنقل القرآن الكريم سواها، ومن هذه العوامل التي تبين أهمية الرواية :

١ - كيفية معرفة حدود الآية :

قال السخاوي في جمال القراء : «والآية في العربية : الدلالة علي الشئ والعلامة، وسميت آيات القرآن بذلك، لأنها علامات وشواهد ودلالات علي صدق النبي صلّى الله عليه وسلّم، وعلي الحلال والحرام، وسائر الأحكام»[4]

وقال الجعبري : «حد الآية : قرآن مركب من جمل ولو تقديراً، ذو مبدأ أو مقطع مندرج في سورة وأصلها العلامة». وقال غيره : «الآية طائفة من القرآن، منقطعة عما قبلها وما بعدها» .قال أبو عمرو الداني : «لا أعلم كلمة هي وحدها آية إلا قوله ﴿مدهامّتان﴾[5] وقال غيره : «بل فيه غيرها : مثل ﴿والنجم﴾، ﴿والضحى﴾، ﴿والعصر﴾ وكذا فواتح السور عند من عدها»[6]

١/ صحيح البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب ٦٠١ - ٦/ ٦٠٠

٢/ صحيح البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب ٦٠٠ - ٦/ ٦٠٠

٣/ انظر ص (٢٧) من هذا البحث.

٤/ جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ١/ ١٨٨

٥/ سورة الرحمن آية رقم (٦٤)

٦/ يراجع في هذا الموضوع الإتقان للسيوطي ١/ ٢٠٨، ٢٠٩

ذلك ما كان من أمر دلالة الآية من القرآن وأما معرفة حدود الآية فإنه أمر توقيفي تلقاه الصحابة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. قال السيوطي : «قال بعضهم : الصحيح أن الآية إنما تعلم بتوقيف من الشارع كمعرفة السورة. قال : فالآية طائفة من حروف القرآن علم بالتوقيف انقطاعها. يعني عن الكلام الذي بعدها في أول القرآن، وعن الكلام الذي قبلها في آخر القرآن، وعما قبلها وما بعدها في غيرها، غير مشتمل علي مثل ذلك. قال : وبهذا القيد خرجت السورة».

وقال الزمخشري : الآيات علم توقيفي لا مجال للقياس فيه، ولذلك عدّوا ﴿الم﴾ آية حيث وقعت، و﴿المص﴾ ، ولم يعدّوا ﴿المر﴾ و ﴿الر﴾ . وعدوا ﴿حم﴾ آية في سورها و ﴿طه﴾ و ﴿يس﴾ ولم يعدوا ﴿ طس﴾.

قلت : ومما يدلّ علي أنه توقيفي : ما أخرجه أحمد في مسنده من طريق عاصم بن أبي النجود، عن زرّ، عن ابن مسعود قال : أقراني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سورة من الثلاثين من آل (حم) قال : يعني الأحقاف. وقال : كانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين وقال ابن العربي : ذكر النبي صلّى الله عليه وسلّم أن الفاتحة سبع آيات، وسورة الملك ثلاثون آية»[1]

وبالنظر إلى ما يتوقف علي تحديد الآية من أمور فقهية، مثل اعتبارها فيمن جهل الفاتحة، فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات إذا أراد الصلاة. ومنها اعتبارها في خطبة الجمعة والعيدين وغيرها، فإنه يجب في الخطبة قراءة آية كاملة، ولا يكفي جزء منها[2]، لكل هذه الاعتبارات وغيرها ترك تحديد الآية إلى الشارع الحكيم. وأما ما وقع من اختلاف عدد الآي في القرآن الكريم، فإن مردّه إلى أن النبي صلّى الله عليه وسلّم كان يقف علي رؤوس الآي للتوقيف، فإذا علم مكان رأس الآية، وصل لاستكمال الكلام، لأن من الآيات ما ينتهي إلى تمام الكلام، ومنها ما ينتهي في أثناء الكلام، فعندما يواصل صلّى الله عليه وسلّم القراءة يعتقد بعضهم أن ما وصله ليس بفاصلة[3]، في حين أنه يكون وقف عند الفاصلة لتعلم، ثم يواصل لإتمام الكلام.

وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا مجال للقياس أو الاجتهاد أو الرأي، في تحديد حدود الآيات والسور، إذ لو كان الأمر يحتمل ذلك لحمل الشئ علي نظيره، ولو كان الأمر بالقياس لكان حكم المثلين واحداً، وكما مرّ فإنهم اعتبروا ﴿المص﴾ آية ولم يعتبروا ﴿الر﴾ آية. واعتبروا ﴿يس﴾ آية، ولم يعتبروا ﴿طس﴾ آية، علي الرغم من المماثلة بين كل طائفتين ، مما يقف شاهدا على ان المعول عليه فى تلقى القرآن هو الرواية .

١/ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٠٩. ٢١٠ مرجع سابق

٢/ المرجع السابق ١/ ٢١٨

٣/ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٢١٠

٣- مزايا الرسم العثماني :

إن أهم ميزة للرسم العثماني هي ربطه الوثيق بين القرآن الكريم والرواية، إذ لا يتسني للمطّلع علي هذا الرسم أن يتوصل إلى النطق السليم بالكثير من كلماته، إلا إذا شافَه من شُوفِه بها من قبل، فلابد حينئذ من الرواية، ونذكر من مزايا هذا الرسم في هذا الجانب ما يلي :

١- الدلالة علي القراءات المتنوعة في الكلمة الواحدة، فإذا كانت الكلمة تحتمل قراءتين أو أكثر، كتبت بصورة تحتمل القراءتين أو القراءات، وذلك بتطبيق قواعد الرسم العثماني المتمثلة في الحذف والزيادة، والبدل وغيرها، فإذا كان الحرف لا يحتمل إلا قراءة واحدة جئ بحرف غير الأصلي، وذلك ليعلم جواز القراءة به، وبالحرف الذي هو الأصل، وإذا لم يكن في الكلمة إلا قراءة واحدة بحرف الأصل رسمت به[١].

هذا، وقد كتبت بهذا الرسم كلمات تحتمل أربعة أوجه من القراءة، مثل قوله تعالي : ﴿إن هذان لساحران﴾[٢] فقد كتبت هكذا : ﴿إن هذ ن لسحر ن﴾ فاحتملت القراءات التالية :

أ/ قراءة نافع ومن معه بتشديد نون «إنّ» وتخفيف نون «هذان» بالألف. ﴿إنّ هذان لساحران﴾

ب/ قراءة ابن كثير بتخفيف نون (إن) وتشديد نون (هذان) بالألف. ﴿إن هذان لساحرانّ﴾

ج/ قراءة حفص بتخفيف النون في (إن) و (هذان) بالألف. ﴿إن هذان لساحران﴾

د/ قراءة أبي عمرو بتشديد النون في (إن) وتخفيف النون في (هذين) بالياء[٣] ﴿إنّ هذين لساحران﴾

فهذا الرسم جعل هذه الآية محتملة لأربع قراءات مختلفة، ولا سبيل لمعرفتها إلا عن طريق الرواية.

٢- حمل الناس علي تلقي القرآن الكريم من صدور الرجال مشافهة، من غير أن يركنوا إلى الرسم، الذي جاء غير مطابق للنطق، وقد كفل هذا الأمر فائدتين جليلتين هما :

أ/ التحقق من نطق ألفاظ القرآن الكريم، وطريقة أدائه، وتجويده، حيث لا يمكن معرفة هذه الأمور علي وجه اليقين من المصحف، ولا يمكن للكتابة مهما بلغت من الدقة، أن تعبر عن هذه الصفات الصوتية، وهذه المعايير المحكمة للأداء، فقد يخطئ الكاتب، وقد تخفي علي القارئ أحكام التجويد، كالقلقلة

١/ يراجع في ذلك مناهل العرفان للزرقاني ١/ ٣٦٦ وما بعدها.

٢/ سورة طه آية رقم (٦٣)

٣/ السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٤١٩ مرجع سابق

بدرجاتها المختلفة، والإظهار والإدغام، والرّوم، والإشمام، وغير ذلك من الأمور التي لا يمكن التوصل إليها إلا بالمشافهة.

أضف إلى ذلك قراءة فواتح السور الكريمة مثل ﴿كهيعص﴾ [1] و ﴿حم، عسق﴾[2] و ﴿طسم﴾[3] وذلك لتفاوت مقادير المدود وأحكامها بين هذه الحروف، إذ إن بعضها يمدّ ست حركات وهي حروف ثمانية يجمعها قولهم (عسلكم نقص) وهي العين، والسين، واللام، والكاف، والميم، والنون، والقاف، والصاد. وبعضها يمد مداً طبيعياً حركتين، ويجمعها قولهم (حي طهر) الحاء، والياء، والطاء، والهاء، والراء، خمسة أحرف. وبعضها لا يمد أصلاً وهو الألف[4]. فهذه الأمور من أحكام التجويد، لا تدرك إلا بالرواية والمشافهة.

ب/ والفائدة الثانية هي اتصال سند القرآن الكريم برسول الله صلّى الله عليه وسلّم، عندما يكون التلقي ثقة عن ثقة وإماماً عن إمام، فإن في ذلك نوعاً من التوثيق لهذا النص الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[5].

أهمية الرواية عند القراء :

لقد أسس القراء ضابطهم لقبول القراءة علي أركان ثلاثة هي :

موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحة السند[6]. ولقد عقب ابن الجزري علي الضابط المذكور بقوله : «وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية؛ فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدي بهم علي قبولها..»[7] فالذي يتأكد لنا من ذلك أن القراء، إنما يعوّلون علي صحة الإسناد، والتلقّي عن طريق الرواية، قبل أي اعتبار آخر، بل لقد أشار بعضهم إلى أن التواتر في نقل القرآن الكريم، ينفي

١/ سورة مريم الآية رقم (١)
٢/ سورة الشوري آية رقم (١، ٢)
٣/ سورة القصص آية رقم (١)
٤/ البرهان في تجويد القرآن للشيخ محمد صادق قمحاوي ص ٦٨
٥/ مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١/ ٣٦٩
٦/ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٩
٧/ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ١٠

الحاجة إلى أى ركن آخر من أركان القراءة المذكورة بالضابط المشهور عندهم، وذلك لأن صحة الإسناد تعود بهذا النص إلى أساس أقوي من أي أساس آخر، بنى عليه النحاة قواعدهم التي بنوها علي استقراء قد يثبت لهم به وجه من العربية وتخفي عنهم وجوه أخري.

وعلي هذا جري العمل، فقد أنكر كثير من النحاة قراءات ثابتة، لم يلتفت أئمة القراءة إلى إنكارهم، بل أجمع هؤلاء الأئمة علي قبولها، كما أجاز بعض النحاة وجوهاً في القراءة يسوغها القاس فلم يؤخذ بها، ومن ذلك :

١- في قوله تعالي : ﴿وقيله يارب﴾[١] قراها عاصم وحمزة بكسر اللام والهاء عطفاً علي ﴿الساعة﴾ في قوله تعالي ﴿وعنده علم الساعة﴾ [٢] والتقدير : وعنده علم قيله، أي قول محمد أو عيسي عليهما الصلاة والسلام، ونصبها الباقون من القراء الأربعة عشر بفتح اللام وضم الهاء، عطفاً علي محل الساعة. أي: وعنده أن يعلم الساعة، ويعلم قيله وكذا وكذا[٣]. أو عطفاً علي (سرّهم ونجواهم)[٤].

قال الفراء : «ولو قال قائل : وقيله رفعاً كان جائزاً»[٥] ولم يقرأ بالرفع واحد من السبعة، أو العشرة أو الأربعة بعدهم[٦] وإنما جاء ذلك في قراءة شاذة عن أبي قلابة وقتادة والحسن[٧].

فالرواية والنقل جاءا بالكسر والنصب للام (قيله) وقد أجاز القياس رفعه، إلا أن الرفع لم يرد في قراءة ثابتة كما رأينا وإنما ورد في قراءة شاذة.

١/ سورة الزخرف آية رقم (٨٨)
٢/ سورة الزخرف آية رقم (٨٥)
٣/ إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٢/ ٤٦٠، ٤٦١ مرجع سابق
٤/ سورة الزخرف آية رقم (٨٠)
٥/ معاني القرآن للفراء ٣/ ٨٣ والنشر لابن الجزري ٢/ ٣٧٠
٦/ إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٢/ ٤٦٠، ٤٦١ مرجع سابق
٧/ القراءات الشاذة لابن خالويه ص ١٣٦ مرجع سابق

٢- في قوله تعالى ﴿وقل سلام فسوف يعلمون﴾[١] قال الفراء : « رفع سلام بضمير عليكم وما أشبهه، ولو كان : وقل سلاماً كان صوابا »[٢]

ولم يقرأ بما أجازه الفراء - قياساً - أحد من السبعة أو العشرة أو الأربعة بعدهم [٣].

هذا شئ من الأمثلة الكثيرة في القرآن الكريم، والتي تدل علي أن القراءة قد جرت علي الرواية والأثر ولم يؤخذ فيها بما يجيزه القياس، ولهذا قال ابن الجزري : «ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه، كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت، رضي الله عنهما من الصحابة. وعن ابن المنكدر، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبدالعزيز، وعامر الشعبي، من التابعين أنهم قالوا : القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، فاقرأوا كما علمتموه، ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت، لقرأت حرف كذا، كذا. وحرف كذا، كذا)[٤].

فهؤلاء أئمة لهم باع في علم العربية، لم يجيزوا لأنفسهم الأخذ بالقياس المطلق. وإنما التزموا بالرواية التزاماً صارماً يشي به إشارتهم إلى ما يجيزه القياس من القراءة، لولا التزامهم بما تلقوه عن أشياخهم عن طريق الرواية.

وكذلك الصحابة، رضوان الله عليهم والتابعون، يؤكدون علي ضرورة الاتباع في أمر القراءة، بما جاء عن السلف، وعدم الالتفات إلى شئ سواه، ولذلك منع ابن الجزري وغيره من الأئمة القراءة بالقياس المطلق، كما جاء في صدر كلمته السابقة.

عدم تشكيل المصحف لم يؤثر علي الرواية :

لقد كتب الصحابة رضوان الله عليهم المصاحف خلواً من النقط ولا تشكيل في بادئ الأمر، معوّلين علي الرواية والمشافهة، التي يتحدد بناءً عليها كنه الكلمة، أن كانت تحتمل عدة أوجه للنطق. وعلي الرغم من وجود وجوه للقراءة تجيزها اللغة، ويحتملها رسم المصحف، إلا أن أحداً من القراء لم يقرأ بها ومن ذلك :

١/ سورة الزخرف آية رقم (٨٩)

٢/ معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ٣/ ١٠ ط دار السرور بيروت بدون تاريخ

٣/ إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٢/ ٤٦١ والنشر لابن الجزري ٢/ ٣٧٠

٤/ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ١٧

١- قوله تعالي : ﴿وقرآناً فرقناه لتقرأه علي الناس علي مكث...﴾[١] فإن اللغة تجيز تثليث الميم في (مكث) قال في القاموس : (المكث مثلثاً ويحرك)[٢]، ورسم المصحف يحتمل الأوجه الثلاثة، لا سيما وأن المصحف لم يكن منقوطاً ولا مشكولاً، ورغم ذلك فإنه لم يؤثر عن القراء غير وجه واحد، هو ضم الميم[٣] التي أجمع القراء علي ضمها، مما يؤكد عدم اعتبار أي شئ لديهم سوي الرواية والأثر والاتباع.

٢- في قوله تعالي : ﴿علي أبصارهم غشاوة﴾[٤] في سورة البقرة وقوله تعالي : ﴿وجعل علي بصره غشاوة﴾[٥] في سورة الجاثية.

وردت كلمة (غشاوة) في رسم المصحف. بحذف الألف في الموضعين، ورغم ذلك فقد أجمع القراء علي كسر الغين، وفتح الشين، مع إثبات الألف في سورة البقرة. ثم اختلفوا في سورة الجاثية حول ذات الكلمة فبعضهم قرأ بفتح الغين وسكون الشين بلا ألف (غشوة) وهم حمزة والكسائي وخلف، ووافقهم الأعمش في إحدي قراءتيه. وقرأ بقية الأربعة عشر بكسر الغين مع الألف بعد الشين المفتوحة[٦]، وهما لغتان في هذه الكلمة، بمعني غطاء. فلو قرئ موضع البقرة بفتح الغين وسكون الشين، لصحّ في اللغة والمعني، ولكن أحداً لم يقرأ بهذه القراءة في هذا الموضع.

إذن فإن تجرد المصاحف من التشكيل، لم يؤثر علي تحري الدقة في الرواية والاتباع؛ ولو لا ذلك، لوجدنا القراءة تقرأ علي ما تجيزه اللغة من الحركات، لا سيما إذا عرفنا أن القراءات تليت ورويت قبل كتابة المصاحف، فهي أصل والرسم تابع لها، وقد رأينا، أن الرواية التي نقلت بها هذه القراءات ، لم تتأثر في كافة الظروف، حتي تلك التي يجيز فيها قياس العربية واحتمالات الرسم، وجوهاً أخري لم ترد بها الرواية.

تحري الدقة والضبط في التلقي والنقل :

لقد اختلف القراء في اختلاس كسرة الهمزة وإسكانها من : (بارئكم)، وكذلك اختلفوا في اختلاس

١/ سورة الإسراء آية رقم (١٠٦)

٢/ القاموس المحيط للفيروزآبادي (فصل الميم باب الثاء) ١/ ١٨١ مرجع سابق

٣/ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٦/ ٨٦ مرجع سابق

٤/ سورة البقرة آية(٧)

٥/ سورة الجاثية آية رقم (٢٣)

٦/ إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٢/ ٤٦٧

ضمة الراء وإسكانها من : (يأمركم، وتأمرهم، ويأمرهم، وينصركم، ويشعركم) حيث ورد ذلك. فقرأ أبو عمرو بن العلاء بإسكان الهمزة والراء تخفيفاً، ورد ذلك عنه، وعن أصحابه من أكثر الطرق، واختاره الحافظ الداني في رواية الدوري[1]

ورغم ذلك، فقد طعن أبو العباس المبرد في الإسكان ومنعه. وزعم أن قراءة أبي عمرو ذلك لحن، وقد روي عن سيبويه أنه قال : إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو، لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكن[2]. يقول ابن الجزري : «وذلك ونحوه مردود علي قائله، ووجهها في العربية ظاهر غير منكر، وهو التخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجري المتصل من كلمة، نحو إبل وعضد وعنق. علي أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمهم) ونحوه، وعزاه القراء إلى تميم وأسد، مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً، بل أجازه وأنشد عليه.

اليوم أشرب غير مستحقب * إثماً من الله ولا واغل[3]

ولكنه قال «القياس غير ذلك. وإجماع الأئمة علي جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل علي جوازه هنا»[4]

هذا الإسكان الذي أنكره المبرد، واستبعد سيبويه روايته، قد ظهر وجهه في العربية، وقد رواه ثقة ضابط عن علم من أعلامها، روي ذلك عنه، وروي ما هو أكثر دقة، يقول الحافظ الداني : «قالت الجماعة عن اليزيدي إن أبا عمرو كان يشم الهاء من ﴿يهدي﴾ والخاء من ﴿يخصّمون﴾ شيئاً من الفتح. قال وهذا يبطل قول من زعم أن اليزيدي أساء السمع»[5] في أشارة إلى ما توهّمه سيبويه، من أن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو لأنه اختلس الحركة فظنّ أنه سكّن. فإذا كان الراوي قد حكي أشمام شئ من الفتح في ﴿يهدّي﴾ و﴿يخصّمون﴾ والفتح أخف الحركات، وهو لا يتبعّض[6]، فكيف يعجز هذا الراوي عن ضبط ما يتبعّض من هذه الحركات، لقوته كالرفع والخفض؟ قال الحافظ الداني : «ويبين ذلك ويوضح صحته أن ابنه، وأبا حمدون، وأبا خلاد، وأبا عمر، وأبا شعيب، وابن شجاع، رووا عن أبي عمرو إشمام الراء من (أرنا) شيئاً من الكسر،

١/ النشر لابن الجزري ٢/ ٢١٢
٢/ المصدر السابق ٢/ ٢١٣
٣/ الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٠٤
٤/ النشر لابن الجزري ٢/ ٢١٢. ٢١٣
٥/ المصدر السابق ٢/ ٢١٤
٦/ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٢١٤

قال : فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحاً، لكانت روايته في ﴿أرنا﴾ ونظائره كروايته في : ﴿بارئكم﴾ وبابه سواء، ولم يكن يسوغ السمع في موضع، ولا يسيئه في آخر مثله. هذا مما لا يشك فيه ذو لبّ ولا يرتاب فيه ذو فهم)[1]. وبهذه الحجج الدامغة والبراهين الساطعة، يتأكد لنا بلا أدني ريب مدي دقة أولئك القراء ورواتهم، في تحمّل القراءات وتناقلها، علي الوجه الذي جاءت به في الأصل، ونزلت به من السماء. كما يتأكد أن القراء يؤثرون الرواية والأثر، علي القياس مهما كان سبيله، بل كانوا يردون القراءات التي لم ترد عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وإن وافقت الرسم وصحت في القياس، فالقراء سنة متّبعة تجري علي الروايات الموثقة، والأسانيد الثابتة، والنقل والتوقيف والتلقي والسماع. فهذا يحي بن يعمر، لم يمنعه بطش الحجاج بن يوسف أن يردّ قراءته في قوله تعالي : ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبّ إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتي يأتي الله بأمره والله لا يهدى القوم الفاسقين﴾[2] فقد قرأ الحجاج ﴿أحبّ﴾ بالرفع فاستدرك عليه يحي بن يعمر، قال أبو حيان : (ولحنه يحي بن يعمر وتلحينه إياه ليس من جهة العربية، وإنما هو لمخالفة إجماع القراء والنقلة، وإلاّ فهو جائز في علم العربية، علي أن يضمر في كان ضمير الشأن ويلزم ما بعدها بالابتداء والخبر، وتكون الجملة في موضع نصب علي أنها خبر كان)[3] ولم تقم للحجاج حجة بما تجيزه العربية.

وهذا أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة، كان له مذهب في النحو، واختيار في القراءة إلا انه لم يكن ليتعدى ما نقله عن شيوخه، ولو خالف ذلك مذهبه النحوي[4].

والدليل علي ذلك أنه انفرد بإدغام الراء في اللام من قوله تعالي : ﴿واستغفر لهم﴾[5] و ﴿واصطبر لعبادته﴾[6] و ﴿ويغفر لكم﴾[7] وما شاكل ذلك في القرآن الكريم، ذلك مع أن مذهبه النحوي البصري لا يجيز إدغام الراء في اللام، فقد ذكر ابن خالويه أن سيبويه والبصريين لا يجيزون ذلك لسبب التكرير في

١/ النشر في القراءات العشر لابن الجوزى ٢٧/ ٢١٤

٢/ سورة التوبة آية رقم (٢٤)

٣/ البحر المحيط لابي حيان الأندلسي ٥/ ٢٢، ٢٣ مرجع سابقاً.

٤/ أنظر ص١٢٤من هذا البحث

٥/ سورة آل عمران آية رقم (١٥٩)

٦/ سورة مريم آية رقم (٦٥)

٧/ سورة آل عمران آية رقم (٣١)

الراء، يقول : «فكانه إذا أدغمه فقد ادغم حرفاً مشدداً نحو ﴿مسّ سقر﴾[1] و﴿أحلّ لكم ما وراء ذلكم﴾[2] وإدغام المشدد فيما بعده خطأ بإجماع»[3] ورغم ذلك فقد آثر أبو عمرو الرواية علي مذهبه النحوي، وقد استنكر النحاة لدواعي القياس، قراءة أبى عمرو بإسكان الهمزة من باب ﴿بارئكم﴾ والراء من ﴿يأمركم﴾ و(تأمرهم) كما مرّ، فرجحه الحافظ أبو عمرو الداني؛لأنه الأصح في النقل والأكثر في الأداء، ولذلك اختاره وأخذ به[4] ثقة بما ألفوه من دقة القراء في الأداء وأمانتهم في النقل، يقول ابن الجزري : «فإن من زعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرأون وعنه منزّهون»[5]

هذا وقد وقف الإمام أبو بكر أحمد بن موسي بن العباس بن مجاهد شيخ القراء في عصره - وقفة سجلها له التاريخ، في وجه مقرئ مشهور هو محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم العطار، الذي زعم أن كل ما صحّ له وجه في العربية، لحرف من حروف القرآن المدوّنة في المصحف العثماني، تجوز القراءة به في الصلاة وغيرها، مما أداه إلى أن يقرأ بحروف تخالف إجماع القراء والرواة، معولاً علي موافقة العربية، دون الرواية والأثر، مثل قراءته للآية الكريمة ﴿فلمّا استيئسوا منه خلصوا نجيّاً﴾[6] التي كان يقرؤها : ﴿خلصوا نجباء﴾ إلى غير ذلك من صور التصحيف والتحريف لكلمات القرآن الكريم واستخراج وجوه بعيدة لها، مع مخالفتها للرواية، فرفع ابن مجاهد أمره إلى الحكام، فعقد له مجلس حضره القضاة والقراء ببغداد، وسئل عن أسس مذهبه في القراءة فلم يجد جواباً وأذعن بالتوبة من بدعته وترك ما كان عليه[7].

تلك كانت شواهد علي أن الأمة قد تواضعت علي اعتماد الرواية سبيلاً لتلقي القرآن الكريم ، إذا صح بها الإسناد الذي هو الأصل الأعظم والركن الأقوم،والرواية إذا ثبتت بهذا الاعتبار لم يردها قياس ولا اجتهاد، لانه لا سبيل إلى إنكارها، وقد تلقت الأمة بالقبول كثيراً من القراءات التي تخالف القياس النحوي الذي ليس له سلطان علي ما صحّ أنه قرآن في كتاب الله.

١/ سورة القمر آية رقم (٤٨)

٢/ سورة النساء آية رقم (٢٤)

٣/ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ص ١٢ مرجع سابق

٤/ النشر لابن الجزري ٢/ ٢١٣

٥/ المصدر السابق ٢/ ٢١٤

٦/ سورة يوسف آية رقم (٨٠)

٧/ يراجع في ذلك مقدمة التحقيق لكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٩ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ١٧ مرجع سابق

المبحث الثاني

ضوابط القياس فى النحو العربي

نشأة القياس والحاجة إليه :

نشأ القياس فى البيئة العربية الإسلامية بسيطاً أول الأمر، لا يعدو أن يكون حمل شئ على آخر لمشابهة بينهما، أو حكم يجمعهما، ولقد بدأ القياس اللغوى على هيئة ملاحظات للظواهر اللغوية، التى ينتظمها قانون جامع، مما أدى إلى بعث فكرته الأساسية التى تقوم على مبدأ محاكاة المسموع من كلام العرب، ذلك أن اللغة إنما وضعت ليعبر بها الإنسان عما يدور فى نفسه، من المعانى الكثيرة التى تتجدد وتتعدد، مع تجدد الحياة، وتعدد أحوال الإنسان. ومما يتناسب مع طبيعة النشأة، أن ما وضع من ألفاظ اللغة فى أطوارها الأولي، لم يكن بالوفرة التى تستجيب لكل هذه المعانى، بل تم وضع جزء من الألفاظ للدلالة على بعض المعانى والمسميات، ثم توصلوا للدلالة على بقية المعانى وما يستجد منها عن طريق القياس، الذى دعت إليه ضرورة التعبير عن الأغراض والمعانى المتجددة التى يستحيل وضع لفظ لكل منها[1]. فالقياس إذن، عملية فكرية يتوسل بها الإنسان إلى توسيع دائرة اللغة، واطراد نظامها وأحكامها.

ومع بدايات الدرس النحوى ارتقى مفهوم القياس، واتخذ وضعاً جديداً مرتبطاً بمتطلبات هذا الدرس، الذى بدأ مستغلقاً كما توحى بذلك عبارة محمد بن سلام الجمحى، فلما جاء عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى، تفتحت له أكمامه، فقد نص على ذلك بعد أن ذكر رجال الطبقة الأولى من نحاة البصرة من تلاميذ أبى الأسود الدؤلى، نصر بن عاصم، ويحى بن يعمر، ميمون الأقرن، وعنبسة بن معدان الفيل، وغيرهم يقول محمد بن سلام : «ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى، وكان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقى بعده بقاءً طويلاً، وكان ابن أبى إسحاق أشد تجريداً للقياس وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها»[2].

فابن سلام يؤكد هنا أن ابن أبى إسحاق هو أول من وسع النحو، فكأنه شقه ووسعه بعد أن كان مغلقاً لم تتضح مسائله، وبهذا يكون ابن أبى إسحاق أول من تطرق للبحث الجاد فى هذه المسائل، التى تكشفت له بواطنها، لينفذ إلى فكرة القياس اللغوي، التى يؤكد إدراكه لها وبصره بها قول يونس الذى نقله محمد بن

١/ القياس فى اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين ص ٢٣، ٢٤ طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة ، ١٣٥٣هـ.

٢/ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى ١/ ١٤ مرجع سابق.

سلام الجمحي[1] فقد نص ابن أبي إسحاق على مسألة القياس وما تقتضيه من اطراد في الاستعمال، فالأمر على ما يبدو كان واضحاً جلياً لديه، وإن كان في معناه البسيط الذي لا يتجاوز محاكاة كلام العرب واتباع أساليبهم، يقول ابن سلام : وسمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه قال : هو والنحو سواء، أي هو الغاية، قال : فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال : «لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك به، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر نظرهم، كان أعلم الناس»[2] فكما يتضح من هذا أن ابن أبي إسحاق لم تتوفر له المعرفة الواسعة والبحث المستفيض، الذي توفر للطبقات التالية له من الذين نظروا في علم من سبقوهم، ووسعوه ولكن ابن أبي إسحاق كان له فضل السبق في التنبيه إلى مسأله القياس وبيان علل النحو وبسط مسائله.

لقد كان قياس النحاة الأوائل، مبنياً في كثير من الأحيان على استقراء ناقص، ولهذا فقد اطرح بعضه من جاء بعدهم من رجال الطبقة التالية، فمن ذلك ما روى عن خالد الحذاء انه قال : «سالت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية، كيف تقرأ ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾[3] فلم ينوّن، فأخبرته أن عروة ينوّن - يعني في الوصل - فقال : بئس ما قال، وهو للبئس أهل، فاخبرت عبد الله بن أبي إسحاق بقول نصر بن عاصم فما زال يقرأ بها حتى مات»[4] فقد شدد نصر بن عاصم النكير على من قرأ بالتنوين، إذ القياس عنده أن تحذف النون اذا ما لقيت ساكناً، فهو يلحقها بحروف المد في هذا الحكم، والتنوين نون ساكنة تلحق الإسم المتمكن، فمن حقها أن تجرى مجرى الحروف الصحيحة، فتحرك بالكسر في مثل هذه الأحوال، قال ابن خالويه : «وقد روى عن أبي عمرو وغيره ﴿أحد الله﴾ بترك التنوين، لأن التنوين والنون الساكنة الخفيفة تضارعان اللام، لتقارب مخرجيهما فيزلان عند اللام الساكنة، والأكثر أن تكسر لإلتقاء الساكنين، فتقول : رأيت جعفرنى الظريف، ﴿ولكن الشياطين﴾[5] و ﴿لكن الراسخون﴾[6]. وأما من حذف فنحو قول الشاعر : - أنشد سيبويه - :

فلست بآتيه ولا أستطيعه * ولكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضل[7]

١/ أنظر ص ١٣٥ من هذا البحث. ٢/ طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١/ ١٥

٣/ سورة الإخلاص الآية رقم (١و٢)

٤/ نقلته الدكتورة مني الياس في القياس في النحو ص ١٣نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م عن طبقات النحويين للزبيدي ص ٢١

٥/ سورة البقرة آية رقم (١٠٢) ٦/ سورة النساء آية رقم (١٦٢)

٧/ البيت للنجاشي الحارثي واسمه قيس بن عمرو بن مالك.

أراد : ولكن، فحذف النون»[1]. فمن هذا يتضح أن نصر بن عاصم قد أجرى قياسه على استقراء ناقص، لعدم شيوع ما ذهب إليه بل الأكثر التنوين، وهو مذهب جمهور القراء.

ولقد كان أبو عمرو بن العلاء، لا يجيز في اختياره قراءة ابن عامر، بإثبات الألف للمثنى الواقع اسماً لأن، ويقول : «إني لأستحيي من الله أن أقرأ ﴿إنّ هذان لساحران﴾ [2]»[3]. ويقرأ ﴿إن هذين﴾ ولعل أبا عمرو لم يقف على ما وقف عليه غيره من أئمة العربية، ولا سيما من جاء بعده من رجال الطبقة الثالثة، فقد ثبت لهم أن القراءة التي أنكرها أبو عمرو كانت جارية على لهجات عدة قبائل عربية، قال أبوحيان : «قرئ (هذين) بالياء وهو اسم إن، وقرئ بالألف وهي لغة لطوائف من العرب، بني الحرث بن كعب، وبعض كنانة وخثعم وزبيد، وبني العنبر وبني الهجيم، ومراد وعذرة، يجعلون المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجراً، وقال شاعرهم في النصب :

وأعرف منها الأنف والعينانا

وقال في الجر :

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى * مضياً لنابيه الشجاع لصمما

يريد لنابيه»[4] فلو وقف أبو عمرو على ذلك، لما استنكف أن يقرأ بما جرى على لغة هذا الجم الغفير من فصحاء العرب، والذين قرأ على لهجتهم أكثر قراء الأمصار.

ونتيجة لعدم احاطة النحاة الأوائل بكثير من لغات العرب، فقد اضطرب القياس لدى بعضهم، يقول محمد بن سلام : «وكان عيسى بن عمر إذا اختلفت العرب نزع إلى النصب، كان عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق يقرآن : ﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾[5]وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس، يرفعون : نردُ ونكذّب، ونكون. قلت لسيبويه كيف الوجه عندك؟ قال : الرفع. قلت فالذين قرأوا بالنصب؟ قال : سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق فاتبعوه، وكان عيسى بن عمر يقرأ: ﴿الزانية والزاني﴾[6]

١/ اعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/٥٤٦ ٢/ سورة طه آية رقم (٦٣)

٣/ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله بن محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ١١/٢١٦ ط دارالكتاب العربي - بيروت - لبنان بدون تاريخ.

٤/ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٦/ ٢٥٠ مرجع سابق

٥/ سورة الأنعام آية رقم (٢٧). ٦/ سورة النور آية رقم (٢)

﴿والسارق والسارقة﴾[1] وكان ينشد :

يا عدياً لقلبك المهتاج[2]

وكان يقرأ : ﴿هؤلاء بناتى هنّ أطهر لكم﴾[3] فقال له أبو عمرو بن العلاء : هؤلاء بنىّ هم ماذا؟ فقال : عشرين رجلاً. فأنكرها أبو عمرو.

وكان أبو عمرو وعيسى يقرآن : ﴿يا جبال أوّبى معه والطير﴾[4] ويختلفان فى التأويل. كان عيسى يقول : على النداء.. وكان أبو عمرو يقول : لو كانت على النداء لكانت رفعاً، ولكنها على إضمار : وسخرنا الطير، كقوله على إثر هذا ﴿ولسليمان الريح﴾[5]، أى سخرنا الريح[6]، فكما يتضح أن سيبويه قد أشار إلى أن عيسى قد أخطأ فى بعض أقيسته، ولهذا صدف عنه الناس، واتبعوا اختيار أبى عمرو بن العلاء الذى كان أشد تسليماً للعرب من ابن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر اللذين كانا يطعنان عليهم كثيراً، ولعل فى تسليم أبى عمرو للعرب سيراً على الجادة ولذلك سلمت أكثر اختياراته فى القراءة. يقول الإمام السخاوى : ((وكان عيسى بن عمر عالماً بالنحو غير أنه كان له اختيار فى القراءة على مذاهب العربية، يفارق قراءة العامة ويستنكرها الناس. وكان يغلب عليه حبّ النصب ما وجد إلى ذلك سبيلاً.. والذى صار إليه أهل البصرة فى القراءة فاتخذوه إماماً أبو عمرو بن العلاء))[7] وقد حكى سيبويه إلى جانب ذلك أمثلة أخرى لأقيسة عيسى بن عمر التى جانبت الصواب، فمن ذلك أنه كان يصرف نحو (عمرو) و (زيد) إذا سمى بهما المؤنث على حين كان ابن أبى إسحق وأبو عمرو لا يجيزان الصرف فى مثل هذا، وهو القياس عند سيبويه الذى كان يرى أن الاسم الثلاثى الساكن الوسط إذا سمّى به المؤنث لا يصرف، لأنه إذا صرف فإنه سيؤدى إلى لبس فلا يدرى أهو لمذكر أم لمؤنث، فإذا منع من الصرف دلّ على أن المسمى به مؤنث فارتفع اللبس. مع أن صرف ما سمى به مؤنث - فى الأصل - من الثلاثى الساكن الوسط لا يؤدى إلى لبس وهوالقياس عند الخليل وسيبويه[8].

١/ سورة المائدة آية رقم(٣٨)

٢/ البيت لأبى ذؤاد الأيادى وتمامه:(أن عفا رسم منزل بالنباج) والشاهد فيه أنه نزع إلى النصب عندما نون ضرورة ما لا ينوّن والقياس فيه(يا عدى)

٣/ سورة هود آية رقم (٧٨)

٤/ سورة سبا آية رقم (١٠)

٥/ سورة سبا آية رقم (١٢)

٦/ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي ١/ ١٩-٢١

٧/ جمال القراء للسخاوى ٢/ ١٩٢ مرجع سابق

٨/ الكافية فى النحو لأبن عمرو عثمان بن الحاجب بشرح رضى الدين الاستراباذى ١/ ٥١ طبعة دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

هذا، ولم يكن القياس عند ابن أبى إسحاق وعيسى بن عمر ومعاصريهما من رجال الطبقة الثانية، يعنى أكثر من جمع الألفاظ والتراكيب التى تمثل ظاهرة لغوية تصلح أن توضع لها قاعدة عامة. وهذا الأمر يقوم على أساس المشابهة، ومحاكاة المسموع من كلام العرب وأساليبهم.

وزغم أن هذهالطائفة من النحاة لم تتوفر لها الأداة العلمية الكافية لإحكام القياس، وإقامته على أسس واضحة قوية، إذ إنهم بنوه على استقراء ناقص، إلا أنهم كانوا أشدّ تجريداً له وأكثر تعصباً له، حتى أنهم خطأوا كثيراً من الشعراء والفصحاء، بل وقراء الذكر الحكيم الذين لم يفعلوا سوى الاختيار من قراءات وصلت إليهم صحيحة الرواية محكمة السند.

تطور مفهوم القياس عند الخليل وسيبويه :

لقد كانت الأقيسة التى انتهى إليها ابن أبى إسحاق وعيسى بن عمر متواضعة، بسيطة المغزى، بالنظر إلى ما توصلت إليه الطبقة التى جاءت بعدهما، وإن كان لهما من فضل فهو التنبيه إلى فكرة القياس، التى كانت منطلق الدراسات النحوية، والعامل الذى تسبب فى سرعة نمو النحو وتكامل أبوابه ونضج مسائله لدى الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه فيما بعد.

ولقد أسلفت القول على مظاهر عبقرية الخليل بن أحمد التى تمثلت أولاً فى عقله الجبّار[1] ذى المقدرة الفائقة على التصور الشامل لموضوع بحثه وترتيب جزئياته فى أطر عامة تحكمها قوانين لا يكاد يخرج منها شئ من أجزائه[2].

ولقد أعانته ثقافته الواسعة المتنوعة، على تصور العلوم متتبعاً نشأتها ونموها ثم عبّر عن ذلك بقوله : «العلوم أربعة، فعلم له أصل وفرع، وعلم له أصل ولا فرع له، وعلم له فرع ولا أصل له، وعلم لا أصل له ولا فرع. فأما الذى له أصل وفرع فالحساب، ليس بين أحد من المخلوقين فيه خلاف، وأما الذى له أصل ولا فرع له فالنجوم، ليس له حقيقة يبلغ تأثيرها فى العالم، وأما الذى له فرع ولا أصل له فالطب، أهله منه على التجارب إلى يوم القيامة، والعلم الذى لا أصل له ولا فرع فالجدل»[3]

فمن هذا التصور الذى يشهد على وفور عقله وتنوّع ثقافته، نشأت لديه فكرة الأصل والفرع فى

١/ انظر ص ( ) من هذا البحث.

٢/ القياس فى النحو للدكتورة منى الياس ص ٢٣، ط/ نشر دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٣/ إنباه الرواة للقفطى ١/ ٣٤٦، ٣٤٧

النحو، ومن ثمّ تبين له منهجة ومقصده فى دراسة اللغة بصورة مجملة.

وتأسيساً على هذا الفهم، فقد أقام الخليل دراسته للنحو على فكرة العامل، وفكرة الأصول والفروع، وما يتبع ذلك من تعليل، وهى أمور تشكّل فى مجملها مقوّمات القياس فى النحو العربي.

ولقد وظّف الخليل هذه الأدوات العلمية فى استنباط جملة القواعد والقوانين التى تحكم الأداء اللغوى، من حيث الألفاظ المفردة فى اللغة، وصياغة الجمل والتراكيب، وفق نظامها المتميّز.

أما ألفاظ اللغة فقد تم تصنيفها بدءاً إلى ثلاثة أصناف : يقول أبو القاسم الزجاجى : «فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف. وحقق القول بذلك وسطّره فى كتابه سيبويه، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك»[1] وتصنيف ألفاظ اللغة هذا لا يكاد يخرج عنه شئ من ألفاظ العربية مما يندرج تحت طائلة ما يسمى كلاماً.

ولقد اهتدى الخليل من خلال تأمله فى طبيعة اللغة إلى أنها لغة اشتقاقية، ولغة إعراب، ولهذا فقد أدّت به بحوثه الواسعة فى بنية الكلمة إلى تحديد أصنافها، وتقسيماتها والخصائص التى تميّز كل نوع من ذلك.

فالاسم ينقسم من حيث البنية إلى جامد ومشتق، ومن حيث الجنس إلى مذكّر ومؤنث، ومن حيث التحديد والشيوع إلى معرفة ونكرة، ومن حيث العدد إلى مفرد ومثنى وجمع، وقد رصد مميزات وخصائص كل نوع.

والفعل ينقسم باعتبار الزمن إلى ماض ومضارع وأمر، ثم إلى جامد ومتصرف، وباعتبار عمله إلى لازم ومتعدٍ و مبنى للمعلوم ومبنى للمجهول إلى آخر تقسيمات الفعل.

وعلى ذات النمط تم تصنيف الحروف إلى عاملة ومهملة، وباعتبار معانيها إلى حروف نفى واستفهام وتعليل وغير ذلك.

ولقد سمّى الخليل علامات الإعراب فى الأسماء باسم الرفع والنصب والخفض، كما سمّى حركات البناء باسم الضم والفتح والكسر، كما سمّى السكون فى الأسماء بالوقف، وفى الأفعال بالجزم. يقول تلميذه

١/ الإيضاح فى علل النحو للزجّاجى ص ٤١.

سيبويه فى كتابه تحت باب : هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية : «وهى تجرى على ثمانية مجارٍ : على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ... وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه من العوامل، التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب. فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين..»[1] فهو هنا يتحدث عن المعرب من الأسماء والأفعال ثم يمضى فيقول : «وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكّنة، المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء بمعنى ليس غير، نحو سوف وقد وللأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى»[2]

ومن خلال هذا البسط لمجارى أواخر الكلم، نجده يتحدّث عن مسألة العوامل التى يقرر أنها هى السبب فى إحداث هذا التغيير فى أواخر الكلم، بما تحدثه من آثار فى حروف الإعراب من الأسماء المتمكنة والأفعال المعربة.

وتعتبر فكرة العامل هذه من أهم ما تفتقت عنه قريحة الخليل بن أحمد فى هذا البناء النحوى، على الرغم مما وجدته من إنكار بعض النحاة قدامى ومحدثين[3]، إذ لولا هذا الاعتبار لكان من العسير معرفة علاقات الكلم فى بناء العبارة.

هذا وقد قادت فكرة الإعراب والبناء فى الأسماء والأفعال والعمل فيهما، إلى فكرة أخرى من مقومات القياس فى النحو العربى، هى فكرة الأصول والفروع، وما هيأت إليه من تعليل، عندما تنماز على وفقها هذه الأبنية وما يلابسها من أحوال وما يعروها من تغيّر، ذلك أن مسألة الأصول والفروع هى التى تمثّل الأساس الذى بنى عليه القياس، إذ لابد فيه من علاقة بينهما.

أما الأصل، فإنه يعنى الحكم الذى تقتضيه طبيعة الجنس، من أجناس الكلم الثلاث، من حيث الإعراب والبناء. فالأسماء على سبيل المثال، تدل بذاتها على مسمياتها مثل : رجل وفرس وزيد وعمرو. وكثيراً ما يعرض للأسماء فى أوضاع التركيب معانٍ أخري، تضاف إلى معانيها الأصلية، كالفاعلية

١/ الكتاب لسيبويه ١/ ١٣

٢/ المرجع السابق ١/ ١٥

٣/ يراجع فى ذلك الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ص ٦٩ وما بعدها. مرجع سابق

والمفعولية والظرفية والحالية، وغير ذلك، وهى لا يمكن أن تؤدى كل هذه المعانى بصيغة واحدة، وهيئة واحدة، ولهذا استحقت ما يمكّنها من الإبانة عن أنفسها، فى هذه الأحوال، فلحقها الإعراب لتتضح معه صورتها على وجهها، وتتبين معه هذه المعانى الطارئة، ومن ثم قال النحاة : (إن الإعراب أصل فى الأسماء)[1]

أما الأفعال والحروف، فإنه لا يعرض لها ما يعرض للأسماء من معانٍ إضافية، ولهذا استحقت أن تلزم حالة واحدة تبنى عليها، بما يتفق وطبيعة اللغة من السهولة واليسر.

هذا، وقد يعرض للأسماء ما يخرجها عن طبيعها فتشابه الحرف فى مبناه أو معناه، فتعطى حينئذ حكمه، وتلزم حالة واحدة تبنى عليها، فتخرج بذلك من أصلها فى الإعراب، فقال النحاة : إن البناء فرع فى الأسماء [2]

وعلى ذات السياق فقد تخرج بعض الأفعال على طبيعتها، فتضارع الأسماء فى المبنى مثلاً، فتأخذ حكمها من حيث الإعراب فتخرج بذلك عن أصلها فى البناء ويكون الإعراب فرعاً فيها. وفي ذلك يقول أبو القاسم الزجاجى : «قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف. وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء. وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها. فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله. وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها»[3] وعلى هذا الأساس جعلت الأسماء ثلاثة أصناف من حيث الرسوخ فى بابها وعدمه فالأسماء الأكثر رسوخاً هى المتمكنة التى تتصرف تصرفاً إعرابياً كاملاً ويلحقها التنوين، وهناك أسماء أقل تمكناً هى الأسماء التى أشبهت الفعل فأخذت شيئاً من خصائصه فلا يلحقها التنوين ولا تجرّ، وهى الممنوعة من الصرف، ومن الأسماء ما شابه الحروف فزال تمكّنه، ولزم حالة البناء كالضمائر مثلاً.

١/ الإيضاح للزجاجى ص ٧٧

٢/ يراجع ذلك فى شرح ابن عقيل على الألفية باب المعرب والمبنى ١/ ٢٨ وما بعدها وحاشية الصبان على الأشمونى ١/ ٤٧ وما بعدها. والإيضاح للزجاجى ص٧٧

٣/ الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٧٧

ولعل مما تتأكد به قاعدة الأصول والفروع فى اللغة، أن الكلمة لا تخرج عن تمكنها إلا بعلة معينة، فإذا زالت هذه العلة عاد إليها تمكّنها، وهذا ما نلحظه فى الممنوع من الصرف، فهو لما أشبه الفعل امتنع مما يمتنع عنه الفعل، من التنوين والجر، فإذا دخلت عليه أداة التعريف (ال) الخاصة بالأسماء أو أضيف إلى اسم آخر ابتعد عن شبه الفعل، فعاد إليه تمكّنه وتصرف كالأسماء المتمكنة فيجر بالكسرة، وتعوضه الإضافة عن التنوين الذى لا يجمع معها[1]

وعلى ذات الأساس جعل الخليل النكرة أصلاً، لأنها أشد تمكّناً والمعرفة فرعاً، قال سيبويه : «فمن ثم أكثر الكلام ينصرف فى النكرة»[2]

وكذلك اعتبر الخليل المذكر أصلاً على المؤنث، والمفرد أصلاً على المثنى والجمع يقول سيبويه : «واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهى أشدّ تمكناً؛ لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرّف به... واعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجميع، لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا من الجميع ماجاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد ومفاتيح.

واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشدّ تمكناً، وإنما يخرج التانيث من التذكير. ألا ترى أن الشئ يقع على كل ما أخذ عنه...والشئ ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون»[3] وإلى جانب ذلك جعل الحركات الإعرابية أصلاً، ولهذا سميت بالعلامات الأصلية وجعل ما عداها من الحروف : الألف والواو والياء وثبوت النون وحذفها وغير ذلك مما يدل على الوضع الإعرابى فرعاً.

أما بالنسبة للعوامل فقد وجدوا أن العمل أصل فى الأفعال ثم الحروف. وأما الأسماء فإن الأصل فيها ألا تعمل، إلا أن بعضها أعمل لعلة مشابهة الأفعال فالعمل فرع فيها، والحروف منها ما يعمل، ومنها ما هو مهمل، فالذى يعمل هو المختص بالدخول على الأسماء، كحروف الجر التى تدخل على الأسماء فتحدث بها الجر، وحروف النصب التى تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، وكذلك حروف الجزم التى تدخل على المضارع فتجزمه.

١/ انظر الكافية فى النحو لابن الحاجب ١/ ٣٥ وما بعدها والكتاب لسيبويه ١/ ٢٤٢٢

٢/ الكتاب لسيبويه ١/ ٢٢

٣/ المرجع السابق ١/ ٢٢

ولقد لاحظ النحاة فرقاً بين عمل الأفعال وعمل الحروف، فإن أكثر الحروف العاملة يكون لها عمل واحد، جرّ أو نصب أو جزم أما الأفعال فقد يكون للعامل منها أكثر من عمل واحد فى أكثر من اسم، فلكل فعل مرفوع؛ سواء أكان فاعلاً أو ما ينوب عنه أو ما ينزل منزلته، كأسماء الأفعال الناقصة، والأفعال المتعدية تنصب مفعولاً أو مفعولين أو أكثر، والفعل اللازم ينصب كذلك الظرف والمفعول المطلق.

والأفعال ليست فى مرتبة واحدة فى العمل، فالمتصرف منها الذى يصاغ منه الماضى والمضارع والأمر، أقوى فى العمل من الفعل الجامد الذى يلزم صيغة واحدة، مثل (ليس) و (عسى)؛ لهذا فقد لاحظوا أن معمولات هذا النوع لا تتقدم عليه كما هو الحال فى الفعل المتصرف، فخبر ليس لا يتقدم عليها فى قياس الكوفيين والمبرد من البصريين، لعلة عدم تصرفها. وقد ذهب جمهور البصريين إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، حملاً على جواز تقديم خبر كان عليها. قال الأنبارى : ((والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون))[1] وكذلك يجوز تقديم الحال على عاملها المتصرف، دون العامل الجامد وما أشبهه[2]

وكما أن الأفعال ليست فى مرتبة واحدة فى العمل، فالحروف كذلك ليست فى مرتبة واحدة فى العمل، فعلى حين نجد أن أكثر الحروف لها عمل واحد، فقد وجدت حروف أشبهت الأفعال من وجوه فاعملت مثلها. وهى إنّ وأخواتها. يقول أبو العباس المبرّد : «فهذه الحروف مشبهة بالأفعال. وإنما أشبهتها؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعانى من الترجى والتمنى والتشبيه التى عباراتها الأفعال، وهى فى القوة دون الأفعال؛ ولذلك بنيت أواخرها على الفتح، كبناء الواجب الماضى. وهى تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قدّم مفعوله؛ نحو ضرب زيداً عمرو.

ولا يجوز فيها التقديم والتاخير؛ لأنها لا تتصرف. فيكون منها (يفعل) ولا ما يكون فى الفعل من الأمثلة، والمصادر؛ فلذلك لزمت طريقةً ؛ إذ لم تبلغ أن تكون فى القوة كما شبهت به..»[4] هذا هو شأن العمل فى هذه الحروف التى عملت عملين - خلافاً للكوفيين - فهى لها مرفوع ومنصوب كالفعل، إلا أن المنصوب هاهنا قدّم على المرفوع لأن عمل هذه الحروف فرع على عمل الفعل المشبهة به، قال ابن الأنبارى :

١/ يراجع فى ذلك الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى - المسألة (١٨) ١/ ١٦٠ وما بعدها والمفصل لابن يعيش ٧/ ١١٤.

٢/ المقرب لابن عصفور ١/ ١٥٦

٣/ المرجع السابق ١/ ١٥٦

٤/ المقتضب للمبرّد ٤/ ١٠٨ - ١٠٩

«وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فالزموا الفرع الفرع، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنىً، ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع، ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال، وليست أفعالا»[1] وكما يبدو فإن عدم جواز التقديم والتأخير بين هذه الحروف ومعمولاتها، أصل من أصول النحو، لأن فى جواز ذلك مساواةً بينها وبين ما شبهت به وهو الفعل، فيؤدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز إذ الفروع تنحط دائما عن درجة الأصول[2].

وقد يحدث أن يتجاذب الشئ أصلان، فتجريه قبيلة على أصل وتاتى به قبيلة أخرى على أصل آخر، كمظهر من مظاهر اختلاف لهجات العرب. فمن ذلك أن الأصل المطرد هو أن ما يعمل من الحروف هو المختص بالدخول على الأسماء، أو المختص بالدخول على الأفعال، وأن المشترك يهمل، وعلى ذلك فإن الواجب ألا تعمل (ما) ولا (إن) النافيتان. وعلى هذا القياس جرت لغة بنى تميم الذين أهملوا (ما) إذا دخلت على الجملة الاسمية، كما أهمل جمهور العرب (إن) كذلك، وقد عرفت (ما) هذه بإسم (ما التميمية).

ونظراً لتضمن هذين الحرفين معنى (ليس) ، ومن الأصول عندهم أن يعطوا الشئ حكم ما فى معناه أو ما يشابهه فقد ألحق أهل الحجاز (ما) على هذا القياس بحكم (ليس) فى العمل، وهى تعرف على هذا باسم (ما الحجازية) وعلى ذات الأصل أعمل أهل العالية (إن) عمل ليس. وحتى يميزوا الأصل فإنهم لم يجعلوا عملهما مطلقاً مثل (ليس) ولكنهم اشترطوا فى إعمال (ما) شروطاً أهمها : ألا يزاد بعدها (إن) وألاّ ينتقض نفيها بـ(إلا). وألاّ يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور. وألاّ يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور. وألاّ تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها[3]

تلك الأقيسة التى أجراها النحاة إنما هى فى الواقع ظواهر لغوية، عملوا على إبرازها وتفسيرها، ولقد اتبع هؤلاء النحاة منذ الخليل وتلامذته منهجاً علمياً فى التعليل لهذه الظواهر، حيث إنه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجوداً وعدماً، فإنهم يعتبرون إحداهما علة وسبباً للأخرى؛ وذلك مثل اقتران ظاهرة الرفع فى

١/ الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى، المسألة رقم (٢٢) ١/ ١٨٧

٢/ المرجع السابق ١/ ٦٠

٣/ انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى مسألة (١٩) ١/ ١٦٥ وما بعدها، والمقرّب لابن عصفور ١/ ١٠٢ وما بعدها وحاشية الخضرى على ابن عقيل على الألفية ١/ ١٦٩ وما بعدها.

الفاعل أو المبتدأ بظاهرة الإسناد فيهما، فإنهم جعلوا الإسناد علة للرفع[1]، أو سبباً له، وبهذا فقد ارتبط مفهوم العلة عندهم بمعنى السببية، وقد دار كثير منها على اجتناب الثقل وطلب الخفة، يقول ابن جنى : «اعلم أن علل النحويين.. أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه..ذلك أنها إنما هى أعلام، وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنا غير بادية الصفحة لنا..»[2] فهو هاهنا يبين أن مدار علل النحو على طلب الخفة، وهو أمر واضح لا لبس فيه ولا غموض كما هو الحال فى علل الفقه.

ولقد ساق ابن جنى أمثلة على علة اجتناب الثقل بما يجرى من قلب فى صياغة (ميزان) و(ميعاد) وكذلك (موسر) و(موقن) يقول أبو الفتح : «ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان، وميعاد، انقلبت عن واو ساكنة؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة. وهذا أمر لا لبس فى معرفته، ولا شك فى قوة الكلفة فى النطق به...»[3] فهو بهذا يشير إلى عسر النطق بالواو الساكنة المكسور ما قبلها فى (موزان) و(موعاد) فقلبت الواو فيهما ياءً وأصبحتا (ميزان) و (ميعاد)؛ وبذلك ساغ النطق بهما. ولذات السبب استصعبوا النطق بالياء الساكنة المضموم ماقبلها فى (ميقن) و (يبقن) فقلبوا الياء فيهما واواً لسكونها، وضم ما قبلها فصارتا (موقن) و (يوقن)[4].

ومن ذلك قلب تاء الافتعال طاءً إذا وليت الصاد أو الضاد مثل : (اصطفى - اضطرب) وإذا وليت الطاء أو الظاء مثل (اطعن - اظطلم) وقلبها دالاً إذا وليت الزاى أو الدال أو الذال مثل[5] (ازدهر وادّكر واذدكر).

فالعلّة كما هو واضح فى كل هذه الأحوال هى صعوبة النطق بالتاء، بعد الحروف المذكورة، فلمّا طلبوا الخفة أبدلوا التاء فى هذه الكلمات بما يسوغ فى النطق ويسهل على اللسان.

١/ الاقتراح للسيوطى ص٩٦

٢/ الخصائص لابن جنى ١/ ٤٨

٣/ المرجع السابق ١/ ٤٩

٤/ المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف لابن عثمان المازني . تحقيق إبراهيم مصطفي وعبد الله أمين ١/ ٢٢٠ ط ١ إدارة إحياء التراث القديم - القاهرة ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م والممتع في التصريف لأبى الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلى، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ٢/ ٤٣٦ ط١ نشر دار المعرفة ببيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥/ انظر المنصف لابن جنى ٢/ ٣٢٧ وما بعدها. والممتع لابن عصفور ١/ ٣٥٦ وما بعدها.

وقد تكون هذه العلة سبباً فى استثقال بعض الحركات أو الحروف، ومن ثم تركها والاستعاضة عنها بحركات أو حروف أخرى، فقد نقل ابن جنى عن أبى حاتم السجستانى قوله : «قرأ عليّ أعرابى بالحرم ﴿طيبى لهم وحسن مآب﴾[1] فقلت : طوبى، فقال : طيبى، فأعدت فقلت : طوبى، فقال : طيبى، فلما طال علىّ قلت : طو طو، قال : طى طى أفلا ترى إلى هذا الأعرابى، وأنت تعتقده جافياً كزاً، لا دمثاً ولا طيعاً، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة حزّ ولا تمرين، وما ظنك به إذا خلّى مع سومه وتساند إلى سليقته ونجره»[2]

فمسألة التماس الخفة إذن تمّت بسبب إلى طبيعة اللسان العربى وسلائق المتحدثين به. ولهذا فقد جعلها النحاة علة لكثير من الأقيسة النحوية، فمن ذلك أن الخليل لم يكن يجيز العطف على الضمير المرفوع، إذا كان مستتراً أو ظاهراً متصلاً إلا إذا أكّد أو جئ بفاصل بينه وبين المعطوف عليه كما مرّ[3].

وكما هو واضح من كلام الخليل أن العرب قد استقبحوا بعض الأساليب لعلة ثقلها إما على اللسان أو على النفس، بسبب العطف على ضمير الرفع مباشرة، فلمّا وصف الكلام وطال حسن العطف وتقبلته النفس، وعلى هذا أجروا القياس.

ولقد أوتى الخليل مقدرة فذة على استكناه دقائق أسرار العربية، وحساً مرهفاً بالأحوال النفسية الناشئة لدى العربى، عند استخدام بعض الألفاظ أو الأساليب والتراكيب؛ فهو يقبل بعضها وينفر من بعض، ويستحسن أو يستقبح، وينبو طبعه عن مواطن الثقل فى الكلام، وعلى كل ذلك عوّل النحاة فى دراستهم، فأجروا أقيستهم مستصحبين كل هذه الاعتبارات التى لا تنفّك من أى نظام يحكم الأداء اللغوى، على مستوى ألفاظه وتراكيبه، وعلاقات أجزائها بعضها ببعض.

إن هذا القياس الذى بدأ بسيطاً بين رجال الطبقة الثانية من نحاة البصرة، وتطور لدى الخليل وسيبويه، مالبث أن اشتط به النحاة فى المراحل التالية، فاتسعت أرجاؤه واكتسب معانى جديدة لم تكن عند النحاة الأوائل، فعلى حين كان القياس لا يعنى أكثر من محاكاة المسموع من كلام العرب عند ابن أبى إسحاق ومعاصريه، ولم يخرج به الخليل وسيبويه عن الإطار اللغوى، نجده قد ولج ميادين الفلسفة

١/ سورة الرعد آية رقم (٢٩)

٢/ الخصائص لابن جنى ١/ ٧٥-٧٦

٣/ انظر ص (٧٥) من هذا البحث

والمنطق عند نحاة القرن الرابع، ومن جاء بعدهم، ممن وضعوا له قواعد أقرب ما تكون إلى قواعد المنطق، وفروعاً لها، يلزم مراعاتها فى إجراء القياس.

فمن ذلك أركان القياس التى جعلوها أربعة، لكل ركن منها أحكام وضوابط وقيود. يقول الإمام السيوطى : ﴿القياس أربعة أركان : أصل : وهو المقيس عليه، وفرع : وهو المقيس، وحكم وعلة جامعة﴾[1]

ولقد فذلك ابن الأنبارى فى لمع الأدلة مفهوم هذه الأركان فقال : ﴿وذلك مثل أن تركب قياساً فى الدلالة على رفع ما لم يسمّ فاعله. فتقول اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل، فالأصل : هو الفاعل، والفرع : هو مالم يسمّ فاعله، والحكم : هو الرفع، والعلة الجامعة هى الإسناد، والأصل فى الرفع أن يكون للأصل الذى هو الفاعل، وإنما جرى على الفرع الذى هو ما لم يسمّ فاعله بالعلة الجامعة التى هى الإسناد﴾[2]

واستناداً إلى تعريفهم القياس بانه : « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه»[3] فإنهم قد جعلوا القياس على أربعة أقسام هى :

١- حمل فرع على أصل : وذلك مثل إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، مثل قولهم : قيم وديم فى قيمة وديمة حيث قلبت الواو ياءً فى المفرد فقلبت فى الجمع وقولهم : زوجة وثورة فى زوج وثور حيث ظهرت الواو فيهما[4].

٢- حمل أصل على فرع : وذلك مثل إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته. كقمت قياماً، وقاومت قواماً. فالفعل قام أصله (قوم) حدث فيه إعلال، حيث تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار (قام) فجاء المصدر منه (قياماً) معتلاً أيضاً، والمصدر هو الأصل تم إعلاله حملاً على الفعل وهو الفرع. وأما (قواماً) مصدر (قاوم) فقد صحح لصحة فعله (قاوم).

ومن حمل الأصل على الفرع، حذف الحروف للجزم، وهى أصول فقالوا لم يخش ولم يغز ولم يرم

١/ الاقتراح للسيوطى ص ٩٦. مرجع سابق

٢/ نقله السيوطى فى الاقتراح ص ٩٦ بتصرف من لمع الأدلة لابن الأنباري.

٣/ نقله السيوطى فى الاقتراح ص ٩٤ عن جدل الاعرب لابن الأنباري.

٤/ أنظر المقتضب للمبرّد ١/ ٢٠١. مرجع سابق

تشبيهاً لها بالحركات المحذوفة مثل لم يذهب ولم يشرب والحركات زوائد. ومن ذلك حمل الاسم على الفعل فى منع الصرف، وعلى الحرف فى البناء، وهو أصل عليهما.

٣- حمل النظير على النظير : والنظير إما فى اللفظ أو فى المعنى أو فيهما. فمثال النظير فى اللفظ زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية كقول الشاعر

منا الذى هو ما إن طرّ شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

والمعنى : حيث طرّ : قال ابن هشام : «وزيدت (إن) بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافية»[١] وكذلك قول الشاعر :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته * على السنّ خيراً لا يزال يزيد

ومن أمثلة النظير فى المعنى : جواز « غير قائم الزيدان» حملاً على : « ما قام الزيدان» لأنه فى معناه.

ومن أمثلة النظير فى اللفظ والمعنى : أنهم أجازوا تصغير (أفعل) التعجب لشبهه بالقياس بـ(أفعل) التفضيل.

٤- حمل ضد على ضد : مثل : لم يضرب الرجل، وهو حمل الجزم على الجر، وذلك على مذهب الكوفيين، الذين يرون أن فعل الأمر للمواجه المعرّى عن حرف المضارعة نحو (أفعل) معرب مجزوم[٢]

ولقد اختلف البصريون والكوفيون، حول كثير من ضوابط القياس التى أقيم عليها صرحه، وبها تتحدد نتائجه. أما البصريون فقد كانوا أكثر دقة فى تجريد القياس، وكانوا أشد تحرياً، وأنفذ بصراً من الكوفيين. فقد كانوا لا يقيسون إلا على ما كثر واستفاض من كلام العرب، حتى تطرد قواعدهم وتثبت. وقد يقيسون على القليل، إذا وافق القياس ولا يقيسون على الكثير، إذا خالفه أو وجد ما يناقضه. يقول ابن جنى فى باب جواز القياس على ما يقل : «هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض؛ إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقلّ الشئ وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس.

١/ انظر مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى ١/ ٣٣٤

٢/ يراجع فى مسألة أقسام القياس : الاقتراح للسيوطى ص ١٠١-١٠٧ والخصائص لابن جنى ١/ ٣٠٢-٣١

الأول من قولهم فى النسب إلى شنوءة، شنئى، فلك - من بعد - أن تقول فى الإضافة إلى قتوبة : قتبيّ، وإلى ركوبة : ركبيّ، وإلى حلوبة : حلبيّ قياساً على شنئى. وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة؛ لمشابهتها إياها من عدة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثى؛ ثم أن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ... ومنها أن فى كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث.. فلما استمرت حال فعلية وفعولة هذا الإستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة؛ فكما قالوا : حنفى قياساً قالوا : شنئى أيضاً قياساً»[1]

هذا ما كان من أمر قياسهم على القليل إذا وافق القياس ، ولا يمتنع حتى إذا كان حرفاً واحداً، فقد نقل ابن جنى عن الأخفش سعيد بن مسعدة : «فان قلت : إنما جاء هذا فى حرف واحد - يعنى شنوءة - قال: فإنه جميع ما جاء . وما ألطف هذا القول من أبى الحسن»[2]

ثم يستطرد أبو الفتح ويتعرض إلى ما هو أكثر، ولكن لا يقاس عليه؛ لمخالفته القياس. فيقول : «وأما ما هو أكثر من باب شنئى، ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم فى ثقيف : ثقفى، وفى قريش : قرشى، وفى سليم : سلمى. فهذا وإن كان أكثر من شنئى فإنه عند سيبويه ضعيف فى القياس. فلا يجيز على هذا فى سعيد سعدى، ولا فى كريم كرمى»[3]

ولهذا فقد اضطرب معيار الكثرة والقلة التى يجرى عليها القياس عند البصريين، فكثرت عندهم بعض المصطلحات الغامضة التى لا تستند إلى قانون محدد مثل : الشاذ والقليل والنادر الغالب، والمطرد والكثير. فهذه مصطلحات غامضة الدلالة مبهمة الكمية، وعلى هذا فإن بعضها كالشاذ والقليل والنادر لا يفيد العلم القطعى الذى يمكن أن يؤسس عليه حكم ما.

ورغم هذا الاضطراب، فقد أقاموا بين حدى الإطّراد والشذوذ أربعة أنواع من الكلام هى :-

١- مطّرد فى القياس والاستعمال جميعاً مثل قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد.

٢- مطّرد فى القياس شاذ فى الاستعمال، مثل الماضى من يذر ويدع وكذلك قولهم : «مكان مبقل» هذا هو القياس، والأكثر فى السماع باقل.

---

١ / الخصائص لابن جنى ١/ ١١٥

٢/ المرجع السابق ١/ ١١٦

٣/ المرجع السابق ١/ ١١٦

٣- مطرد فى الاستعمال شاذ فى القياس مثل استحوذ واستصوب واستنوق الجمل.

٤- شاذ فى القياس والاستعمال جميعاً وذلك كتتميم مفعول، فيما عينه واو؛ نحو ثوب مصوون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه[١]

إن هذا التقسيم العقلى لأمور اللغة وظواهرها قد يقدح فى كثير من ضوابط هذا القياس والأسس التى بنيت عليها قواعد النحو، فاذا علمنا أن النحاة أقاموا قواعدهم على الكثير المطرد من الكلام، فعلى أى محمل نحمل النوع الثالث مثلاً وهو المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس. وكيف يكون شاذاً ما اطرد، وكثر واستفاض، والأمر أمر لغة يسوغ فيها ما اتصف بالخفة والانسجام والقبول.

وأما الكوفيون فقد تحللوا من كثير من الضوابط التى التزم بها البصريون فى مسألة القياس، فعلى حين كان البصريون يشترطون الكثرة والاطراد لإقامة القياس فإننا نجد أن الكوفيين قد قاسوا على الشاهد والشاهدين، بل لقد استخدموا القياس أحياناً بدون استناد إلى سماع حين أجازوا العطف بلكن فى الإيجاب قياساً على العطف ببل بدون سماع عن العرب يسوغ لهم ذلك[٢]

وأما فيما يتعلق بالكم المعتبر لإقامة القياس فإنهم لا يرون فى القليل أو النادر شذوذاً، إزاء الكثير المطرد، وإنما يعتبرون اختلاف ذلك طرقاً مختلفة للتعبير. وإلى جانب ذلك فقد توسع الكوفيون فى الرواية، ولم يوثقوا قبائل معينة كما فعل البصريون، بل نقلوا حتى ممن فسدت سلائقهم من أعراب المدن وأخذوا ما شذّ على ألسنة بعض الأعراب، ممن لم تكن لهم قدم راسخة فى الفصاحة.

هذه الضوابط التى قدرها النحاة للقياس فى النحوالعربى، قد كانت أساساً لازدهار الدرس النحوى وعلوم اللغة، ولكن ما اكتنفها من نقص وتقصير، لم يكن ليدع الأحكام التى بنيت عليها لتكون أهلاً لنقض أو تخطئة كل ما يخالفها، مما له وجه من الفصاحة من كلام الناس، بله كلام الله سبحانه وتعالى الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

١/ الخصائص لابن جنى ١/ ٩٧، ٩٨

٢/ يراجع فى ذلك مغنى اللبيب لابن هشام الانصارى ١/ ٣٢٢

المبحث الثالث

تخطئة القراءة المخالفة للقياس

لقد نشأ النحو العربى فى أول أمره، لخدمة كتاب الله سبحانه وتعالي، وذلك بتقويم مبانيه وشرح معانيه وتبيين ما يشكل من عباراته وأساليبه والتماس ذلك بدراسة أشعار العرب ومنثورهم.

تلك كانت غاية النحو الكبرى وهدفه الأسمي، وقد كانت كذلك طيلة فترة نشأته الأولى، وبمرور الأيام توسعت مباحثه، وتعددت أغراضه، فاتخذ اللغة بكاملها موضوعاً لبحثه، مما مهد السبيل لانفصال مدرسة النحو عن مدرسة القرآن، وأصبح النحو علماً له أهداف أخرى، واشتغل علماء الطبقة الثانية ومن جاء بعدهم باستقراء اللغة لاجراء القياس وتقعيد القواعد.

وهكذا فقد تضافرت جهود النحاة لتأصيل هذا العلم وإقامة صرحه؛ فاتضحت معالمه، وتقررت حدوده وتعريفاته ومصطلحاته لدى الطبقتين البصريتين الثالثة والرابعة، نتيجة لجهود الخليل وسيبويه ومعاصريهما، مما مهد السبيل إلى تأثير الدرس النحوى بالفلسفة والمنطق الذى بدا جلياً فى الضوابط الكثيرة للقياس النحوي.

هذا، وقد كان النحاة منذ عبد الله بن أبى إسحاق، شديدى التعصب للقياس، والقواعد والآراء التى تبدت لهم، من خلال استقرائهم لكلام العرب. وكما أسلفت، فقد نشا بين أولئك النحاة وطبقات المجتمع الأخرى - من القراء والعلماء والشعراء والخطباء - صراع وسجال بسبب هذا التعصب لقواعد النحو، التى أرادوا لها أن تكون لها الحاكمية على الكلام.

ولعلنا نجد لهؤلاء النحاة عذراً، فى تصديهم لكلام عامة الناس بالنقد والتجريح، لحملهم على التقيد بما يرونه صحيحاً فى القياس، ولكن الذى لا نعذرهم فيه، هو تهجمهم عل ما ثبت بالتواتر أنه من كلام الله سبحانه وتعالي، إذا خالف قاعدة وضعوها بأيديهم، وكان من الممكن أن تتسع لتشمل ما جاءت به الآية الكريمة إذا أحسنوا الاستقراء بدءاً.

لقد تجرأ النحاة على تخطئة كثير من آيات الذكر الحكيم، واصفين إياها بالغلط تارة وباللحن أخري، وبالقبح ثالثة .. إلى غير ذلك من الأوصاف التى لا تليق بشريف اللفظ من كلام الناس، بله كلام الله رب العالمين.

ولبتهم التزموا جانب الأدب مع الله سبحانه وتعالى، وأعادوا النظر فى الأسس التى أجروا عليها القياس، وقعّدوا عليها القواعد، إذن لوجدوا فيها ما يحملهم على توخى الحذر عند إصدار كثير من أحكامهم الجائرة.

وكما قدمت فقد بنى القياس النحوى على استقراء ناقص[1] بالنظر إلى عدة عوامل نوجزها فيما يلى:

أولاً : لقد وثق النحاة قبائل معينة [2] اعتبروا كلامها حجة، يمكن النسج على منواله، وتركوا قبائل أخرى بحجة أنها أدنى درجة فى الفصاحة، وذلك بناءً على اعتبارات نسبية لا تثبت لكى تبنى عليها أحكام مطردة، ومن أهم تلك الاعتبارات أن القبائل التى تركوا الأخذ عنها، وهى قبائل أطراف الجزيرة العربية قد خالطوا العجم واتصلوا بالشعوب الأخرى فتأثرت ثقافتهم ولكن هل يكون مثل هذا الاعتبار سبباً كافياً لإهمال تراث لغوى نشأ جلّه فى فترات سحيقة، قبل أن تستقر هذه القبائل فى أطراف الجزيرة العربية، ولم يطرأ عليه تغيير كثير بسبب هذا الوضع الحادث، وهل هناك ما يدعو إلى التمسّك بهذا الاعتبار، بعد أن ثبت للنحاة أن القرآن الكريم، قد جاء به ما يتصل بلغات قبائل لم يشملها اختيارهم، ولم يأخذوا منها ؟ ومن هؤلاء قبائل اليمن والأزد ولخم وجذام.. وغيرهم وذلك لتقاصيهم فى البلاد عن وسط الجزيرة، واتصالهم بالعجم كالحبشة والهنود وغيرهم.

فقد روى الإمام السيوطى عن أبى عبيد قال : «ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرّقة فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم. قال : «وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً»[3]. فأبو عبيد يؤكد أن بعض القرآن نزل بلغة اليمن وغيرهم وهم من القبائل التى أهمل النحاة لغتها ولم يأخذوا عنهم، وكذلك قبائل الأزد، تركوا الأخذ عنها لذات السبب الذى منعهم الأخذ من قبائل اليمن.

ومن القراءات التى أنكرها النحاة وهى تتصل بلغات هؤلاء القوم قراءة أبى عمرو وأبى بكر وحمزة والأعمش بسكون الهاء وصلاً فى ﴿يؤدّه﴾ من قوله تعالى : ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطارٍ يؤدّه

١/ انظر ص (١٠٤) من هذا البحث

٢/ يراجع فى ذلك المزهر للسيوطى ١/ ٢١٠ - ٢١١

٣/ الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ١/ ١٥٠

إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤدّه إليك إلا ما دمت عليه قائماً﴾[1] وقراءة الجمهور بكسر الهاء ووصلها بياء في ﴿يؤدّه﴾

ولقد تجرأ الزجّاج على هذه القراءة - بالإسكان - بقوله : «وهذا الإسكان الذي روى عن هؤلاء القوم غلط بيّن لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل»[2] وقد أنكرها كذلك السيرافي والمبرّد[3]، وكما هو واضح من كلام الزجاج، فإنه قد أعمل القياس والمنطق في تخطئة هذه القراءة المنقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، كما نقلت عن الكسائي إمام الكوفيين إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة ويكفي أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا. وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة، وحكى ذلك لغة لبعض العرب، تجزم في الوصل والقطع. وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرّك وانهم يسكنون أيضاً»[4]

وكما ورد إسكان هذه الهاء في لغة عقيل وكلاب، فقد نسبه ابن جني كذلك إلى أزد السراة[5]، في معرض تعليقه على القراءة بإسكان الهاء في (ابنه) من قوله تعالى :﴿ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بنيّ اركب معنا... ﴾[6] وإلى ذلك ذهب ابن عطية وابو الفضل الرازي[7].

إذن هذه القراءات جاءت على لهجات قبائل لم يوثقها النحاة، ولم يعتدوا بلغاتها، وإنما أقاموا قياسهم على لغات قبائل أخرى واتخذوا هذا القياس معياراً للفصاحة يخطئون كل ما يخالفه، وهو ما دعاهم إلى تخطئة هذه القراءات.

هذا وقد عزوا ما جاء من هذه اللهجة إلى الضرورة، فمن ذلك قول الشاعر يعلى الأحول :

فظلت لدى البيت العتيق أخيله * ومطواي مشتاقان له أرقان[8]

١/ سورة آل عمران آية رقم(٧٥)
٢/ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٤٩٩
٣/ مجلة مجمع اللغة العربية ج(٣٦) الصراع بين القراء والنحاة للدكتور أحمد علم الدين الجندي. مايو ١٩٧٤م
٤/ البحر المحيط لابي حيان الأندلسي ٢/ ٤٩٩
٥/ المحتسب لابن جني ١/ ٣٢٣
٦/ سورة هود الآية رقم(٤٢)
٧/ البحر المحيط لابن حيان الاندلسي ٥/ ٢٢٦
٨/ المحتسب لابن جني ١/ ٢٤٤ والخصائص لابن جني ١/ ١٢٨ والخزانة للبغدادي ٢/ ٤٠١

وقول الشاعر :

وأشرب الماء ما بى نحوه عطش * إلاّ لأن عيونه سيل واديها[1]

وقول الآخر :

كالذئب وسط القنّة * إلاّ تره تظنّه[2]

فقد أسكن الشاعر الأحول الضمير فى (له) كما أسكنه الشاعر فى (عيونه) وكذلك فى (تره). ولهذا فقد ذهب كثير من النحاة إلى أن هذا من قبيل الضرورة، وأنه جاء فى الشعر [3]، فى إشارة إلى أنه لم يرد فى النثر.

ومما يدحض موقف هؤلاء النحاة من هذه القراءة، وموقفهم من إسكان الضمير فى الأبيات التى ورد فيها ساكناً أن الشاعر يعلى الأحول من قبيلة الأزد الذين يسكنون هاء الكناية من المذكر[4]، وقد نسب ذلك إليهم كثير من القراء والعلماء كما مرّ. وعلى هذا ينبغى أن ينظر إلى إسكان الضمير فى (له) الذى نطق به يعلى الأحول على أنه لغة لقبيلته وليس ضرورة، كما اعتسفه النحاة.

ومن جهة أخرى فقد وردت هذه الظاهرة فى النثر حيث حكى الكسائى أنه سمع أعراب كلاب وعقيل يقولون : (له مال)[5] ولا ضرورة فى النثر، كما أنه لا ضرورة فى القرآن الكريم.

ولعلنا نلاحظ بقايا هذه اللهجة بين بعض القبائل فى البلاد العربية كما هو الحال فى قبائل البقارة فى غرب السودان.

هذا الحكم الذى أصدره النحاة على هذه القراءات الثابتة، التى وردت متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونقلها أئمة فى النحو واللغة، وثقات فى الضبط والاتقان، هذا الحكم الذى استندوا فيه إلى القياس لا تسنده حجة أمام التواتر فى النقل، ولا منطق فى أهمال لغات لعدد من القبائل لمجرد قصوّ مضاربها أو مجاورتها الأعاجم، وقد جاء القرآن الكريم ليمد هذه اللغات بالنبض والحياة؛ وذلك فى تناغم

١/ انظر المحتسب لابن جنى ١/ ٢٤٤ والخصائص لابن جنى ١/ ١٢٨ والبحر المحيط ٥/ ٢٢٦

٢/ الخصائص لابن جنى ١/ ١٢٨

٣/ انظر خزانة الأدب للبغدادى ٢/ ٤٠١، ٤٠٢ وضرائر الالوسى ص ٨٢

٤/ انظر البحر المحيط ٥/ ٢٢٦

٥/ البحر المحيط لابى حيان الاندلسى ٣/ ٧١

بديع مع دعوات رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يهوّن الله سبحانه وتعالى على أمته، فأمره أن تقرأ أمته القرآن على سبعة أحرف، إذ كيف تطيق هذه القبائل الخروج فجأة عن طبعها وما نشأت عليه، لتحرك مثل هذا الضمير فى كثير من الآيات أو تنطق بما لم تألفه فى مواضع أخرى.[1]

ذلك مثال واحد مما لم يقره القياس، من استعمالات لغوية وجدت فى لهجات جاء بها القرآن الكريم، ونقلها القراء متواترة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

وهنالك نماذج أخرى كثيرة مما تحدثت به العرب فى لهجاتها المختلفة، وجاء به القرآن الكريم وخطاه النحاة لأنه لم يجر على مقاييسهم، ومن ذلك :

تحقيق الهمز : إذا التقت همزتان فى كلمة واحدة، فإن البصريين يذهبون إلى تخفيف إحداهما. يقول سيبويه : «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما فى كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الأخرة، وهو قول أبى عمرو..»[2]

فسيبويه يقرر بهذا عدم جواز تحقيق الهمزتين فى كلمة واحدة، وقد شايعه فى ذلك أبو الفتح الذى يقول : «فالهمزتان لا تلتقيان فى كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو سئال وسئار وجئار فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحناً. لكن التقاؤهما فى كلمة واحدة غير عينين لحن»[3]

فابن جنى ينص هنا على أن التقاء الهمزتين فى كلمة واحدة لحن، وهو بهذا يحكم على قراءة سبعية باللحن فقد قرأ بتحقيق الهمزتين معاً فى كلمة واحدة جمهور من القراء السبعة ورواتهم، وذلك فى قوله تعالى : ﴿وجعلنا منهم أئمّة يهدون بأمرنا لما صبروا﴾[4] وقوله تعالى : ﴿فقاتلوا أئمّة الكفر إنّهم لا أيمان لهم﴾(٥) وقوله عزّ من قائل : ﴿وجعلناهم أئمّة يهدون بأمرنا﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ونجعلهم أئمّة ونجعلهم

١/ انظر ص (١١) من هذا البحث

٢/ الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٤٩

٣/ الخصائص لابن جنى ٣/ ١٤٣

٤/ سورة السجدة آية رقم (٢٤)

٥/ سورة التوبة آية رقم (١٢)

٦/ سورة الأنبياء آية رقم (٧٣)

الوارثين ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار﴾ [2] فهذه خمسة مواضع حقق الهمزتين فيها جميعاً : ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى وخلف وروح[3].

ورغم ذلك فقد وجدت هذه القراءة التى أجمع عليها جمهور السبعة، معارضة شديدة من أكثر النحاة الذين تعصبوا للقياس الذى يمنع اجتماع همزتين فى كلمة، وهم محجوجون بإجماع هؤلاء القراء، الذين نقلوا هذه القراءة عن طريق التواتر، وبما ورد عن العرب بتحقيقهما، فقد ذكر أبو زيد عن بعض العرب أنهم يحققون الهمزتين معاً قال :﴿سمعت من يقول : اللهم اغفر لى خطائئ، كخطاياى بمعنى، وكذا دريئة ودرائئي﴾[4]

وقال ابن جنى :﴿فان قلت : فقد جاء عنهم خطائئ، ورزائئ ودريئة ودرائئ، ولفيئة [5] ولفائئ.... قيل : أجل، قد جاء هذا، لكن الهمز الذى فيه عرض عن صحة صنعة؛ إلا ترى أن عين (فاعل) مما هى فيه حرف علة لا تأتى إلا مهموزة؛ نحو قائم وبائع، فاجتمعت همزة (فاعل) وهمزة لامه، فصححها بعضهم فى الاستعمال. وكذلك خطائئ وبابها : عرضت همزة (فعائل) عن وجوب، كهمزة سفائن ورسائل، واللام مهموزة، فصحت فى بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين﴾[6] وهكذا يؤكد ابن جنى أن تحقيق الهمزتين قد ورد عن بعض العرب وهم بعض قبائل شرق الجزيرة مما يلى الكوفة كتميم وغيرها.

وبعد أن أقر أبو الفتح بورود هذا عن العرب، أثبت له وجهاً فى القياس وذلك باجتماع همزة فاعل وهمزة اللام من (جاء)، وكذلك عرضت همزة فعائل واللام مهموزة فى (خطيئة) فصارت خطائئ، فهو يقرر أن الهمز قد جاء هنا عن (صحة صنعة) كما بيّنه، ثم أردف : وصححها بعضهم فى الاستعمال، ورغم ذلك فإن البصريين قد منعوا تحقيق الهمزتين فى كلمة وخطأوا القراءة بتحقيقهما، رغم ورودها عن جمهور من القراء السبعة، وورود ذلك عن قبائل عربية، لم يقروا بالأخذ عنها سلفاً بدعوى تأثر لغتها، بما جاورها من الأمم الأخرى.

١/ سورة القصص آية رقم (٥)

٢/ سورة القصص آية رقم (٤١)

٣/ النشر لابى الجزرى ١/ ٣٧٨

٤/ شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٥٨. والدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن والرمى وهى أيضاً كل ما استتر به الصياد ليختل الصيد.

٥/ القطعة من اللحم لا عظم فيها.

٦/ الخصائص لابن جنى ٢/ ٦، ٧

هذه الأمثلة التى خطأها النحاة بموجب هذا الاستقراء الناقص، لم تكن بدعاً، وإنما هى من صميم كلام العرب، تستعمله كثير من القبائل عادةً وطبعاً، لا شذوذاً ولا ضرورةً، وكل ما هنالك أن هؤلاء النحاة لم يوثقوا هذه القبائل، التى لم يخرجها هذا التوثيق من أمة محمد صلّى الله عليه وسلّم التى نزل عليها هذا الكتاب العزيز، وقد يسّره الله سبحانه وتعالى لها درءاً للحرج والإعنات فى الدين، وتيسيراً للذكر لكل من بلغه، ولهذا لم يلتفت قرّاء الذكر الحكيم لهذه الاعتبارات الواهية، التى لا يسندها منطق قوى ولا حجة قاطعة، بل عملوا فى قراءات القرآن الكريم على ما ثبت فى الأثر وصح فى النقل، فسلمت هذه القراءات رغم مخالفتها للقياس النحوى وما فشا من استعمال لغوي.

ومن الاعتبارات التى تقيد بها النحاة فى إجراء القياس وتقعيد القواعد، مسألة الكم المعتبر لوضع القاعدة، وهو اعتبار مبهم، غير محدد ولا مقيّد، مما أدى إلى أغلاق الباب أمام كثير من الأساليب الفصيحة، وإخراجها من دائرة القياس وقصرها على السماع الذى يحفظ ولا يقاس عليه، ولقد كان هذا محل خلاف بين البصريين والكوفيين، وفى بعض الأحيان يكون محل خلاف بين أفراد المدرسة الواحدة.

ولقد كان الكوفيون أكثر واقعية فى هذا الأمر، لأنهم كانوا يعتبرون كل ما يسمعونه من العرب، ويحترمونه ويقيسون عليه بدون النظر إلى كثرته أو قلته، ولو كان شاهداً واحداً[1].

وأما البصريون فإنهم لا يقيمون القياس إلا على ما كثر واستفاض، ولا ينظرون إلى القليل بل يطرحونه أو يتأولونه ليسير فى ركاب القاعدة التى يضعونها، وكثيراً ما يسمونه بالشاذ أو القليل أو النادر، وأحياناً يصمونه باللّحن والخطأ حتى لو صدر ممن يحتج بكلامهم وذلك بسبب قلته، أو كثرة ما يخالفه.

وعملاً بهذا الاعتبار - القلة والكثرة - فقد حكم النحاة على كثير من الألفاظ والتراكيب بأنها سماعية، لا يجوز منها إلا ما تكلمت به العرب، بحيث تحفظ ولا يقاس عليها، ولا ينسج على منوالها.فمن ذلك أنهم قرروا ألاّ يصاغ فعل التعجب، واسم التفضيل، إلا من الثلاثى بشروط خاصة، اختلفوا فى بعضها فمما اختلفوا فيه ما كان على وزن أفعل، قال الأشمونى : «فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا أفعل، فقيل يجوز مطلقاً، وقيل يمتنع مطلقاً، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير

١/ الاقتراح للسيوطى ص ٢٠٢

النقل[1]» أى كانت من أصل الفعل نحو ما أظلم الليل، وما أقفر هذا المكان. ولقد جاء أفعل التفضيل فى القرآن الكريم مصوغاً من (أفعل) فى قوله تعالى : ﴿ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة ﴾[2] من (أقسط) بمعنى عدل، وأقام الشهادة، ولا سبيل إلى جعلهما من غير هذين الفعلين أو تاويلهما، وكلاهما على (أفعل) الذى منعه بعضهم.

ومن ذلك أن النحاة يقررون أن ما جاء على زنة (فعيل) يكسّر على (أفعلة) و (فعلان) قياساً، مثل رغيف وأرغفة ورغفان. وأما (فعل) بضم الفاء والعين فقد ذكر الزمخشرى أنه لم يات من (فعيل) المضعف إلا شذوذاً[3]

قال النحاة هذا فى الوقت الذى جمعت فيه (سرير) على (سرر) فى القرآن الكريم فى ستة مواضع لم ترد بينها (أسرة) التى اعتبروها قياسية، وذلك فى قوله تعالى : ﴿إخواناً على سرر متقابلين﴾[4] وقوله تعالى ﴿على سرر متقابلين﴾[5] و قوله تعالى ﴿لبيوتهم أبواباً وسرراً عليها يتكئون﴾[6] و قوله تعالى ﴿متكئين على سرر مصفوفة وزوجناهم بحور عين﴾[7] و قوله تعالى ﴿على سرر موضونة﴾[8] وقوله تعالى ﴿فيها سرر مرفوعة﴾[9]

ولعدم ورود الصيغة التى اعتبروها قياسية، ولو مرة واحدة فى القرآن الكريم، بل على النقيض من ذلك استئثار الصيغة التى اعتبروها شاذة بكل المواضع التى ورد فيها هذا البناء فى القرآن الكريم، يعتبر شاهداً على ضعف هذا القياس، واضطراب منهجه الذى أقاموه على وفقه، لا سيما فيما يتعلق بمسالة الكثرة والقلة، إذ كان من المقبول عقلاً وعادةً أن يقولوا بقياسية كل ما ياتى كثيراً من الصيغ والأساليب، وفقاً لقاعدتهم التى ارتضوها ومنهجهم الذى رسموه، ولكنهم قد تنكّروا فى بعض الأحيان لهذه القاعدة التى أرسوها وقالوا بخلافها - لاعتبارات قياسية - وقد عقد ابن جنى فى الخصائص باباً لهذه المخالفة

١/ حاشية الصبان على الأشمونى ٣/ ٢١

٢/ سورة البقرة آية رقم (٢٨٢)

٣/ يراجع : المزهر للسيوطى ١/ ١٨٨ والمفصل للزمخشرى ٥/ ٤٣ والاستشهاد فى النحو للدكتور عثمان الفكى ٣٧٣ بحث للحصول على درجة الماجستير (مخطوط).

٤/ سورة الحجر آية رقم (٤٧)

٥/ سورة الصافات آية رقم (٤٤)

٦/ الزخرف آية رقم (٣٤)

٧/ سورة الطور آية رقم (٢٠)

٨/ سورة الواقعة آية رقم (١٥)

٩/ سورة الغاشية آية رقم (١٣)

سماه «باب فى جواز القياس على ما يقلّ، ورفضه فيما هو أكثر منه»[1]

وعلى هذا أجازوا القياس على النسب إلى شنوءة رغم ورود شاهد واحد فقط فى هذا الباب، ولم يجيزوا القياس على ما جاء أكثر منه مثل ثقفى، وقرشي، وسلمي، نسبة إلى ثقيف وقريش وسليم [2]، وكان من الممكن أن يبقوا على اطراد هذه القاعدة ويشترطوا أمن البس بدلاً من اعتبار كل ما جاء منه من قبيل المسموع الذى لا يقاس عليه، ولكنهم أبوا إلا الاضطراب لهذا المعيار، الذى اتخذوه ذريعة لتخطئة كثير من الصيغ والأساليب، أو جعلها سماعية تحفظ ولا يقاس عليها، وهذا كله من قبيل الحيف الذى لا يليق فى حق كتاب الله سبحانه وتعالي.

وفى بعض الأحيان قد يبنى النحاة أحكاماً على ما يتوفر لديهم من معلومات تكون قاصرة أو ناقصة، وقد يجدون ما يحملهم على العدول عما قرروه، إذا ما نما إلى علمهم ما يكثر به القليل المتوفر لديهم، سواء فى لغات القبائل التى وثقوها أو فى لغات غيرها من القبائل. فمن ذلك أنهم حكموا بقلة جمع (فعل) بفتح وسكون على (أفعال) وفى ذلك يقول سيبويه : «أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلاً) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أفعل). وذلك قولك : كلب و أكلب وكعب وأكعب، وفرخ وأفرخ ونسر وأنسر. فاذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجئ على (فعال) وعلى (فعول).. واعلم أنه قد يجئ فى فعل (أفعال) مكان أفعل.. وليس ذلك بالباب فى كلام العرب. ومن ذلك قولهم أفراخ وأجداد وأفراد... ورأد وأرآد»[3]

وسيبويه إذ أصدر هذا الحكم على مجئ (فعل) على (أفعال) ، فانه لم تتوفر لديه سوى ستة شواهد قد يكون استقلها ولهذا لم يجعلها الباب، ولكن العلماء الذين جاءوا بعد سيبويه قد وصل لديهم المسموع من هذا البناء إلى أكثر من ثلاثين مثالاً، فقد أورد على بن حمزة فى كتابه التنبيهات أربعة وعشرين مثالاً معززة بشواهدها، منها أحد عشر مثالاً من معتل العين، نحو بيت وابيات وسيف وأسياف ومثالين من المضعّف مثل جدّ وأجداد، وأحد عشر مثالاً من غير المعتل والمضعّف تعتبر زيادة على الستة التى ذكرها سيبويه.

١/ أنظر الخصائص لابن جنى ١/ ١١٥ وما بعدها.

٢/ أنظر ص (١٥٣) ، (١٥٤) من هذا البحث.

٣/ الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٦٧، ٥٦٨

كما أضاف بعض العلماء أمثلة أخرى مثل أهل وآهال وأرض وآراض، وجفن وأجفان، وفرد وأفراد، ونقب وأنقاب، وحلق وأحلاق، ورفغ وأرفاغ [1].

ولقد روى ياقوت الرومى قال : «حدث أبو حيان التوحيدى قال : قال الصاحب بن عباد يوماً «فعل وأفعال» قليل وزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا زند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد، فقلت له أنا أحفظ ثلاثين حرفاً كلها فعل وأفعال، فقال : هات يا مدّعى. فسردت الحروف، ودللت على مواضعها من الكتب، ثم قلت : ليس للنحوى أن يلزم مثل هذا الحكم إلا بعد التبحّر والسماع الواسع، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً»[2]

هذه الكثرة المستفيضة من الأمثلة وشواهدها، هل ينظر إليها النحاة على أنها قليلة كما زعم سيبويه؟ أم أنها ستدحض هذا الحكم الذى قرره من غير أن يعتبر ما جاء فى القرآن الكريم ويضيف إلى جملة ما ذكره من المسموع، من هذا القبيل وهو ما جاء فى قوله تعالى : ﴿ وأولات الأحمال أجلهنّ أن يضعنّ حملهنّ﴾[3]

لاشك فى أن ما استند إليه النحاة فى إجراء القياس وتقعيد القواعد من اعتبارات كإسناد الفصاحة إلى قبائل بعينها، فى حيز زمنى محدد، والكم اللازم من الأمثلة والشواهد، إلى غير ذلك من اعتبارات، وإن وفرت قاعدة صالحة لوصف ظواهر اللغة، إلا أنها لم تكن كافية لتقديم درس لغوى يستوعب كافة جوانب اللغة، ولا يضيق عنها، كما أن تسليط ما نشأ عنها من أحكام على القرآن الكريم، لم يكن أمراً موفقاً، فقد كان الأجدى أن يعتبر القرآن الكريم بقراءاته المختلفة قطب الرحى، ومرجع الفصل فى كل أمور اللغة.

١/ نقله الدكتور عثمان الفكى فى الاستشهاد فى النحو ص ٣٧١ عن التنبيهات لعلى بن حمزة ص ٩٧. ٩٨طبعة دار المعارف.

٢/ نقله الاستاذ عباس حسن فى كتاب اللغة والنحو ص ٤٧ هامش عن إرشاد الأريب لمعرفة الأديب لياقوت الرومي.

٣/ سورة الطلاق آية رقم(٤)

المبحث الرابع

مصطلح القراءات الشاذة

لقد أذن الله سبحانه وتعالى بتعدد قراءات القرآن الكريم، منذ أن أمر نبيه صلّى الله عليه وسلّم أن تقرأ أمته القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف، كما صح به الأثر الشريف عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم [1].

ولقد بلّغ عليه الصلاة والسلام عن ربه؛ فأقرأ أمته القرآن الكريم كلاً بما يسوغ له من النطق، وما يتيسر له من الأداء في ألفاظ اللغة وأساليبها، ومن هنا نشأت القراءات القرآنية بمختلف وجوهها وطرقها ودرجاتها.

وليس لأحد أن يدّعي أن تعدد القراءات إنما جاء لمجرد تيسير النطق بألفاظ القرآن الكريم، فإن هذا الزعم يتنافى مع قدر هذه المعجزة، التي ستظل عجائبها تتكشف مع الأيام، عن كل جديد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. ولقد أسلفت القول عن الفوائد الكثيرة التي ترتبت على اختلاف أوجه القراءة[2]. ومن ذلك أن تعدد القراءات في الآية الواحدة قد أغنى عن التطويل؛ إذ إن تنوّع اللفظ بكلمة واحدة يقوم مقام آيات عديدة، وفي ذلك تيسير لحفظه ونقله.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن تعدد القراءات، قد حفظ به الله تبارك وتعالى لهجات عربية كثيرة؛ ما كانت لتقوى على مقارعة النحاة وقياسهم، ومحاولاتهم المتكررة لوأد كثير مما يتصل بتلك اللهجات من الألفاظ والأساليب، لولا احتماؤها بالقرآن العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي أنزله الله سبحانه وتعالى للناس كافة؛ لا فرق بين فصيحهم وأفصحهم، ولا من هو أدنى من ذلك في سلّم الفصاحة والبيان.

وحتى لا يتطرق إلى القرآن ما ليس منه، ولا يخالطه مشكوك فيه، فقد وضع العلماء ضابطاً لتمييز الصحيح من القراءات القرآنية عما هو أدنى من ذلك؛ وعملوا في تحديد درجات القراءة بعرضها على الضابط المذكور[3] الذي اشترطوا فيه صحة السند وموافقة العربية والرسم.

١/ انظر الصحيحين في حديث نزول القرآن على سبعة أحرف.

٢/ انظر ص٤٦ وما بعدها من هذا البحث.

٣/ انظر ص (٤١) من هذا البحث.

ولقد اشترط بعض المتأخرين التواتر بدلاً من صحة السند وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر.

ولقد ناقش الإمام ابن الجزرى هذا الرأى، مبيناً أنه كان يجنح إليه ثم ظهر له فساده، وذلك لأن ما ثبت متواتراً عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواءً أوافق الرسم أم خالفه[1]، إذ لا داعى لوضع شرط آخر مع التواتر، الذى إذا اشترط فى كل حرف من حروف الخلاف لانتفى كثير مما ثبت عن الأئمة السبعة المجمع على قراءاتهم التى تلقتها الأمة بالقبول.

على أن موافقة الرسم العثمانى مع الشرطين الآخرين؛ تقوم مقام التواتر، وذلك لأن الصحابة رضوان الله عليهم قد أجمعوا على قبول هذا الرسم.

واستناداً إلى هذا الضابط فقد حدّد علماء الأمة درجات ما وصل إليهم من القراءات، وقرّروا أن جميع ما روى فى القراءات على ثلاثة أقسام :

١- قسم يقبل ويقرأ به، وهو ما اجتمعت فيه الشروط الثلاثة. قال الإمام مكى بن أبى طالب : «فاذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف وكفر من جحده»[2] وذلك لأنهم اعتبروا هذا القسم فى درجة المتواتر عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

٢- قسم يقبل ولا يقرأ به. وهو ما صحّ نقله عن الآحاد وصحّ وجهه فى العربية وخالف لفظه رسم المصحف العثمانى، وذلك لأنه لم يؤخذ بإجماع وإنما أخذ بأخبار الآحاد، كما أنه مخالف لما قد أجمع عليه.

٣- قسم لا يقبل ولا يقرأ به. وذلك ما نقله غير ثقة، فهو فاقد للإسناد الصحيح، أو نقله ثقة ولا وجه له فى العربية [3].

وتأسيساً على ما تقدم فإن مصطلح القراءات الشاذة قد أطلق على ما وافق العربية وصحّ سنده وخالف لفظه رسم المصحف. وقد سميت بذلك لأنها شذّت عن الرسم المجمع عليه.

اما ما وافق المعنى والرسم، أو أحدهما من غير نقل، فإنها لا تسمى شاذة بل مكذوبة أو باطلة

١/ النشر في القراءات العشر لابن الجوزى ١/ ١٣

١/ المصدر السابق ١/ ١٤

٢/ الموضع السابق

يكفر متعمّدها[1]، وهذا مقتضى قول الشمس ابن الجزرى : «ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواءً أكانت عن السبعة، أم عمّن هو أكبر منهم»[2]. وقد عزا ابن الجزرى ذلك إلى أئمّة التحقيق من السلف والخلف.

هذا وقد ذهب ابن جنى إلى أن القراءات جاءت على ضربين فيقول : «فأتى ذلك على طهارة جميعه، وغزارة ينبوعه - ضربين :

ضرباً اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبوبكر أحمد بن موسى بن مجاهد (رحمه الله) كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غنى عن تحديده.

وضرباً تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذاً؛ أى خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه ووراءه ..»[3]

فابن جنى بهذا يعتبر كل قراءة خالفت قراءات السبعة شاذة، وليس الأمر كذلك، فقد ذهب جمهور العلماء إلى أن القراءة الشاذة هى : ما اختلّ فيها ركن من أركان ضابط القراءة الصحيحة، وحينئذ تكون القراءة شاذة، إذا كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم.

وكيفما يكون الأمر، فمما لا ريب فيه أن القراءات القرآنية صحيحها وشاذها، تعتبر المصدر الأهم للمادة اللغوية، ومختلف لهجات القبائل العربية، التى يرى الدكتور أحمد علم الدين الجندى أن السبب فى الحكم بشذوذ هذه القراءات هو أنها حفلت بكثير من هذه اللهجات التى لم توثق لدى علماء اللغة وفى ذلك يقول : «وما القراءات الشاذة في نظرنا إلا صورة نابضة لكثير من لهجات القبائل، ولكن هذه القبائل، لم تنل نصيباً من المجد والجاه فحكموا بشذوذ قراءتهم التى هي صورة حية للهجاتهم، وأرى أن القراءة وإن شذّت فهي أقوي من تراث النثر والشعر علي السواء، لأن القراء كانوا يسجلون نزر الخلاف وقليله، وهم في ذلك أضبط من رواة الشعر غيرهم، حين نقلوا إلينا إشارات لهجية وقع فيها التحريف تارة والتصحيف

١/ نقله الدكتور أحمد علم الدين الجندى فى بحثه عن الصراع بين القراء والنحاة - مجلة مجمع اللغة العربية ج ٣٣ مايو ١٩٧٤م ص ١٤٧ وذلك عن منجد المقرئين لابن الجزرى ١٧.

٢/ النشر لابن الجزرى ١/ ٩

٣/ المحتسب لابن جنى ١/ ٣٢

تارة أخرى﴾[1]

ولعل الدكتور الجندي لم يجانب الحق فيما ذهب إليه، لأن اختلاف اللفظ بكثير من الكلمات بين القبائل قد كان سبباً مباشراً في مخالفة اللفظ لخط المصحف، ولا سبيل لتفسير آخر لهذا الأمر، لا سيما وأن عثمان رضي الله عنه قد عهد إلى نسّاخ المصاحف أن يعوّلوا على لسان قريش. فقد روى البخاري بسنده عن أنس بن مالك قال : ﴿فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف وقال لهم إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا﴾[2]

وعلى الرغم من أن النساخ كانوا يثبتون الكلمات بطريقة تحتمل أكثر من قراءة بسبب خلوها من نقط الأعجام كما هو الحال في ﴿تبيّنوا﴾ و ﴿تثبتوا﴾ فإن الكتابة هكذا «تبينوا» تحتملهما وكذلك « ننشرها» فانها تحتمل (ننشرها) و(ننشزها) كما أنهم كانوا يكتبون ما لا يحتمل قراءتين بطريقة في أحد المصاحف وبطريقة أخرى في المصحف الآخر، كما هو الحال في قراءتي (وصّى) و (أوصى) ولكن تبقي بعد ذلك ألفاظ لهجية خرجت عن ذلك وخالفت خط المصحف، فاعتبرت شاذة رغم ورودها في مصاحف كبار الصحابة الذين تنتهي إليهم قراءات السبعة والعشرة وغيرهم.

وكما هو معلوم فإن للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه مصحفاً خاصاً، كما كان لأبيّ بن كعب مصحف، ولعبد الله بن مسعود مصحف آخر وهؤلاء تنتهي إليهم أكثر الروايات.

أما الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه فيتصل به سند أربعة من القراء هم :

١- أبو عمرو بن العلاء : الذي قرأ على نصر بن عاصم، ويحي بن يعمر وكلاهما قرأ على أبي الأسود، وقرأ أبو الأسود على علي كرّم الله وجهه.[3]

٢- عاصم بن أبي النجّود : قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السّلمي الضرير وهو قرأ على علي كرّم الله وجهه[4].

١/ الصراع بين القراء والنحاة للدكتور أحمد علم الدين الجندي - مجلة مجمع اللغة العربية ج ٣٣ - مايو ١٩٧٤م ص ١٤٣.

٢/ صحيح البخاري ج ٦ باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرآناً عربياً بلسان عربي مبين ص ٥٧٩، ٥٨٠

٣/ النشر لابن الجزري ١/ ١٣٣

٤/ النشر ١/ ١٥٥

٣- حمزة بن حبيب الزيّات : قرأ علي جعفر الصادق، الذي قرأ علي أبيه محمد الباقر، وقرأ الباقر علي أبيه زين العابدين، وهو علي سيدنا أبي عبد الله الحسين بن علي رضي الله عنه، وهو قرأ علي أبيه الإمام علي كرّم الله وجهه[١].

٤- علي بن حمزة الكسائي : قرأ علي حمزة بن حبيب الزيات بسنده إلي الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه[٢].

ورغم أن سند قراءات هؤلاء القراء ينمو إلى الإمام علي بن ابي طالب كرّم الله وجهه إلا أنه وجدت قراءات شاذة تنسب إلى الإمام علي.وهي ترجع إلى نوعين :

١- نوع خالف لفظه خط المصحف العثماني وذلك مثل : قراءته ﴿حطب جهنّم﴾[٣] وقراءة العامة ﴿حصب جهنّم﴾ وقراءته ﴿يا مال﴾ [٤] وقراءة العامة ﴿يا مالك﴾ وقراءته ﴿بوالديه حسناً﴾[٥] وقراءة العامة ﴿بوالديه إحسانا﴾ وقراءته ﴿فلمّا سلّما﴾ [٦] وقراءة العامة ﴿فلمّا أسلما﴾[٧].

٢- نوع ضعفت روايته فلم تكن بمستوي القراءات المتواترة والمشهورة، وذلك لبقائها عند قلة من الناس[٨]، بعد إجماع الأمة علي المصحف العثماني، ولهذا اعتبرت شاذة لضعف والسند والرواية، رغم موافقها لخط المصحف العثماني ومن ذلك : قراءته : ﴿فمن خاف من موص حيفاً﴾[٩] وقراءة الجمهور ﴿جنفاً﴾[١٠] وقراءته : ﴿لنثوينّهم في الدنيا حسنة﴾[١١] وقراءة الجمهور ﴿لنبوّئنهم﴾ [١٢] ومنها قراءته ﴿آمرنا مترفيها﴾[١٣] وقراءة الجمهور ﴿أمرنا﴾[١٤]

فهذه قراءات منسوبة إلى الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، ومما وافق رسم المصحف وضعفت روايته، بعد إجماع الأمة علي المصحف العثماني، أو خالف الرسم ولهذا السبب أو ذاك اعتبرت شاذة، وقد

١/ النشر ١/ ١٦٥
٢/ النشر ١/ ١٧٢
٣/ سورة الانبياء آية رقم (٩٨)
٤/ سورة الزخرف آية رقم (٧٧)
٥/ سورة الأحقاف آية رقم (١٥)
٦/ سورة الصافات (١٠٣)
٧/ يراجع في ذلك المحتسب لابن جني ٢/ ٦٧، ٢/ ٢٥٧، ٢/ ٢٦٥، ٢/ ٢٢٢
٨/ القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ص ٦٨
٩/ سورة البقرة آية رقم (١٨٢)
١٠/ البحرالمحيط ٢/ ٢٤
١١/ سورة النحل آية رقم (٤١)
١٢/ المحتسب لابن جني ٢/ ٩
١٣/ سورة الإسراء آية رقم (١٦)
١٤/ المحتسب لابن جني ٢/ ١٤

أحصي ابن جني نحو ستين قراءة شاذة منسوبة إلى الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه [1]، كغيرها من القراءات الشاذة المنسوبة إلى الصحابة رضوان الله عليهم وكانت مثبتة في مصاحفهم التي أشرت إلى بعضها مثل مصحف أبي بن كعب، ومصحف عبد الله بن مسعود ومصحف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

وهكذا يتضح لنا أن كثيراً من القراءات الشاذة التي تتبّعها العلماء هي في الأساس قراءات لقراء الصحابة رضوان الله عليهم وهي إما مرجوحة بقراءات أخري تواتر سندها لدي القراء، فعدل عنها رغم موافقتها لخط المصحف، أو أنها مخالفة لرسم المصحف العثماني، وعلي كل الأحوال فهي مسنودة إلى أولئك الصحابة، ومثبتة في مصاحفهم، ولهذا احتفي بها أبو الفتح ابن جني عندما قال في كتابه المحتسب : «لكن غرضنا منه أن نري وجه قوة ما يسمّي الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية. بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يري مرى أن العدول عنه إنما هو غضّ منه، أو تهمة له. ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم والله تعالي يقول : ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾[2].. وأخذه هو : الأخذ به فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه»[3]

علي أن بعض هذه القراءات التي نسبت إلى الصحابة رضوان الله عليهم، لم تكن من القرآن الكريم، وإنما من قبيل التفسير، وقد نص علي ذلك أهل العلم وأشاروا إليه في مواضعه.

وعملاً بإجماع الصحابة رضوان الله عليهم، فقد منع العلماء القراءة بالشواذ؛ وخالف ذلك بعض المقرئين مثل محمد بن أحمد بن أيوب الشهير بابن شنبوذ، الذي كان يعتمد شواذ القراءات ويعمل بها، وحاول أن يقرئ بها في بغداد علي زمن ابن مجاهد شيخ القراء في وقته فنصحه ابن مجاهد فلم يسمع، فرفع أمره إلى ابن مقلة الوزير، فاستدعاه وعقد له مجلساً حضره القراء والفقهاء والقضاة، برئاسة ابن مجاهد في سنة ٣٢٣ للهجرة وأقر بما نسب إليه فأشار الجميع بعقوبته ثم أعلن توبته ورجوعه عن ذلك[4]. ومن قراءاته التي ينسبها إلي أبيّ بن كعب مما يخالف الرسم : ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا﴾[5] وهي في المصحف العثماني ﴿فاسعوا﴾ وقرأ ﴿فقد كذّب الكافرون فسوف

١/ القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ص ٦٨

٢/ سورة الحشر آية رقم(٧)

٣/ المحتسب لابن جني ١/ ٣٣

٤/ انظر مقدمة تحقيق كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٨، والفهرست ص ٥١

٥/ سورة الجمعة آية رقم (٩)

يكون لزاماً﴾[1] وفي المصحف ﴿فقد كذّبتم فسوف يكون لزاماً﴾[2] وقرأ ﴿إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد عريض﴾ وقراءة الجمهور ﴿وفساد كبير﴾[3]

وهذه بعض القراءات التي خالف فيها إجماع الأمة وهي مخالفة لخط المصحف، وفي بعضها زيادات على المثبت في المصاحف العثمانية.

ومن قراء الشواذ محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم العطار، الذي زعم أن كل ما له وجه في العربية من حروف القرآن الكريم تجوز القراءة به في الصلاة وغيرها[4].

وممن قرأ بالشواذ أيضاً أبو الفضل محمدبن جعفر الخزاعي الذي كذّبه القراء في إسناده وجعل مثلاً للقراءات الموضوعة[5].

وبصرف النظر عن القراءات الموضوعة المردودة التي لا أصل لها ولا سند، فقد حفل العلماء والنحاة بالقراءات الشاذة وأطبقوا على الاستشهاد بها. يقول الإمام السيوطي : ﴿أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو استحوذ ويابي، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة..﴾[6]

وهكذا فقد وجدت القراءات الشاذة عناية كبيرة من أهل العلم بالنظر إلى ما قدمت من اتصال سنده بالصحابة رضوان الله عليهم، وأنه كما قال أبو الفتح : ﴿نازع بالثقة إلى قرائه محفوف بالرواية من أمامه ووراءه﴾[7]

١/ الفهرست لابن النديم ص
٢/ سورة الفرقان آية رقم (٧٧)
٣/ سورة الأنفال آية رقم (٧٣)
٤/ انظر ص (١٦٨) من هذا البحث
٥/ القراءات القرآنية للدكتور عبد العال سالم مكرم ص ٦٠ عن إعجاز القرآن للرافعي ص ٥٧
٦/ الاقتراح للسيوطي ص ٤٨
٧/ المحتسب لابن جني ١/ ٣٢

ولقد تتبع كثير من العلماء هذه القراءات الشاذة فدونوها وذكروا إسنادها ورواتها وعزوا ما فيها من استعمالات ولهجات إلى القبائل التي نسبت إليها ثم بينوا توجيهها في العربية. وقد بدأ التأليف في القراءات الشاذة باكراً فقد روى الإمام السخاوي عن أبي حاتم السجستاني أن أول من تتبع بالبصرة وجوه القرآن وألفها وتتبع الشاذ منها فبحث عن إسناده هارون بن موسى الأعور[1] المتوفي ١٧٠هـ وقد كان ثقة روى له البخاري ومسلم[2]. وقال الأصمعي : (كان ثقة مأموناً) ووصفه ابن حجر بانه (علامة صدوق)[3] ولقد أحسن هارون صنعاً بإثباته هذه القراءات، وحفظ إسنادها، بما تمثله من قيمة علمية مهمة. ولقد توالي التأليف في القراءات الشاذة بعد ذلك، فألّف فيها أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفي (٢٠٦هـ)، ثم أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب المتوفي (٢٩١هـ) و أبو حاتم السجستاني المتوفي ٣١٦هـ، وابن خالويه المتوفي ٣٧٠هـ. وقد كان أبو علي الفارسي عازماً علي تتبع القراءات الشاذة، لدراستها وتوجيهها بعد إكمال كتابه الحجة للقراء السبعة، إلا أن الأجل عاجله قبل الشروع فيه، فاضطلع بهذه المهمة تلميذه أبو الفتح عثمان بن جني المتوفي ٣٩٢هـ، والذي وضع كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها). وضعه تقرّباً إلى الله سبحانه وتعالي باعتباره عملاً تدعو له الحاجة، لا سيما وأن هذه القراءات الشاذة لم يتقدّمه أحد للاحتجاج لها علي النحو الذي أراده أبو الفتح، وهو شديد الحرص عليها كثير الحفاوة بها، يتبين ذلك من رأيه في الشاذ الذي يقول عنه : «... إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة مخافة الانتشار فيه، ونتابع من تبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنّا نعتقد قوة هذا المسمّي شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالي بتقبّله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه ، ومرضيّ من القول لديه»[4].

هذا وقد أوردت التفاسير كالبحر المحيط لأبي حيان، والكشاف للزمخشري، كثيراً من هذه القراءات الشاذة التي وثقت كثيراً من لهجات القبائل العربية إلى جانب أهميتها القصوى في كشف غوامض التفسير، بما يتوفر فيها من إشارات، ولطائف يكون لها أبلغ الأثر في تخصيص أحكام عامة، أو تقييد أخري مطلقة، ولقد كانت ولا تزال مصدراً من أهم مصادر الاحتجاج اللغوي، بما تزخر به من مادة لغوية موثوقة توفرت فيها أعلي درجات الضبط والدقة والإتقان.

١/ جمال القراء للسخاوي ١/ ٤٨٦

٢/ بغية الدعاة للسيوطي ٢/ ٣٢١

٣/ غاية النهاية ٢/ ٣٤٨ (عن جمال القراء ١/ ٤٨٦ هامش)

٤/ المحتسب لابن جني ١/ ٣٣

الفصل الرابع

صور الصراع بين النحاة والقراء

المبحث الأول : لمحة تاريخية.

المبحث الثاني : نماذج للقراءات التي خطأها النحاة.

المبحث الثالث : الرد على دعاوى التخطئة.

المبحث الأول
لمحة تاريخية

قدمت أن عبدالله بن أبي إسحاق، كان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل [1]؛ بمعنى أن النحو قد اتضحت مساله وتفرعت فروعه على يدي ابن أبي إسحاق وتلاميذه من بعده ، في إشارة إلى أن النحو كان قبلهم عبارة عن ملاحظات لم تتسق في علم منظم، كما حدث فيما بعد، وهذا إنما يؤكد النشأة القرآنية لعلم النحو، الذي ظل مرتبطاً بمدرسة القراءة يؤديان هدفاً واحداً، واستمر الحال هكذا، إلى أن انفصلت المدرستان عن بعضهما، ليتجه النحاة بعد ابن أبي إسحاق لاستقراء أساليب اللغة ودراستها، تمهيداً لاستنباط القواعد وإرساء القياس النحوي، كما استمرت مدرسة القراءة في وضع ضوابطها وإرساء دعائمها، مستندة إلى الرواية المحكمة والسند المتصل وفق ضوابط صارمة لا محيد عنها في مسألة تحمل القراءة.

ولقد رأينا كيف جعل النحاة أنفسهم - فيما بعد - رقباء علي اللغة وأدائها، وطفقوا يعترضون على طبقات المجتمع الأخرى من الشعراء والخطباء وغيرهم، منتقدين كل أسلوب يخرج على ضوابطهم التي ارتضوها ومقاييسهم التي وضعوها بعد دراسة اللغة، واستمرت حملاتهم هذه التي لم تسلم منها حتى القراءات القرآنية، التي أيدوا ما وافق قواعدهم منها واعترضوا على ما جاء مخالفاً لها، وقد يلجأون أحياناً إلى تأويله بغرض إدخاله تحت سلطان هذه القواعد حتى لو أدى ذلك إلي تغيير المعنى، وإبعاد الآية عن سياقها المحكم وإعجازها الساطع، فلم يُرض ذلك علماء القراءات الذين اعتبروه ضرباً من العبث، ومضوا في التأصيل للقراءات بما يؤكد قرآنيتها، وينأى بها عن تحكم النحاة الذين تطاولوا بالنقد والتجريح على القراءات والقراء، وخطأوا حتى القراءات السبعية التي أجمعت الأمة على تواترها، بما توفر لها من صحة السند وموافقة الرسم واللغة .

ولقد اتخذت تخطئتهم للقراءات القرآنية وجوهاً عديدة، وأساليب مختلفة، تتدرج من وصفها بالضعف، ثم الشذوذ، ثم الرداءة والقبح، إلى الحكم عليها بالخطإ واللحن، وقد

---

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلام، مرجع سابق ١٤/١.

يتجـــاوزون الحـــد المعقول فيحكمون عليها أحياناً بالبطلان ويرمونها بالسماجة وعدم الفصاحة [1].

كل ذلك والمستهدف قراءة سبعية، متواترة، متصلة السند برسول الله ﷺ ، لا لشيء إلا لأنها خالفت قاعدة نحوية ضيقة، صنعوها وفق معرفة محددة باللغة واستعمالات أهلها، أو أنها خرجت عن حدود قياس قاصر بنى علي استقراء ناقص.

هذا وقد ذمّ الإمام السيوطي هذا المسلك من النحاة بقوله : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون، منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون مستدلاً به»[2].

ونتيجة للضوابط الصارمة التي التزمها البصريون في إرساء قياسهم وتقعيد قواعدهم، فقد كانوا أكثر ميلاً من الكوفيين، وأسبق إلي تخطئة القراءات المخالفة للقياس. أما الكوفيون فإن توسعهم في السماع والقياس وحفاوتهم بالقراءات القرآنية، قد حدا بأكثرهم إلى تجنب تخطئتها أو التعرض إليها أو إلى قرائها بالنقد أو بالتجريح .

وكما أسلفت، فقد كان النحاة الأوائل، من قراء الذكر الحكيم، وبسبب معرفتهم بالعربية؛ كانوا رقباء على أداء القراءات في إطار التقويم، ودفع الخطإ الناشيء عن اللحن، الأمر الذي دفع أبا الأسود وتلاميذه إلى إعراب كلمات القرآن الكريم،حتى يستقيم الأداء لغة ورواية، واستناداً إلى هذا الفهم، فقد قام يحيى بن يعمر المتوفى سنة١٢٩هـ بتصويب الحجاج بن يوسف الثقفي عندما رفع كلمة (أحب) في قوله تعالي:﴿ قل إن كان آباوكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم ...﴾ [3] فقـــد قرأ الحجاج برفع (أحب) والرواية بالنصب، ورغم جواز الرفع في العربية إلاّ أن الحجاج لم يستطع أن يحـاجّ يحـى بن يعمر؛ لأن هـــذا النحوي القارئ كان حريصاً على

(١) انظر البحر المحيط ٤١٩/٥ والنشر لابن الجزري ٢٩٨/٢ وشرح المفصل ٧٨/٣ والكشاف ٤٧٢/١ وتفسير الطبري ٣١/٨.
(٢) الاقتراح للسيوطي ص٤٩.
(٣) سورة التوبة الآية رقم (٢٤).

إصلاح القراءة، كما جاءت بها الرواية المتصلة السند برسول الله ﷺ [1]، ولم يكن دافعه الانتصار لقياس نحو أو قاعدة لغوية، إذ لم تكن أمور هذه الصنعة متقدمة عندهم على القراءة .

وبعد أن استقل النحو بكيانه المنفصل عن مدرسة القراءة، وتعصب النحاة لقواعدهم، وكثرت تخطئتهم لكل ما يخرج على قواعدهم، اتجهوا إلى القراءات القرآنية، فعاملوها بنفس هذا المنطق المعوج.

هذا وقد اشتط بعض الباحثين فنسب إلى الخليل بن أحمد فتح باب الطعن على القراءات المخالفة للقياس، لمجرد أنه أوعز إلى تلميذه سيبويه بوضع القاعدة التي تمنع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض في النثر [2]. ولا أعتقد ذلك سبباً كافياً يتحمل به الخليل بن أحمد رحمه الله وزر فتح باب الطعن على القراءات القرآنية؛ إذ إنه لم ينص على تخطئة قراءة أو تضعيفها، هذا إلى جانب مجيء الكثير من القراءات التي أُعيد فيها الخافض، فالخليل بريء من هذه التهمة، ولكننا لا نستطيع أن ننكر أن سيبويه رحمه الله قد ضعّف بعض القراءات انتصاراً للقياس النحوي، فقد ضعف القراءة بالنصب في قوله تعالى : ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ [3] فهو يقول : « واعلم أن الفاء لا تضمر فيها أن في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا بالرفع، وسنبين لم ذلك. وذلك قوله : « إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتيه فأحدثه... إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعاً لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع. وقال الله عز وجل : « فلا تكفر فيتعلمون» ... ومثله «كن فيكون» كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون» [4]. فسيبويه يقرر هنا أنه لا يجوز إلا الرفع وعبارته تشي باستبعاد النصب الذي قرأ به ابن عامر والكسائي في قراءتين سبعيتين متواترتين عن رسول الله ﷺ، وهذا كفيل بأن يُجوّز ذلك في العربية إلا أن سيبويه ألحّ في عدم جواز النصب إلا في ضرورة الشعر استناداً إلى القياس النحوي .

وفي طبقات البصريين التالية لسيبويه، يظهر أثر التعصب للقياس، والتشدد في تطبيقه واضحاً في التنكر لكل ما لا يطرد معه، ويسير في ركابه، من لغات العرب وبعض القراءات القرآنية، وذلك عن المازني وتلاميذه وخالفيهم.

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٢.

(٢) الدفاع عن القرآن للدكتور أحمد مكي الأنصاري ص٢.

(٣) سورة يس الآية رقم (٨٢).

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/٣٨، ٣٩.

ففي الوقت الذي اتسم رد سيبويه ومعاصريه لبعض القراءات القرآنية المخالفة للقياس بالهوادة والتحرج، وتجنب المواجهة الصريحة والتجريح، نجد رد المازني وتلاميذه يتسم بالعنف والتجني، فمن ذلك رد المازني لقراءة نافع بالهمز في كلمة «معائش» من قوله تعالى : ﴿ ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون ﴾ [1] قال المازني : « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز، فهي خطأ فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا ، وقد قالت العرب : مصائب، فهمزوا وهو غلط ... وكأنهم توهموا أن مصيبة على مثال فعيلة، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سفينة سفائن، وإنما مصيبة مفعلة من أصاب يصيب، وأصلها مصوبة، فألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة، فأبدلت ياءً للكسرة قبلها، وأكثر العرب يقول مصاوب فيجيء بها على القياس» [2] فهو بهذا يمنع جمع معيشة على معائش بالهمز، لأن حرف اللين عين الكلمة، وأصلها (عاش)، وحرف اللين لا يقلب همزة إلا إذا كان مزيداً مثل رسالة ورسائل، وعجوز وعجائز.

هذا إذن هو القياس الذي استند إليه المازني في هجومه العنيف على هذه القراءة، وتجنيه على قارئ دار الهجرة نافع بن أبي نعيم، الذي اختار قراءاته من قراءات سبعين من التابعين [3] فما اتفق فيه اثنان أخذه وما خالف فيه واحد تركه .

هذه هي الكيفية التي اتبعها نافع في اختيار قراءاته، وقد جعله ذلك أقوى السبعة قراءة، وجعل قراءته الأقرب من بين السبعة إلى التواتر. فانظر كيف دفع التعصب للقياس أبا عثمان المازني إلى التجني على هذه القراءة .

ولقد تأثر بأسلوب المازني تلميذه أبو العباس المبرد، الذي جاءت تخطئته لكثير من القراءات القرآنية أكثر عنفاً وغلواً من شيخه أبي عثمان المازني، فمن ذلك أنه رد قراءة حمزة بن حبيب الزيات في قوله تعالى: ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي إني كفرت بما أشركتمون من قبل ﴾ [4] بكسر ياء المتكلم في (بمصرخي) فيستنكر أبو العباس المبرد هذه القراءة السبعية المتواترة التي قرأ بها حمزة الذي يقول عنه

---

(١) سورة الأعراف الآية رقم (١٠).

(٢) المنصف ٣٠٧/١.

(٣) انظر الفهرست لابن النديم ص٤٦ح.

(٤) سورة إبراهيم الآية (٢٢).

أبوحيان : « ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقةً في الحديث»[1] وقد قرأ بهذه القراءة يحيى بن وثاب والأعمش وحمران بن أعين وجماعة من التابعين» [2]. ورغم هذا التوثيق وإحاطة الرواية الصحيحة بهذه القراءة يشتط المبرد في إنكارها ويقول : « لو صليت خلف إمام يقرأ « ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي إني ... » لأخذت نعلي ومضيت» [3] فهذا الشطط، يصور مدى تعصب هؤلاء البصريين لأقيستهم وتجنيهم على هذه القراءات المتصلة السند برسول الله ﷺ ، في سبيل الانتصار لقياس قاصر يؤكد قصوره قول المازني الآنف : «وقد قالت العرب : مصائب فهمزوا وهو غلط ...» [4] فعلى أي شيء بني هذا القياس الذي يُخطأ به العرب، والقراءات القرآنية على حد سواء.

ويطالعنا ذات الأسلوب المتطرف، في رد القراءات القرآنية عند تلاميذ المبرد، وأبرزهم الزجاج، الذي كان كثير الإنكار على القراء لا يتحرج من إطلاق أسوأ الأوصاف على القراءة التي يرى أنها مخالفة للقياس فمن ذلك موقفه من قراءة قالون باختلاس الحركة، وقراءة أبي عمرو وأبي بكر وحمزة والأعمش بالإسكان في (يؤده) من قوله تعالى : ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك ﴾ [5].

ومن ذلك أنكاره قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران بضم تاء الملائكة في قوله تعالى: ﴿ وإذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴾ [6] وذلك اتباعاً لحركة الجيم. قال الزجاج : «هذا غلط من أبي جعفر» والإتباع الذي رواه أبو جعفر يأتي على لغة أزد شنوءة، وهي من القبائل التي لم يوثقها النحاة، وقد رد أبو حيان على تخطئة الزجاج كما سيأتي فيما بعد.

لقد سار كثير من متأخرة البصريين على ذات السبيل في تخطئة القراءات المخالفة لأقيستهم، والذي يبدو للباحث أن طبيعة القياس البصري قد تميزت بالشدة، وكثرة الضوابط ودقتها، ولهذا عزّ عليهم أن ينماع قياسهم أمام اختيارات القراء، التي جاءت معبرة عن واقع لغوي تجاهله البصريون، عندما شادوا نحوهم وأرسوا قياسهم الذي بنوه على استقراء ناقص، محصور في لهجات قبائل منتقاة، والقرآن الكريم كفل لسائر

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٣/١٥٩، مرجع سابق.
(٢) النشر لابن الجزري ٢/٢٩٨، مرجع سابق.
(٣) تفسير القرطبي ٥/٣٠٠، مرجع سابق.
(٤) انظر ص (١٧٨) من هذا البحث.
(٥) سورة آل عمران الآية رقم (٧٥) ، وانظر ص (١٥٨) من هذا البحث وما بعدها.
(٦) سورة البقرة الآية رقم (٣٤).

لغات العرب سبباً إلى الحياة، وأمدها بطاقة للبقاء، وآية ذلك أن كافة العرب معنيون بالخطاب القراني على حد سواء ولا ميزة لقبيلة على أخرى.

أما الكوفيون فقد كان قياسهم أقل تشدداً، ولهذا كانوا أكثر قبولاً، وأوسع صدراً لكل ما جاء عن العرب، ولهذا لم يؤثر عنهم إنكار على القراءات ، إلا ما كان من أبي زكريا يحي بن زياد الفراء المتوفي سنة ٢٠٧هـ ونفر قليل منهم . ولعل كثرة اعتراضات الفراء تعزى إلي أنه كان رجل صنعة وقياس، فإليه يعود الفضل في إرساء دعائم المذهب الكوفي، وإعطائه شخصيته المتميزة، وفي ذلك يقول الدكتور شوقي ضيف: « وقد مضى الفراء في إثراء أستاذه بهذه الجوانب. وكان عقله أدق وأخصب من عقل الكسائي، إذ كان مثقفاً – كما أسلفت – ثقافة كلامية فلسفية، فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب، واستخراج القواعد والأقيسة والاحتيال للآراء وترتيب مقدماتها، لا تقرن إليها قدرة أستاذه، وقد تحول بها إلى تنظيم واسع لما تركه من أسس، بانياً عليه من اجتهاده، ما أعطي النحو الكوفي صورته النهائية، وهي صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة في كثير من الأصول، مع النفوذ إلى وضع مصطلحات جديدة .. ومع مد القياس وبسطة ليشمل كثيراً من اللغات، والإبقاء مع ذلك على فكرة الشذوذ ومخالفة القياس حتى في القراءات »[1].

فرجل كهذا يتمتع بهذه القدرات العقلية التي مكنته من بسط القياس، وإرساء دعائم نحو كوفي متميز، لا يمكن أن يتحلل من آثار الصنعة، والفلسفة، ولهذا فقد كثر اعتراضه – كالبصريين – على القراءات بدعوى مخالفة القياس، ومن ذلك اعتراضه الصارخ على قراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايفين في قوله تعالى : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ [2] واعتراضه على قراءة حمزة ابن حبيب أستاذ شيخه الكسائي ببناء (يخافا) للمجهول في قوله تعالى : ﴿ إلا أن يخافا ألاّ يقيما حدود الله ﴾ [3] حيث قال : « ولا يعجبني ذلك»[4].

هذا ، وقد ذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن الكوفيين هم الذين فتحوا باب الطعن في القراءات القرآنية، وأن متأخري البصريين الذين ردوا بعض القراءات إنما اقتدوا في ذلك بالفراء الذي يعزو إليه أولية

---

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص١٩٦.

(٢) سورة الأنعام الآية(١٣٧).

(٣) سورة البقرة الآية (٢٢٩).

(٤) معاني القرآن للفراء ١٤٥/١ وانظر البحر المحيط لأبي حيان ١٩٧/٢.

ذلك العطن فيقول : « ... وقد أوضحنا هناك خطأ هذا القول، وأن سيبويه والخليل جميعاً لم يردا قراءة من القراءات، وأن الأخفش احتج في غير موضع لبعض القراءات التي يُظن أنها خارجة على قياس النحو البصري... وأشرنا إلى أن الكسائي كان يرد بعض القراءات، ولا يجوزها وأن البصريين الذين خطأوا بعض القراءات، إنما اقتدوا في ذلك بالفراء. ومن يرجع إلى كتابه معاني القرآن، يجد القراءات التي خطأوا القراء فيها قد سبقهم إلى تخطئة جمهورها الأكبر فهو الذي فتح لهم هذا الباب على مصاريعه »[1].

على أن ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف لا يصمد أمام الاستقراء غير المتحيز لآثار هؤلاء العلماء جميعاً، ذلك أن كثيراً من أهل العلم متفقون على أن البصريين هم الذين حملوا لواء تخطئة القراءات المخالفة لأقيستهم، وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نجد أنه نص على تخطئة بعض القراءات في أدب جم، وكان عف اللسان ولكنه سبق الفراء إلى هذا الأمر .

ولعل القراءات التي خطأها قد استند في تخطئتها إلى قواعد وأقيسة صنعها البصريون قبله، ووافقهم فيها، وذلك مثل عدم جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول خلافاً لاجماع الكوفيين [2]، ومن ثم تزعم البصريين في الطعن على قراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايقين في قوله تعالى : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ [3] واتخذ الكوفيون هذه الآية دليلاً على جواز هذا الفصل. ولعل الدافع للبصريين والفراء لتخطئة القراءات القرآنية هو التعصب للقياس الذي استنفذوا جهودهم في ضبطه وتحريره.

---

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص٢١٨، ٢١٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٤٣١- مسألة رقم (٦٠).

(٣) سورة الأنعام الآية رقم (١٣٧).

المبحث الثاني
نماذج للقراءات التي خطأها النحاة

لقد أقدم كثير من النحاة على تخطئة القراءات القرآنية التي تخالف قواعدهم وأقيستهم ، حتى لو كانت سبعية متواترة مجمعاً عليها، مؤثرين سلامة القاعدة النحوية، مهما كلفهم ذلك من خروج عن المألوف، أو جرأة على الحق، ومن القراءات التي خطأوها :

١- قراءة حمزة بن حبيب الزيات بجر الأرحام في قوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ [١] فقد قرأ الجمهور بنصب (الأرحام) معطوفاً على لفظ الجلالة، كما قرأ عبدالله بن يزيد بضمها[٢]. قال العكبري : « وقد قرئ شاذاً بالرفع، وهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره : والأرحام محترمة أو واجب حرمتها » [٣].

وقراءة حمزة بن حبيب قراءة سبعية، وصفها أبو حيان بأنها متواترة عن رسول الله ﷺ، واتصلت بأكابر الصحابة الذين تلقوا عن رسول الله ﷺ بغير واسطة مثل عثمان بن عفان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب [٤]. ورغم هذا السند الرفيع، المتصل برسول الله ﷺ من عدة طرق، فقد خطأها النحاة بسبب مخالفتها للقاعدة التي تمنع عطف الاسم الظاهر على الضمر المجرور إلا بإعادة الجار. ولقد اختلف النحاة حول هذه القاعدة إلى عدة مذاهب[٥] هي :

١- أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض وعلى هذا جمهور البصريين.
٢- أنه يجوز في الكلام. وهذا مذهب الكوفيين، ويونس بن حبيب والأخفش سعيد بن مسعدة، والأستاذ أبي علي الشلوبين .
٣- أنه يجوز في الكلام إذا أكد الضمير، مثل مررت بك نفسك وزيد وإلا لم يجز، وهذا مذهب الجرمي.

ولهذا فإن قراءة حمزة بن حبيب الزيات، بجر الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض بدون إعادة

(١) سورة النساء الآية رقم (١).
(٢) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٧/٣.
(٣) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ص١٦٥.
(٤) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٧/٣.
(٥) البحر المحيط لأبي حيان ١٤٧/٢.

الخافض، قد خالفت مذهب البصريين فخطأوها وتابعهم في ذلك ابن عطية والزمخشري. قال أبو حيان : «وقال ابن عطية : وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض. قال الزجاج عن المازني : أن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منهما محل صاحبه فكما لا يجوز مررت بزيد وك فكذلك لا يجوز مررت بك وزيد. وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر كما قال :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنـــا فاذهب فما بك والأيام من عجب» [1]

وكما هو واضح فإن تعليل المازني ينزع إلي العقل والمنطق أكثر من أن يستند إلى الاستعمال اللغوي وقد اعترض أبو حيان على هذا التعليل بأنه يجوز أن تقول : رأيتك وزيداً ولا يجوز رأيت زيداً وك. فكان القياس على ما ذكر المازني ألا يجوز رأيتك وزيداً ولكنه جائز عند البصريين وغيرهم [2].

أما المبرد فقد كان رده عنيفاً على هذه القراءة، حيث قال : إن القراءة بها لا تجوز، وقد رد عليه ابن يعيش بقوله : « وهذا القول غير مرضي عن أبى العباس لأنه قد رواها إمام ثقة» [3] وأما ابن عطية فقد ذكر أن هذه القراءة يردها عنده وجهان في المعنى : أحدهما أن التساؤل بالأحام لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه. والثاني أن القسم بها يرده قوله ﷺ : « من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» على هذا فإنه يرى أن قراءة حمزة توقع في هذه المحاذير من جهة المعنى [4].

وقد ردها الزمخشري بقوله : « والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار كشيء واحد » [5].

وقد ردّ أبو حيان على ابن عطية والزمخشري بقوله : « وأما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ .. عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه . وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم .. »[6].

(١) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٨/٣.
(٢) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٨/٣.
(٣) المفصل لابن يعيش ٧٨/٣.
(٤) البحر المحيط لابن حيان ١٥٩/٣.
(٥) الكشاف للزمخشري ٤٩٣/١.
(٦) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٩/٣.

ومما يؤكد جسارة ابن عطية، أنه لم يقف بتخطئته على القياس النحوي، كما فعل بقية النحاة، وإنما خاض في أمور تتعلق بالمعنى فخطأها بناءً على شيء تبادر إلى ذهنه وهو شيء أوهي من أن يستند إليه في تخطئة قراءة متواترة، فلا يحمل ذلك إلا على محمل الجسارة على كتاب الله تعالى كما نص أبو حيان رحمه الله .

٢- ومن القراءات التي خطأها النحاة، قراءة عبدالله بن عامر بالفصل بين المتضايفين في قوله تعالى: ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾ [١] وذلك ببناء «زُين» للمجهول، ونائب الفاعل (قتلُ) مضاف. و(شركائهم) بالجر مضاف إليه. و(أولادهم) مفعول به للمصدر (قتل) فاصلة بينه وبين المضاف إليه (شركائهم) فجاءت قراءته : « وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم».

لقد كره البصريون الفصل بين المتضايفين في الاختيار، فقال سيبويه : « فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفي الذي قبله» [٢] وذلك في مثل قولهم : (لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك) ويقول في موضع آخر : « ولا يجوز (يا سارق - الليلة- أهل الدار) إلا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور» [٣] فسيبويه يستقبح الفصل في الاختيار ويجوزه في ضرورة الشعر إذ يقول : « وهذا يجوز في الشعر؛ لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه قال الشاعر وهو ذو الرمة :

كأن أصوات - من إيغالهن بنـــا- أواخـــرِ الميس أصواتُ الفراريج» [٤]

ثم عقب السيرافي على ذلك بقوله : « أضاف أصوات إلى أواخر الميس، وفصل بما بينهما من الكلام، ولا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وحروف الجر. وقد استقبح سيبويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم . وأجاز يونس الفصل بما لا يتم الكلام به، كقولك : لا يدين بها لك ومعناه لا طاقة بها لك، وبها في هذا الموضع لا يكون خبراً ولا يتم. وقد احتج عليه سيبويه بما ذكرته»[٥].

واستناداً إلى هذه القاعدة تجرأ كثير من النحاة على هذه القراءة فخطأوها . ولقد ذهب ابن الجزري إلى

---

(١) سورة الأنعام الآية رقم (١٣٧)
(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٨٠.
(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١٧٦، ١٧٧.
(٤) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٨٠.
(٥) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٨٠ح.

أن أول من فتح باب الطعن على هذه القراءة هو محمد بن جرير الطبري[1] الذي وصفها بالقبح وعدم الفصاحة في قوله : « وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح»[2] إلاّ أن الخطيب البغدادي ينسب أولية الطعن في هذه القراءة إلى أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ويقول : « والزمخشري في طعنه على هذه القراءة مسبوق أيضاً بالفراء . فكان ينبغي الرد على الفراء فإنه هو الذي فتح ابتداءً باب القدح على قراءة ابن عامر».[3]

ولقد جهر الفراء في طعنه على هذه القراءة في معرض حديثه عن قراءة من قرأ بالفصل في قوله تعالى : ﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ﴾[4] وذلك بنصب (وعده) وجر (رسله) فيقول : «وليس قول من قال : (مخلف وعده رسله) ولا « زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم» بشيء، وقد فُسر ذلك. ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فزججتها متمكناً زج القلوص أبي مزادة

قال الفراء : باطل والصواب : زج القلوص أبو مزادة »[5].

فالفراء كما ترى يخطيء هذه القراءة السبعية، ويبطلها استناداً إلى قياس نحوي، ثم يتشكك في ورود ذلك عن الصحابة رغم إقراره بورودة في مصاحف أهل الشام، وذلك في قوله : « وكان بعضهم يقرأ «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم» فيرفع القتل إذا لم يسم فاعله، ويرفع الشركاء بفعل ينويه كأنه قال : زينه لهم شركاؤهم .. وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء ، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ (زُين) وتكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنهم منهم في النسب والميراث. فإن كانوا يقرأون (زَين) فلست أعرف جهتها»[6].

وهكذا يفتح الفراء باب الطعن على هذه القراءة ليتابعه في ذلك كثير من النحاة، فهذا أبو علي الفارسي يصفها بالقبح، ويقول : « هذا قبيح في الاستعمال ولو عدل عنها كان أولى لأنهم لم يفصلوا بين

---

(١) النشر لابن الجزري ٢/٢٥٥.
(٢) تفسير الطبري ٨/٣٣.
(٣) خزانة الأدب للبغدادي ٤/٤٢٢.
(٤) سورة إبراهيم الآية رقم (٤٧).
(٥) معاني القران للفراء ٢/٨١، ٨٢.
(٦) معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧.

المتضايفين بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر»[1] وهو طعن يستند كذلك إلى القياس النحوي الذي حمله التعصب له إلى التجرؤ بوصف هذه القراءة السبعية بالقبح .

وإلى ذات الوصف يجنح ابن خالويه الذي يقول : « والحجة لمن قرأه بضم الزاي : أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يُسم فاعله. ورفع به القتل. وأضافه إلى شركائهم فخفضهم . ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم. وحال بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن وإنما يجوز في الشعر كقول ذي الرمة:

كأن أصوات من إيغالهن بنـــا أواخـــر الميس أصوات الفراريـــج

وإنما حمل القارئ بهذا عليه أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط»[2] وإنك لتعجب أن يصدر هذا التعليل من إمام كابن خالويه، فهو لا يكتفي في تخطئته هذه القراءة بمخالفة القياس، وإنما يذهب إلى أن ما حمل ابن عامر على هذه القراءة هو أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط، فهو يسقط بهذا ميزة الرواية والتلقي، التي تعتبر العمدة في نقل القرآن الكريم وتحمل قراءاته، ولا أظن أن ابن خالويه يجهل أن ابن عامر قد أخذ القرآن عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقرأ عليه وروى عن جماعة من الصحابة [3] رضوان الله عليهم. يقول الإمام الذهبي : « أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان وقيل عرض على عثمان نفسه رضي الله عنه» [4] والمغيرة بن أبي شهاب المخزومي هو الذي أنفذه عثمان رضي الله عنه مع المصحف الشامي، وأقرأ الناس بما فيه. وبهذا يكون ابن عامر قد روي هذه القراءة بما يوافق الرسم العثماني، فهي بهذه متواترة عن رسول الله ﷺ بمقتضى صحة السند وموافقة الرسم.

ولقد خطأ هذه القراءة كثير من النحاة منهم أبو البقاء العكبري الذي وصفها بالبعد[5]، وابن الأنباري الذي يقرر أنها ضعيفة في القياس جداً [6]، كما ذهب أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي إلي أن قراءة ابن عامر هذه، لا تجوز في العربية وهي زلة عالم، وإذا زلّ العالم لم يجز اتباعه [7]، وعلى الرغم من تجني هؤلاء

(١) خزانة الأدب للبغدادي ٤/٤٢٣.
(٢) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٥.
(٣) الفهرست لابن النديم ص٤٧.
(٤) معرفة القراء الكبار للإمام الذهبي ١/٦٨.
(٥) املاء ما منّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري ١/٢٦٢.
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/٣٤٣.
(٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧/٩٢.

النحاة على هذه القراءة بهذه الحجج الواهية، إلا أنهم لم يبلغوا شأو الزمخشري الذي اشتط في إنكارها بقوله: « وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينها بغير الظرف فشيء، لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج وردُ : زج القلوصَ أبي مزادة. فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في الكلام المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء، ولو قرئ بجر الأولاد والشركاء لكان الأولاد شركاءهم في أموالهم لو جد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب».[1]

ولهذا فقد كان تعقيب الإمام ابن المنير صاحب الإنصاف من الكشاف شافياً إذ يقول : « لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله وأبرئ حملة كتابه، وحفظه كلامه مما رماهم به، فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة، اختار كل واحد منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً ولا سماعاً ، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في شركائهم، فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب أولادهم بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معاً فقرأه منصوباً ... فهذا كله كما ترى ظن من الزمخشري، أن ابن عامر قرأ قراءته هذا رأياً منه، وكان الصواب خلافه والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه مما يعلم ضرورة أن النبي ﷺ قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك ثم تلاها النبي ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرأون بها خلفاً عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضاً كما سمعها».[2]

وحيث رنه لا عذر لمن أنكر على هؤلاء القراء، أو قدح في أمانتهم، لإجماع الأمة على تلقي قراءاتهم بالقبول، فقد أغلظ أبو حيان في رده على الزمخشري بقوله : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو، يرد على عربي صريح محض، قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب، في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم».[3]

---

(١) الكشاف للزمخشري ٢/٥٤.

(٢) كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير ٢/٥٣.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٤/٢٣٠.

ولقد كان أبو حيان محقاً في رده على الزمخشري، إذ كيف ينكر على العربي الصريح كابن عامر الذي تلقى القرآن عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، قبل فشو اللحن بين الناس.

ثم إن الفصل بين المتضايقين أنكره النحاة، وجاء به القران الكريم والشعر والنثر لا نسلم بامتناعه في لغة العرب، لأن القياس النحوي لم تتوفر له الإحاطة بكل جوانب اللغة، بل اعتمد على أقل القليل، عندما انتقى بعض ما توفر لعلماء اللغة من المادة اللغوية التي أثبت أبو عمرو بن العلاء أنه لم يصل منها إلاّ القليل عندما قال : «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[1] فكيف يعتبر القياس مع ذلك معياراً يسوغ تخطئة ما يخالفه مهما بلغ من درجات الضبط والإتقان. على أنه ينبغي أن ينظر إلى قراءة ابن عامر على أنها فوق ضوابط القياس بما توفر لها من رواية صحيحة وضوابط النقل.

٣- ولقد خطأ النحاة أكثر الوجوه الواردة في قوله سبحانه : ﴿ إن هذان لساحران﴾ [2] فقد وردت في هذه الآية عدة قراءات منها :

أ- (إنْ هذان لساحران) - بتخفيف النون في الموضعين ساكنة في (إن) ومكسورة في (هذان) بالألف وهي قراءة حفص عن عاصم السبعية المشهورة، وأبي حيوة والزهري وابن محيصن وحميد وابن سعدان [3].

ب- (إن هذان لساحران) - بتشديد النون في (إن) وتخفيفها في (هذان) بالألف وبها قرأ نافع، وابن عامر وحمزة والكسائي، وأيوب، وشعبة وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويعقوب ووافقهم الشنبوذي والحسن[4] وهم كما ترى جمهور القراء السبعة والعشرة .

ج- (إن هذين لساحران) - بتشديد النون في (إن) وتخفيفها مكسورة في (هذين) بالياء، وهذه قراءة أم المومنين عائشة رضي الله عنها ، والحسن والنخعي والجحدري والأعمش وابن جبير وابن عبيد وأبي عمرو بن العلاء من الأئمة السبعة [5] .

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٢٣٠.

(٢) سورة طه الآية رقم (٦٣).

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٦/ ٢٥٥.

(٤) إتحاف فضلاء البشر لابن البناء الدمياطي ٢/ ٢٤٨.

(٥) البحر المحيط لأبي حيان ٦/ ٢٥٥.

د- (إن هذان لساحران) - بتخفيف النون في (إن) وتشديدها في (هذانّ) بالألف، وهي قراءة عبدالله بن كثير بن السبعة.[1]

هـ- وقرأت فرقة : (إن ذان لساحران) بتخفيف النون في (إن) وكسر الثانية.[2]

و- (أن هذان لساحران) بفتح همزة (أن) وتخفيف النون فيها وفي (هذان) وبغير لام بدل النجوى في الآية التي قبلها : (فتنازعوا أمرهم بينهم وأسروا النجوى)[3] وهي قراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه .[4]

وبجانب هذه القراءات وردت قراءات أخرى منها : « إن ذان إلا ساحران» وقد عزاها الزمخشري لأبي رضي الله عنه [5]. وقرأ آخرون [6] : « ما هذا إلا ساحران».

وعلى الرغم من أن أربعاً من القراءات المذكورة في هذه الآية الكريمة، قراءات سبعية، فإنها لم تسلم من الطعن، إلا قراءة حفص عن عاصم التي ذهب النحاة في توجيهها إلى أن (إنْ) مخففة من الثقيلة مهملة لا عمل لها، وارتفع بعدها المبتدأ (هذان) والخبر (ساحران) . وقد دخلت اللام للتفرقة بين (إن) النافية و(إن) المخففة من الثقيلة، وهي اللام الفارقة، هذا على رأي البصريين، أما الكوفيون فإنهم يزعمون أن (إن) نافية واللام بمعنى (إلاّ) .[7]

وأما بقية الوجوه الأخرى لهذه الآية، فقد أنكرها أكثر النحاة، فأنكروا أولاً قراءة الجمهور (إنّ هذان لساحران) على الرغم مما توفر لها من إجماع وما أحاطها من رواية وسند متصل برسول الله ﷺ، وموافقة الرسم، فأنكروها بحجة أن القياس أن تكون (هذين) بإعمال (إن المشددة).فلما أعملت (إن) المشددة أنكروها كذلك بحجة أنها تخالف الرسم. قال الفراء :« إتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحب إليّ من خلافه.وقد كان أبو عمرو يقرأ : « إنّ هذين لساحران» ولست أجترئ على ذلك».[8]وقد تابعه الزجاج على هذا الإنكار بقوله : لا أجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف».[9] يأتي

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٦/٢٥٥.
(٢) المصدر السابق ٦/٢٥٥.
(٣) سورة طه الآية رقم (٦٢).
(٤) البحر المحيط لأبي حيان ٦/٢٥٥.
(٥) المصدر السابق ٦/٢٥٥.
(٦) المصدر السابق ٦/٢٥٥.
(٧) البحر المحيط لأبي حيان ٦/٢٥٥.
(٨) معاني القران للفراء ٢/٢٩٣، ٢٩٤.
(٩) البحر المحيط لأبي حيان ٦/٢٥٥.

هذا الإنكار منهم رغم ما توفر لهذه القراءة من مقومات القراءة الصحيحة عن قارئ حجة في العربية والقراءة كما أن الرسم يحتمل هذه القراءة التي كانت مجردة من الألف والياء كليهما.[1]

٤- ومن القراءات التي خطأوها، قراءة عبدالله بن كثير بتشديد النون في (اللذان) و(اللذين) و(هذان) و(هاتان) في مثل قوله تعالى: ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾[2] وقوله سبحانه: ﴿ هذانِ خصمان ﴾[3] وقوله تبارك وتعالى: ﴿ فذانك برهانان من ربك ﴾[4] وقوله عز وجل: ﴿ إحدى ابنتي هاتين ﴾[5] وقول عز اسمه: ﴿ ربنا أرنا اللذين أضلانا ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿ إن هذانِ لساحران ﴾.[7]

قرأ ابن كثير بتشديد النون في جميع هذه الصيغ، وقرأ أبو عمرو ورويس في (فذانك) ووافقهما الحسن واليزيدي والشنبوذي.[8] كما قرأ باقي السبعة بالتخفيف فيها.[9]

ولقد زعم البصريون أن التشديد يختص بحالة الرفع دون النصب والجر. ولهذا فإنهم لا يجيزون القراءة بالتشديد في حالتي النصب والجر.[10]

وقد عزا صاحب التصريح هذا التشديد إلى قبيلتي تميم وقيس[11]، ويمكن أن يحتج لهذه القراءة بأن التشديد في الموصول على جعل إحدى النونين عوضاً عن الياء المحذوفة، التي كان ينبغي أن تبقى، فاللذان هي مثني (الذي) ويجب أن تثبت ياؤه في التثنية مثل القاضي، تقول: (القاضيان، بثبوت يائها، فكان حق (الذي) و(التي) أن تثبت الياء فيهما كذلك[12]. ولكن الأهم من ذلك أن التشديد لغة لقبيلتي تميم وقيس، وفوق ذلك فالقراءة السبعية بالتشديد حجة على البصريين.

٥- ومن القراءات التي خطأها النحاة، قراءة ابن عامر وهشام في إحدى روايتيه، بإشباع الهمزة حتى تتولد عنها ياء في مثل قوله تعالى: ﴿ فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم ﴾[13] قرأ ابن عامر وهشام

---

(١) مناهل العرفان للزرقاني ١/٣٦٧.
(٢) سورة النساء الآية رقم (١٦). (٣) سورة الحج الآية رقم (١٩).
(٤) سورة القصص الآية رقم (٣٢). (٥) سورة القصص الآية رقم (٢٧).
(٦) سورة فصلت الآية رقم (٢٩). (٧) سورة طه الآية رقم (٦٣).
(٨) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ١/٥٠٦ وانظر النشر لابن الجزري ٢/٢٤٨.
(٩) البحر المحيط لأبي حيان ٧/١١٨.
(١٠) البحر المحيط لأبي حيان ٧/٤٩٥.
(١١) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/١٣٢.
(١٢) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ١/٥٠٦.
(١٣) سورة إبراهيم الآية رقم (٣٧).

(أفئيدة). قال الدمياطي : « واختلف في (أفئدة) هنا : فهشام من جميع طرق الحلواني، بياء بعد الهمزة، لغرض المبالغة، على لغة المشبعين من العرب، على حد (الدراهيم) و(الصياريف) وليست ضرورة، بل لغة مستعملة معروفة ولم ينفرد بها الحلواني عن هشام، ولا هشام عن ابن عامر كما بينه في النشر ، فالطعن فيها مردود ».[1] وهكذا فقد ثبتت هذه القراءة عن اثنين من الأئمة السبعة، وثبت أنها لغة لقبيلتين، فلا مكان للطعن عليها وليس ثمة مطعن، ورغم ذلك فقد طعن فيها بعض النحاة ورموها بالتحريف. قال أبو حيان : « وقرأ هشام (أفئدة) بياء بعد الهمزة نص عليه الحلواني عنه وخرج ذلك على الإشباع، ولما كان الإشباع لا يكون إلا في ضرورة الشعر، جعل بعض العلماء هذه القراءة على أن هشاماً قرأ بتسهيل الهمزة كالياء فعبر الراوي عنها بالياء، فظن من أخطأ فهمه أنها بياء بعد الهمزة والمراد بياء عوضاً عن الهمزة... قال أبو عمرو الداني الحافظ : ما ذكره صاحب هذا القول لا يعتمد عليه، لأن النقلة عن هشام وأبي عمرو كانوا من أعلم الناس بالقراءة ووجوهها، وليس يفضي بهم الجهل إلى أن يعتقد فيهم مثل هذا »[2] فالمخطئون يتهمون الرواة بالغفلة، ويقرون أن القارئ لم يرد هذا، ولا علم لهم إنما يظنون.

٦- ومن القراءات التي خطأوها، قراءة ابن عامر بنصب (يكون) في قوله تعالى : (كن فيكون). ولقد اختلف القراء حول هذه الصيغة في ستة مواضع : الأول في البقرة : ﴿ كن فيكون وقال ﴾[3] والثاني في آل عمران: ﴿ كن فيكون ويعلمه ﴾ [4] والثالث في النحل : ﴿ كن فيكون والذين ﴾[5] والرابع في مريم : ﴿ كن فيكون وإن الله ﴾ [6] والخامس في يس : ﴿ كن فيكون فسبحان ﴾ [7] والسادس في غافر : ﴿كن فيكون ألـــم تر﴾ [8] فقرأ ابن عامر بنصب النون في المواضع الستة، ووافقه الكسائي في النحل ويس، وقرأ الباقون بالرفع فيها جميعاً [9].

ولقد تعرض كثير من النحاة إلى القراءة بالنصب في هذه المواضع فخطأوها بحجة أن القياس الرفع، كما قال سيبويه : « ومثله : «كن فيكون» كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون» [10] فهو يقرر أن القياس في مثل هذه الأساليب هو الرفع ويجوز النصب اضطراراً في الشعر[11].

---

(١) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٢/ ١٧٠.
(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ٤٣٢.
(٣) سورة البقرة الآية رقم (١١٧).
(٤) سورة آل عمران الآية رقم (٤٧).
(٥) سورة النحل الآية رقم (٤٠).
(٦) سورة مريم الآية رقم (٣٥).
(٧) سورة يس الآية رقم (٨٢).
(٨) سورة غافر الآية رقم (٦٨).
(٩) النشر لابن الجزري ٢/ ٢٢٠.
(١٠) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٩، ٤٠.
(١٠) المرجع السابق.

ولكن أبا عامر الذي قرأ بالنصب في هذه المواضع الستة، لم يلتزم النصب في أماكن أخرى بل قرأ بالرفع في موضعين هما : قوله تعالى : ﴿كن فيكون الحق﴾ [1] في آل عمران، وقوله تعالى :﴿كن فيكون قوله الحق ﴾[2] في سورة الأنعام. وقد وجه ابن الجزري الرفع في آل عمران بأن معناه كن فكان، وفي الأنعام بأن الأسلوب يفيد الإخبار عن القيامة وأنه كائن لا محالة ولذلك شابه الماضي. والأولى أن تتوفر الثقة في نقل ابن عامر؛ لأن قراءاته حجة على النحاة وغيرهم.

٧- ومما خطأه النحاة قراءة حمزة بن حبيب الزيان بكسر الياء في (مصرخي) من قوله تعالى : ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي إني كفرت بما أشركتمون من قبل﴾ [3]. قرأ حمزة بالكسر ووافقه يحى بن وثاب والأعمش وحمدان بن أعين وجماعة من التابعين [4].

وإلى جانب هؤلاء القراء، فقد صحح هذه القراءة جماعة من علماء اللغة. وقالوا باطراد هذا الكسر في لغة بني يربوع من تميم. يقول الشيخ خالد الأزهري : « وهو أي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب (وما أنتم بمصرخيّ إني) بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه بإني وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب وأجازها أبو عمرو بن العلاء قاله الشاطبي ، وبذلك سقط ما قاله المعرى في رسالته: أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة (وما أنتم بمصرخيّ) في الوصل». [5]

ورغم صحة هذه القراءة التي أيدها علماء القراءات، وأقطاب المدرستين من النحاة وعلماء اللغة، فقد طعن فيها كثير من النحاة، قال الأخفش : « ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين» [6] وقال الزجاج : « هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف». [7] كما وصفها الزمخشري بأنها ضعيفة وأنهم استشهدوا لها ببيت مجهول :

قال لها هل لك يا تـــا فيّ قالت له مـــا أنت بالمرضي [8]

---

(١) آل عمران الآية رقم (٥٩).
(٢) الأنعام الآية رقم (٧٣).
(٣) إبراهيم الآية رقم (٢٢).
(٤) النشر لابن الجزري ٢/٢٩٨.
(٥) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢/٦٠.
(٦) البحر المحيط لأبي حيان ٥/٤١٩.
(٧) المصدر السابق ٥/٤١٩.
(٨) المصدر السابق ٥/٤١٩.

فالزمخشري يريد أن يزيد من إضعافها وتهوين شأنها عندما يقول : إنهم استشهدوا لها ببيت قائله مجهول، وهو معروف وديوانه مطروق. يقول أبو شامة : « إنه للأغلب العجلي ورأيته أنا في أول ديوانه، فأول هذا الرجز :

أقبل في ثوبـــي معافـــري عند اختلاط الليـــل بالعشيّ

يجر ثوبـــاً ليس بالخفيّ» [1]

وقال صاحب الخزانة : « وهذا الشعر من أرجوزة للأغلب العجلي وهو شاعر جاهلي إسلامي، أسلم وهاجر، ثم استشهد في وقعة نهاوند»[2] وبهذا يبطل قول الزمخشري بأن قائل البيت مجهول. هذا وقد كان رد المبرد لهذه القراءة موغلاً في العنف والتجني، عندما يقول : « لو صليت خلف إمام يقرأ : « بمصرخي» بالكسر لأخذت نعلي ومضيت»[3] وهو بهذا يفتح باب التجرؤ على القراءات بمثل هذه الشدة.

٨- ومن القراءات التي خطأها النحاة، قراءة أبي جعفر بالتقاء الساكنين على غير حدة في قوله تعالى: ﴿ إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي ﴾ [4] وقوله عز وجل : ﴿ إن الله نعما يعظكم به ﴾ [5] بتسكين العين مع تشديد الميم في (نعما) على سبيل الجمع بين الساكنين على غير حده. وعلى ذلك قرأ أيضاً قوله تبارك وتعالى : ﴿ وقلنا لهم لا تعدوا في السبت ﴾ [6] بتسكين العين مع تشديد الدال. وقوله تعالى : ﴿ أمن يهدي إلا أن يهدى ﴾ [7] بتسكين الهاء، وتشديـــد الدال وهي قـــراءة أهل المدينة كذلك [8]. كما قرأ قوله تعالى: ﴿ تأخذهم وهم يخصمون﴾ [9] باسكان الخاء وتشديد الصاد، وذلك على غير حد التقاء الساكنين، فأنكرها النحاة البصريون، وقال المبرد : لا يقدر أحد أن ينطق به [10] . واتهم الزجاج رواتها بعدم الضبط[11] وقال أبو علي : « لعل أبا جعفر أخفى فظنه السامع إسكاناً» [12] وقد رد أبو حيان على هؤلاء بقوله:

---

(١) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢/٦٠.
(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٤/٤٣١ شاهد رقم ٣٢٢.
(٣) تفسير القرطبي ج١٣ الآية رقم (٢٢) من سورة إبراهيم .
(٤) سورة البقرة الآية رقم (٢٧١). (٥) سورة النساء الآية رقم (٥٨).
(٦) سورة النساء الآية رقم (١٥٤). (٧) سورة يونس الآية رقم (٣٥).
(٨) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٢/١٠٩، ١١٠.
(٩) سورة يس الآية رقم (٤٩).
(١٠) البحر المحيط لأبي حيان ٢/٣٢٤.
(١١) المصدر السابق ٢/٣٢٤.
(١٢) المصدر السابق ٢/٣٢٤.

«وإنكار هؤلاء فيه نظر لأن أئمة القراءة لم يقرأوا إلا بنقل عن رسول الله ﷺ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختار ونقوله : إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه.» [1] وقال ابن الجزري : « وروي عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية وروده لغة وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة وناهيك به، وقال هو : لغة النبي ﷺ فيما يروي : « نعما المال الصالح للرجل الصالح» وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب : « شهر رمضان» مدغماً، وحكي ذلك سيبويه في الشعر وروي الوجهين جميعاً (الإسكان والإخفاء) عنه الحافظ أبو عمرو الداني ثم قال : والإسكان آثر والإخفاء أقيس» [2] وقد قرأ أبو عمرو وقالون وأبوبكر بالنون وإخفاء حركة العين في (نعما) وقد روى عنهم الإسكان كذلك.[3]

٩- ومما خطأه النحاة قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع والأعمش بضم التاء في قوله تعالى : ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا ﴾ [4] وذلك في خمسة مواضع من القران الكريم أولها في البقرة والثاني في الأعراف والثالث في الإسراء والرابع في الكهف والخامس في طه. قرأ أبو جعفر من رواية ابن جماز بضم التاء فيها جميعاً في حالة الوصل اتباعاً لحركة الجيم [5] وقد وجه ابن الجزري هذه القراءة بأنهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلي الضمة، إجراءً للكسرة اللازمة مجرى العارضة . وقد ورد ذلك في لغة أزد شنوءة.[6]

هذا وقد أنكر البصريون هذه القراءة، فقال الزجاج : « وهذا غلط من أبي جعفر»[7] كما خطأها أبو علي الفارسي والزمخشري، فرد عليهم أبو حيان بأن هذه القراءة جاءت على لغة أزد شنوءة وأبو جعفر أحد القراء المشاهير ولا ينبغي أن يغلط بما نقله بسند صحيح وهو قد أخذ القراءة عرضاً عن عبدالله بن عباس وغيره من الصحابة، رضوان الله عليهم. وقد علل أبو حيان ضم التاء في (الملائكة) لشبهها بألف الوصل في أنها قد تسقط لأنها ليست أصلاً في الكلمة فترد أحياناً (الملائك) ، بغير تاء. وقد ضمت لأن العرب تكره الضمة بعد الكسر، ولو لم تضم لخرج اللسان من كسر إلى ضم وهم يستثقلون ذلك.[8]

---

(١) المصدر السابق ٢/٣٢٤.
(٢) النشر لابن الجزري ٢/٢٣٦.
(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٢/٣٢٤.
(٤) سورة البقرة الآية رقم (٣٤).
(٥) النشر لابن الجزري ٢/٢١٠.
(٦) النشر لابن الجزري ٢/٢١٠.
(٧) البحر المحيط لأبي حيان ١/١٥٢.
(٨) المصدر السابق ١/١٥٢.

١٠- ومـــن القراءات التي خطأهـــا النحاة، قـــراءة الحسن بكسر الدال واللام فـــي قوله تعالـــى : ﴿ الحمدِ لله﴾ [١]. وكذلك قراءة ابن أبي عبلة بضم الدال واللام لتكون (الحمدُ لُله) .

و القراءتان يتحقق فيهما الإنسجام الصوتي الذي ينشده اللسان العربي. وقد عزيت القراءة الأولى بالجر إلى لغة تميم وبعض غطفات كما نسبت الثانية لربيعة. ومع اتصالهما بهذه القبائل الموثقة، وصحة روايتهما، واتصال سندهما، فقد خطأهما النحاة البصريون، وذهبوا إلى أن القراءتين شاذتان في الاستعمال، ضعيفتان في القياس. قـــال علي بن سليمان الأخفش الصغير: « لا يجوز من هذين شيء عند البصريين»[٢]، وقد رد أبو جعفر النحاس على قول الأخفش بقوله : « وهاتان لغتان معروفتان وقراءتان موجودتان بالحمدِ لله بالجر قراءة الحسن البصري، وهي لغة تميم، والحمدُ لله بالضم قراءة ابن أبي عبلة، وهي لغة بعض بني ربيعة». [٣]

وهكذا يتجرأ النحاة، وخاصة البصريون على القراءات القرآنية التي تخرج على قواعدهم التي أرادوا بها حصر اللغة في نطاق القياس الضيق، ويريـــد الله سبحانه وتعالى أن يجعل لهذه اللغة متنفساً في قراءات الذكر الحكيم، لتحملها حيـــة نابضة بكافة لهجاتهـــا عبر الزمان رغم اعتراضات النحاة التي تهاوت أمام هذا المد القرآني كما سنبين جانباً من ذلك في المبحث التالي على ضوء الرد على تخطئة القراءات المذكورة آنفاً.

---

(١) سورة الفاتحة الآية رقم (١).

(٢) نزهة الألباء لابن الأنباري ص٢١٨.

(٣) المرجع السابق ص٢١٨.

المبحث الثالث
الردّ على دعاوى التخطئة

قدمت أن النحاة قدامى ومتأخرين أقدموا على تخطئة كثير من القراءات القرآنية، بدعوى مخالفتها القياس النحوي، وخروجها عن هيمنة القواعد التي استنبطوها، ثم سوغوا لأنفسهم التحكم بها في الأداء اللغوي ليحملوا الناس على السير في ركابها واتباع ضوابطها.

وإذا كان النحاة قد استمرأوا الاعتراض علي طبقات المجتمع الأخرى، وخطأوا الشعراء والخطباء وغيرهم من المشتغلين بالشأن اللغوي، فإن المبررات التي استندوا إليها في تخطئة القراءات القرآنية، لم تكن كافية، بل لم تكن صالحة لتخطئة هذه القراءات التي وصفوها بكلمات لا تليق بالكلام العزيز، ذلك أن للقراءات القرآنية الثابتة من العصمة ما يمنعها من كيد المرجفين وقدح الطاعنين؛ فالقراءات الثابتة محاطة بالرواية الصحيحة والسند المتصل من أمامها ووراثها، والقراء قد وفقهم الله تبارك وتعالى إلى إعمال ضبط ودقة لم يتوفرا في نقل أى أثر آخر في تاريخ الإنسان.

والقراءات الثابتة إذا خالف بعضها القياس النحوي، فإنه كثيراً ما يعبر عن لهجات أقوام لم تجد حظها في ظل القياس النحوي، لتجد حظها وحقها في الحياة في كنف آيات الذكر الحكيم.

والقراءة إذا ثبتت لغةً، فلا ينبغي أن يُخطأ بها القارئ، بل لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها خطأ، لاطرادها في اللهجة التي وردت فيها، وإن كان من خطأ فإنه يعود إلى معايير القياس، التي أهملت لهجات ثبت بالدليل القاطع ورودها في القرآن الكريم.

وأخيراً فإن القراءات الثابتة، قد ثبت تواترها وفق مقاييس القراءة الدقيقة الحصيفة، وما ثبت بالتواتر أنه من كتاب الله تعالى، فإن إنكاره يعتبر من الخطأ المؤثم الذي يورد مرتكبه موارد الهلاك؛ لأنه مما علم من الدين بالضرورة .

وفي ضوء هذه المعطيات، نستعرض دعاوى التخطئة التي تبناها كثير من النحاة – عفا الله عنهم– ضد هذه القراءات المخالفة للقياس، والتي قيض الله لها من العلماء من يدافع عنها ويرد دعاوى المنكرين ويوضح ضعف ما ذهبوا إليه أمام ما توافر لهذه القراءات من أسباب القوة والصحة والقبول.

ونبدأ بقراءة حمزة بن حبيب الزيات بجر الأرحام في قوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ [1] التي خطأها كثير من البصريين بحجة مخالفة القاعدة التي تقول : « لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض ». [2]

هذه القاعدة لم تكن محل اتفاق بين النحاة، فقد عارضها الكوفيون وأجازوا العطف مطلقاً وشايعهم عدد من رؤساء البصريين مثل يونس بن حبيب، والأخفش سعيد بن مسعدة، كما أجازه الجرمي في حالة تأكيد الضمير. [3]

واختار أبو حيان العطف بدون إعادة الخافض في قوله تعالى : ﴿ وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ﴾[4] وساق على ذلك كثيراً من الأمثلة والشواهد شعراً و نثراً، ثم استشهد بقراءة حمزة بجر الأرحام وقال : « والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه. أما السماع فما روي من قول العرب : ما فيها غيره وفرسه بجر (الفرس) عطفاً على الضمير في غيره والتقدير : ما فيها غيره وغير فرسه. والقراءة الثانية في السبعة : « تساءلون به والأرحام» أي وبالأرحام، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة فلا يتلفت إلى التأويل، قرأها كذلك ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش، وأبو رزين وحمزة، ومن ادعي اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب ». [5]

وإلى جانب هاتين الآيتين الكريمتين، وما روى عن العرب من العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض في النثر، فقد ساق أبو حيان عدداً من الشواهد الشعرية التي تخرج بهذا الأسلوب عن نطاق الضرورة الشعرية، فمن ذلك قول مسكين الدارمي :

نغلق في مثل السواري سيوفنـــا فما بينها والأرض غـوط نفانف

فعطف الأرض على الضمير المخفوض من (بينها) وجرها بدون إعادة الخافض. ومن ذلك قول الشاعر:

بنا أبداً لا غيرنا يدرك المنـــى وتُكشف غمـاء الخطوب الفوادح

---

(١) سورة النساء الآية رقم (١).

(٢) مقتبسة من كتاب سيبويه ٢/٣٨١.

(٣) انظر ص (١٨٢) من هذا البحث.

(٤) سورة البقرة الآية رقم(٢١٧) .

(٥) البحر المحيط لأبي حيان ٢/١٤٧.

عطف (غير) على الضمير في (بنا) والتقدير : بنا لا بغيرنا وغير مخفوضة بالعطف على الضمير المخفوض في بناء دون إعادة الخافض .

ومن ذلك قول الشاعر :

إذا أوقدوا ناراً لحـــرب عدوهـــم فقـــد خاب من يصلي بها وسعيرها

بجر (سعيرها) معطوفاً على الضمير المخفوض في (بها)

ومنه قول الشاعر :

لو كـــان لي وزهيرٍ ثالـــث وردت من الحمام عدانـــا شـــر مورود

بجر (زهير) معطوفاً على الضمير في (لي) بدون إعادة الخافض والتقدير :

(لي ولزهير). ومن ذلك قول العباس بن مرداس :

أكـــرّ على الكتيبة لا أبالـــي أحتفي كـــان فيها أم سواهـــا

والشاهد في قوله : (فيها أم سواها) والتقدير : (فيها أم في سواها) حيث عطف (سواها) بأم على الضمير في (فيها) ،بدون إعادة الخافض. ومن ذلك ما رواه سيبويه :

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

بجـــر الأيام معطوفاً على الضمير في (بك) بدون إعادة الخافض والتقدير : (بك وبالأيام) . ومنه قول الشاعر :

هلا سألت بذى الجماجم عنهم وأبى نعيم ذي اللواء المحـــرق [1]

والشاهد في قوله : (عنهم وأبي نعيم) حيث عطف الاسم (أبي نعيم) على الضمير المخفوض في (عنهم) بدون إعادة الخافض.

قال أبو حيان : « فأنت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حرف العطف فتارة عطفت بالواو، وتارة بأو وتارة ببل، وتارة بأم، وتارة بلا، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار ... وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار »[2]. ولقد ذهب إلى ذلك ابن مالك، وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين فقال في الألفية :

---

(١) يراجع فـــي كل هذه الشواهد البحـــر المحيط لأبي حيـــان ١٤٧/٢، ١٤٨، والإنصـــاف في مسائل الخلاف لابن الأنبـــاري هامش ٤٦٥/٢.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ١٤٨/٢.

وعود خافـض لدى عطف علـــى ضميـــر خفض لازماً قد جعـــلا

وليس عندي لازماً إذ قـــد أتي في النظم والنثر الصحيح مثبتاً [1]

وقال في التسهيل : « وإن عطف على ضمير جر اختير إعادة الجار، ولم تلزم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين» [2] وبعد -فهل بعد كل هذا الكم المستفيض من الشواهد شعراً ونثراً، وما ترجح لزعماء النحاة في مختلف الطبقات، هل بعد ذلك من مسوغ للإصرار على تحكم هذه القاعدة الناقصة المبتورة، التي كان من الممكن تعديلها لتشمل جواز العطف على الضمير المخفوض بغير إعادة الخافض وتوسيعها لتجنب نحاة البصرة مناطحة هذه الآيات البينات وهذه القراءات المتواترة؟

إن تخطئة هذه القراءات المتواترة لا يستقيم - في نظري- مع هذا الكم الوافر من الشواهد من كلام العرب شعراً أو نثراً، ولا يتفق مع حرمة ما ثبت متواتراً أنه من كتاب الله تعالى .

ومن دعاوى النحاة التي استندوا عليها في تخطئة القراءات القرآنية قاعدتهم التي تمنع الفصل بين المتضايفين بالمفعول، والتي خطئوا على أساسها قراءة ابن عامر : ﴿ وكذلك زُين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ [3] وكان الفراء أول من فتح باب الطعن على هذه القراءة لسببين هما :

١- مخالفة القاعدة النحوية، التي لا تجيز الفصل بين المتضايقين .

٢- التشكيك في ورود ذلك عن الصحابة رضوان الله عليهم ، وأن ابن عامر اتبع الخط الذي وجده في مصاحف أهل الشام، بدون سند ولا رواية.

ثم يتابع الفراء في ذلك عدد من النحاة أكثرهم من البصريين فخطأها ابن فارس وابن خالويه وأبو البقاء العكبري، وابن الأنباري وأبو غانم النحوي، ثم جاء الزمخشري ليصفها بالسماجة والقبح وهو كالفراء يصمها بمخالفة القياس، ويتشكك في رواية ابن عامر.

ولقد تصدى للرد على هؤلاء المنكرين عدد من العلماء مثل الإمام ابن القاصح الذي يقول: « النحاة الذين تعرضوا لإنكار قراءة ابن عامر على قسمين : منهم من ضعفها ومنهم من جهل قارئها، فلا تلم الأول، واعذره، ولا تلم إلا الثاني. بتجهيله مثل ابن عامر وتخطئة إياه، مع ثبوت قراءاته ورفع قدره، وصحة ضبطه

(١) ألفية ابن مالك باب عطف النسق.

(٢) نقلاً عن الدفاع عن القرآن للدكتور أحمد مكي الأنصاري ص٢٦.

(٣) سورة الأنعام الآية رقم (١٣٧).

وتحقيقه. فمن خطأ مثل هذا، فهو الذي يستحق اللوم، فإذا ثبتت القراءة فلا وجه للرد والإنكار، مع كون الرسم شاهداً للقراءة وهو جر (شركائهم) وكلام العرب أيضاً وهو ما أنشده أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، صاحب الخليل وسيبويه (فرججتها بمزجة ..) ».[1] ولكن اللوم علي تخطئة القراءة بالقياس لا يقل شناعة، عن تجهيل قارئها، ولهذا فإن من ضعف القراءة يستحق كما يستحقه مضاعفاً من جهل ابن عامر العربي الصريح، الذي يُحتج بقوله، ناهيك عن روايته المتواترة عن كبار الصحابة عن رسول الله ﷺ ، وإلى ذلك ذهب الإمام أبو شامة الذي يقول : « والمنكرون لقراءة ابن عامر هذه من النحاة على قسمين: منهم من ضعفها ومنهم من جهل قارئها وكلهم أتي بما يلام عليه، لأنه أنكر قراءة قد صحت عن إمام من أئمة المسلمين لكن من نفى ذلك ولم يجهل فأمره أقرب، ومن جهل فقد تعدى طوره فبين أمره وجهله بما قد خفي عنه».[2] هذا، ولقد توافرت لهذه القراءة العديد من عوامل القوة والعصمة، التي لا يجدي معها طعن ولا تجريح، فابن عامر عربي صريح عاش في عصر الاحتجاج اللغوي فهو قمين بأن يحتج بكلامه، لا سيما وأنه كان رجلاً عالماً من أئمة المسلمين. وهو إلى جانب ذلك قد نقل قراءة صحيحة قريبة السند من رسول الله ﷺ، موافقة لخط المصحف الشامي، الذي حمله المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، أحد مشايخه الذين تلقى عنهم هذه القراءة .

ولهذا فقد شدد علماء القراءات النكير على من طعن في هذه القراءة بتجهيل قارئها، لاستحالة ذلك من جهة النقل والرواية، ومن جهة القياس كذلك، فالإمام ابن المنير بعد أن أغلظ الرد على الزمخشري لإنكاره هذه القراءة على ابن عامر ووصفها بالسماجة، يعود فيقول : « ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين - أعني القرادة وعلم الأصول- ولا يعد من ذوي الفنين المذكورين لخيف عليه الخروج من ربقة الدين... وما حمله على هذا الخيال إلا التعالي في اعتقاد أطراد الأقيسة النحوية فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها، ثم إذا تنزل معه على اطراد القياس الذي أدعاه مطرداً، فقراءة ابن عامر هذه لا تخالفه، وذلك أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن كان عسراً إلاّ أن المصدر إذا أضيف إلى معموله فهو مقدر بالفعل، وبهذا التقدير عمل، وهو وإن لم تكن إضافته غير محضة إلاّ أنه شبه بما إضافته غير محضة، حتي قال بعض النحاة : إن إضافته ليست محضة لذلك. فالحاصل أن اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره، وقد جاء الفصل بين المضاف غير المصدر وبين المضاف إليه بالظرف، فلا أقل من أن يتميز المصدر على غيره لما بيناه

(١) نقله د. أحمد مكي الأنصاري في الدفاع عن القرآن ١٢٨ عن سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح ٢٠٨.
(٢) نقله د. أحمد مكي الأنصاري في الدفاع عن القرآن ١٢٨ عن إبراز المعاني لأبي شامة ٣١٦.

من انفكاكه في التقدير وعدم توغله في الاتصال بأن يفصل بينه وبين المضاف إليه بما ليس أجنبياً عنه، وكأنه بالتقدير فكه بالفعل، ثم قدم المفعول على الفاعل وأضافه إلى الفاعل وبقي المفعول مكانه حين الفك، ويسهل ذلك أيضاً تغاير حال المصدر إذ تارة يضاف إلى الفاعل وتارة يضاف إلى المفعول، وقد التزم بعضهم اختصاص الجواز بالفصل بالمفعول بينه وبين الفاعل لوقوعه في غير مرتبته، إذ ينوي به التأخير، فكأنه لم يفصل، كما جاز تقدم المضمر على الظاهر إذا حل في غير رتبته؛ لأن النية به التأخير، وأنشد أبو عبيدة:

فداسهـــم دوسَ الحصـــادَ الدائـــسِ

وأنشد أيضاً :

يفركن حب السنبل الكنافج بالقـــاع فـــرك القطن المحالـــج

ففصل كما ترى بين المصدر وبين الفاعل بالمفعول.

ومما يقوي عدم توغله في الإضافة جواز العطف على موضع مخفوضه رفعاً ونصباً. فهذه كلها نكت مؤيدة بقواعد منظرة بشواهد من أقيسة العربية يجمل شمل القوانين النحوية لهذه القراءة وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة».[1]

وهكذا يرد ابن المنير إنكار الزمخشري ومن سبقه من النحاة سواء في جانب الطعن في القراءة، أو تجهيل القارئ، موضحاً كيف أن قراءة كقرادة ابن عامر، لا يمكن التطاول عليها في سندها أو روايتها، أو جوازها في العربية، مؤيداً رده بالسماع والقياس.

هذا وقد ذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول وفاقاً للكوفيين بقوله : « وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف نظماً ونثراً إلى فاعله مفصولاً بمفعوله»[2] وقد نظم ذلك في الألفية حيث يقول:

فصل مضاف شبه فعل ما نصـــب مفعـــولاً أو ظرفاً أجـــز ولم يعب
فصل يميـــن واضطـــــراراً وجدا بأجنبـــي أو بنعـــت أو نـــدا [3]

(١) كتاب الإنصاف للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير بهامش الكشاف ٢/٥٣، ٥٤.
(٢) نقله د. أحمد مكي الأنصاري في كتابه الدفاع عن القرآن ص١٠٧ عن تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص١٦١.
(٣) ألفية ابن مالك باب الإضافة.

ولقد علق ابن الأنباري صحة الفصل بين المتضايفين بالمفعول، على ثبوت صحة القراءة، فيقول : «والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة، ووهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام»[1] ورداً على هذا الزعم، فقد روي ابن الجزري عن ابن ذكوان قال : « شركائهم بياء ثابتة في الكتابة والقراءة. قال : وأخبرني أيوب - يعني ابن تميم شيخه - قال : قرأت على أبي عبدالملك قاضي الجند « زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم» قال أيوب : فقلت له : إن في مصحفي وكان قديماً (شركائهم) فمحا أبو عبدالملك الياء وجعل مكان الياء واواً. قال أيوب : ثم قرأت على يحيى بن الحارث (شركاؤهم) فرد علي يحيى (شركائهم) فقلت له : إن في مصحفي بالياء فحكت وجعلت واواً فقال يحيى أنت رجل محوت الصواب وكتبت الخطأ فرددتها في المصحف على الأمر الأول»[2] وهكذا تتضافر الأدلة على صحة قراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايفين بالمفعول في هذه الآية الكريمة، التي اكتملت لها أركان التواتر التي أجمع عليها أئمة القراءة، من حيث صحة السند، وموافقة الرسم، والجواز في العربية، الذي أكده كبار النحاة وأيدوه بالسماع والقياس .

قراءتان أخريات خطأهما النحاة، قالوا عن الأولى: إنها على غير القياس، وهي قراءة الجمهور من القراء العشرة وهم : نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبوبكر شعبة وأبو جعفر ويعقوب، ووافقهم الشنوبذي والحسن [3]، الذين قرؤوا : ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ [4] بتشديد النون في (إن) وتخفيفها في (هذان) بالألف.

وقالوا عن الثانية : إنها خالت الرسم، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء : « إنّ هذين لساحران» بتشديد النون في (إنّ) وتخفيفها في (هذين) بالياء.

أما القراءة الثانية، فإن الرد على دعوي تخطئتها يسير، فهي من جهة العربية، قد جاءت موافقة للقياس النحوي الذي حملهم التعصب له على تخطئة كثير من القراءات الثابتة. وأما مسألة الرسم الذي تذرعوا به فإنه يحتمل قراءة أبي عمرو كذلك؛ لأنهم لم يثبتوا الألف ولا الياء.[5] هذا إلى جانب أن قراءة أبي عمرو مما ثبت بالتواتر أنه من كتاب الله تعالى. وقد أجمعت الأمة على قراءات السبعة، بل والعشرة،

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٦٥.

(٢) الموضع السابق.

(٣) اتحاف فضلاء البشر ٢/٢٤٨.

(٤) سورة طه الآية رقم (٦٣).

(٥) انظر مناهل العرفان للزرقاني، ٢/١٣٧.

كما ذكر ابن الجزري، عن الإمام عبد الوهاب بن السبكي وغيره من العلماء.[1] وما ثبت بالتواتر أنه من كتاب الله، فإنه لا يحل إنكاره ولا تجوز تخطئته.

وأما القراءة الأولى، فإن أهم دليل على بطلان دعوي تخطئتها، أنها تمثل قراءة جمهور القراء، الذين أجمعت الأمة على تلقي قراءاتهم بالقبول والاتباع، ويكفي ذلك دليلاً على أنها قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ.

وأما دعوى مخالفتها القياس النحوي، فإنها مردودة من جهتي السماع والقياس.

أما السماع، فإنه قد ورد عن قبائل بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد. يقول ابن خالويه : « قوله تعالى: (إنّ هذان لساحران) أجمع القراء على تشديد نون إنّ ، إلا ابن كثير، وحفصاً عن عاصم، فإنهما خففاها. وأجمعوا على لفظ الألف في قوله : (هذان) إلا أبا عمرو فإنه قرأها بالياء. وأجمعوا على تخفيف النون في التثنية إلا ابن كثير فإنه شددها. فالحجة لمن شدد النون في (إن) وأتى بالألف في (هذان) أنه احتج بخبر الضحاك عن ابن عباس : أن الله تعالي أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب، وهذه اللفظة بلغة(بلحارث بن كعب) خاصة لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه، لا يقلبونها لنصب ولا لخفض قال شاعرهم :

إن أبـــاها وأبـــا أباهـــا قد بلغا في المجد غايتاها [2]

فلما ثبتت هذه اللفظة في السواد بالألف، وافقت هذه اللغة، فقرأوا بها ولم يغيروا ما ثبت في المصحف ».[3]

وعندما جاءت هذه القراءة بهذه الدرجة من القوة والوضوح لم يجد نحاة البصرة إلا أن يلجأوا إلى التأويل، ومحاولات التخريج التي يحاولون بها إخضاع مثل هذه الآية الكريمة لقواعدهم عندما لم يجدوا فيها مطعناً، فذهب بعضهم إلي أنها جاءت هكذا علي حذف ضمير الشأن، والتقدير : إنه هذان لساحران، وخبر إن الجملة الاسمية (هذا لساحران) واللام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ. وقد ضعف أبو حيان هذا القول بأن حذف ضمير الشأن لا يجيء إلاّ في الشعر، وأن دخول اللام في الخبر شاذ، وقد حاول الزجاج

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/٤٦.

(٢) ينسب هذا البيت إلى أبي النجم العجلي وقيل إلى رؤبة بن العجاج (الحجة لابن خالويه ص٢٤٢).

(٣) المرجع السابق ص٢٤٢و ٢٤٣.

الخروج من هذا المأزق فنفى دخول الام على الخبر وجعل التقدير : (لهما ساحران) واستحسن شخيه المبرد هذا التخريج [1]، وأتى بآخر يقول فيه : « أولى الأمور بأن المشددة أن تكون هاهنا بمعنى (نعم) كما قال ابن الزبير للأعرابي لما قاله له : لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له : (إن وراكبها) أراد نعم وراكبها وأنشد:

بكر العواذل في الضحى يلحينني وألومهنّه

ويقلن: شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه

أراد فقلت : نعم، فوصلها بهاء السكت. فقيل له : إن اللام لا تدخل على خبرها إذا كانت بمعنى نعم فقال : إنما دخلت اللام على اللفظ لا على المعنى»[2] وكل ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على عنت الصنعة، ومحاولات الالتفاف حول الحقيقة، استنكافاً عن الرجوع إلى الحق، قال أبو حيان : « والذي نختاره في تخريج هذه القراءة. أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً وهي لغة لكنانة، حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية، حُكي ذلك عن الكسائي ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة وقال أبو زيد سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً»[3]. وأما من جهة القياس فإنه يعود إلى أن الأصل في اسم إنّ الرفع لأنه مسند إليه، وهو عمدة في الكلام وحقه الرفع، كما لمح ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى مستنيراً في ذلك بما ذهب إليه الكسائي والفراء والزجاج، الذي يقول عن هذه القراءة : « إنها جاءت على الأصل الذي ينبغي أن يكون» [4] ويقول الأستاذ إبراهيم مصطفى : « ... أما النوع الثاني وهو اسم إنّ، فإنه متحدث عنه، وحقه الرفع، على أصلنا الذي قررناه، ولكنه منصوب. ولا نتخرج أن نقول : إن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه، ثم تجرأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه كما سنري .

ورد اسم إن مرفوعاً في الشعر وفي القران الكريم، وفي الحديث. ففي القران الكريم : ﴿ قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ﴾ [5] فذهب النحاة يتأولون أعسف تأويل ليمضي حكمهم في أن اسم إنّ لا يكون إلا منصوباً .

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٦/٢٥٥.

(٢) الحجة للقراءات السبع لابن خالويه ص٢٤٣.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٦/٢٥٥.

(٤) نقله د. أحمد مكي الأنصاري في الدفاع عن القرآن ص١٠٠ عن إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٩٣٣.

(٥) سورة طه الآية رقم (٦٣).

وورد في الحديث : « إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» فلحنوا راويه. وعطف عليه بالرفع ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الاخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ [1] وفي بعض القراءات ﴿... إن الله وملائكته يصلون على النبي ﴾ [2] برفع الملائكة. وفي الشعر ما روي سيبويه لبشر بن أبي خازم :

وإلا فاعلموا أنها وأنتـــــم بغاة ما بقينا في شقـاق [3]

ثم أكد أيضاً بالرفع فقيل : إنهم أجمعون بدل أجمعين. قال سيبويه : « وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون، وإني وزيد ذاهبان». [4]

ومع ما نعرفه لسيبويه رحمه الله من إجلال يملأ القلب، فإنا نراه هنا قد أخطأ وخطّا صواباً. قد يستطيع أن يرد بعض ما سمع من العرب ويسهل عليه أن يخطئ محدثاً فيما روى، فماذا يصنع بالآية الكريمة؟ لا سبيل إلى الرفض ولا إلى التخطئة، ولكنك تعلم أن البصريين قد مضوا في التأويل إلى أبعد مدى، يقولون في آية : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ﴾ إن « الصابئون» مبتدأ قُدر له خبره، وقد يصحح هذا التأويل وجه الإعراب على رأي البصريين ولكنه يقطع الجملة تقطيعاً غير مقبول. على أن ما رفضه سيبويه قبله غيره من أئمة النحاة كالكسائي والفراء.

وإذا تركنا حكم النحاة لحظة، ونظرنا أسلوب العرب فيما بعد «إن» وجدنا أنهم لمحوا حقه في الرفع، فورد عنهم مرفوعاً وعطفوا عليه بالرفع، وأكدوه بالرفع أيضاً. وذلك شاهد لما رأيناه من أن الموضع للرفع، وأنه وجه الكلام في اسم (إن)، ولكنا لا ننكر أنه ورد منصوباً، وكان النصب هو الغالب عليه. [5]

وهكذا يبين الأستاذ إبراهيم مصطفى، ما لمحه العرب في اسم (إن) من أنه عمدة في الإسناد، وأن حقه الرفع، وقد أيد ذلك وروده مرفوعاً عن العرب، في الشعر والنثر على السواء، كما جاء به القرآن الكريم في آية تمثل قراءتها اختيار جمهور القراء المجمع على اتباع قراءتهم كما ذكرت آنفاً، وهذا إجماع لا يُدفع.

---

(١) سورة المائدة الآية رقم (٦٩).

(٢) سورة الأحزاب الآية رقم(٥٦).

(٣) الكتاب لسيبويه ١٥٦/٢.

(٤) الكتاب لسيبويه ١٥٥/٢ وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك باب «إن».

(٥) إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى ص ٦٤-٦٧.

وأما غلبة النصب في اسم (إن) فإنه يعزوها إلى ما يعرف بالإعراب على التوهم، الذي أشار إليه كثير من النحاة، وذلك أن العرب لما أكثروا من اتباع (إن) بالضمير جعلوه ضمير نصب، ووصلوه بها، وكثر هذا في استعمالاتهم، حتى توهموا أن الموضع للنصب، وذلك على غرار الضمير بعد الفعل (عسى) فإنه جمد فأشبه الأداة، وفقد خصائص الفعل من التصرف والدلالة على الزمن، فحوّل الضمير وبعده إلى ضمير نصب فقالوا عساه وعساك [1]، وذلك على سبيل التوهم الذي يجوز أن يحمل عليه نصب اسم (إن) الذي هو مسند إليه ومتحدث عنه، فجاء مرفوعاً على الأصل بقلة، وجاء منصوباً على التوهم كثيراً.

ويرى ابن هشام لهذه القراءة وجهاً آخر يعتبر فيه (هذان) مبنية فيقول : « ... لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد- وهو هذا - جعل كذلك في التثنية، ليكون المثني كالمفرد، لأنه فرع عليه. واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله، وزعم أن بناء المثني إذا كان مفرده مبنياً أفصح من إعرابه، قال : وقد تفطن لذلك غير واحد من حذاق النحاة». [2]

وتأسيساً على ما مر ذكره يكون وجه قراءة الجمهور مستقيماً في العربية بالألف في (هذان)، وكذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء بالياء في (هذين)، فكلاهما مما استعملته العرب واطرد في كلامها.

ومن القراءات التي خطأها النحاة قراءة ابن كثير بتشديد النون في (اللذان) و(اللذين) و(هذين) و(هاتان) وذلك في قوله تعالى : ﴿ واللذان يأتيانها منكم ﴾ [3] وقوله سبحانه : (هذان خصمان) [4] وقوله عز اسمه : ﴿ فذانك برهانان من ربك ﴾ [5] وقوله تعالى : ﴿ إحدى ابنتي هاتين ﴾ [6] وقوله عز وجل : ﴿ ربنا أرنا اللذين أضلانا ﴾ [7] وقوله تبارك وتعالى : ﴿ إن هذان لساحران ﴾. [8]

زعم البصريون أن التشديد يختص بحالة الرفع فقط، فخطأوا التشديد في حالتي النصب والجر. وتشديد النون في كل هذه الصيغ لغة قبيلتي تميم وقيس، وقد ذكر الدمياطي في الإتحاف أنه يمكن أن يحتج لهذه القراءة بأن التشديد يمكن أن يكون بجعل إحدى النونين عوضاً عن الياء المحذوفة في المفرد [9]، فاللذان

---

(١) احياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى ص٦٩- ٧٠.

(٢) شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ص٤٩.

(٣) سورة النساء الآية رقم (١٦)

(٤) سورة الحج الآية رقم (١٩)

(٥) سورة القصص الآية رقم (٣٢).

(٦) سورة القصص الآية رقم (٢٧).

(٧) سورة فصلت الآية رقم (٢٩).

(٨) سورة طه الآية رقم (٦٣).

(٩) اتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٥٠٦/١.

مثنى (الذي) وكان ينبغي أن تكون (اللذيان) فحذفت الياء وجئ بالنون عوضاً عنها فأدغمت في نون التثنية .

ومن القراءات التي أنكرها النحاة، وهي تمثل لهجات عربية، قراءة ابن عامر وهشام في إحدى روايتيه بإشباع كسرة الهمزة من (أفئدة) حتى تتولد عنها ياء في قوله تعالى :﴿ فاجعل أفئدة من الناس تهوى عليهم ﴾. [1] فقرأ ابن عامر وهشام : (أفئيدة) وقد وهم بعض النحاة فادعوا أن هشاماً قرأ بتسهيل الهمزة فعبر عنه الراوي بالياء بعد الهمزة، والمراد ياء عوضاً عن الهمزة، وقد استنكر أبو عمرو الداني هذا الظن موكداً أن النقلة عن هشام وابن عامر كانوا من أعلم الناس بالقراءة ووجوهها ولا يمكن أن يفضي بهم الجهل إلى مثل هذا.[2]

وقد رد ابن الجزري هذا الزعم بقوله : « ومما يدل على فساد ذلك القول، أن تسهيل هذه الهمزة كالياء لا يجوز، بل تسهيلها إنما يكون بالنقل»[3]، فانظر إلي من يخطئون مثل هذه القراءات ويتهمون الرواة بالغفلة كيف يتيهون في أوهامهم التي استدركها عليهم الشمس ابن الجزري فأبطل دعواهم التي لا تقوم على شيء.

ومن القراءات التي خطأوا قراءة ابن عامر بنصب النون في (يكون) من قوله تعالى : (كن فيكون)، وذلك في ستة مواضع في القرآن الكريم هي : « كن فيكون وقال» في البقرة والثاني : (كن فيكون ويعلمه) في آل عمران والثالث : « كن فيكون والذين» في النحل والرابع : « كن فيكون وإن الله» في مريم والخامس : « كن فيكون فسبحان» في يس والسادس : « كن فيكون ألم تر» في غافر فقد قرأ ابن عامر بنصب النون في كلّ، وهي قراءة سبعية متواترة، ولكن النحاة نسبوها إلى اللحن، قال سيبويه : « إن القياس الرفع وقد يجوز النصب لضرورة الشعر». [4]

ولقد وجه أبو حيان هذه القراءة فقال : « وقرأ ابن عامر فيكون بالنصب، وفي آل عمران، ﴿ كن فيكون ويعلمه ﴾ [5] وفي النحل وفي مريم وفي يس وفي المؤمن ووافقه الكسائي في النحل ويـــس ولم يختلف في

---

(١) سورة إبراهيم الآية رقم (٣٧).

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٥/٤٣٢.

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٣٠٠.

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/٣٩، ٤٠.

(٥) سورة آل عمران الآية رقم (٤٧).

﴿ كن فيكون الحق ﴾ [1] في آل عمران و ﴿ كن فيكون قوله الحق ﴾ [2] في الأنعام أنه بالرفع، ووجه النصب أنه جواب على لفظ كن، لأنه جاء بلفظ الأمر فشبه بالأمر الحقيقي، ولم يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي، لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء». [3]

كما وجه ابن الجزري حرف آل عمران بأن معناه : كن فكان. وأما حرف الأنعام فإنه يفيد الاخبار عن يوم القيامة، وأنه كائن لا محالة وأنّ ذلك لما كان يرد في القرآن كثيراً بلفظ ماض فقد شابه ذلك فرفع.

وابن عامر قد يختار بحسبه اللغوي المرهف، ولكنه في حالتي الرفع والنصب، إنما ينقل ما سمعه من مشايخه من الصحابة رضوان الله عليهم الذين تلقى عنهم قبل انتشار اللحن.

ومن القراءات التي خطأوها قراءة حمزة بن حبيب، بكسر الياء في (مصرخي) من قوله تعالى : ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي﴾ [4] وقد وافقه يحيى بن وثاب، والأعمش وجماعة من التابعين .[5]

ولقد خطأ هذه القراءة كثير من النحاة فرد عليهم ابن الجزري بقوله : « ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعفها، فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة ... ،وقياسها في النحو صحيح، وذلك أن الياء الأولى وهي ياء الجمع، جرت مجرى الصحيح لأجل الإدغام فدخلت ساكنة عليها ياء الإضافة، وحركت بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين، وهذه اللغة باقية شائعة ذائعة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم يقولون : مافي أفعل كذا »[6] وكما ذكر ابن الجزري فإن هذه اللغة لا تزال منتشرة مسموعة في أنحاء كثيرة من بلاد الشام، ولعلها تمثل ضرباً من ضروب الإمالة الشديدة لفتحة الياء، لأنهم يميلون كثيراً من الألفاظ غيرها.

ومن القراءات التي أنكرها النحاة قراءة أبي جعفر، بالتقاء الساكنين علي غير حده الذي بينه النحاة، وذلك في قوله تعالى : ﴿ تأخذهم وهم يخصمون ﴾ [7] وقوله تعالى : ﴿ لا تعدوا في السبت﴾ [8] بإسكان

---

(١) سورة آل عمران الآية رقم (٥٩).
(٢) سورة الأنعام الآية رقم (٧٣).
(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٣٦٦/١.
(٤) سورة إبراهيم الآية رقم (٢٢).
(٥) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٩٨/٢.
(٦) المرجع السابق ٢٩٩/٢.
(٧) سورة يس الآية رقم (٤٩).
(٨) سورة النساء الآية رقم (١٥٤)

الخاء وتشديد الصاد في (يخصمون) وإسكان العين وتشديد الدال في (تعدوا) . وقد أنكر البصريون هذه القراءة متشككين في قدرة الرواة على الضبط، ونقل مثل هذه القراءة [1] ، وليس شيء أبلغ في الرد على هؤلاء النحاة مما رواه ابن الجزري عن رواية العباس اختلاس فتحة الهاء في قوله تعالى : ﴿ أمن لا يهدي﴾[2] عن أبي عمرو بن العلاء، مع ملاحظة أن الفتح مما لا يتبعض لضعفه كما هو معلوم. يقول ابن الجزري : « قال ابن رومي : قال العباس : قرأته على أبي عمرو خمسين مرة، فيقول : قاربت ولم تصنع شيئاً. قال ابن رومي : فقلت للعباس : خذه أنت علي لفظ أبي عمرو. قال فقلته مرة واحدة فقال : أصبت، هكذا كان أبو عمر يقول» [3] فانظر إلى دقة هؤلاء القراء، كيف ضبطوا أدق الأشياء ثم يتهمهم هؤلاء النحاة بالغفلة والوهم .

ومن القراءات التي خطأها النحاة قراءة أبي جعفر بضم التاء في الملائكة من قوله تعالى : ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا﴾ [4] وهي قراءة جاءت على الإتباع ، وذلك أن لغة أزدشنوءة، حيث اتبعوا التاء في الوصل لحركة الجيم، وذلك لاستثقالهم خروج اللسان من الكسر إلى الضم إذا هم كسروا تاء الملائكة.

وعلى ذات السياق تجيء قراءة الحسن بكسر الدال واللام في قوله تعالي : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾[5] بالإتباع وقراءة ابن أبي عبلة بضم الدال واللام .

ولقد خطأ البصريون هاتين القراءتين رغم ما يتحقق بهما من الانسجام الصوتي، على وفق لهجات عدد من قبائل تميم وبعض غطفان .

ولا وجه للنحاة في تخطئة القراء، الذين نقلوا بالسند المتواتر قراءات وافقت لهجات عربية معروفة صدف عنها النحاة وأثبتها القران الكريم .

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٢/٣٢٤.

(٢) سورة يونس الآية رقم (٣٥).

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٨٣.

(٤) سورة البقرة الآية رقم (٣٤).

(٥) سورة الفاتحة الآية رقم (١).

الفصل الخامس

الدروس المستفادة من الصراع بين القراء والنحاة

المبحث الأول : إعادة النظر في تخطئة القراءات الثابتة.

المبحث الثاني : جعل القرآن الكريم أساساً لقواعد النحو.

المبحث الأول

إعادة النظر فى تخطئة القراءات الثابتة

مما لا شك فيه أن النحاة الأوائل قد أبلوا بلاءً حسناً فى الارتقاء بعلم النحو العربى، من مجرد ملاحظات حول القرآن الكريم إلى علم شامخ البنيان، شاد صرحه وأثل بناءه علماء أجلاء، واثرى جهودهم، وأضاف إليها خالفوهم من تلامذتهم النجباء الذين حذقوا هذا الفن، وتبحروا فى فهم مسائله وتخريجها على الوجه الذى يرونه محققاً لاطراد القواعد والأقيسة التى أرساها زعماء مدرستى النحو فى كل من البصرة والكوفة.

ولا يدّعى أحد أن هؤلاء العلماء قد أقاموا قواعدهم جزافاً، على غير هدى، بل لقد استقرأوا لغة العرب، وفق منهج وضعوه أساساً للبحث، وأقاموا دراساتهم على ما توفر لهم من مادة لغوية مختارة منتقاة، أنفقوا فى سبيل جمعها الوقت والجهد وتحمّلوا فى سبيلها المشقة والعناء.

ولقد اجتهد العلماء - كل حسب رؤيته - فى أن يخطوا للعربية نحواً مثالياً، يعبّر عن أقصى درجات فصاحتها علواً، وأرقى وجوه بيانها جمالاً وألقاً، ولأمر ما، آثروا لغة القلب من جزيرة العرب، لاستخلاص القواعد وإجراء القياس ، غير آبهين بلهجات القبائل النائية فى أطراف الجزيرة العربية، بدعوى أنها تأثرت بمخالطة غير العرب، فأصابهم اللحن وفسدت سلائقهم.

ولست أعتقد أن هذا الرأى مصيب على إطلاقه، لأمر غاية فى البساطة، وهو أن لغات هؤلاء القوم قد اكتمل نموها واتخذت شكلها وصفاتها قبل أن يستوطنوا أطراف الجزيرة العربية التى أتوا إليها فى حقب تالية، بعد أن نضجت لغاتهم، ذلك إلى جانب أن مخالطتهم الأجانب لم تأت على لغتهم، بل لعلّهم أخذوا عن غيرهم بعض الألفاظ التى لابد أن تخضع لنظام لغاتهم فى أطوار لاحقة، فيما عرف بعد بالمعرّب والدخيل، الذى لم يؤثر على بناء اللغة، بل سار فى ركابها وبقى نظامها ونبرها على ما هو عليه.

إذن، ترك النحاة بهذا التصرّف، كماً لغوياً مهماً، وذخيرة علمية كانت جديرة بالدرس والتمحيص ليتضمّنها قانون القياس ، وتؤثر فى تقعيد قواعد اللغة، وتتخذ مكانها اللائق، ودرجتها فى الفصاحة، بدلاً من أن تحفظ فلا يقاس عليها أو تهمل فلا يعتدّ بها ولا ينظر إليها.

ومن عجب أن يتخذ النحاة هذا الموقف من كثير من المسموع والقرآن بين ظهرانيهم، وقد علموا أن الله

سبحانه وتعالى قد أذن لنبيه أن يقرئه أمته على سبعة أحرف، كما أنهم عملوا ما ترتب على اختلاف الرسم في المصاحف العثمانية، وما عبرت عنه من قراءات متواترة حفظ الله سبحانه وتعالى بها كثيراً من اللهجات، التي أهملوا دراستها عمداً، وقد كانت لهم مندوحة في إعادة النظر في أقيستهم وقواعدهم لتتسع لما ثبت لديهم بالتواتر أنه من كتاب الله تعالى.

إنه لموقف مريب حقاً، أن يصرّ النحاة على تخطئة قراءات قرآنية ثابتة متواترة، قد توفر لبعضها ما يشبه إجماع الأمة، توافقاً على أدائها، كما هو الحال في قراءة جمهور القراء بتشديد النون في (إنّ) وتخفيفها في (هذان) بالألف من قوله تعالى : ﴿إن هذان لساحران﴾[1] التي قرأ بها جمهور القراء العشرة وهم : نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف.

ورغم هذا الإجماع، يصر كثير من النحاة على تخطئتها نزولاً على ضوابط القياس النحوي الذي أقاموه على استقرائهم.

وإنه لمن المحزن أن تكون هذه التخطئة في بعض الأحيان، من العنف والجفاء ، بما يتنافى مع واجب الأدب مع الله سبحانه وتعالى، كأن يقول أحدهم : إن هذا قبيح قليل الاستعمال [2]، أو : ان هـذا الاستعمال سمج مردود[3]، تعالى الله عن كل ذلك علواً كبيراً.

وكما تقدم، فإن القياس الذي خطأوا به القراءات القرآنية قد أقاموه على ما توفر لهم من دراسة لغات القبائل الضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية، وقد اختاروا منها ستاً هي : تميم، وقيس عيلان وهذيل، وطيء، وأسد، وكنانة[4].

هذه هي القبائل التي سعى إليها النحاة الأوائل وجمعوا اللغة من أفواهها وبعض القبائل المجاورة لها، باعتبار أنها أكثر العرب فصاحة وأقومهم سليقة، وحجتهم في ذلك أن هذه القبائل الكبيرة، قد استقرت وسط الجزيرة العربية بعيداً عن أطرافها المجاورة للأعاجم، خوفاً على اللغة من أن يتسرّب إليها شيء من العجمة من مخالطة الأعاجم ومعاشرتهم، ولذلك اقتصروا عليها، ولم يأخذوا عمن اعتقدوا تأثرهم بالشعوب

١/ سورة طه آية رقم (٦٣)

٢/ أورده صاحب الخزانة ٤/ ٤٢٣ نقلاً عن ابي علي الفارسي.

٣/ من كلمة لابن عطية أوردها أبو حيان في البحر المحيط ٣/ ١٥٨

٤/ الكشاف للزمخشري ٢/ ٥٤

الأخري[1]. فاقتصر أخذهم إذن على قبائل قليلة، وتركوا الكثرة الكاثرة من سكان البرارى والحواضر وأطراف البلاد، إذ إن هذه القبائل التى تركوا الأخذ عنها هى معظم العرب، ولغاتها أصيلة بحكم التكوين مع لهجات القبائل التى وثقوها. ولهذا فإن ترك الأخذ عن كثير من القبائل العربية لم يكن عملاً موفقاً، إذ ترتبت عليه كثير من المشاكل التى أضرت بالنحو والنحاة على حد سواء لأن ما فات على النحاة، قد أدى إلى قصور النحو الذى بنى على ما جمعوه فقط، ولهذا نشأت مشاحنات وإحن بين النحاة والشعراء والفصحاء بسبب تخطئتهم إياهم، ولم يكن من الميسور تفادى هذه المشاكل، إلا بتأسيس النحو على قاعدة أوسع مما هوعليها.

ولقد هدف النحاة من اقتصارهم على تلك القبائل إلى تحرى الفصاحة، والخروج بنحو مثالى، ولكن ماذا كانت النتيجة؟

١- لم يكن ميسوراً أن يتخلى أفراد القبائل الأخرى - وهم الأكثر - عما تواضعوا عليه من أساليب وألفاظ لاشك فى أنها نشأت أول ما نشأت فى بيئة اللغة، صنواً لما استعملته القبائل الست المختارة، ولعلنا نلمح فى حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : (أسأل الله معافاته ومغفرته إن أمتى لا تطيق ذلك)[2] ما يشي بهذا الفهم. فقد صرّح رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بأن هذه الأمة التى نزل عليها القرآن الكريم، لا يمكن قسرها فى إطار لغوى محدد، مع ما أتاحه الله سبحانه وتعالى لها من سعة فى اللغة وتنوّع فى أساليبها.

٢- لقد فوجئ النحاة بالأمثلة الكثيرة والشواهد العديدة التى أتت على خلاف القياس الذى بنوه على استقرائهم الناقص، فلجأوا إلى عدة أساليب للتخلص من هذه المواقف كأن يتأوّلوا هذه الأمثلة تأويلاً قد تسلم معه القاعدة النحوية، ولكنه كثيراً ما يذهب بجمال الأسلوب، أو يقطع العبارة تقطيعاً يخل بالمعنى المراد، وقد يخرج بها عن حدود الفصاحة.

وإذا لم يتأت لهم كل ذلك، ولم يفلحوا فى إخضاعها بطريقة أو بأخري، فإنهم يصفونها بأنها شاذة أو نادرة، أو قليلة، وأحياناً يخطئونها مهما كانت درجة فصاحتها ومهما بلغت مكانتها.

كل ذلك وغيره نشأ بسبب تجاهل قبائل عربية كثيرة لا ينفى عروبها، أو يقدح فى فصاحتها ما تعلل

١/ انظر ص (١٠٤)، (١٠٥) من هذا البحث.

٢/ صحيح مسلم ١٠٣/١، ١٠٤

به جامعو اللغة من مجاورتها للعجم، أو غيره من الأسباب الواهية.

ويدهى أن اللغة العربية عندما تكوّنت بدءاً، تكونت فى البيئة التى كانت تجمع أصول هذه القبائل جميعاً، ثم تفرقت فى البلاد وأضافت إلى اللغة من الألفاظ المستحدثة والمعرّبة، ما يقتضيه التعبير عن شؤونهم المتجددة وحاجاتهم المستحدثة، فجميع القبائل إذن صاحبة حق فى تكوين اللغة، وفى استحداث ألفاظ جديدة، أو تعريب أخري، وقد تداولوا جميعاً هذه الألفاظ التى جاءت على سنن العرب، ولهذا لا يجوز استبعاد هذه القبائل عن ميدان الاستدلال بكلامهم، والاقتصار على ست فقط، وعن ذلك يقول الأستاذ عباس حسن : «كيف نوفق بين استبعاد تلك القبائل العربية الكثيرة، وإباحة خلقها الكلمات ابتداءً، وابتكارها ما تشاء منها، وحقها الثابت فى التعريب.كيف نوفق بين استبعادها عن ميدان الاستدلال بلغتها وكلامها من أجل تلك النعلّة الواهية التافهة. ووجود المعرب الذى يجرى على لسان العرب جميعاً، ويتخلل أبلغ كلام عربى مبين، وهو القرآن الكريم؟ إن وجود المعرب أقطع دليل على أن العرب الناطقين به عاشروا العجم طويلاً أو قصيراً، وأخذوا عنهم بعض لغتهم بسبب هذه المعاشرة، أو بغيرها من الأسباب، فارتضوه وقبلوه وأدخلوه فى لغتهم إمداداً لها وإثراءً لمادتها، وأجروه على لسانهم عوناً له على الإبانة والترجمة عن المطالب المتجددة، وأخذ مكانه من القرآن وغيره تقديراً له، وتمكيناً لبقائه. فليس مقبولاً ولا معقولاً بعد ذلك، أن نرفض كلاماً عربياً لإحدى القبائل بشبهة مهلهلة، هى شبهة اتصالها بالأعاجم اتصالاً قد يؤثر فى العربية وقد يغرى بعض العرب بأخذ بعض ألفاظ أعجمية وزجها فى غمار العربية»[1]

وبهذا المنطق الناصع، تتهاوى هذه الدعوى - دعوى تأثر لسان أغلب القبائل العربية بمخالطة العجم - التى اتخذت ذريعة لترك الأخذ عنها، هذه الدعوى التى لا تستند إلى منطق عقلي، ولا إلى واقع لغوي، والتى كانت سبباً فى حرمان الدرس النحوى من ذخيرة لغوية وافرة، لا يقاس إليها ما استندوا إليه وعوّلوا عليه مما أخذوه من القبائل الست المنتقاة.

على أنه من المعلوم أن بعض هذه القبائل الست، كانت لها رحلات موسمية متكررة إلى شمال الجزيرة العربية وجنوبها أى إلى بلاد الشام وبلاد اليمن فيما عرف برحلتى الشتاء والصيف، وهم بلاشك يخالطون فى رحلتهم إلى الشمال شعوب الرومان والسريان، وبعض الناطقين بالعبرية، وقد نقلت كتب السيرة أخبار اللقاء الذى جرى بين أبى سفيان بن حرب وهرقل الروم، ولابد أن يكون بين الفريقين تفاهم بطريقة ما، حتى

١/ اللغة والنحو لعباس حسن ص ٧٤

يعرف كل منهما ما عند الآخر. كما أنهم خالطوا فى رحلتهم إلى اليمن من نزل هنالك من الهنود والفرس والأحباش. ومن أشهر هذه القبائل قريش وحلفاؤها. ولقد رحل بعض هذه القبائل المنتقاة إلى أطراف الجزيرة الشرقية فتعاملوا مع الفرس والقبائل العربية الخاضعة لسلطان فارس، وهذا ما يؤكد أن مخالطة العجم لم تقتصر على سكان أطراف الجزيرة، وإنما كان للقبائل الموثقة نصيب من هذه المخالطة[1]. ولهذا فإنه من الجور تفضيل بعض القبائل العربية على بعض فى أمر من أمور اللغة، لأنه لا فضل لأحد فيه على أحد ما دام يتمتع بوفور العقل وسلامة الملكة.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الباحث يرى أن تلك الاعتبارات غير المنصفة، قد كانت سبباً فى الصراعات التى نشأت بين النحاة وطبقات المجتمع الأخرى كالشعراء والقراء، وهى السبب المباشر فى تجنّى كثير من النحاة على القراء، وتخطئة القراءات القرآنية الثابتة بالتواتر، التى تعتبر أرسخ قدماً مما استند إليه النحاة من قواعد، وأقيسة، لم يتوافر لها من الضبط فى أفضل صورها وحالاتها ما توفر لأى من هذه القراءات الثابتة، لاتصالها عن طريق التواتر بأفصح من نطق بالضاد، ولاهتمام رواتها بادق تفاصيل الكلمة وكيفيات الأداء، يضاف إلى ذلك أن قراء الذكر الحكيم ورواتهم كانوا يستشعرون مكانة القرآن الكريم وقدسيته، وأن كلماته قد حملت جوهر العقيدة وأصول التشريع، فيلزمهم ذلك بمراعاة أقصى درجات الدقة والضبط بدون أدنى زيادة أو نقصان، أو تغيير أو تحريف كما ادعى بعض النحاة.

هذا، ولقد اختلف النحاة فى نظرتهم إلى مصادر اللغة، فعلى حين تشدّد البصريون فى الالتزام بالأخذ عن المصادر الموثقة،نجد أن الكوفيين احتفوا بكل ما سمعوه من أى عربى، ولهذا كانوا أقل تعرضاً للقراءات القرآنية، وأكثر توقيراً للقراء.

أما البصريون ومن تابعهم من الكوفيين، فقد أكثروا من تخطئة القراءات التى خالفت القياس، ولا سيما تلك التى جاءت معبرة عن لهجات القبائل التى استبعدوها من دائرة الاستدلال ووصفوا تلك القراءات بالضعف أو الشذوذ، أو القلة ومن ذلك على سبيل المثال :

١- قراءة أيوب السختيانى : ﴿ولا الضالين﴾[2] بإبدال الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين[3]. وقال

١/ الرجع السابق ص ٧٤- ٧٥

٢/ سورة الفاتحة آية رقم (٧)

٣/ البحر المحيط لابى حيان ١/ ٣٠

أبو حيان : (وحكى أبو زيد دابة وشابة فى كتاب الهمز وجاءت منه ألفاظ ومع ذلك فلا ينقاس... نص على أنه لا ينقاس النحويون. قال أبو زيد : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : ﴿فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن﴾ فظننته قد لحن حتى سمعت من العرب دابة وشابة. قال أبو الفتح : وعلى هذا قول كثير :

«إذا ما احمارت بالعبيط العوامل»[1]

وقول الآخر :

وللأرض أما سوادها فتجللت * بياضاً وأما بياضها فادهامت

وعلى ما قال أبو الفتح أنها لغة ينبغى أن ينقاس ذلك)[2]

٢- قراءة عروة بن الزبير وابنه هشام وأبى حيوة وابن أبى عبلة [3] بتخفيف الدال فى قوله تعالى : ﴿ما ودّعك ربّك وما قلى﴾[4] فقد أنكر معظم النحاة هذه القراءة حتى إن بعضهم وصفها بالشذوذ. قال ابن جنى : «فإن كان الشئ شاذاً فى السماع، مطرداً فى القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله.

من ذلك امتناعك من (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما.. فأما قول أبى الأسود :

ليت شعرى عن خليلى ما الذى * غاله فى الحب حتى ودّعه

فشاذ وكذلك قراءة بعضهم : ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾»[5]

يقول البغدادى فى شرحه لبيت أبى الأسود الآنف : «على أن ماضى يدع، وهو ودع، لم يستعمل ضرورة، وبالغ سيبويه فقال : «أماتوا ماضى يدع» أى لم يستعملوه لا فى نثر ولا فى نظم، وقالوا أيضاً : لم يستعمل مصدره ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله، مع أن الجميع قد ورد، فالأقرب الحكم بالشذوذ لا

١/ هذا عجز بيت صدره : (وأنت ابن ليلى خير قومك مشهداً) شرح شواهد الشافية ١٦٨.

٢/ البحر المحيط لابى حيان ١/ ٣٠

٣/ المرجع السابق ٨/ ٤٨٥

٤/ سورة الضحى آية رقم (٣)

٥/ الخصائص لابن جنى ١/ ٩٩

بالإماتة ولا بالضرورة، كما قال ابن جنى فى المحتسب، قال :«قرأ ﴿ما ودعك ربك﴾ خفيفة النبى صلّى الله عليه وسلّم وعروة ابن الزبير وهذه قليلة الاستعمال»[١]

وهكذا فقد رد البغدادى مزاعم النحاة ؛ بأن العرب أماتوا هذا الفعل، ثم أورد عدداً من الشواهد على مختلف استعمالاته، فاستشهدوا لورود الفاعل منه ببيت رواه أبو على فى البصريات هو :

فايهما ما أتبعت فإننى * حزين على ترك الذى أنا وادع[٢]

واستشهدوا لورود اسم المفعول منه بقول خفاف بن ندبة الصحابى :

إذا ما استحمت أرضه من سمائه * جرى وهو مودوع وواعد مصدق [٣]

يقول البغدادى : «وقال ابن الأثير فى النهاية عن حديث : «لينتهينّ أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمنّ الله على قلوبهم، أى عن تركهم إياها والتخلّف عنها، يقال : ودع الشئ يدعه ودعاً، إذا تركه، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره، واستغنوا عنه ب(ترك)، والنبى عليه السلام أفصح، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله.. وقد جاء فى غير حديث حتى قرئ به ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾ بالتخفيف»[٤]

ومع ورود هذه الشواهد من الشعر والنثر يدعى النحاة أن العرب أماتوا هذا الفعل وتصاريفه الأخري، ولا عبرة بكلامهم لورود كل ذلك فى كلام العرب[٥]

٣- ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير بإعمال (إن) النافية عمل (ما) على لغة أهل العالية، فى قوله تعالى : (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم)[٦] فقد ذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز ذلك، ومنعه المبرد، وأجازه سيبويه وأكثر الكوفيين وأبوبكر وأبو على وأبو الفتح﴾[٧]

١/ شرح الشواهد الشافية ص ٥٠

٢/ شرح شواهد الشافية ص ٥٣

٣/ المصدر السابق ص ٥٣

٤/ المرجع السابق ص ٥١

٥/ القراءات واللهجات لعبد الوهاب حمودة ص ١٤٤.

٦/ سورة الأعراف الآية رقم (١٩٤)

٧/ التصريح على التوضيح ١/ ٢٠١

وقد أنكر النحاس هذه القراءة بحجة مخالفتها الرسم والقياس. وهى إنما تعبر عن لهجة أهل العالية فى إعمال (إن) النافية عمل (ما) فى رفع المبتدأ ونصب الخبر. وقد ذكر النحاس أن هذه القراءة تخالف السواد، كما أن سيبويه يختار الرفع فى خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما). والكسائى يرى أنها لا تأتى بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال تعالى : ﴿إن الكافرون الا فى غرور﴾[1] وكان الأولى أن تقبل هذه القراءة لسماع إعمال (إن) عند أهل العالية، فقد نقل عنهم : (إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية)[2] والأمثلة على تخطئة النحاة للقراءات التى تعبر عن اللغات كثيرة وذلك بسبب عدم اعتبارهم لهذه اللهجات التى أتت عليها.

تلك أمثلة قليلة على تخطئة النحاة للقراءات التى جاءت على لهجات القبائل التى تركوا الأخذ عنها كما أسلف، وإلى جانب ذلك فقد أسرف النحاة فى تخطئة القراءات التى خالفها القياس النحوى.

ومن الملاحظ أن النحاة لم يقيموا وزناً لصحة السند وتواتر النقل، بل تجنوا على القراء فوصفوهم لما هم منه براء من الجهل وعدم الضبط، وهم فى ذلك مخطئون كما قال العلماء المحققون، وذلك لأن كثيراً من القراءات التى خطأوها قد جاءت متواترة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وما جاء على هذه الصفة، فإنه ينبغى أن يقبل مبنىً ومعنىً، لأن أدنى تعرض له بالرفض والإنكار يتنافى مع مقتضيات الإيمان، كما أنه يتنافى مع منهج البحث العلمى الذى ارتضاه النحاة الأوائل واتبعوه فى تقعيدهم القواعد.

أما منافاة ذلك لمقتضيات الإيمان، فقد نصّ عليه كثير من العلماء فى ردودهم على النحاة، ونقتطف من ذلك دفاع أبى حيان عن قراءة ابن عامر بالنصب فى قوله تعالى : ﴿كن فيكون﴾ إذ يقول : «وحكى ابن عطية عن أحمد بن موسى فى قراءة ابن عامر أنها لحن، وهذا قول خطأ لأن هذه القراءة فى السبعة فهى قراءة متواترة، ثم هى بعد قراءة ابن عامر وهو رجل عربى لم يكن ليلحن وقراءة الكسائى فى بعض المواضع.. فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذى يجر قائله إلى الكفر إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»[3]

ونقتطف كذلك رد الإمام ابن المنير على الزمخشرى فى تخطئة قراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايفين

١/ سورة الملك آية رقم (٢٠)

٢/ التصريح على التوضيح ١/ ٢٠١

٣/ البحر المحيط لأبى حيان ١/ ٣٦٦

فى قوله تعالى : «وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾[1] فيقول : « ... ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين، أعنى علم القراءة وعلم الأصول، ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين، لخيف عليه الخروج من ربقة الدين، وإنه على هذا العذر لفى عهدة خطرة وزلة منكرة)[2]

فهؤلاء الأئمة المحققون أبانوا فى ردودهم على النحاة الذين أنكروا بعض القراءات مخاطر هذا المورد الآسن الذى قد لا يسلم مرتاده من اللوم والخطر، لأنه طعن آثم فى كتاب الله سبحانه وتعالى.

وأما منافاته للمنهج العلمى، فلأن هذه القراءات قد نقلت بالتواتر عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وهو أفصح من نطق بالضاد كما صحّ عنه عليه أفضل الصلاة والسلام، وما نقل عنه متواتراً أولى بالاستناد إليه فى تقعيد القواعد مما نقل عن غيره بطريق الآحاد، لأن قاعدة النحاة التى خطأوا على أساسها هذه الآية مبنية على شواهد منقولة بخبر الآحاد وهو لا يقدّم على المتواتر.

وبناءً على ما تقدّم فإنه ينبغى إعادة النظر فى تخطئة القراءات الثابتة التى خطأها النحاة بسبب المعايير التى سبقت الإشارة إليها سواء أكانت متعلّقة بالقياس النحوي، أم لاتصالها بلهجات القبائل التى تركوا الأخذ عنها كما رأينا سابقاً[3].

ولقد هدى الله سبحانه وتعالى كثيراً من النحاة - قدامى ومتأخرين - إلى هذا السبيل، فاعتدوا بالقراءات القرآنية واستندوا إليها فى تقعيد بعض القواعد.

ففى مسألة العطف على الضمير المخفوض، منع البصريون ذلك الا بإعادة الخافض نحو (مررت بك وبزيد). وأما الكوفيون، فقد أجازوا العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض استناداً إلى قراءة حمزة. يقول الأنبارى : «ذهب الكوفيون إلى انه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك «مررت بك وزيد» وذهب البصريون إلى انه لا يجوز».

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : (الدليل على أنه يجوز انه قد جاء ذلك فى التنزيل وكلام العرب، قال تعالى : ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾[4] بالخفض وهى قراءة أحد السبعة - وهو حمزة الزيات

١/ سورة الأنعام آية رقم (١٣٧)

٢/ الانصاف من الكشاف لابن المنير بهامش الكشاف ٢/ ٤١

٣/ أنظر ص ( ) من هذا البحث.

٤/ سورة النساء آية رقم (١)

- وقراءة إبراهيم النخعى وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش، ورواية الأصفهانى والحلبى عن عبد الوارث)[1]

هذه الآية الكريمة بقراءة حمزة بن حبيب الزيات وجمع من الصحابة والتابعين من أئمة القراءات، هى التى استند إليها الكوفيون أساساً فى تجويزهم العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض.

أما البصريون فقد أنكروها وخطأوها واستقبحوا القراءة بها بل لقد ذهب المبرد إلى أكثر من ذلك عندما حرّم القراءة بها. يقول ابن يعيش : «وأما قوله تعالى ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾ بجر الأرحام فى قراءة حمزة، فإن أكثر النحويين قد ضعّف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض، وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال : لا تحل القراءة بها. وهذا القول غير مرضى من أبى العباس لانه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة، مع انه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعى، والأعمش، والحسن البصرى، وقتادة، ومجاهد،واذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها»[2]

فالمبرّد كما ترى يحرم القراءة بها كما جاء صريحاً فى هذا النص، وفى موضع آخر يقول : « لو أنى صليت خلف إمام يقرؤها لقطعت صلاتى»[3].

وإزاء هذا التشدد من المبرد فقد رد عليه ابن جنى بقوله : «ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف والطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس : إننى لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنى قلت (وبالأرحام) ، ثم حذفت الباء، لتقدم ذكرها..»[4]

ولعلنا نلاحظ من خلال الألفاظ التى استخدمها ابن جنى فى رده على المبرد مدى تجنى هذا الأخير على هذه القراءة وإصراره على تخطئتها وذلك رأى جمهور البصريين الذين يتعصبون لقياسهم حتى لو أدى بهم إلى مثل هذا الموقف.

١/ الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ٢/ ٤٦٣

٢/ المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٨

٣/ نقله الأنصارى فى الدفاع عن القرآن ص ٦ عن درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ص ٩٥ ط ١

٤/ الخصائص لابن جنى ١/ ٢٨٥

هذا وقد التمس الأنبارى سبيل التأويل لدرء حجة الكوفيين فقال : «فلا حجة لهم فيه من وجهين، أحدهما : أن قوله : ﴿والأرحام﴾ ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم... والوجه الثانى : ان قوله تعالى ﴿والأرحام﴾ مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها»[1] ولا داعى إلى مثل التاويل، لأنه يخرج الكلام عن الفصاحة كما يقول ابو حيان [2].

والكوفيون عندما استندوا إلى هذه الآية فى الاحتجاج لرأيهم، لم يكن يعوزهم السماع، ولكنهم اعتبروا أن هذه الآية، بقراءتها السبعية المتواترة، هى الأولى بالإتباع، ثم عضدوا ذلك بآيات أخرى منها قوله تعالى ﴿وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾[3] حيث عطف ﴿المسجد الحرام﴾ على الهاء من «به» وقوله تعالى : ﴿لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة﴾ [4] فالمقيمين معطوف على الكاف فى «إليك» وقوله تعالى : ﴿ويستفونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهنّ وما يتلى عليكم﴾[5] فما فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى «فيهن» وقوله تعالى : ﴿وجعلنا لكم فيها معايش ومن لسم له برازقين﴾[6]، (فمن) فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى (لكم)[7].

هذا عدا الكثير من الشواهد الشعرية إلى سبقت الإشارة اليها.

وإلى جانب الكوفيين، فقد أجاز العطف على الضمير المخفوض استناداً إلى هذه الآيات البينات، كثير من النحاة منهم يونس ابن حبيب من المتقدمين، وأبو حيان الأندلسى من المتاخرين، وابن مالك الذى يرى عدم لزوم إعادة الخافض مستنداً فى رأيه إلى تلك الآيات الكريمة، والشواهد الكثيرة التى وردت فى ذلك شعراً ونثراً.

وعلى ذات السياق، فإنه ينبغى إعادة النظر فيما خطاه النحاة من القراءات الثابتة، التى رجحت فى ميزان القراءة الصحيحة، لأنها بهذا الاعتبار تثبت قرآنيتها، وأنها من كتاب الله تعالى الذى لا يجوز لأحد

١/ الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ٢/ ٤٦٧

٢/ البحر المحيط لأبى حيان ٢/ ١٤٧

٣/ سورة البقرة آية رقم (٢١٧)

٤/ سورة النساء آية رقم (١٦٢)

٥/ سورة النساء آية رقم (١٢٧)

٦/ سورة الحجر آية رقم (٢٠)

٧/ يراجع فى ذلك الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ٢/ ٤٦٣، ٤٦٤

أن يقدح فى حرف منه، وعلى ذلك تصلح أن يقاس عليها، وتتخذ أساساً للتقعيد بدلاً من أن تخطأ هى، بقواعد مؤسسة على كلام أدنى درجة منها. يقول الأستاذ عبد الوهاب حمودة : «أولع كثير من النحاة بمناقشة القراءات وردها إذا لم تكن متطابقة مع ما ألفوه من مذاهب البصريين والكوفيين، وكان المنهج الحق يطالبهم بالنظر فى القراءة نفسها، فمتى صح سندها، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولا احتمالاً، لا يصح ردها، وتفضيل القاعدة النحوية عليها، فإنه لا ينبغى أن يقاس القرآن على شئ، بل الواجب أن يقاس عليه. فهو النص الصحيح الثابت المتواتر، وليس هناك نص مما يستشهد به يشبهه فى قوة اثباته، وتواتر روايته، والقطع بصحته فى متنه ولفظه»[1]

هذا هو السبيل الصحيح والمنهج السليم الذى تأنس إليه النفس، ويرتضيه العقل، ولكن النحاة ورثوا عن أسلافهم قواعد محددة، أجهدوا أنفسهم فى ترسيخها واستظهارها، ولم يسهل عليهم أن يفعلوا فيها مايجعلها متلائمة مع ما يخالفها مما هو أولى بالقبول منها، بل آثروا بدلاً عن ذلك أن يلووا أعناق الكلم بالتأويل البعيد الذى يقطع أوصاله، ليتوافق مع قواعدهم، فتسلَم كما ورثوها، ويستقيم لهم الإعراب كما إرادوا ولا يهم بعد ذلك إن كان المعنى قد سلم، أو اختلف، ولا تهم كافة الاعتبارات النفسية والجمالية والبيانية الأخري، التى تشيع فى جو العبارة إن كانت قد انفرط عقد نظامها أو سلم. ولئن قبل الناس بمثل هذا الاعتساف فى كلامهم، فإنه لا ينبغى أن يقبل فى كلام الله سبحانه وتعالى، فإن له حمىً من الإعجاز البيانى، لا ينبغى أن تحوم حوله مثل هذه التجاوزات، ولأنه الحجة على كل ما عداه، وإنه الحق الذى لا يعلى عليه.

وأخلص من هذا إلى تقديم نماذج للقراءات التى ينبغى أن تكون لها الحاكمية على قواعد النحو فتصحح بها ومن ذلك :

١- قراءة ابن عامر والكسائى بنصب المضارع (يكون) فى قوله تعالى ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾[2]

هذه القراءة خطّأها النحاة، تبعاً للقاعدة التى تقول : اذا وقع المضارع بعد الفاء ولم يكن جواباً.. لا يكون فيه إلا الرفع، وما جاء منصوباً فهو ضعيف)[3]

١/ القراءات واللهجات للأستاذ عبد الوهاب حمودة

٢/ سورة يس آية رقم (٨٢)

٣/ الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٨- ٣٩ والبيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى ١/ ١١٩

واهتداءً بهذه الآية القرآنية الكريمة فى قراءتها السبعية المتواترة هذه والقراءات المماثلة لها، فإنه ينبغى تعديل هذه القاعدة لتصبح : (اذا وقع المضارع بعد الفاء ولم يكن جوابا .. جاز فيه الرفع والنصب)[1]

٢- قراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايفين بالمفعول فى قوله تعالى : ﴿وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾[2] برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء.

خطأها النحاة بالقاعدة النحوية التى تقول : «لا يجوز الفصل بين المتضايفين فى النثر»[3] واستناداً إلى هذه القراءة القرآنية المتواترة، ومثيلاتها، ينبغى أن تعدّل هذه القاعدة النحوية لتكون : (يجوز الفصل بين المتضايفين فى النثر بالمفعول به».

٣- قراءة السبعة للآية الكريمة : ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[4] عطف فيها ﴿الصابئون﴾ بالرفع قبل تمام خبر (إن) والبصريون يمنعون ذلك خلافاً للكوفيين ، ولم يجد البصريون إزاء إجماع القراء السبعة إلا أن يتذرعوا بالتأويل، فقالوا : ﴿إن فى الآية تقديماً وتأخيراً، والتقدير فيها : (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك﴾ .وليس ثمة ما يدعو إلى هذا الاعتساف، بل ينبغى أن تعدل هذه القاعدة تعديلاً لا يضيرها بشئ، عندما تستند إلى هذه الآية القرآنية الكريمة لتكون : (يجوز العطف بالرفع على موضع إن بعد استكمال الخبر إجماعاً وقبله على الراجح)[5]

٤- قراءة أبى عمرو بإدغام المثلين[6] من كلمتين فى قوله تعالى : ﴿شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدىً للناس وبيّنات من الهدى والفرقان﴾[7].

هذه القراءة تعارض ما ذهب إليه النحاة من عدم جواز الإدغام من كلمتين إذا كان قبل الأول

١/ المرجع السابق ص ٩٢ بتصرف
٢/ سورة الأنعام آية رقم (٣٧)
٣/ الكتاب لسيبويه ١/ ٣٤٧
٤/ سورة المائدة آية رقم (٦٩)
٥/ نظرية النحو القرآنى للدكتور أحمد مكى الأنصارى ص ٨٥
٦/ الموضع السابق.
٧/ سورة البقرة آية رقم (١٨٥)

حرف ساكن صحيح[1].

وتأسيساً على قراءة أبى عمرو بإدغام المثلين من كلمتين فى هذه الآية الكريمة، ينبغى أن تعدل هذه القاعدة لتصبح كما يلى :

يجوز إدغام المثلين من كلمتين سواء أكان ما قبل الأول منهما حرف علة أم صحيحاً ساكناً.

٥- قراء حمزة بن حبيب الزيات بكسر ياء المتكلم فى قوله تعالى : ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخىّ﴾[2] خطأها كثير من النحاة عملاً بالقاعدة التى توجب فتح ياء المتكلم، رغم ورود هذه القراءة السبعية المتواترة، وقراءات أبى عمرو بن العلاء وابن كثير وغيرها فى آيات أخرى بكسر ياء المتكلم، ورغم سماع ذلك عن العرب، وهى لغة بنى يربوع من تميم، وهى لغة مسموعة إلى اليوم فى بلاد الشام.

واستناداً إلى هذه القراءة السبعية فإنه ينبغى تعديل هذه القاعدة لتكون كما يلى : (ياء المتكلّم تاتى مفتوحة كثيراً وتاتى مكسورة قليلاً على لغة بنى يربوع وغيرهم ممن يكسرها).

٦- قراءة نافع بن أبى نعيم المدنى بهمز كلمة معايش فى قوله تعالى : ﴿وجعلنا لكم فيها معائش قليلاً ما تشكرون﴾[3]. خطأها المازنى وجميع نحاة البصرة كما زعم الزجاج [4]، ونسبوها إلى اللحن، قرأ بها نافع الذى تلقى القراءة عن سبعين من التابعين، وقرأ بها عامر والأعرج، وزيد بن على والأعمش وخارجة[5]، وقد سمعت عن العرب.

قال الفراء : ﴿إنما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة فيشبهون مفعلة بفعيلة﴾[6] وقال أبو حيان : ﴿ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة﴾[7]

واستناداً إلى هذه الآية الكريمة وما سمع عن العرب، فإنه ينبغى تعديل هذه القاعدة لتصبح كما يلى : (يجوز همز معايش لورود السماع بها)

١/ إتحاف فضلاء البشر للدمياطى ١/ ١٢٥ وما بعدها.

٢/ سورة إبراهيم آية رقم (٢٢)

٣/ سورة الأعراف آ (١٠)

٤/ البحر المحيط لابى حيان ٤/ ٢٧١

٥/ القراءات واللهجات لعبد الوهاب حمودة ص ١٧٩

٦/ المرجع السابق ص ١٨٠

٧/ البحر المحيط لابى حيان ٤/ ٢٧١

٧- قراءة حمزة وابن عامر والكسائى وحفص عن عاصم بتحقيق الهمزتين فى أئمة، فى عدد من آيات الذكر الحكيم، منها قوله تعالى : ﴿فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم﴾[١] ومثيلاتها[٢]. وقال ابن مجاهد : (اختلفوا فى الهمزتين وإسقاط إحداهما من قوله (أئمة) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع : (أيمة) بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة، غير أن نافعاً يختلف عنه فى ذلك، فروى المسيبى وأبو بكر بن أبى أويس : (ءايمة) ممدودة الهمزة وبعدها ياء ساكنة ... وقرأ القاضى إسماعيل عن قالون بهمزة واحدة. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى : (أئمة) بهمزتين»[٣]

ورغم هذا التوثيق فقد خطأ النحاة القراءتين معاً. قال ابن جنى عن تحقيق الهمزتين : (ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائى (أئمة) بالتحقيق فيهما. فالهمزتان لا تلتقيان فى كلمة واحد الا أن تكونا عينين... لكن التقاؤهما غير لحن)[٤]. وأما إبدال الهمزة الثانية ياءً فقد خطأها عدد من النحاة. يقول الزمخشرى : (وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين، وأما التصريم بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرّف[٥] فالزمخشرى كما ترى، يصرح بأن تحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، والظاهر أنه يؤيده، وإن لم يكن مقبولاً عند البصريين، الذين يقررون أن القياس إبدال الثانية ياءً، ثم يعود الزمخشرى لإنكار ذلك ويخطئه، ويعقب أبو حيان على قول الزمخشرى قائلاً : ﴿وذلك دأبه فى تلحين المقرئين، وكيف يكون لحناً وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكة بن كثير وقارئ مدينة الرسول صلّى الله عليه وسلّم نافع؟»(٦)

وإزاء هذا التناقض بين النحاة، فإن الأسلم أن تعدل هذه القاعدة تبعاً للقراءات القرآنية المتواترة لتكون: (يجوز تحقيق الهمزتين فى الكلمة سواءً أكانا عينين أم غير ذلك نحو أئمة»(٧)

٨- قوله تعالى : ﴿إذا السماء انشقت﴾(٨) باضافة إذا الشرطية إلى الجملة الاسمية فى هذه الآية

١/ سورة التوبة آ (١٢)

٢/ انظر ص ٦٠-٦١ من هذا البحث

٣/ السبعة لابن مجاهد ص ٢١٢

٤/ الخصائص لابن جنى ٣/ ١٤٣

٥/ الكشاف للزمخشرى ٢/ ١٧٧

٦/ البحر المحيط لأبى حيان ٥/ ١٥

٧/ نظرية النحو القرآنى للأنصارى ص ١٦١

٨/ سورة الانشقاق آية رقم (١)

الكريمة، وفى واحد وعشرين موضعاً فى سور : المرسلات والتكوير والانفطار والانشقاق، ولم يقبل النحاة ذلك، بل ألزموا إضافة (إذا) الشرطية إلى جمل الأفعال. قال ابن مالك :

وألزموا إذا إضافة إلى * جمل الأفعال كهن إذا اعتلى[1]

وعندما تكاثر ورود إذا مضافة إلى الجمل الاسمية فى القرآن الكريم اتجه النحاة إلى تأويل ذلك تأويلاً قد يذهب بجمال هذا الأسلوب وربما يذهب بآثار لغوية أخرى، فقالوا : إن السماء فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور بعد، والتقدير : (إذا انشقت السماء انشقت)[2] وحبذا لو اهتدى النحاة إلى روعة هذا الأسلوب القرآنى الأخاذ، وتركوه بدون تأويل لينفذوا إلى تعديل قاعدتهم لتتسع لاستيعابه، وتسمح بإضافة إذا الشرطية إلى الجملة الاسمية.

٩- قراءة أبى عمرو بن العلاء ، وابى بكر وحمزة والأعمش[3] بإسكان الهاء من (يؤدّه) المجزوم فى قوله تعالى : ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك﴾[4] خطّأ النحاة هذه القراءة، ونص الزجاج على أنها غلط[5]، واستناداً إلى صحة هذه القراءات السبعية المتواترة، فإنه ينبغى تعديل هذه القاعدة لتصبح : (يجوز فى الهاء المتصلة بالفعل المجزوم التسكين، كما يجوز فيها الإشباع والإشمام والاختلاس)[6]

١٠- قراءة حمزة والكسائى بإضافة (مائة) إلى الجمع[7] فى قوله تعالى : ﴿ولبثوا فى كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعاً﴾[8] خطأها النحاة فقال المبرد : (وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال : «ثلاثمائة سنين»[9] ونزولاً على ما جاء فى هذه القراءة الصحيحة فإنه ينبغى أن يعدل النحاة قاعدتهم ليجوز لديهم إضافة (مائة) إلى المفرد والجمع على حد سواء.

١/ ألفية بن مالك باب الاضافة

٢/ يراجع فى ذلك التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢/ ٤٠

٣/ السبعة لابن مجاهد من ٢٠٧ - ٢١٢

٤/ سورة آل عمران آية رقم (٧٥)

٥/ البحر المحيط لأبى حيان ٢/ ٤٩٩

٦/ نظرية النحو القرآنى ص ١٦٢ بتصرف.

٧/ السبعة لابن مجاهد ص ٣٩٠

٨/ سورة الكهف آية رقم (٢٥)

٩/ المقتضب للمبرد ٢/ ١٦٩

إن إعادة النظر فى تخطئة القراءات الثابتة، واتخاذها أساساً لقواعد نحوية، من شأنه إزالة العنت الذى لازم الدرس النحوى، و إضفاء اليسر عليه بما يتلاءم وطبيعة اللغة، كما أنه يبعد بالأساليب القرآنية المشرقة عن دوامة التأويل الذى كثيراً ما يذهب برونق الأسلوب وجماله، ويطفئ وهج بيانه ويقلل الأثر المطلوب منه فى نفس المتلقي.

المبحث الثاني

جعل القرآن الكريم أساساً لقواعد النحو

من الثابت أن النحاة عوّلوا فى تقعيدهم لقواعد النحو على الشواهد الشعرية، وقدموها على غيرها من الشواهد النثرية، وعلى رأسها القرآن الكريم، والحديث النبوى الشريف، ومنثور العرب من الخطب والأقوال والطرائف والأخبار والحكم والأمثال، وآية ذلك أن عدد الأبيات الشعرية فى كتاب سيبويه قد أربت على ألف بيت.

قال أبو جعفر النحاس : «جملة أبيات كتاب سيبويه... مما جمعه من الخليل بن أحمد وأبى عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وأبى الخطاب الأخفش وغيرهم ألف وخمسون بيتاً، منها خمسون غير معروفة»[1] أى لا يعرف قائلوها.

هذا العدد الكبير من الشواهد الشعرية يقابله عدد ثلاثمائة أو يزيد قليلاً من الآيات القرآنية التى جئ بها للتقرير والتوكيد[2] وليس لاتخاذها أساساً للتقعيد، مما يؤكد تقديمهم للشعر على القرآن الكريم فى مسألة الاستشهاد.

ولقد اجتهد كثير من الباحثين فى تفسير هذه الظاهرة فعزاها بعضهم إلى التحرز الدينى[3]، ولا أعتقد أن الأمر كذلك، إذن لأحجموا عن ذلك البتة، وكنهم أتوا بكثير من الآيات القرآنية فى الدرس النحوي، ولو كان الأمر يعود إلى تقدير القبائل لكان الأحرى بهم أن يجعلوه مدار الدرس النحوى ومصدر الاستشهاد الأول وأساس القواعد، ولكن الأمر يعود - فى تقديرى - إلى اعتقادهم أن الشعر أيسر حفظاً، إلى جانب أنه حفظ كثيراً من مآثر العرب وسجّل حياتهم وأيامهم، وقد يكون الأمر إلى جانب ما ذكر، إمتداداً طبيعياً لاحتفاء العرب بالشعر، الذى بعث من جديد - إبان تلك الفترة - ليضطلع بدوره فى الحياة الاجتماعية والعلمية بعد أن خبا أواره أثناء فترة نزول الوحى وما أعقب ذلك من أحداث فى صدر الإسلام.

ولعل مما يؤكد ذلك أن النحاة افتتنوا بالشواهد الشعرية الكثيرة، وتوافروا على دراستها وتحليلها، وليس أدلّ على ذلك من هذه الشروح الكثيرة للشواهد، مثل شروح أبيات سيبويه للسيرافى والنحاس

١/ شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس تحقيق د. زهير غازى زاهد ط عالم الكتب (١٤٠٦-١٩٨٦م ص٨)

٢/ الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ص ٢٣

٣/ الموضع السابق.

والأعلم الشنتمرى وشرح الأبيات المشكلة للفارسى وخزانة الأدب للبغدادى الذى شرح أبياتالكافية، وشرح شواهد المغنى للسيوطى، وشرح الشواهد للعيني، إلى غير ذلك من الكتب الكثيرة التى خصصت لدراسة الشواهد الشعرية.

هذا وقد حرص النحاة بدءاً على انتقاء المادة اللغوية التى أقاموا عليها دراستهم، كما حرصوا على توثيقها، حتى تكون صالحة لاستنباط القواعد وفق المعايير التى قرروها.

وعلى الرغم من هذا الحرص فقد جاءت المادة اللغوية مشتملة على كثير من المثالب والعيوب التى ذكرها أهل العلم، نتيجة طبيعية لعدم دقة مصادر اللغة التى استقوا منها هذه المادة. ولكى نستجلى هذا الأمر، فإنه يلزمنا أن نتعرض لهذه المصادر لنرى ما بهما من قصور أثّر سلباً فى هذه المادة والمصادر هى :

١ - الأعراب :

وهم أهل البادية الذين أخذ عنهم العلماء، ونقل عنهم الرواة، وبين لفظة أعرب ولفظة غرب علاقة عموم وخصوص يقول الأزهرى : «رجل عربى إذا كان نسبه فى العرب ثابتاً، وإن لم يكن فصيحاً، وجمعه العرب. ورجل أعرابى إذا كان بدوياً صاحب نجعة وانتواء وارتياد الكلأ وتتبع مساقط الغيث، وسواء أكان من العرب أو من مواليهم»[١].

ونظراً لقلة اختلاطهم بالعجم والموالى، وعدم تأثرهم بالحياة المدنية فقد احتفظ الأعراب بفصاحتهم وسلامة سليقتهم ولهذا وثق العلماء فى الأعراب، واعتبروهم حجة فى اللغة، وكانوا كثيراً ما يتحاكمون إليهم، وليس أدل على ذلك من مناظرة المسألة الزنبورية التى جرت بين سيبويه والكسائى، والتى احتكما فيها للأعراب الذين وفدوا على يحيى البرمكى[٢]

ومن ذلك ما حكى أبو زيد قال : «سألنى الحكم بن قنبر عن «تعاهدت ضيعتي» فقلت : «تعهدت» فقال : «لا». وكان عنده ستة من الأعراب الفصحاء. فقلت : أسألهم : فسألهم فكل قال : «عهدت»[٣]

ولقد جمع سليمان بن على الهاشمى بالبصرة بين المفضل الضبى والأصمعى فأنشد المفضل قول أوس

١/ تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق محمد علي النجار ٢/ ٣٦١ ، نشر الدار المصرية للتاليف والترجمة

٢/ انظر مجالس العلماء للزجاجى ص ٩، ١٠ .

٣/ إنباه الرواة للقفطى ٢/ ٣٤

ابن حجر :

وذات هدم عار نواشرها * تصمت بالماء تولباً جدعا

فخطاه الأصمعى وكان أصغر سناً منه فقال : (إنما هو «تولباً جذعا» فتحاكما إلى غلام من بنى أسد فصوّب الأصمعي.

هذه الروايات وغيرها، تؤكد مدى ثقة العلماء والرواة فى الأعراب، ورضاهم بما يصدر عنهم، حتى أحسّ الأعراب بهذه القيمة والأهمية التى يقررها لهم العلماء والخلفاء والأمراء من بعدهم فعلموا على المحافظة على هذه المكانة وهذه الخطوة، ولهذا فقد تعمّد كثير منهم الكذب والتزيد فى اللغة واختلاق الروايات إذا نفد ما عندهم أو قلّت بضاعتهم، حتى لا تتزعزع مكانتهم، وقد احترف بعض الأعراب بيع الكلام، واتخذوه وسيلة لكسب العيش[١]. وقد ذكر ابن النديم عدداً من هؤلاء منهم :

١- أبو البيداء الرياحى : اسمه أسعد بن عصمة، أعرابى نزل بالبصرة وكان يعلم الصبيان بأجرة، أقام بالبصرة أيام عمره يؤخذ عنه العلم[٢].

٢- أبو مالك عمرو بن كركرة، وهو أعرابى كان يعلّم بالبادية ويورق فى الحضر[٣].

٣- أبوشروان العكلى من بنى عكل، أعرابى فصيح يعلم فى البادية[٤].

٤- أبو محلم الشيبانى : أعرابى له معرفة واسعة بالشعر واللغة، وكان يغلظ طبعه، ويفخّم كلامه ويعرب منطقه[٥].

فهؤلاء على سبيل المثال كانوا يتكسبون بالكلام، ولقد وردت كثير من الأخبار عن كذب أمثال هؤلاء الأعراب فقد روى ابن سلام قال : «أخبرنى ابو عبيدة أن ابن داوود بن متمم بن نويرة قدم البصرة فى بعض ما يقدم له البدوى من الجلب والميرة، فنزل النحيت، فأتيته أنا وابن نوح العطاردى فسألناه عن شعر أبيه

١/ الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ص ١٦ وانظر الاستشهاد فى النحو للدكتور عثمان الفكى ص ٢١٨

٢/ الفهرست لابن النديم ص ٦٦

٣/ المرجع السابق ص ٦٦

٤/ المرجع السابق ص ٦٩

٥/ الفهرست لابن النديم ص ٦٨

متمم، وقمنا له بحاجته وكفيناه ضيعته، فلما نفد شعر أبيه جعل يزيد فى الأشعار ويصنعها لنا، وإذا كلام دون كلام وإذا هو يحتذى على كلامه، فيذكر المواضع التى ذكرها متمم، والوقائع التى شهدها. فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله)[1] وسأل أبو حاتم الأصمعى عن الأغلب العجلى فقال : «ما أروى للأغلب إلا اثنتين ونصفاً . قلت : وكيف قلت نصفاً ؟ قال : أعرف له اثنتين، و كنت أروى نصفاً من التى على القاف فطولوها. ثم قال : كان ولده يزيدون فى شعره حتى أفسدوه»[2]

فمثل هذه الروايات وغيرها تدل على كذب كثير من الأعراب وتزيدهم فى اللغة والشعر بغرض التكسب، مما يدل على أن المادة التى جمعت منهم لم تسلم من كثير من الشوائب والدخل.

إلى ذلك فقد كان العلماء يعتقدون أن بإمكان هؤلاء الأعراب الإحاطة باللغة فى مفهومها الواسع، ولهجاتها المختلفة على مر العصور وليس الأمر كذلك، إذ أن كثيراً من النصوص التى بين أيدينا تبين أن الأعرابى لا يمكن أن يكون حجة فى اللغة بهذا الاتساع، وإن كان حجة فى حدود لهجته، وما توفر له من حصيلة لغوية تبعاً لتجاربه الخاصة التى تختلف من شخص لآخر، وليس أدلّ على ذلك من الأسئلة الكثيرة التى كان يوجهها الصحابة رضوان الله عليهم إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن بعض المفردات التى ترد على لسانه عليه الصلاة والسلام، أو حتى الأسئلة التى كان يوجهها إليهم هو فيكون ردهم على سؤاله عبارتهم المأثورة : (الله ورسوله أعلم). فمن ذلك أنه صلّى الله عليه وسلّم قال : (إن أحبكم إليّ وأقربكم من مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وأبغضكم إلىّ وأبعدكم منى مجلساً يوم القيامة الثرثارون المتشدقون المتفيقهون. قالوا : يا رسول الله، قد عرفنا الثرثارين والمتشدقين فمن المتفيقهون؟ قال : المتكبّرون)[3]

وقد سئل أبوبكر الصديق رضى الله عنه عن (الأب) فى قوله تعالى :﴿وفاكهة وأبّا﴾[4] فقال : (أى سماء تظلّنى وأى أرض تقلّنى إذا قلت فى كتاب الله ما لا علم لى به)[5]

فمثل هذه الحوادث، وهى كثيرة، تؤكد عدم إحاطة العربى باللغة وقد لا تزيد معرفته عن حدود لهجته كثيراً.

١/ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى ١/ ٤٧، ٤٨

٢/ الموشح للمرزبانى ص ٢٧٣

٣/ الأمالى لأبى على القالى ٢/ ٢٩٦

٤/ سورة عبس آية رقم (٣١)

٥/ الكشاف للزمخشرى ٤/ ٢٢٠

٣- الرواة :

كان الرواة أكثر خطراً من الأعراب، ذلك أنهم كانوا أهل صنعة، والصنعة كثيراً ما تشوبها شائبة الغرض فتؤثر فيها تبعاً لهذا الغرض. ورغم الدو الكبير الذى اضطلع به الرواة فى حفظ ما وصل الينا من التراث اللغوي، إلا أنه كانت لهم تصرفات تبعث على الريبة فى كثير مما نقلوه، وعلى الرغم من توثيق العلماء لعدد غير قليل منهم الا أن أكثرهم لم تتوفر فيهم الأمانة العلمية والصدق، فتسرب منهم إلى المادة اللغوية كثير من المدسوس والمنحول. قال بن سلام : «فلمّا راجعت العرب رواية الشعر، وذكر أيامها ومآثرها، استقل بعض العشائر شعر شعرائهم، وما ذهب من ذكر وقائعهم. وكان قوم قلت وقائعهم وأشعارهم، فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار، فقالوا على ألسنة شعرائهم ثم كانت الرواة بعد، فزادوا فى الأشعار التى قيلت»[١]

واذا كان الأعراب قد تزيّدوا فى اللغة والشعر بغرض التكسب والمحافظة على المكانة، فإن الرواة قد كثرت دوافعهم إلى الوضع والانتحال والدسّ، فمن ذلك العصبيات المستحكمة بين هؤلاء الرواة، بالإضافة إلى التنافس والتهافت على الحظوة لدى الخلفاء والأمراء والظهور بمظهر الغلبة، إلى غير ذلك من الدوافع الكثيرة والبواعث القوية التى تدعو إلى نحل الشعر والتزيد فيه وفى اللغة كذلك. فمن ذلك أن المبرد ورد الدينور زائراً لعيسى بن ماهان، فسأله عيسى عن الشاة المجثمة التى نهى النبى صلّى الله عليه وسلّم عن أكلها فقال : هى الشاة القليلة اللبن، مثل اللّجية، فقال : هل من شاهد ؟ قال : نعم : قول الراجز :

لم يبق من آل الحميد نسمة * إلا عنيز لجبة مجثمة

وبعد قليل دخل أبو حنيفة الدينورى فسأله عيسى بن ماهان عن الشاة المجثمة، فقال : هى التى تجثم على ركبها ثم تذبح من خلف قفاها، وقد أقسم أبو حنيفة أن الأمر ليس كما ذكر المبرد، وأن البيت المذكور قد صنعه لساعته، فاعتذر المبرد لعيسى قائلاً : «صدق الشيخ فإننى أنفت أن أردّ عليك من العراق وذكرى ما قد شاع، فأول ما تسألنى عنه لا أعرفه»[٢]

فالمبرد كما ترى لم يمنعه وازع من دين أو ضمير من أن يفتى فى أمر من أمور الدين بغير علم، ويصنع لذلك شاهداً فى سبيل تحسين صورته أمام سائله مما يؤكد قوة الدوافع على الوضع والانتحال.

١/ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى ١/ ٤٦

٢/ خزانة الأدب للبغدادى ١/ ٥٥

ومن أشهر الرواة، حماد بن ميسرة بن المبارك الشهير بالرواية المتوفى سنة ١٥٥هـ، فقد كان راوية أهل الكوفة، التى اشتهرت بالشعر، وروى عنه بعض البصريين، إلا أنه لم يكن ثقة ولا مأموناً، فقد كان ينحل الشعر ويزيد فيه، قال محمد بن سلام : «وكان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية، وكان غير موثوق به، وكان ينحل شعر الرجل غيره وينحله غير شعره ويزيد فى الأشعار»[١]

ولعل ما ذكره ابن سلام لم يكن من الخطورة التى أشار إليها المفضل الضبى فى حديثه عن حماد الراوية حيث يقول : «سلّط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصح أبداً. فقيل له : وكيف ذلك، أيخطئ فى روايته أم يلحن ؟ فقال : ليته كان ذلك، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب، ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم، فلا يزال يقول الشعر يشبّه به مذهب رجل ويدخله فى شعره، ويحمل ذلك عنه من الآفاق، فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها الا عند عالم ناقد وأين ذلك»[٢]

هذه شهادة من رجل كوفى ثقة، وثقه كثير من أهل العلم، هو محمد بن سلام الجمحى ومثله ابو الطيب اللغوى من البصريين[٣] وهو راوية مشهور، خبير بأدوار الرواية وخطورة الرواة من أمثال حماد الذى أشاع كثيراً من المنحول والمدسوس. قال عنه ابو الطيب : «وحماد مع ذلك عند البصريين غير ثقة ولا مأمون، ويروى عن أبى حاتم قوله : «كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الراوية وغيره وكانوا يصنعون الشعر، ويقتفون المصنوع منه، وينسبونه إلى غير أهله قال : وحدثنى سعيد بن هريم البرجمى قال : حدثنى من أثق به أنه كان عند حماد حتى جاء أعرابى فأنشده قصيدة لم تعرف، ولم يدر لمن هي؟ فقال حماد : أكتبوها، فلمّا كتبوها وقام الأعرابى، قال : لم ترون أن نجعلها ؟ فقالوا أقوالاً، فقال حماد : اجعلوها لطرفة»[٤]. وهذا مما لا يخفى خطره البالغ على دراسة اللغة بصورة مجملة، إذ إنه سيؤدى إلى تداخل السمات التى تميز اللهجات العربية بعضها عن بعض، فتقوم دراستها على مادة غير موثوقة.

وأما البصرة فقد كان راويتها خلفاً الأحمر، الذى لم تكن خطورته على درجة حماد، إلا أنه لم يكن ثقة على كل حال، قال عنه ابن النديم : «وكان شاعراً على لسان العرب وينحله إياهم»[٥] وقال عنه ابن

١/ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى ١/ ٤٨

٢/ معجم الأدباء لياقوت الحموى ٤/ ١٤٠

٣/ الاستشهاد فى النحو للدكتور عثمان الفكى بابكر ص ٢٢٧

٤/ مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ص ٧٢

٥/ الفهرست لابن النديم ص ٧٢

الأنبارى : «وأما أبو محرز خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر فإنه كان مولى أبى بردة ابن أبى موسى... وكان يقول الشعر فيجيد، وربما نحل الشعراء المتقدمين فلا يتميّز من شعرهم لمشاكلة كلامه كلامهم»[1]، ورغم هذا التجريح فقد وثقه محمد بن سلام بقوله : «اجتمع أصحابنا أنه كان أفرس الناس ببيت شعر، وأصدقه لساناً. كنا لا نبالى إذا أخذنا عنه خبراً أو أنشدنا شعراً ألا نسمعه من صاحبه»[2] إلا أن أبا الطيب اللغوى البصرى قد جرحه بقوله : «وكان خلف أعلم الناس بالشعر وكان شاعراً وضع على شعراء عبد القيس شعراً موضوعاً كثيراً وعلى غيرهم عبثاً به، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة والكوفة، قال : وعليه قرأ أهل الكوفة أشعارهم وكانوا يقصدونه لما مات حماد الراوية، لأنه كان قد أكثر الأخذ عنه، وبلغ مبلغاً لم يقاربه حماد، فلما تقرأ ونسك خرج إلى أهل الكوفة، فعرفهم الأشعار التى أدخلها فى أشعار الناس فقالوا له : أنت كنت عندنا فى ذلك الوقت أوثق منك الساعة فبقى ذلك فى دواوينهم إلى اليوم»[3]

وهكذا تتضارب الأقوال حول هذا الراوية تعديلاً وتجريحاً وقد كثرت الأقوال بتجريحه حتى من أصحابه البصريين، وقد صنع كثيراً من الشعر معترفاً به وقد استشهد البصريون بكثير من شعره.

أما الأصمعى فهو من الرواة الذين تضاربت حولهم الأقوال كذلك فعلى حين يوثقه أبو الطيب اللغوى وينفى عنه تهمة الكذب، نجد أن ابن أخيه يجرّحه. يقول أبو الطيب : «وأنى يكون الأصمعى كما زعموا ولا يفتى إلا فيما أجمع عليه العلماء ، ويقف عما ينفردون به ولا يجوز إلا أفصح اللغات، ويلج فى دفع ما سواه»[4] ورغم ذلك فقد جرّده الإمام الرازى عن هذه الثقة واصفاً إياه بالتزيد فى اللغة[5]

وهكذا، فإننا لا نكاد نجد أحداً من الرواة قد سلم من التجريح والاتهام الذى يأخذ بعداً آخر عندما يأتى من أصحاب الراوية وقومه، مما يؤكد إلى أى مدى كان أمر رواية اللغة محاطاً بالمخاطر التى أضعفت الثقة فى كثير من هذه المادة التى نقلوها.

٣- الصحف والكتب :

وهى من ضمن المصادر التى أخذ عنها العلماء مادتهم اللغوية، وكما هو معلوم فإن الكتابة العربية لم

١/ نزهة الألباء، للأنبارى ص ٥٣

٢/ طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٣

٣/ مراتب النحويين ص ٤٧

٤/ مراتب العلماء لأبى الطيب اللغوى ص ٤٩

٥/ المزهر للسيوطى ١/ ١١٨

تكن فى ذلك الوقت على هذه الدرجة من الوضوح، بل كانت رسوماً يصعب الإفادة منها إلا بواسطة عالم حافظ بما هو مكتوب، ولقد أخذ بعض العلماء من الصحف والكتب، بدون سماع من شيخ فوقعوا فيما سمّى بالتصحيف والتحريف، وذلك نتيجة للخطأ فى قراءة الصحف، قال المعرّى : «أصل التصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته فى صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب، وقد وقع فيه جماعة من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : ومن يعرى من الخطأ والتصحيف»[1]

هذا وقد كثر التصحيف حتى أفرده جماعة من الأئمة بالتصنيف مثل العسكرى والدار قطنى [2]، ومن الشواهد الكثيرة عليه ما يأتى :

١- قال ابن دريد : «صحف الخليل بن أحمد فقال : يوم بغاث «بالغين المعجمة» وإنما هو بالمهملة»[3]

٢- وجاء فى كتاب العين، يقال : شئ ربيد « بالباء » أى منضود بعضه على بعض وإنما هو «رثيد» بالثاء يقال : رثد المتاع بعضه على بعض[4]

٣- وروى ابن الأنبارى أن الأصمعى أنشد بيت الخطئية :

وغررتنى وزعمت أن ✱ نك لا تنى بالضيف تامر

فقال له أبو عمرو الشيبانى : ما معنى قولك : لاتنى بالضيف تامر؟

قال : لاتى من الونى، أى لا تقصر تأمر بإنزال الضيف وإكرامه. مثل قوله تعالى : ﴿ولا تنيا فى ذكري﴾(٥) فقال أبو عمرو : تفسيرك للتصحيف أغلظ من تصحيفك، إنما هو :

وغررتنى وزعمت أن ✱ نك لابن بالصيف تامر(٦)

١/ المزهر للشيبانى ٢/ ٣٥٣

٢/ المصدر السابق ٢/ ٣٥٣

٣/ نقله السيوطى فى المزهر ٢/ ٣٥٣

٤/ الاستشهاد فى النحو للدكتور عثمان الفكى بابكر ص ٢٤٠ نقلاً عن التصحيف والتحريف للعسكرى ١/ ٩

٥/ سورة طه آية رقم (٤٢)

٦/المزهر للسيوطى ٢/ ٣٥٥

٤- وقال القالى : أنشد أبو عبيد :

أشكو إلى الله عيالاً دردقاً * مقرقمين وعجوزاً شملقاً

بالشين معجمة وهو أحد ما أخذ عليه، وروى ابن الأعرابى سملقا بالسين غير المعجمة وهو الصحيح)[١]

٥- ومن ذلك بيت الأعشى من قصيدته التى يمدح بها المحلّق :

تروح على آل المحلّق جفنة * كجابية الشيخ العراقى تفهق

قال القالى : (وكان أبو محرز خلف يروى : كجابية السيح ويقول : الشيخ تصحيف، والسيح : الماء الذى يسيح على وجه الأرض أى يذهب ويجرى. والجابية الحوض الذى يجبى فيه الماء أى يجمع، وجمعها جواب، قال الله عزّ وجلّ : ﴿وجفان كالجواب﴾[٢]»[٣]

٦- وقال الأصمعى : «دخلت على حماد بن سلمة وأنا حدث فقال لى : كيف تنشد قول الخطيئة : أولئك قوم إن بنوا أحسنوا ماذا ؟ قلت :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البُنا * وإن عاهدوا وفّوا وإن عقدوا شدّوا

فقال : يا بنىّ، أحسنوا البنى ، يقال : بنى يبنى بناءً فى العمران، وبنى يبنو بناً ، يعنى فى الشرف)[٤]

ولقد تطرّق التصحيف إلى أمهات كتب اللغة مثل كتاب العين للخليل وجمهرة اللغة لابن دريد، وصحاح الجوهرى، ولقد أحصى الإمام السيوطى فى كتابه المزهر عدداً لا يستهان به من الكلمات التى وردت مصحّفة فى هذه الكتب التى تعتبر أوثق كتب اللغة.

فهذه اذن هى المصادر التى استند إليها النحاة وأخذوا منها مادة دراستهم، ولقد رأينا كيف دبّ إليها الخلل عن قصد وعن غير قصد، فالأعراب يكذّبون ويتزيدون، والرواة يصنعون وينحلون بدوافع كثيرة مما أدى

١/ الأمالى لأبى على القالى ٢/ ٢٤٦

٢/ سورة سبا آية رقم (١٣)

٣/ الأمالى لأبى على القالى ٢/ ٢٩٦

٤/ المزهر ٢/ ٣٧٦

إلى كثير من الخلط والدسّ الذى يقلّل كثيراً من هذه المادة اللغوية. وأما الكتب فقد كانت ولا تزال مصدراً للتصحيف إذا لم يوجد الشيخ العالم الذى ينبغى أن تعرض عليه أو تقرأ فى حضرته، وقد ورد عن طريق التصحيف خطأ كثير، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : «كل الذى يمكن أن نؤكده أن التصحيف قد أصاب بعض الكلمات التى رويت لنا فى المعاجم العربية، فليس من التجنّى إذن أن ترجّح بعض الكلمات التى قيل إن بينها إبدالاً لا تمت إلى الإبدال بأية صلة، بل هى وليدة التصحيف»[1]

وهكذا تتسبب مثل هذه الأخطاء فى نشر ظلال من الشك لدى المتأخرين فى أجزاء من المادة اللغوية ولا يستطيعون دفع هذا الشك إلا باليقين.

المشاكل المترتبة على الاستشهاد بالشعر :

كان النحاة ينشدون النقاء فى المادة اللغوية، موضوع دراستهم فالتمسوا النقاء فى الغريب من المعانى والصيغ والألفاظ، ذلك أنهم اعتقدوا أن البداوة هى مظنّة النقاء اللغوي، وأن المعنى أو اللفظ كلما كان معبّراً عن البداوة كان مطمئناً لهم على سلامته[2]، ولهذا كثر اهتمامهم بالغريب، فقد روى القالى عن الأصمعى قال : «جئت إلى أبى عمرو ابن العلاء، فقال لى : من أين أقبلت يا أصمعي؟ قلت : جئت من المربد. قال : هات ما معك؟ فقرأت عليه ما كتبت فى الواحى، فمرّت به ستة أحرف لم يعرفها، فخرج يعدو فى الدرجة وقال : شمّرت فى الغريب أى : غلبتنى»[3]

وبالطبع فإن هذا الغريب لم يكن فى النثر الذى يتداوله الناس فى حياتهم اليومية وإنما كان فى الشعر والحكم والأمثال والخطب وأكثره فى الشعر.

ولذلك كان أكثر ما يشتغل به رواة اللغة الشعر، وكثر الاستشهاد به حتى كان السمة الغالبة على الدرس النحوى، ولكن ما مدى صلاحية هذه الشواهد الشعرية للدرس الذى يقتضى الصدق والأمانة حتى يعبر تعبيراً حقيقياً عن واقع اللغة وأطوارها؟

الواقع أن الكثير من الشواهد الشعرية لم تكن تتوفر فيها الميزات التى ينشدها العلماء من حيث التوثيق والضبط، وهى بهذا لا تتفق مع ما اشترطوه من شروط لإجراء القياس وتقعيد القواعد، وبالتالى

١/ من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص ٧٠ (نقله الدكتور عثمان الفكى فى الاستشهاد فى النحو ٢٤٢)

٢/ الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ص ١٤١

٣/ ذيل الأمالى والنوادر ص ١٨٢

فإنه لا ينبغى أن يعتد بها. ولقد نص على ذلك محمد بن سلام بقوله : «وفى الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه، ولا حجة فى عربية، ولا أدب يستفاد، ولا معنىً يستخرج، ولا مثل يضرب، ولا مديح رائع ولا هجاء مقذع، ولا فخر معجب، ولا نسيب مستطرف. وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء»[1]

وبهذا يقرر ابن سلام أن كثيراً من الشعر مصنوع مفتعل موضوع لا خير فيه. وهو بهذا تنتفى عنه صفة البرهان والدليل اللازمين لاقامة الحجة، وهو بهذا الاعتبار لا ينبغى أن يستشهد به.

ومن أمثلة المصنوع ما روى عن أبى عثمان المازنى، قال : «سمعت اللاحقى يقول : سألنى سيبويه : هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال فعل؟ قال : فوضعت له هذا البيت :

حذر أموراً لا تضير وآمن * ما ليس منجيه من الأقدار[2]

ومن ذلك ما روى عن أبى حاتم قال : (سمعت الأصمعى يقول : سمعت خلفاً الأحمر يقول : أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التى فيها :

خيل صيام وخيل غير صائمة * تحت العجاج وأخرى تعلك اللجما[3]

وهذا من الشواهد التى أعتدّ بها النحاة.

ومن ذلك ما رواه القالى عن دريد من أن خلفاً الأحمر قد وضع القصيدة المنسوبة إلى الشنفرى والتى مطلعها :

أقيموا بنى أمى صدور مطيكم * فإنى إلى قوم سواكم لأميل[4]

ولقد استشهد النحاة ببعض أبيات هذه القصيدة مثل :

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن * بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل[5]

هذه أمثلة يسيرة على كثير من المصنوع والموضوع مما استشهد به النحاة.

١/ طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١/ ٤

٢/ المزهر للسيوطى ١/ ١٨٠

٣/ المرجع السابق ١/ ١٧٧

٤/ الأمالى لابى على القالى ١/ ١٥٦

٥/ مغنى اللبيب لابن هشام شاهد رقم ٧٩٨ ص ٦٤٢

وهناك نوع مجهول النسبة لا يدرى قائله، وكان ينبغى ألا يعتد به، ولا يتخذ شاهداً ، وفاقاً لما ذكره صاحب الخزانة الذى يقول : «وعلم مما ذكرنا - من تبيين الطبقات التى لا يصح الاحتجاج بكلامها - أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله.. وعلة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو لمولّد أو لمن لا يوثق بكلامه»[1]

وعلى الرغم من ذلك فقد استشهد النحاة بكثير من الأبيات المجهولة التى لا يعرف قائلها، والتى قد تكون من صنع النحاة أنفسهم بسبب ما كان ينشأ بينهم من تنافس وتعصّب للرأى. ومن ذلك ما رواه البغدادى عن ابن النحاس قال : «أجاز الكوفيون إظهار (أن) بعد (كى) واستشهدوا بقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى * فتتركها شناً ببيداء بلقع

قال : والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله ولو عرف لجاز أن يكون من الضرورة»[2]

ولقد استثنى النحاة خمسين بيتاً فى كتاب سيبويه اعترفوا بأنها مجهولة. قال الجرمى : «نظرت فى كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها»[3]، ولكن النحاة قبلوها ثقة فى سيبويه إلا أنهم قبلوا غيرها كثيراً واستشهدوا به كما قدّمت.

وهناك نوع من الشعر تعددت رواياته، فكل يرويه بطريقة مما يؤكد حدوث شئ فيه، إذا جهل قائله، أو تعرّضه للتصحيف.

فالاستشهاد بمثل هذا الشعر تثبته رواية، وتبطله رواية أخرى، فلا ينبغى اذن أن يستشهد بمثله، مما يحتمل الخطأ والخلط وقد تقرر من أصولهم : (أن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال)[4] ولكن النحاة استشهدوا بأبيات اختلفت رواياتها بصورة واسعة فمن ذلك قول الشاعر :

فساغ لى الشراب وكنت قبلاً * .....

١/ خزانة الأدب للبغدادي ١/ ٣٧

٢/ المرجع السابق ١/ ٣٨

٣/ المرجع السابق ١/ ٣٩

٤/ الاقتراح للسيوطي ص ٧٦

نسبه صاحب الخزانة أولاً إلى يزيد بن الصعق وقال : إن تتمته :(أغص بنقطة الماء الحميم) ثم استطرد قائلاً : المشهور فى رواية البيت :

فساغ لى الشراب وكنت قبلاً * أكاد أغص بالماء الحميم

قال العينى : «قائله عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر» ورواه الثعالبى والزمخشرى : (أكاد أغص بالماء الفرات) ولعله من شعر آخر، وكذلك رواه أبو حيان فى تذكرته عن الكسائى : (أكاد أغص بالماء المعين)

لكنه رواه عنه (وكنت قبل) بالرفع والتنوين[1]

فانظر إلى هذا الخلط العجيب فى صدر هذا البيت وعجزه ونسبته وقوافيه الثلاث.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

فزججتها بمزجة * زج القلوص أبى مزادة

فقد استشهد به بعض النحاة على جواز الفصل بين المتضايفين بمفعول المضاف. وهو بيت لا يعرف قائله، وقد رواه ثعلب هكذا :

فزججتها متمكناً * زج الصعاب أبو مزادة

وأنشد بعضهم : زج الصعاب أبى مزادة

وقال الفراء : ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

زج القلوص أبى مزادة

والصواب : زج القلوص أبو مزادة [2]

فالبيت كما ترى استشهد به على جواز الفصل بين المتضايفين فى رواية، وانتفى الاستشهاد فى رواية الفراء الأخيرة.

١/ خزانة الأدب للبغدادى الشاهد رقم ٦٩

٢/ معانى القرآن للفراء ٢/ ٨١-٨٢

هذا ما كان من أمر المادة اللغوية التى ركن إليها النحاة وعوّلوا عليها فى قياسهم وتقعيد قواعدهم، ومن عجب أنهم طلبوا نقاء اللغة فى الحوشى والغريب من الألفاظ والتراكيب وقرروا أن ذلك أقرب إلى جفاء البادية وأن ذلك لا يتوفر الا فى الشعر. ولقد رأينا فى الصفحات الماضية حجم الخلل الذى أصاب هذه المادة اللغوية عامة والشواهد الشعرية خاصة، وكيف أن النحاة تنكّروا لأصولهم فاستشهدوا بالمصنوع والمجهول والأبيات المتضاربة.

هذا إلى جانب أن بعض التراكيب الشعرية الغريبة والمتفردة قد ألجأت النحاة إلى دراستها وبذل الجهد العنيف فى سبيل إيجاد تفسير لها مما أدى إلى تعقيد دراسة النحو، وكثر بسبب ذلك التأويل والتخريج وتضارب الآراء وفسر الكلام ليتماشى مع القاعدة.

وإذا لم تجد كل المحاولات فى معالجة الصيغ والتراكيب يلجأون إلى الحل المعد سلفاً وهو حمل البيت على الضرورة الشعرية، وقد أكثروا الضرائر حتى كادت تكون علماً بذاته وصنّفوا فيها مصنّفات عديدة لحصرها وتوضيح وجوهها.

الدعوة إلى تصحيح قواعد النحو بالقرآن الكريم :

لقد تناقضت مواقف النحاة بين التسليم الظاهرى المطلق للاحتجاج بالقرآن الكريم وبين ما هو واقع فعلاً من عدم الاحتجاج به، والتعويل على الشعر، وبعض نصوص اللغة الأخرى، وقد أوقع هذا التناقض الدرس النحوى فى كثير من المشاكل التى ألجأت النحاة إلى اتباع أساليب التأويل والتخريج الغريب، والتناقض مع مبادئ الدرس وأهداف علم النحو.

وإن الرجوع إلى مطولات النحو ليؤكد أن النحاة قد صرفوا أنفسهم عن الاعتماد على القرآن الكريم واستقرائه لاستنباط قواعدهم، ولقد رأينا نتائج اعتمادهم على الشعر وما جرّه من تعقيد لدراسة النحو وحشوها بالشروح والتعليقات، والتعليل والتأويل بما لا يعود بأدنى فائدة على دارس اللغة والنحو.

ولقد استنكر هذا المسلك كثير من العلماء الذين رأوا جور الدرس النحوى بعيداً عن القرآن الكريم، الذى يعتبر الذروة التى ليس بعدها مرتقى فى الفصاحة والنقاء والضبط، والعدول عنه على كلام لا تتوفر فيه مقومات الضبط فى كثير من الأحيان وعن ذلك يقول ابن حزم : «والعجب ممن إن وجد لأعرابى جلف أو لامرئ القيس أو الشماخ أو الحسن البصرى لفظاً فى شعر أو نثر جعله فى اللغة واحتج به وقطع به على

خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ولا بكلام الرسول صلّى الله عليه وسلّم وهو أفصح العرب وما فى الضلال أبعد من هذا»[1]

حقاً ما أبعد هذا الضلال الذى حذّر منه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عندما وصف القرآن الكريم بقوله : ﴿.. ومن ابتغى الهدى فى غيره أضلّه الله﴾[2] ولقد أضل الله سبحانه وتعالى كثيراً من النحاة الذين ابتغوا الهدى فى كلام مجهول كما يقول الرازى تعليقاً على إثبات قاعدة العطف على الضمير المجرور بورود ذلك فى شعر رواه سيبويه مثل قول الشاعر :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب

وقول الشاعر :

نعلق فى مثل السوارى سيوفنا * وما بينها والكعب غوط نفانف

فيقول الإمام الرازى : «والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتاتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف فى علم القرآن»[3]

وإذا رجعنا بإنصاف ما آل إليه الدرس النحوى من تعقيد وما لحقه من غلوّ وإجحاف بسبب تضييق مصادر اللغة وحصرها فى حيز زمانى ومكانى محدد، مع عدم الاستناد إلى القرآن الكريم، لوجدنا أنه لا مخرج لهذا الدرس النحوى إلا فى اتباع ما جاء فى كتاب الله تعالى بمختلف قراءاته، وتصحيح قواعد النحو على ضوء ما جاء فيه من استخدام لأساليب اللغة، وذلك لأن هذا النص القرآنى، هو الذى يتمثل فيه أصدق التعبير عن واقع اللغة فى سموّ أساليبها، وروعة بيانها، وسعة طاقاتها، واحترام لهجاتها، ولم شعثها فى الأنموذج الأرقى والنسق الأعلى، لما ينبغى أن تكون عليه.

١/ الأحكام فى أصول الأحكام لابن حزم ٤/ ٣٦ (نقله د. محمد عيد فى الرواية والاستشهاد ص ١٢٤).

٢/ رواه الترمذى عن الإمام علي بن أبى طالب رضى الله عنه.

٣/ تفسير الفخر الرازى ٣/ ١٩٣ - ١٩٤

الخاتمة

نتائج وتوصيات

تطرق هذا البحث إلى رواية القرآن الكريم باعتبارها النهج القاصد الذى سلكه قراء الذكر الحكيم، فى تحمل قراءاته، ونقله إلى الناس كما أراد الله تبارك وتعالى. وقد تبين لنا كيف أحاط القراء هذه الرواية بما تقتضيه من العناية والإتقان، وعولوا عليها منذ أول توثيق لنص القرآن الكريم، إذ إنهم لم يقبلوا إلا ما كان محفوظاً فى الصدور بعد تلقيه وكتابته بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولقد تناقل المسلمون كتاب ربهم عبر التاريخ محاطاً بهذه الرواية فى دقة وضبط وإتقان، تؤكده هذه المحافظة المتفردة على خصائص واختلافات قراءاته المتعددة.

وعندما ظهرت جرثومة اللحن، نشأ النحو تحت ظلال القرآن الكريم لحماية الألسن من اللحن فيه، أو الزيغ فى فهم معانيه، حتى لا يستغلق فهمه على الناس، ولقد كانت هذه غاية النحو منذ نشأته إلى أن استقل علماً قائماً بذاته لدى رجال الطبقة الثانية وخالفيهم فى البصرة الذين استوى على أيديهم بنيانه وتفرعت مسائله، وتفتقت قرائحهم عن فكرة القياس النحوى الذى أرادوا له أن يطرد، وتكون له الحاكمية على كلام الناس، واتجه النحاة بالنحو إلى أهداف جديدة، وغايات أخرى غير تلك التى نشأ من أجلها، فعملوا على تقعيد القواعد، وبسط القياس، وإلزام الناس بالخضوع لأحكامهما، ثم تطور الأمر إلى صراعات بين النحاة وغيرهم من طبقات المجتمع الأخرى، واستعرت أخيراً على هيئة مناظرات علمية بين مدرستى النحو فى كل من البصرة والكوفة، وقد كان لهذه المناظرات دور فى تمحيص مسائل النحو، وتوسيع مباحثه، ونضج قواعده، واستوائه علماً قائماً ، ثم جرت مناظرات واختلافات حتى بين أفراد المدرسة الواحدة، كما حدث من مخالفة الأخفش سعيد بن مسعدة لأستاذيه الخليل وسيبويه فى كثير من الآراء وموافقته الكوفيين فيها، وكذلك مخالفة الفراء لأستاذه الكسائى والمدرسة الكوفية، وتخطئته لشيخه فى بعض اختياراته فى القراءة.

ولقد كانت مسألة الصراع بين القراء والنحاة من أعقد المشاكل التى واجهت النحو عبر مسيرته، ذلك أن القراء - ومنهم نحاة من رؤساء المدرستين - كأبى عمرو بن العلاء والكسائى، كانوا لا يعملون فى قراءتهم على الأقيس فى النحو أو الأفشى فى اللغة، بل على ما اتصل سنده وصحت لديهم روايته، على حين كان النحاة لا ينظرون إلا إلى مكان ذلك من قياس نحوهم مع ملاحظة أن القراءات القرآنية قد اشتملت على لهجات القبائل التى لم يوثقها النحاة، ولم يتوفروا على دراستها، وأن القرآن الكريم قد أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف كما صح به الأثر المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفى هذا الصراع بين الرواية والقياس، لم يفد النحاة شيئاً، لقيام دعواهم على قياس قاصر، لم يتسع

له الاستقراء الشامل لكافة اللهجات العربية التى قضى الله تعالى أن تتسع لها القراءات القرآنية التى يسر الله بها الذكر وحفظ بها اللغة ولهجاتها.

ولقد رأينا مدى أمانة القراء، ودقتهم فى النقل والرواية حسبما تمليه عليهم قدسية القرآن الكريم وأمانه حمله، فقد خالف أبو عمرو بن العلاء قياس مذهبه فى كثير من الأحيان لأن القراءة سنة متبعة، كما اختار نافع قراءته من قراءات سبعين من التابعين، لا يأخذ إلا ما عليه اتفقوا.

أما رواية اللغة التى لم تكن شاملة ولم تستوعب كافة استعمالات اللغة، فقد رأينا كيف دب إليها الخلل بسبب التزيد فى اللغة والشعر وكذلك الوضع والانتحال والتصحيف والتحريف، وغير ذلك من العوامل التى أضعفت الثقة فى المادة اللغوية التى بنيت عليها قواعد النحو وكانت مدار دراسته.

وبما أن الرواية هى الأساس فى تحمل القراءات القرآنية ودراسة اللغة، فقد تبين لدينا أن كافة القراءات القرآنية على مختلف درجاتها الصحيح منها والشاذ، قد كانت أعلى درجة، وأقوى حجة وأصح سنداً من رواية اللغة فى أفضل صورها، الأمر الذى يجعل القراءات القرآنية فوق كل قاعدة بنيت على هذه المادة اللغوية، فلا تصحح القراءات القرآنية بهذه القواعد وإنما ينبغى أن تصحح قواعد اللغة العربية بالقراءات القرآنية كما ذهب إلى ذلك كثير من العلماء المحققين، لا سيما وأن كثيراً من القراءات القرآنية قد نقلت إلينا بطريق التواتر وأن كثيراً من القواعد والأقيسة قد بنيت على ما نقل بطريق الآحاد، فلا يقدم خبر الواحد على ما نقل متواتراً.

هذا ما كان من أمر النقل والتحمل، أما مسألة الأداء، فقد حرص علماء القراءات على التقيد فيها بأفضل السبل التى تكفل تجويد أداء الألفاظ، وبذل الجهد فى إعطاء كل حرف حقه ومستحقه حتى يأتى اللفظ أقرب ما يكون إلى نطق رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء من عند الله سبحانه وتعالى.

وفى هذا السياق فقد رأينا صوراً من الدقة والضبط فى مسألة الإقراء حتى أن أحد المتعلمين قد حاول النطق باختلاس فتحة الهاء من (يهدى) أمام أبى عمرو بن العلاء خمسين مرة وفى كل مرة يقول له : «قاربت ولم تفعل شيئاً» إلى أن نطقها كما ينبغى فقال له : « أصبت».

فاذا كانت الرواية القرآنية قد بلغت هذا الشأو من الضبط والإتقان، فلا ينبغى أن نلتفت إلى تخرصات كثير من النحاة فى تخطئه هذه القراءات، أو تجهيل أئمة القراءة الذين نقلوها وتحملوا فى سبيل نقلها أبلغ الجهد وأشد العناء.

واستناداً إلى ما تقدم فإن الباحث يوصى بأن يتوفر المهتمون بأمر اللغة على دراسة القراءات القرآنية المختلفة والعمل على تصحيح ما يخالفها من قواعد النحو، أو توسيع هذه القواعد لتستوعب ما جاء من خصائص هذه اللغة الشريفة فى أثناء القراءات القرآنية، وما توفر فيها من عادات لهجية كالنبر والتسهيل

والفتح والإمالة والروم والإشمام وغير ذلك مما يقدم تفسيراً علمياً لكثير من الأساليب والاستخدامات اللغوية.

كما يوصى الباحث بتوسيع منهج التجويد، وإلحاقه بكافة مقررات تعليم العربية فى المراحل المختلفة فإن فى ذلك إصلاحاً لكثير من العيوب والعاهات التى ابتليت بها اللغة على كثير من الألسن، وبذلك تستقيم اللغة، وتستفيق الملكة التى هدف النحو بدءاً إلى إصلاحها وتنميتها إذ فى ذلك صلاح لأمر اللغة والمتحدثين بها. والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

فهارس

فهرس الآيات القرآنية الكريمـــــة.
فهرس الأحاديث النبويـــــة الشريفة.
فهـــــرس الأشعـــــار.
فهـــــرس مصادر البحـــث.
فهرس موضوعـــــات البحـــث.

أولاً : فهرس الآيات القرآنية الكريمة

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
	سورة الفاتحة	
١	الحمد لله رب العالمين	٣٠، ١٩٥، ٢٠٩
٣	الرحمن الرحيم	٣٦
٤	مالك يوم الدين	٣٦، ٤٦، ٤٢
٥	إياك نعبد وإياك نستعين	٣٠، ٤٦
٧	.... ولا الضالين	٢١٥
	سورة البقرة	
٢	... لاريب فيه	٣٢، ٣٦، ٣٩
٥	وأولئك هم المفلحون	٣٠
٦	... أم لم تنذرهم لا يؤمنون	٣٠
٧	... وعلي أبصارهم غشاوة	١٣٥
٨	... وما هم بمؤمنين	٣١
٩	.... يخادعون الله	٣١، ٣٤
١٦	... فما ربحت تجارتهم ...	٣٧
٣٠	... ونحن نسبح بحمدك...	٣٦
٣٤	وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم...	١٧٩، ١٩٤، ٢٠٩
٣٥	... اسكن أنت وزوجك الجنة	١٠٩
٥٤	... فتوبوا إلى بارئكم ...	٤٢
٦٠	... اضرب بعصاك الحجر ...	٣٧
٦٧	إن الله يامركم أن تذبحوا بقرة ...	٤٢
٧١	... جئت بالحق ...	٣٩
٨٣	وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل	١٢١
١٠٢	... ولكن الشياطين كفروا ...	١٤٠
١٠٦	ما ننسخ من آية أو ننسها ..	٣٩

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
١١٦	قالوا اتخذ الله ولداً ...	٤٢
١١٧	كن فيكون ...	١١٧، ٢٢١
١٣٢	وصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب	١٩
١٨٢	فمن خاف من موص جنفاً ...	١٤، ١٧
١٨٥	شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ..	٣٦، ٢٢٣
١٩١	واقتلوهم حيث ثقفتموهم ...	٣٦
١٩٨	ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً ...	٤٦
٢٠٠	... فإذا قضيتم مناسككم ..	٣٦
٢١٣	... فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ..	١٥، ٣٦
٢١٧	... وصد عن سبيل الله وكفر به ...	١٩٧
٢٢٢	فاعتزلوا النساء في المحيض ...	٢٤
٢٢٩	... إلا أن يخافا ألاّ يقيما حدود الله ..	١٨٠
٢٣٥	ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله	٣٦
٢٥٤	... من قبل أن يأتي يوم ...	٣٦
٢٥٥	من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه	٣٦
٢٥٨	... فبهت الذى كفر والله لا يهدى القوم الظالمين	٣١
٢٥٩	وانظر إلى العظام كيف ننشزها ...	١٥
٢٧١	... إن الله نعمّا يعظكم به ...	١٩٣
٢٨٢	ولا يضار كاتب ولا شهيد .	١٦٣
	سورة آل عمران	
١٥	قل أؤنبئكم بخير من ذلكم ...	٤٠
٢٦	قل اللهم مالك الملك ...	٤٣
٣١	فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ...	١٣٧
٤٧	... كن فيكون ويعلمه ...	١٩١، ٢٠٧
٥٩	... كن فيكون الحق من ربك ...	٢٨، ١٣٧، ١٩٢

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
٧٢	قالت طائفة من أهل الكتاب...	٣٧
٧٥	ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ...	١٥٨، ١٧٩، ٢٢٦
٨٥	ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ...	٣٦
١٠٤	ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ...	٤٦
١٥٩	... فاعف عنهم واستغفر لهم ...	١٣٨
١٨٤	... جاءوا بالبينات والزبر والكتاب المنير	٤٢
	سورة النساء	
١	واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام	١٨٢، ١٩٠، ٢١٩
١١	وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس	٣١
١٢	وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت	٢٤، ٤٦
١٦	واللذان يأتيانها منكم فآذوهما...	١٩٠، ٢٠٦
٢٣	حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم ..	٣٠
٢٤	...و أحل لكم ما وراء ذلكم...	١٣٨
٥٨	إن الله نعمّا يعظكم به ...	١٩٣
٨٢	ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا	٢٥
١٠٥	إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق	٣٦
١٢٧	ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن	٧٣
١٥٤	... وقلنا لهم لا تعدوا فى السبت ...	١٩٣، ٢٠٨
١٦٢	لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون ...	٧٣، ١٤٠، ٢٢١
	سورة المائدة	
٦	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ...	٢٥، ٣٢
١٧	لقد كفر الذين قالوا إن الله هوالمسيح ابن مريم ...	٣٠
٢٤	قالوا يا موسى لن ندخلها أبداً ما داموا فيها فاذهب أنت وربك ...	١٠٩
٢٦	... فإنها محرمة عليهم أربعين سنة ...	٣٢
٢٧	واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق...	٣٥

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
٣٨	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ...	٦٩، ١٤٢
٦٩	إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ...	٢٥، ٢٢٣
٨٩	...فكفارته إطعام عشرة مساكين ...	٢٤
١٠٦	... إذا ضربتم فى الأرض فاصابتكم مصيبة الموت ...	٣٦
	سورة الأنعام	
٢٧	... ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ...	١٤١
١٣٧	وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ...	١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٩٩، ٢١٩، ٢٢٣
٧٣	... كن فيكون قوله الحق ...	١٩٢، ٢٠٨
	سورة الأعراف	
١٠	وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون.	١٧٨، ٢٢٤
١٩	ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة ...	١٠٩
٢٣	... وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ...	٧٥
١١١	قالوا أرجه وأخاه وأرسل في المدائن حاشرين ...	٣٩
١٤٣	فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك ...	٣٦
١٩٤	إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم	٢١٧
	سورة الأنفال	
٤٣	إذ يريكهم الله فى منامك قليلاً ...	١١٥
٧٣	إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير	١٧٢
	سورة التوبة	
٣	إن الله برئ من المشركين ورسوله	٦٠، ٦٦
١٢	وقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم ...	١٦٠، ٢٢٥
٢٤	قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم ...	١٣٧، ١٧٦
٦٠	إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها...	٣٩
١٠٠	رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار ...	١٩، ٤٢
١٢٨	لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم ...	١٧، ٤٦

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
	سورة يونس	
٣٥	... أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدى إلا أن يهدى ...	١٩٣، ٢٠٩
٦٥	ولا يحزنك قولهم. إن العزة لله جميعا ..	٣٤
٩٠	... قال آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل ...	١٢٠
٩٢	... فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية ...	٤٥
	سورة هود	
٤٢	ونادى نوح ابنه وكان فى معزل يا بنى اركب معنا ...	١٥٨
٤٧	... وإلا تغفر لى وترحمني أكن من الخاسرين ...	٧٥
٧٨	قال يا قوم هؤلاء بناتى هن أطهر لكم ...	١٤٢
	سورة يوسف	
٢٩	يوسف أعرض عن هذا واستغفرى لذنبك إنك كنت من الخاطئين	٣٦
٨٠	فلما استيئسوا منه خلصوا نجياً ...	١٣٨
	سورة الرعد	
٢٩	الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب	١٥١
	سورة ابراهيم	
١	... إلى صراط العزيز الحميد	٣٢
٢٢	ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخى ...	١٧٨، ١٩٢، ٢٠٨، ٢٢٤
٣٧	... فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم ...	١٩٠، ٢٠٧
٤٧	...فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ...	١٨٥
	سورة الحجر	
٢٠	وجعلنا لهم فيها معايش ومن لستم له برازقين	٢٢١
٤٧	ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا علي سرر متقابلين ...	١٦٣
	سورة النحل	
٤٠	إنما قولنا لشئ إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ...	١٩١

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
٤١	والذين هاجروا فى الله من بعدما ظلموا لنبوئنهم فى الدنيا حسنة	١٧٠
٦٣	... فزيّن لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم ...	٣٦
	سورة الإسراء	
١٦	وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ...	١٧٠
١٠٥	... وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ...	١١٥
١٠٦	وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس علي مكث ...	١٣٥
	سورة الكهف	
٢٥	ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعاً ...	٢٢٦
٧٩	... وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً ...	٤٥
	سورة مريم	
١	كهيعص ...	١٣٢
١٢	يا يحيى خذ الكتاب بقوة ...	٣٥
٢٥	...إذا قضى الله أمراً فإنما يقول له كن فيكون	١٣٢
٦٥	... فاعبده واصطبر لعبادته....	٣٥
٧٤	... هم أحسن أثاثاً ورئياً	١٩١
	سورة طه	
٩	وهل أتاك حديث موسى	١٥
٢٠	... فألقاها فإذا هى حية تسعى	٨٣
٤٢	... ولا تنيا في ذكرى ...	٢٣٥
٦٢	... فتنازعوا أمرهم بينهم وأسروا النجوي ...	١٨٦
٦٣	قالوا إن هذان لساحران	١٣١، ١٤١، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٢
١٣٢	وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها ...	٣٩
	سورة الأنبياء	
٧٣	... وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ...	١٦٠

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
٩٨	إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنّم ...	١٧٠
١٠٩	وإن أدرى أقريب	٤٥
	سورة الحج	
٢	وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد	٣٦
١٩	هذان خصمان اختصموا في ربهم ...	١٩٠، ٢٠٦
٧٨	... ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين	٣٢
	سورة المؤمنون	
١	قد أفلح المؤمنون ...	٣٩
٨	... والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون	١٤
	سورة النور	
٢	الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة	١٤١
٤	... ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً	٣٢
	سورة الفرقان	
٧٧	... فقد كذبتم فسوف يكون لزاما	١٧٢
	سورة الشعراء	
٣٣	... ونزع يده فاذا هى بيضاء للناظرين	٨٣
٩٦	... قالوا وهم فيها يختصمون ...	٣٧
١٩٢، ١٩٦	... بلسان عربى مبين	١٢٨
	سورة النمل	
٣٤	... قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها...	٣١
٣٧	... ارجع إليهم فلناتينهم بجنود لا قبل لهم بها ...	٣٦
	سورة القصص	
١	طسم ...	١٣٢
٥	... ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين	١٦١

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
٢٧	... قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين ...	١٩٠، ٢٠٦
٢٢	...فذانك برهانان من ربك إلى فرعون ...	١٩٠، ٢٠٦
٤١	... وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ...	١٦١
٤٨	قالوا سحران تظاهرا ...	٤٥
	سورة العنكبوت	
٣٨	وعادا وثمود وقد تبين لكم من مساكنهم ...	٣٧
٥٠	وقالوا لولا أنزل عليه آيات من ربه	٣٦
	سورة السجدة	
٢٤	وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا ...	١٦٠
	سورة الأحزاب	
١٨	... والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ولا يأتون البأس إلا قليلا	٨
٥١	... ترجى من تشاء منهن وتؤوى إليك من تشاء	٣٩
٥٦	إن الله وملائكته يصلون على النبي	٢٠٥
	سورة سبأ	
١٠	يا جبال أوّبى معه والطير	٧٦، ١٤٢
١٢	... ولسليمان الريح غدوّها شهر ورواحها شهر ...	٧٦
١٣	... يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب ...	
١٩	... فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا ...	١٤
	سورة فاطر	
٢٨	... إنما يخشى الله من عباده العلماء ...	٤٥، ٤٦
	سورة يس	
٤٩	ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم وهم يخصمون	١٩٣، ٢٠٨
٧٦	... فلا يحزنك قولهم. إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون	٣٢
٨٢	إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون	١٧٧، ١٩١، ٢٢٢
	سورة الصافات	

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
٤٤	... على سرر متقابلين ...	١٦٣
١٠٣	... فلما أسلما وتله للجبين ..	١٧٠
	سورة ص	
٨	أأنزل عليه الذكر من بيننا ...	٤٠
	سورة غافر	
١٦	لمن الملك اليوم لله الواحد القهار	٢٥
٦٨	... فإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون ...	١٩١
	سورة فصلت	
٢٩	وقال الذين كفروا ربنا أرنا اللذين أضلانا من الجن والإنس	١٩٠، ٢٠٦
	سورة الشورى	
١	حم ...	١٣٢
٢	... عسق ..	١٣٢
	سورة الزخرف	
٣٤	... ولبيوتهم أبواباً وسرراً عليها يتكئون	١٦٣
٧٧	... ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون.	١٧٠
٨٠	أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ...	١٣٣
٨٥	... وعنده علم الساعة وإليه ترجعون	١٣٣
٨٨	... وقيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون	١٣٣
٨٩	... فاصفح عنهم وقل سلام ...	٣٧، ١٣٤
	سورة الجاثية	
١٤	... ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون	١٢٠
٢٣	... وجعل على بصره غشاوة ...	١٣٥
	سورة الأحقاف	
١٥	ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً...	١٧٠

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
	سورة الفتح	
٩	... وتسبحوه بكرة وأصيلاً	٣٥
	سورة ق	
١٩	وجاءت سكرة الموت بالحق	١٥
	سورة الطور	
٢٠	... متكئين على سرر مصفوفة ...	١٦٣
	سورة القمر	
٤٨	ذوقوا مس سقر	٨
١٧	... فهل من مدكر ...	١٣٨
	سورة الرحمن	
٦٤	مدهامتان	١٢٩
٧٦	... على رفرف خضر وعبقرى حسان	٤٦
	سورة الواقعة	
١٥	... على سرر موضونة ...	١٦٣
	سورة الحشر	
٧	... وما آتاكم الرسول فخذوه ...	١٧١
	سورة الممتحنة	
١	... يخرجون الرسول وإياكم...	٣٥
	سورة المنافقون	
١٠	فأصدق وأكن من الصالحين	٧٤
	سورة الجمعة	
٩	يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ...	٢٥، ١٧١
	سورة الطلاق	
٤	... وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن	١٦٥

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
	سورة التحريم	
٤	... والملائكة بعد ذلك ظهير	١٢٠
٨	... ويدخلكم جنات تجرى من تحتها الأنهار ...	١١٥
	سورة الملك	
٢٠	... إن الكافرون إلا في غرور ...	٢١٨
	سورة المزمل	
٤	... ورتل القرآن ترتيلاً ...	٢٩
	سورة المدثر	
٤٢	... ما سلكم فى سقر ...	٣٦
	سورة الإنسان	
٢٠	...وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملكاً كبيراً	٢٥
	سورة النبا	
٣٢	... حدائق وأعناباً ...	٣٣
٣٣	... وكواعب أتراباً ...	٣٣
	سورة عبس	
٣١	... وفاكهة وأباً...	٢٣١
	سورة المطففين	
١٤	... كلا بل ران علي قلوبهم ما كانوا يكسبون	٣٧
	سورة الانشقاق	
١	إذا السماء انشقت ...	١٠١، ٢٢٥
٢	... وأذنت لربها وحقت ...	١٠١
	سورة البروج	
١٥	... ذو العرش المجيد....	١٤
	سورة الغاشية	
١٣	... فيها سرر مرفوعة...	١٦٣

رقم الآية	الآيـــة	الصفحة
	سورة الليل	
٣	... وما خلق الذكر والأنثى	١٤، ٤٥
	سورة الضحى	
٣	ماودعك ربك وما قلى	٢١٦
	سورة القارعة	
٥	وتكون الجبال كالعهن المنفوش	٢٥
	سورة الإخلاص	
١و٢	قل هو الله أحد الله الصمد	٣٨، ١٤٠

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الحديث	الصفحة
لا تنبر باسمى	٧
إن الله يامرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف ...	١٠
أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف ...	١٠
إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه ...	١١
يا أُبي أرسل إلى أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه أن هون على أمتى ...	١١
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أنزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب ...	١٦
كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نؤلف القرآن من الرقاع ...	١٦
قالت فاطمة عليها السلام : « أسر إلىّ النبي صلي الله عليه وسلم أن جبريل يعارضني القرآن كل سنة» ...	٢٧
من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد	٢٨
اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها ...	٣٥
من كتب عنى غير القرآن فليمحه ...	٤٧
أرشدوا أخاكم فقد ضل ...	٦١
ليس أحد من أصحابى إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء	٧٨
أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه ...	٩٥
أنا أفصح العرب بيد أني من قريش ...	١٠٤
اكتب يا ابا شاه	١٠٦
أقرأ علي القرآن، قلت آقرأ عليك وعليك أنزل ...	١٢٩
يا ابا موسى لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود ...	١٢٩
من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ...	١٨٣
إن أحبكم إلى وأقربكم منى مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً ...	٢٣١
ومن ابتغى الهدي في غيره أضله الله ...	٢٤٢

فهرس الأشعار

البيت		الصفحة
حرف الباء		
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	فيا ليت عدة حول كله رجب	١٢١
منا الذى هو ما إن طر شاربه	والعانسون ومنا المرد والشيب	١٥٣
ولو ولدت قفيرة جرو كلب	لسب بذلك الجرو الكلابا	١٢٠
ألا ليت شعرى هل يلومن قومه	زهيرا على ما جر من كل جانب	١١٤
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فاذهب فما بك والأيام من عجب	١٨٣، ١٩٨، ٢٤٢
حرف التاء		
ألا رجلا جزاه الله خيرا	يدل على محصلة تبيت	٧٣
خبير بنو لهب فلاتك ملغيا	مقالة لهبى اذا الطير مرت	١٢٠
وللأرض أما سوادها فتجللت	بياضا وأما بياضها فادهامت	٢١٦
لم يبق من آل الحميد نسمة	إلا عنيز لجبة مجثمة	٢٣٢
فزججتها بمزجة	زج القلوص أبى مزادة	١٨٥، ٢٤٠
حرف الجيم		
يا عديا لقلبك المهتاج	أن عفا رسم منزل بالنباج	١٤٢
يفركن حب السنبل الكنافج	بالقاع فرك القطن المحالج	٢٠١
لا هم ان كنت قبلت حجتج	فلا يزال شاحج يأتيك بج	٦
خالى عويف وأبو علج	المطعمان الضيف العشج	٦
كأن أصوات - من ايفالهن بنا -	أواخر الميس أصوات الفراريج	١٨٤، ١٨٦
حرف الحاء		
بنا أبدا لا غيرنا يدرك المنى	وتكشف غماء الخطوب الفوادح	١٩٧،
حرف الدال		
ورج الفتى للخير ما إن رأيته	على السن خيرا لا يزال يزيد	١٥٣
أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا	وإن عاهدوا وفوا وان عقدوا شدوا	٢٣٦
فإنك لا تدرى متى الموت جائئ	إليك ولا ما يحدث الله فى غد	٧

البيت		الصفحة
كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد	ورقى نداه ذا الندى فى ذرا المجد	١١٣
الال أبهذا الزاجرى أحضر الوغي	وأن أشهد اللذات هل انت مخلدي	١٢١
لو كان لى وزهير ثالث وردت	من الحمام عدانا شر مورود	١٩٨
حرف الراء		
وعينان قال الله كونا فكانتا	فعولان بالألباب ما تفعل الخمر	٩٨
لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا	وكاد لو ساعد المقدور ينتصر	١١٣
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	وعن حسن فعل كما يجزى سنمار	١١٤
وما نفعت اعماله المرء راجيا	جزاء عليها من سوى من له الأمر	١١٤
أكل امرئ تحسبين امرا	ونار توقد بالليل نارا	٨٠
مستقبلين شمال الشام تقربنا	بحاصب كنديف القطن منشور	٦٨
على عمائمنا يلقى وارحلنا	على زواحف تزجى مخها ريز	
رايتك لما أن عرفت وجوهنا	صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو	١٢١
حذر أمورا لا تضير وآمن	ما ليس ينجيه ما الأقدار	٢٣٨
وغررتنى وزعمت أن	نك لابن الصيف تامر	٢٣٥
حرف العين		
ماذا لقينا من المستعربين ومن	قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا	٩٨
فبكى بناتى شجوهن وزوجتي	والأقربون إلى ثم تصدعوا	١٢٠
فبت كأنى ساورتنى ضئيلة	من الرقش فى أنيابها السم ناقع	١٢٢
فأيهما ما أتبعن فإننى	حزين على ترك الذى أنا وادع	٢١٧
وذات هدم عار نواشرها	تصمت بالماء تولبا جدعا	٢٣٠
فلاهدين مع الرياح قصيدة	من مغلغلة الى القعقاع	٥
ترد المياه فما تزال غريبة	فى القوم بين تمثل وسماع	
لما عصى أصحابه مصعبا	أدى إليه الكيل صاعا بصاع	١١٤
أردت لكيما أن تطير بقربتي	فتتركها شنا ببيداء بلقع	١٢١، ٢٣٩
إنما النحو قياس يتبع	وبه فى كل أمر ينتفع	١١١

البيت		الصفحة
ليت شعرى عن حبيبى ما الذي	غاله فى الحب حتى ودعه	٢١٦
حرف الفاء		
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع	من المال الا مسحتا أو مجلف	٦٨
نعلق فى مثل السوارى سيوفنا	فما بينها والأرض غوط نفانف	١٩٧، ٢٤٢
حرف القاف		
فعيناش عيناها وجيدش جيدها	ولكن عظم الساق منش دقيق	٦
إذا ما استحمت أرضه من سمائه	جرى وهو مودوع وواعد مصدق	٢١٧
تروح إلى آل المحلق جفنة	كجابية الشيخ العراقى تفهق	٢٣٦
أشكو إلى الله عيالا دردقا	مقرقمين وعجوزا شملقا	٢٣٦
هلا سألت بذى الجماجم عنهم	وأبى نعيم ذى اللواء المحرق	١٩٨
وإلا فاعلموا انا وانتم	بغاة ما بقينا فى شقاق	٢٠٥
حرف اللام		
وانت ابن ليلى خير قومك مشهدا	إذا ما احمارت بالعبيط العوامل	٢٣٨
اقيموا بنى أمى صدور مطيكم	فإنى إلى قوم سواكم لأميل	٢٣٨
فلست بآتيه ولا أستطيعه	ولك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل	١٤٢
فاليوم أشرب غير مستحقب	إثما من الله ولا واغل	١٣٦
جزى ربه عنى عدى بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل	١١٤
حرف الميم		
ولو ان مجدا أخلد الدهر واحدا	من الناس أبقى مجده الدهر مطعما	٨٦
فاطرق إطراق الشجاع ولو راى	مضيا لنابأه الشجاع لصمما	١١٤
خيل صيام وخيل غير صائمة	تحت العجاج وأخرى تعلك اللجما	٢٣٨
ويوما توفينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو الى وارق السلم	٧٣
فساغ لى الشرب وكنت قبلا	أكاد اغص بالماء الحميم	٢٣٩
حرف النون		
أعرف منها الوجه والعينانا	ومنخرين انتبها ظبيانا	١٤١

البيت		الصفحة
بوجه مشرق النحر	كأن ثديه حقان	٧٣
فظلت لدى البيت العتيق أخيله	ومطواى مشاقان له أرقان	١٥٨
بكر العوازل في الضحي	يلحينني وألومهنه	٢٠٤
وينقلن شيب قد علا	ك وقد كبرت فقلت إنه	٢٠٤
كالذئب وسط القنه	إلا تره تظنه	١٥٩

حرف الهاء

إن أباها وأبا أباها	قد بلغا في المجد غايتاها	٢٠٣
إذا أوقدوا حربا لنار عدوهم	فقد خاب من يصلى بها وسعيرها	١٩٨
أكر على الكتيبة لا أبالي	احتفى كان فيها أم سواها	١٩٨
أكر واشرب الماء ما بي نحوه عطش	إلا لان عيونه سيل واديها	١٥٩

حرف الياء

ولو كان عبد الله مولى هجوته	ولكن عبد الله مولى موالیا	٦٨
بدالى أنى لست مدرك ما مضي	ولا سابق شيئا اذا كان جائيا	٧٤
أقبل في ثوبي معافري	عند اختلاط الليل بالعشي	١٩٣
قال لها هل لك ياتا فيّ	قالت له ما أنت بالمرضيّ	١٩٢

مصادر البحث

* القرآن الكريم

١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر.. لأحمد بن محمد البنا الدمياطي. تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل. نشر عالم الكتب. بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢- الإتقان فى علوم القرآن لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى. تقديم الدكتور مصطفى ديب البغا. نشر دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق وبيروت ط ٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، نشر دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤- الاستشهاد فى النحو للدكتور عثمان الفكى بابكر. رسالة ماجستير (مخطوط).

٥- أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى. تحقيق محمد بهجت البيطار. نشر المجمع العلمى العربى بدمشق. بدون تاريخ.

٦- الأشباه والنظائر فى النحو لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى، تحقيق الدكتور فائز ترحينى نشر دار الكتاب العربى بيروت ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٧- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأبى عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه. نشر مؤسسة الإيمان ببيروت - لبنان - بدون تاريخ.

٨- إعراب القراءات السبع وعللها لأبى عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. نشر مكتبة الخانجى للطبع والنشر والتوزيع بالقاهرة ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٩- الاقتراح فى علم أصول النحو لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم. نشر أدب الجوزة - إيران - بدون تاريخ.

١٠- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن. لأبى البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبرى. دار الكتب العلمية بيروت ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

١١- الأمالى لأبى على اسماعيل بن القاسم القالي. نشر دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ.

١٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة. تاليف جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر المجمع العلمى العربى بدمشق. بدون تاريخ.

١٣- الإنصاف فى مسائل الخلاف. لأبى البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. نشر المكتبة العصرية. بيروت لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٤- الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى. تحقيق الدكتور مازن المبارك. دار النفايس بيروت ط٥، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٥- بغية الدعاة فى طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر دار الفكر بيروت ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

١٦- البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنبارى. تحقيق الدكتور طه عبد الرحمن طه، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٧- تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعى . نشر دار الكتاب العربى ببيروت ط٤، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٨- تاريخ الأمم والملوك. لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى. دار القلم بيروت بدون تاريخ.

١٩- تاريخ بغداد للحافظ أبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى. نشر دار الفكر بيروت. بدون تاريخ.

٢٠- تاريخ الخلفاء. لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي. نشر مكتبة إشاعة الإسلام بالهند بدون تاريخ.

٢١- التطور اللغوى التاريخى للدكتور إبراهيم السامرائى . نشر دار الأندلس ط٣، ١٩٨٣م.

٢٢- تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى. تحقيق محمد على النجار. نشر الدار المصرية للتاليف والترجمة بمصر. بدون تاريخ.

٢٣- جامع البيان فى تفسير القرآن. لأبى جعفر بن محمد بن جرير الطبرى. نشر دار الجيل - بيروت - لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٤- الجامع لأحكام القرآن. لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى. دارالكتاب العربي. بيروت. ط ٢ بدون تاريخ.

٢٥- جمال القراء وكمال الإقراء للإمام علم الدين أبى الحسن على بن محمد السخاوى تحقيق الدكتور عبد الكريم الزبيدي. نشر دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع لبنان ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٦- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك تصحيح الشيخ يوسف محمد البقاعى. نشر دار الفكر بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك. نشر دار الفكر بيروت. بدون تاريخ.

٢٨- الحجة فى القراءات السبع. لأبى عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم نشر مؤسسة الرسالة. ط٥ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لعبد القادر بن عمر البغدادى تحقيق عبد السلام محمد هارون. نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٣٠- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق محمد على النجار. نشر دارالهدى للطباعة والنشر بيروت ط٢، بدون تاريخ.

٣١- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين. للدكتور أحمد مكى الأنصارى نشر دار المعارف بمصر ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٣٢- ديوان الفرزدق - شرحه محمد طراد، نشر دار الكتاب العربى بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٣- ديوان النابغة الذبيانى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر دار المعارف بمصر بدون تاريخ.

٣٤- الرد على النحاة لأبى العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبى تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. نشر دار الاعتصام بالقاهرة ط١، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٣٥- الرواية والاستشهاد باللغة. للدكتور محمد عيد. نشر عالم الكتب بالقاهرة بدون تاريخ.

٣٦- السبعة فى القراءات لأبى العباس أحمد بن موسى بن مجاهد. تحقيق الدكتور شوقى ضيف. نشر دار المعارف بمصر. ط٢، بدون تاريخ.

٣٧- سر صناعة الإعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق الدكتور حسن هنداوى نشر دار القلم دمشق ط١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٨- سنن ابن ماجة للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ماجة. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى. نشر المكتبة العلمية بيروت. بدون تاريخ.

٣٩- شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد نشر عالم الكتب ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٠- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى. نشر دار الفكر بيروت. بدون تاريخ.

٤١- شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحوى تحقيق الشيخ محمد نور الحسن وآخرين نشر دار الكتب العلمية. بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٤٢- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية ط١١ ١٩٨٥م.

٤٣- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى نشر عالم الكتب بيروت بدون تاريخ.

٤٤- صحيح البخارى تحقيق د. مصطفى ديب البغا. نشر دار القلم. بيروت بدون تاريخ.

٤٥- صحيح مسلم بشرح الإمام النووى. نشر دار الكتب العلمية. بيروت بدون تاريخ.

٤٦- ضحى الإسلام لأحمد أمين. نشر دار الكتاب العربى. بيروت بدون تاريخ.

٤٧- طبقات الحفاظ. لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى نشر دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٨- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى. تحقيق محمود محمد شاكر نشر مطبعة المدنى بالقاهرة بدون تاريخ.

٤٩- العقد الفريد لأحمد بن عبد ربه الأندلسى شرح أحمد أمين وآخرين. نشر دار الكتاب العربى بيروت بدون تاريخ.

٥٠- عيون الأخبار لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى. نشر دار الكتاب العربى بيروت ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م.

٥١- فتوح البلدان. للإمام أبى الحسن أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البغدادى البلاذرى. راجعه رضوان محمد رضوان. نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

٥٢- فجر الإسلام لأحمد أمين. نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة. ط١٣ - ١٩٨٢م

٥٣- الفهرست. لابن النديم. بتعليق الشيخ إبراهيم رمضان نشر دار المعرفة. بيروت ط٢، ١٤١٧هـ. ١٩٩٧م.

٥٤- فى اللهجات العربية. للدكتور إبراهيم أنيس. نشر مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ط٦، ١٩٨٤م.

٥٥- القاموس المحيط للفيروزآبادى. نشر دار الجيل - بيروت. بدون تاريخ.

٥٦- القراءات الشاذة لأبى عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه نشر دار الكندى للنشر والتوزيع الأردن بدون تاريخ.

٥٧- القراءات القرآنية وأثرها فى الدراسات النحوية. للدكتور عبد العال سالم مكرم. نشر مؤسسة الرسالة ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٨- القراءات واللهجات لعبد الوهاب حمودة. نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة. ط١، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م.

٥٩- القرآن الكريم و أثره فى الدراسات النحوية. للدكتور عبد العال سالم. نشر المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. مصر بدون تاريخ.

٦٠- القياس فى اللغة العربية. للشيخ محمد الخضر حسين. نشر المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٥٣هـ.

٦١- القياس فى النحو للدكتورة منى إلياس. نشر دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٢- الكافية فى النحو. للإمام جمال الدين أبى عمرو بن عثمان بن عمر بن الحاجب. شرح رضىّ الدين أحمد بن الاستراباذي. نشر دار الكتب العلمية بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٣- الكتاب. لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه- تحقيق عبد السلام محمد هارون. نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة - ط٣ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التنزيل لأبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى. نشر الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع. بدون تاريخ.

٦٥- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال. لعلاء الدين على المتقى نشر مؤسسة الرسالة ط٥ ،١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٦- لسان العرب لابن منظور الإفريقى. نشر دار صادر بيروت بدون تاريخ.

٦٧- اللغة والنحو بين القديم والحديث. للأستاذ عباس حسن نشر دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.

٦٨- مباحث فى علوم القرآن. للدكتور صبحى الصالح نشر ذار العلم للملايين بيروت ط١٨ بدون تاريخ.

٦٩- مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى تحقيق عبد السلام محمد هارون . نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض . ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧٠- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (أعداد مختلفة-.

٧١- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لأبي الفتح عثمان ابن جنى . تحقيق على النجدى ناصف وآخرين. نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة . ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٧٢- المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف نشر دار المعارف بمصر ط٥ يناير ١٩٩٠م.

٧٣- المزهر فى علوم الفقه وأنواعها لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة بدون تاريخ.

٧٤- المستصفى من علم الأصول للإمام أبى حامد الغزالى. نشر دار الكتب العلمية بيروت ط٢ بدون تاريخ.

٧٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل. نشر دار الفكر ببيروت ط٢ ١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م.

٧٦- مشكلات النحو العربى وسبل علاجها. للدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق. «بحث مخطوط»

٧٧- معانى القرآن لأبى زكريا يحيي بن زياد الفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار نشر دار السرور بيروت بدون تاريخ.

٧٨- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. للإمام شمس الدين أبى عبد الله الذهبى. تحقيق محمد سيد جاد الحق نشر مكتبة دار الكتب الحديثة مصر بدون تاريخ.

٧٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لأبى عبد الله محمد بن يوسف بن هشام الأنصارى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد نشر المكتبة التجارية الكبري.

٨٠- مفتاح العلوم لأبى يعقوب يوسف بن أبى بكر بن محمد السكاكى، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت بدوت تاريخ.

٨١- المفضليات للمفضل بن محمد بن يعلى الضبى تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون نشر ديوان العرب بيروت ط٦ بدون تاريخ.

٨٢- المقدمة لعبد الرحمن بن خلدون نشر دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة ط٤ - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٨٣- المقرب لعلى بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلى تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى طبعة جامعة المستنصرية بالعراق ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٨٤- الممتع فى التصريف. لعلى بن مؤمن بن محمد بن عصفور الاشبيلى تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة نشر دار المعرفة. بيروت ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٥- مناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى نشر دار إحياء التراث العربى بدون تاريخ.

٨٦- المنصف. شرح ابن جنى لكتاب التصريف لأبى عثمان المازنى. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين نشر دار احياء التراث القديم بالقاهرة ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٨٧- الموافقات فى مقاصد الشريعة للإمام الشاطبى نشر المكتبة التجارى الكبرى بالقاهرة، ط١، بدون تاريخ.

٨٨- الموشح لأبى عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزبانى. تحقيق على محمد البجاوى نشر دار الفكر العربى بالقاهرة بدون تاريخ.

٨٩- النحو وكتب التفسير للدكتور إبراهيم عبد الله رفيده. نشر الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. مصراته ليبيا. ط٣ - ١٩٩٠م

٩٠- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء. لأبى البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنبارى تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائى. نشر مكتبة المنار الأردن ط٣ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩١- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوى نشر دار المعارف بمصر ط٢ بدون تاريخ.

٩٢- النشر فى القراءات العشر للحافظ أبى الخير محمد بن محمد بن الجزرى نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر بدون تاريخ.

٩٣- نظرية النحو القرآنى للدكتور أحمد مكى الانصارى. نشر دارالقبلة للثقافة الاسلامية ط١، ١٤٠٥هـ.

٩٤- النوادر فى اللغة لأبى زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى. صححه سعيد الخورى نشر دار الكتاب العربى بيروت ط٢، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٩٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ط٢ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

فهرس موضوعات البحث

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢
تمهيد	٥
الفصل الأول : القراءات والقراء	٩
وفيه أربعة مباحث	
المبحث الأول : نشأة فن القراءة	١٠
المبحث الثاني : طرق تحمل القراءة	٢٦
المبحث الثالث : شروط صحة القراءة	٤١
المبحث الرابع : أشهر القراء	٤٨
الفصل الثاني : النحو في خدمة النص القرآني	٥٨
وفيه أربعة مباحث :	
المبحث الأول : نشأة النحو العربي	٦٠
المبحث الثاني : أهداف علم النحو	٩٤
المبحث الثالث : أسس تقعيد قواعد النحو	١٠٣
المبحث الرابع : الاختلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة الاحتجاج	١١٦
الفصل الثالث : أسباب الصراع بين النحاة والقراء	١٢٧
وفي أربعة مباحث :	
المبحث الأول : تلقي القرآن عن طريق الرواية	١٢٨
المبحث الثاني : ضوابط القياس في النحوي العربي	١٣٩
المبحث الثالث : تخطئة القراءة المخالفة للقياس	١٥٦
المبحث الرابع : مصطلح القراءات الشاذة	١٦٦
الفصل الرابع : صور الصراع بين النحاة والقراء :	١٧٤
وفيه ثلاثة مباحث :	
المبحث الأول : لمحة تاريخية	١٧٥
المبحث الثاني : نماذج للقراءات التي خطأها النحاة	١٨٢
المبحث الثالث : الرد على دعاوى التخطئة	١٩٦

الموضوع	الصفحة

الفصل الخامس : الدروس المستفادة من الصراع بين النحاة والقراء ٢١٠

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : إعادة النظر في تخطئة القراءات الثابتة ٢١١

المبحث الثاني : جعل القرآن الكريم أساساً لقواعد النحو ٢٢٨

خاتمة ٢٤٣

فهارس : ٢٤٦

فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٢٤٧

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٢٥٨

فهرس الشواهد الشعرية ٢٥٩

فهرس مصادر البحث ٢٦٣

فهرس موضوعات البحث ٢٦٩